



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة كربلاء

كلية الإدارة والاقتصاد

قسم العلوم المالية والمصرفية/الدراسات العليا

السياسة النقدية غير التقليدية ودورها في التعافي من الأزمات المالية عبر الاستقرار المصرفي مع (إشارة خاصة للعراق)

Unconventional monetary policy and its role in recovering from
Financial crises through banking stability with reference to Iraq

(دراسة تحليلية تناولت تجربة الولايات المتحدة
الأمريكية 2006-2021)

اطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة
كربلاء

وهي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في العلوم المالية
والمصرفية

من قبل الطالبة

خولة جاسم محمد

بإشراف الأستاذ الدكتور

كمال كاظم جواد

2024 م

1445 هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا
الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ۗ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ

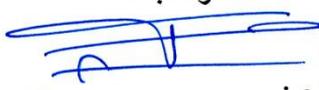
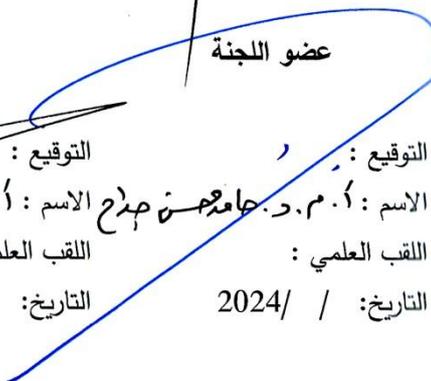
سُورَةُ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سورة

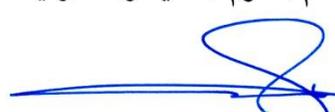
المجادلة الآية ١١

إقرار لجنة المناقشة

نشهد بأننا أعضاء لجنة المناقشة ، اطلعنا على هذه الأطروحة الموسومة بـ(السياسة النقدية غير التقليدية ودورها في التعافي من الازمات المالية عبر الاستقرار المصرفي (دراسة تحليلية تناولت تجربة كل من الولايات المتحدة واليابان والمملكة المتحدة لسلسلة زمنية امتدت من 2006-2021)) الذي قدمته الطالبة (خولة جاسم محمد) في محتوياتها وفيما لها علاقة بها، ونعتقد أنها جديرة بالقبول لنيل درجة دكتوراه فلسفة في العلوم المالية والمصرفية بتقدير (جيد جداً).

عضو اللجنة	عضو اللجنة	رئيس اللجنة
		
التوقيع :	التوقيع :	التوقيع :
الاسم : د. حيدر عباس الجبّاري	الاسم : أ.م.د. زينة جاسم نعمة	الاسم : م.م. د. عباس كاظم جاسم الجاسم
اللقب العلمي : ٢٠١	اللقب العلمي :	اللقب العلمي :
التاريخ : 2024/4/30	التاريخ : 2024/ /	التاريخ : 2024/ /
عضو مشرف	عضو اللجنة	عضو اللجنة
		
التوقيع :	التوقيع :	التوقيع :
الاسم : أ.م.د. محمد كاظم جاسم الجاسم	الاسم : أ.م.د. علي محمد علي عيسى	الاسم : أ.م.د. جاسم محمد جاسم
اللقب العلمي :	اللقب العلمي :	اللقب العلمي :
التاريخ : 2024/ /	التاريخ : 2024/ /	التاريخ : 2024/ /

مصادقة رئاسة قسم العلوم المالية والمصرفية


التوقيع :
الاسم : أ.م.د. محمد عبد الله
اللقب العلمي :
التاريخ : 2024 / /

إقرار المشرف العلمي

نشهد أن إعداد هذه الأطروحة الموسومة بـ (السياسة النقدية غير التقليدية ودورها في التعافي من الازمات المالية عبر الاستقرار المصرفي) (دراسة تحليلية تناولت تجربة كل من الولايات المتحدة واليابان والمملكة المتحدة لسلسلة زمنية امتدت من 2006-2021)) التي قدمتها طالبة الدكتوراه (خولة جاسم محمد) قد أجريت تحت إشرافي في قسم العلوم المالية والمصرفية / كلية الإدارة والاقتصاد وهي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في العلوم المالية والمصرفية.

التوقيع :

أسم المشرف : كمال كاظم جواد

اللقب العلمي: أستاذ

قسم العلوم المالية والمصرفية

التاريخ / / 2024 م

توصية رئاسة قسم العلوم المالية والمصرفية

بناءً على التوصيات المقدمة أشرح هذه الأطروحة للمناقشة

التوقيع :

الاسم : د. أميرة عبد الله

اللقب العلمي :

رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية

التاريخ / / 2024 م

إقرار المقوم اللغوي

أشهد أن هذه الأطروحة الموسومة بـ(السياسة النقدية غير التقليدية ودورها في التعافي من الازمات المالية عبر الاستقرار المصرفي (دراسة تحليلية تناولت تجربة كل من الولايات المتحدة واليابان والمملكة المتحدة لسلسلة زمنية امتدت من 2006-2021)) التي قدمتها طالبة الدكتوراه (خولة جاسم محمد) قد تمت مراجعتها من الناحية اللغوية , وضحّ ما ورد فيها من أخطاء لغوية وتعبيرية, وبذلك أصبحت الأطروحة مؤهلة للمناقشة بقدر تعلق الأمر بسلامة الأسلوب وصحة التعبير.


التوقيع :
الاسم : .٣ ر سارة عدنان محمد
اللقب العلمي:
التاريخ : / / 2024 م

إقرار المقوم العلمي

أشهد أن هذه الأطروحة الموسومة بـ (السياسة النقدية غير التقليدية ودورها في التعافي من الازمات المالية عبر الاستقرار المصرفي) (دراسة تحليلية تناولت تجربة كل من الولايات المتحدة واليابان والمملكة المتحدة لسلسلة زمنية امتدت من 2006-2021)) التي قدمتها طالبة الدكتوراه (خولة جاسم محمد) قد تمت مراجعتها من الناحية العلمية وبذلك أصبحت الأطروحة مؤهلة للمناقشة.

التوقيع : 
الاسم : د.م.أ. هدير حنون عاستور
اللقب العلمي: استاذ مساعد دكتور
التاريخ : / / 2024 م

اقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناء على اقرار المقوم العلمي و الخبير اللغو لاطروحة الدكتوراه / قسم العلوم المالية والمصرفية من قبل الطالبة (خولة جاسم محمد) الموسومة ب (السياسة النقدية ودورها في التعافي من الازمات المالية عبر الاستقرار المصرفي) اشارة خاصة للعراق) - دراسة تحليلية تناولت تجربة الولايات المتحدة الامريكية لسلسلة زمنية امتدت من 2006 - 2021

أ.د علي أحمد فارس
رئيس لجنة الدراسات العليا
معاون العميد للشؤون العلمية
والدراسات العليا
2024 / /

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الادارة والاقتصاد / جامعة كربلاء على توصية لجنة المناقشة

أ.م.د هاشم جبار حسين
عميد كلية الادارة والاقتصاد
2024 / /

الإهداء

الى خاتم الأنبياء والمرسلين ... محمد صلى الله عليه , وواله وسلم

الى كل من يحب الخير لبلدي ... وطني العراق اجلالا وتقديرا

الى رمز الحنان والوفاء والعطاء الدائم ... الى من كان خير رفيق لي
في حياتي ... زوجي.. اطال الله في عمره ذخرا لنا

... ..
ووفاءً
اخلاصاً

الى من آزرني وساندي وأعانتني في الصعاب ابنائيحبا وحنانا
الى الذين استقيت منهم معاني الحب والعطاءروح ابي وأمي

الى من كان انسانا قبل ان يكون مشرفا ...الاستاذ الفاضل الدكتور كمال
كاظم جواد ... امتنانا وتقديرا
الى كل من تعلمت منهم حرفا وتمنى لي الخير اساتذتي
الكرماءحبا واعتزازا.....

أهدي إليكم ثمرة جهدي بما وفقني به ربي

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين نبينا محمد صلى الله عليه وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين .

بعد أن وفقني الله تعالى بإنجاز هذه الأطروحة، أجد لزاماً ومن واجب الوفاء أن أتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى عمادة كلية الإدارة والاقتصاد / قسم العلوم المالية والمصرفية على استقبالها ليّ طالبة في الدراسات العليا كي انهل من معين علمائها، فجزا الله الجميع خيراً ممّن تتلمذت على أيديهم في هذا الصرح العلمي الموقر.

ولا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى أستاذي الفاضل الدكتور كمال كاظم جواد لإشرافه على هذه الأطروحة وعلى كل ما أبداه لي من دعم ومساعدة وما غمرني به من علمية من اجل تذليل الصعوبات وتوضيح الكثير من الأمور المتعلقة بموضوع البحث ومساندته لي ولما قدمه من دعم معنوي طوال رحلة الدراسة ولرعايته العلمية القيمة وملاحظاته السديدة التي أسهمت في إغناء الأطروحة وإخراجها بهذه الصورة ، فجزاه الله تعالى خير الجزاء.

كما يطيب لي ان اقدم جزيل الشكر والتقدير الى كل من السادة رئيس اللجنة ووافر الشكر والتقدير الى كافة اعضائها المحترمين لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الدراسة واغنائها بملاحظاتهم القيمة فجزاهم الله خير الجزاء .

وبمعاني الشكر والامتنان نفسها اقدمها الى كافة اساتذة كلية الادارة والاقتصاد / قسم العلوم المالية والمصرفية لما ابده من ملاحظات وتوجيهات قيمة وما بذلوه من جهد ووقت من اجل ترسيخ وتعميق آفاق العلم والأمل ، لهم مني كل الحب والتقدير.

وأتوجه بالشكر الجزيل والامتنان إلى الأستاذ الفاضل الدكتور حيدر الجنابي لما ابده لي من دعم ومساندة من اجل اكمال هذه الرسالة فجزاه الله خير الجزاء.

. كما اتقدم بوافر الشكر والاحترام لكل الخبراء والمدراء في المصارف والبنك المركزي لدعمهم وأجابهم على كافة الأسئلة المتعلقة بموضوع الدراسة فضلا عن توجيهاتهم السديدة .

كما اشكر زملائي الأعزاء جزيل الشكر والامتنان على ما ابده لي من مساعدات في الاجابة على اسئلتهم ومساندتهم لي طول فترة الدراسة، وأقدمُ شكري العميق إلى عائلتي لمساندتهم المعنوية لي، داعياً من الباري (عزَّ وجلَّ) أن يمنَ عليهم بالصحة والعافية انه سميع مجيب ، وأخيراً أتقدم بخالص شكري و امتناني إلى كل الذين وقفوا إلى جانبي يشدون من أزري بحسن تشجيعهم وصائب آرائهم وصادق نصائحهم مما كان لهم أطيّب الأثر لإتمام هذه الرسالة. فجزاهم الله خير الجزاء .

ومعذرة لكل من اعانني ولم يسمح المجال والذاكرة لذكره اقدم شكري وأمتناني الكبيرين .

المستخلص

يهدف البحث الحالي الى تسليط الضوء على مؤشرات الارتباط والأثر ما بين مؤشرات الأدوات غير التقليدية للسياسة النقدية ممثلةً بالمتغيرات (التوجيه الأجل، وتيسير الائتمان) في مؤشرات التعافي من الازمات المالية لدول عينة الدراسة (الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، والمملكة المتحدة) ممثلةً بالمتغيرات (الناتج المحلي الاجمالي، صافي الدخل الأساس) من خلال التحليل الكمي لبيانات السلسلة الزمنية للسنوات المتعاقبة (2006 - 2021) من جهة، وبوجود مؤشرات الاستقرار المصرفي باعتبارها مؤشرات وسيطة الأثر ممثلةً بالمتغيرات (التوجيه الأجل، وتيسير الائتمان) من جهة أخرى.

استخدمت مجموعة من الاساليب الاحصائية من اجل اتخاذ القرار بشلن رفض او قبول الفرضيات عينة البحث منا تقدير مخرجات نموذج الانحدار الخطي البسيط (simple linear Regression) لاختبار علاقات الاثر والارتباط بين متغيرات الدراسة كان من بينها نموذج بيرسون لاختبار علاقات الارتباط بين هذه المتغيرات مع تناول اختبار F للبت بمعنوية العلاقة من الناحية الاحصائية ، كما تم استخدام نموذج الانحدار البسيط لاختبار هذه العلاقات مع تناول اختبار F للبت بمعنوية العلاقة من الناحية الاحصائية وقد استخدم برنامج SPSS - V23 لتحليل البيانات.

لقد أسفرت أساليب التحليل عن جملة من النتائج كان من اهمها الاهمية المعنوية لنتائج التقديرات واختبارات المعنوية للارتباط ومعاملات الاثر المباشر لأدوات السياسة النقدية غير التقليدية بمؤشرات التعافي من الازمات ما بين كل من مؤشر التوجيه الأجل على مؤشر الربحية ، ومؤشر تيسير الائتمان بمؤشر الربحية ، ومؤشر تيسير الائتمان بمؤشر الناتج المحلي الاجمالي .كما سجلت نتائج التحليل الكمي ضعف اهمية نتائج التقديرات واختبارات المعنوية للارتباطات ومعاملات الاثر المباشر لأدوات السياسة النقدية غير التقليدية بمؤشرات التعافي من الازمات بوجود مؤشرات الاستقرار المصرفي ذات الدلالة غير المعنوية بين كل من كفاية راس المال بتوسيط التوجيه الأجل على مؤشر صافي الدخل الأساس والربحية بتوسيط التوجيه الأجل على مؤشر صافي الدخل الأساس وكفاية رأس المال بتوسيط تسيير الائتمان على مؤشر صافي الدخل الأساس وفي ضوء ما تمخضت عنه استنتاجات البحث ، تم التوصل الى مجموعة من التوصيات وقد كان من اهمها: ضرورة اتباع ادوات السياسة النقدية غير التقليدية وبالأخص اداة التوجيه الأجل بشأن اسعار الفائدة المستقبلية لأثره المباشر على مؤشر الربحية بناء على نتائج التقديرات واختبارات معنوية الارتباطات ومعاملات الاثر المباشر لأدوات السياسة النقدية غير التقليدية بمؤشرات التعافي من الازمات .

كما توصي الدراسة الى تقديم المقترحات المناسبة للقطاع المالي والمصرفي فيما يتعلق بمستلزمات تطبيق ادوات السياسة النقدية غير التقليدية لان هذه الادوات كردة فعل على الازمات المالية المتعددة .

الكلمات المفتاحية : الاطار النظري للسياسة النقدية غير التقليدية، الازمات المالية وتداعياتها ، الاستقرار المصرفي.

قائمة المحتويات

6	الآية الكريمة.....
7	الإهداء.....
7	شكر وتقدير.....
ح	المستخلص.....
ك	ثبت المحتويات.....
ن	ثبت الجداول.....
15	ثبت الأشكال والمخططات.....
1	الفصل الأول : منهجية البحث ودراسات سابقة.....
1	1. تمهيد.....
2	1.1 المبحث الأول - منهجية البحث.....
2	1.1.1 مشكلة البحث.....
2	2.1.1 أهمية البحث.....
4	3.1.1 أهداف البحث.....
4	4.1.1 فرضيات البحث.....
5	5.1.1 منهج البحث.....
5	6.1.1 مبررات اختيار الموضوع.....
5	7.1.1 حدود البحث.....
6	8.1.1 مجتمع وعينة البحث.....
6	9.1.1 ادوات البحث.....
6	10.1.1 الاساليب المالية والاحصائية المستخدمة في الدراسة.....
7	1.10.1.1 الأدوات المالية المستخدمة.....
7	2.10.1.1 الادوات الاحصائية المستخدمة.....
9	2.1 المبحث الثاني - بعض الدراسات السابقة.....
9	1.2.1 الدراسات العربية.....
	2.2.1 الدراسات الأجنبية.....
26	3.2.1 مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة.....
27	الفصل الثاني : الإطار النظري للبحث.....

27	2. تمهيد
64	1.2 المبحث الأول - الإطار النظري للسياسة النقدية غير التقليدية
64	1.1.2 البنوك المركزية وإدارة السياسة النقدية
64	1.1.1.2 البنوك المركزية
66	2.1.1.2 السياسة النقدية
74	2.1.2 السياسة النقدية غير التقليدية
74	1.2.1.2 تعريف السياسة النقدية غير التقليدية
75	2.2.1.2 مميزات السياسة النقدية غير التقليدية
76	3.2.1.2 شروط تنفيذ السياسة النقدية غير التقليدية
78	4.2.1.2 اهداف السياسة النقدية غير التقليدية
79	5.2.1.2 الأدوات غير التقليدية للسياسة النقدية
96	6.2.1.2 تنسيق السياسة النقدية غير التقليدية مع السياسات الاخرى
98	7.2.1.2 قنوات انتقال السياسة النقدية غير التقليدية في الاقتصاد
99	2.2 المبحث الثاني - الأزمات المالية العالمية وتداعياتها
100	1.2.2 نظرة تاريخية للأزمات المالية
103	2.2.2 المفهوم والاهمية
105	3.2.2 اسباب الازمات المالية
107	4.2.2 انواع الأزمات المالية
108	1.4.2.2 انواع الأزمات المالية وفقا لصندوق النقد الدولي
110	2.4.2.2 انواع الأزمات حسب نتائجها
111	3.4.2.2 انواع الأزمات وفقا لمصفوفة الأزمة
112	4.4.2.2 خصائص الازمات
114	5.4.2.2 مؤشرات الازمات المالية
122	6.4.2.2 ادارة الأزمات
92	3.2 المبحث الثالث - الاستقرار المصرفي
93	1.3.2 الاستقرار المالي
93	1.1.3.2 مفهوم وأهمية الاستقرار المالي
95	2.1.3.2 العوامل التي تؤدي إلى تحقيق الاستقرار المالي
96	3.1.3.2 اهمية مؤشرات الاستقرار المالي
96	4.1.3.2 هيكلية الاستقرار المالي

98	2.3.2 الاستقرار المصرفي
99	1.2.3.2 مفهوم الاستقرار المصرفي
101	2.2.3.2 أهمية الاستقرار المصرفي
102	3.2.3.2 اسس الاستقرار المصرفي
103	4.2.3.2 العوامل التي تؤثر على الاستقرار المصرفي
106	5.2.3.2 مؤشرات الاستقرار المصرفي
117	6.2.3.2 مقررات بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي
124	الفصل الثالث : الجانب العملي
124	3. تمهيد
	1.3 المبحث الأول:اختبار علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة
	2.3 المبحث الثاني - اختبار علاقات الاثر بين متغيرات الدراسة
	3.3 المبحث الثالث - اختبار علاقات المتغيرين الوسيط والمتغير التابع بوجود المتغير المستقل
152	خلاصة الفصل الثالث
154	الفصل الرابع : الاستنتاجات والتوصيات
	1.4 الاستنتاجات
	2.4 التوصيات
159	المصادر
159	1.5 المصادر العربية
165	2.5 المصادر الأجنبية
	الملاحق
	الملحق رقم (1) : بعض المصطلحات الأجنبية ومفهومها باللغة الانكليزية في صلب البحث
	الملحق رقم (2) : المؤشرات المالية والاقتصادية للدول عينة البحث

قائمة الجداول

37.....	الجدول رقم (1.2) الاختلافات الجوهرية بين الادوات التقليدية وغير التقليدية
45.....	الجدول رقم (2.2) تصنيف اهداف برامج شراء الاصول
52.....	الجدول رقم (3.2) معدلات الفائدة الرسمية العالمية من الربع الثاني 2014 ، والربع الأول من 2015
54.....	الجدول رقم (4.2) اسعار صرف بعض العملات مقابل الدولار
103.....	الجدول رقم (5.2) العوامل المؤثرة على استقرار القطاع المصرفي
105.....	الجدول رقم (6.2) مؤشرات استقرار القطاع المصرفي
109.....	الجدول رقم (7.2) الموجودات داخل ميزانية البنك وأوزانها حسب مقررات بازل 1
116.....	الجدول رقم (8.2) متطلبات رأس مال التحوط حسب اتفاقية بازل 111
119.....	الجدول رقم (9.2) يبين اوجه الاختلاف بين متطلبات رأس المال حسب بازل 11 وبازل 111
134.....	الجدول رقم (1.3) نتائج علاقة الارتباط بين التوجيه الآجل و كفاية رأس المال
135.....	الجدول رقم (2.3) نتائج علاقة الارتباط بين التوجيه الآجل و الربحية
135.....	الجدول رقم (3.3) نتائج علاقة الارتباط بين تسيير الائتمان و كفاية رأس المال
136.....	الجدول رقم (4.3) نتائج علاقة الارتباط بين تسيير الائتمان و الربحية
137.....	الجدول رقم (5.3) نتائج علاقة الارتباط بين الناتج المحلي الإجمالي و لتوجيه الآجل
138.....	الجدول رقم (6.3) نتائج الارتباط بين مؤشر التوجيه الآجل و صافي الدخل الأساسي
138.....	الجدول رقم (7.3) نتائج علاقة الارتباط بين تسيير الائتمان و الناتج المحلي الإجمالي
139.....	الجدول رقم (8.3) نتائج علاقة الارتباط بين تسيير الائتمان و صافي الدخل الأساسي
140.....	الجدول رقم (9.3) نتائج علاقة الارتباط بين كفاية رأس المال والناتج المحلي الإجمالي بوجود التوجيه الآجل
141.....	الجدول رقم (10.3) نتائج علاقة الارتباط بين كفاية رأس المال و صافي الدخل الأساسي بوجود التوجيه الآجل
141.....	الجدول رقم (12.3) نتائج علاقة الارتباط بين الربحية و صافي الدخل الأساسي بوجود التوجيه الآجل
142.....	الجدول رقم (13.3) نتائج علاقة الارتباط بين كفاية رأس المال والناتج المحلي الإجمالي بوجود تسيير الائتمان
143.....	الجدول رقم (14.3) نتائج علاقة الارتباط بين كفاية رأس المال و صافي الدخل الأساسي بوجود تسيير الائتمان
143.....	الجدول رقم (16.3) نتائج علاقة الارتباط بين الربحية و صافي الدخل الأساسي بوجود تسيير الائتمان
144.....	الجدول رقم (15.3) نتائج علاقة الارتباط بين الربحية والناتج المحلي الإجمالي بوجود تسيير الائتمان
145.....	الجدول رقم (16.3) نتائج علاقة الارتباط بين الربحية و صافي الدخل الأساسي بوجود تسيير الائتمان
145.....	الجدول رقم (3.17) نتائج علاقة الاثر بين التوجيه الآجل وكفاية رأس المال
147.....	الجدول رقم (3.18) نتائج علاقة الاثر بين التوجيه الآجل والربحية
147.....	الجدول رقم (3.19) نتائج علاقة الاثر بين تسيير الائتمان وكفاية رأس المال
148.....	الجدول رقم (3.20) نتائج علاقة الاثر بين تسيير الائتمان والربحية
149.....	الجدول رقم (3.21) نتائج علاقة الاثر بين التوجيه الآجل والناتج المحلي الاجمالي
150.....	الجدول رقم (3.22) نتائج علاقة الاثر بين التوجيه الآجل و صافي الدخل الاساسي
150.....	الجدول رقم (3.23) نتائج علاقة الاثر بين تسيير الائتمان والناتج المحلي الاجمالي
151.....	الجدول رقم (3.24) نتائج علاقة الاثر بين تسيير الائتمان و صافي الدخل الاساسي

- الجدول (3.25) نتائج علاقة الاثر بين كفاية رأس المال والنتاج المحلي الاجمالي بوجود التوجيه الآجل153
- الجدول (3.26) نتائج علاقة الاثر بين كفاية رأس المال وصافي الدخل الاساسي بوجود التوجيه الآجل154
- الجدول (3.27) نتائج علاقة الاثر بين الربحية والنتاج المحلي الاجمالي بوجود التوجيه الآجل155
- الجدول (3.28) نتائج علاقة الاثر بين الربحية وصافي الدخل الاساسي بوجود التوجيه الآجل156
- الجدول (3.29) نتائج علاقة الاثر بين كفاية رأس المال والنتاج المحلي الاجمالي بوجود تيسير الائتمان157

قائمة الأشكال والمخططات

- الشكل رقم (1.2) متغيرات الاقتصاد الكلي التي يمثلها المربع السحري كالدور69
- الشكل رقم (2.2) يبين آلية عمل اداة سعر اعادة الخصم عند اتباع سياسة انكماشية.....71
- الشكل رقم (3.2) يبين آلية انتقال السياسة النقدية.....73
- الشكل رقم (4.2) مصفوفة الازمة (crisis matrix).....112
- الشكل رقم (5.2) يبين مراحل ادارة الازمات.....124
- الشكل رقم (6.2) يوضح العوامل المؤثرة في استقرار النظام المالي.....95
- الشكل رقم (7.2) يوضح اهمية مؤشرات الاستقرار المالي (FSI).....96
- الشكل رقم (8.2) يوضح اطار عمل السياسة للنظام المالي والنقدي.....96
- الشكل رقم (9.2) التسلسل الهرمي لأهداف السياسات الاقتصادية.....97
- الشكل رقم (10.2) يبين اهم ما جاءت به مقترحات اتفاقية بازل 111 حول كفاية رأس المال.....120
- المخطط رقم (1.3) مسارات الجانب التحليلي للبيانات الخاصة بالمؤشرات المالية والمصرفية المتعلقة بالسياسات النقدية غير التقليدية ودورها في التعافي من الازمات المالية لدول عينة البحث خلال السلسلة الزمنية للسنوات المتعاقبة (2006 - 2021) وبوجود مؤشرات الاستقرار المصرفي باعتبارها مؤشرات وسيطة الأثر.152

مقدمة عامة

يعيش الاقتصاد العالمي منذ عدة عقود على واقع تعاقب الازمات المالية الكبيرة ، وقد ساهمت العديد من العوامل في تفاقم هذه الظاهرة أبرزها تزايد التدفقات الرأسمالية بين الدول، اندماج الاسواق المالية ، وتحرير حركة السلع بين الدول فترسخت بذلك ظاهرة عدم الاستقرار في النظام المالي الدولي واصبحت الصفة الغالبة عليه ، أدى ذلك إلى خلق ازمات مالية عديدة اهمها أزمة الرهن العقاري التي هزت اقتصاد الولايات المتحدة حيث بدأت بوادرها في سنة 2007 وبرزت اكثر عام 2008 وتصنف الاسوأ والأخطر في تاريخ الازمات المالية مما ادى ذلك إلى حدوث ركود اقتصادي عالمي بعد انتقالها من الولايات المتحدة إلى باقي اقتصاديات الدول ، لذلك سارعت مختلف الدول إلى تبني العديد من الاجراءات ، اتباع سياسة مالية ذات طابع توسعي ، اما في اطار السياسة النقدية باعتبار ان السياسة النقدية التقليدية غير فعالة في حالة الركود ، حيث استخدمت البنوك المركزية مثل البنك الفيدرالي الامريكى ادوات غير تقليدية للسياسة النقدية من اجل زيادة المعروض النقدي ، وضخ السيولة ، وكذلك المحافظة على معدلات الفائدة في حدوث الصفر في محاولة منه لإنعاش الاقتصاد الامريكى ، وتحقيق استقرار النظام المالي ، والمصرفي كون البنوك المركزية عجزت عن اجراء تخفيضات اخرى في معدلات الفائدة مما اضطرها إلى استعمال ادوات غير تقليدية للسياسة النقدية .

تعتبر أداة التيسير الكمي أحد ادوات السياسة النقدية غير التقليدية والتي تستعملها البنوك في الظروف الاستثنائية الاقتصادية ، وتستخدم أداة التيسير الكمي عندما يكون معدل الفائدة قصير الاجل قريب من الصفر ، والهدف من هذه الاداة هو خفض الفائدة طويل الاجل لإعادة تنشيط الاقتصاد مباشرة ، ويقوم ميكانيزم التيسير الكمي على زيادة خصوم ميزانية البنك المركزي حيث يقتني البنك المركزي اصول مختلفة تشمل على اصول قليلة المخاطر كسندات الخزينة أو اصول اخرى اكثر خطرا كديون الوكالات ، وسندات الرهن العقاري (MBS).

يعتبر استقرار الجهاز المصرفي امرا ضروريا لتحقيق الاستقرار المالي فيمكن ان يتعرض الجهاز المصرفي إلى مخاطر نتيجة لعوامل الضعف الكامنة فيه أو نتيجة عدم قدرته على امتصاص الصدمات السلبية في البيئة الاقتصادية المحلية أو الدولية أو من خلال تنامي المخاطر في القطاعات المقترضة من القطاع المصرفي، وتعتبر مؤشرات الاستقرار المصرفي مقاييس ومؤشرات وتقييم قوة النظام المصرفي من خلال كفاية راس المال اي ضرورة ان يكون لدى البنوك رأس مال كافي من اجل تغطية المخاطر المحتملة وكذلك وجود راس مال كاف لمراقبة استقرار النظام المصرفي والسيولة المصرفية اي وجود موارد سيولة كافية للتعامل مع

الالتزامات المالية فضلا عن مؤشر الربحية لتقليل آثار المخاطر السلبية المحتملة وتهدف إلى جانب مخاطر السياسات الاقتصادية والمالية وعليه فإن المساس بالاستقرار المصرفي ستترتب عليه آثار مباشرة على الاستقرار الاقتصادي .

وبناءً على أهمية متغيرات الدراسة ، وفي سبيل تحقيق اهدافها فقد تم تقسيم الدراسة إلى اربعة فصول ، موزعة على جزئيه النظري ، والتطبيقي، تناول الفصل الاول ،منهجية الدراسة ، وبعض من دراسات سابقة ، اما الفصل الثاني فقد تناول المبحث الاول منه الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية غير التقليدية بينما خصص المبحث الثاني منه ، الازمات المالية العالمية ، في حين تناول المبحث الثالث الاستقرار المصرفي ، اما الفصل الثالث، فقد تناول الجانب العملي التطبيقي للدراسة ، وقد قسم الفصل الرابع إلى مبحثين ، المبحث الاول شمل أهم الاستنتاجات بينما ضم المبحث الثاني منه أهم التوصيات التي توصل إليه الباحث.



الفصل الأول :

منهجية البحث ودراسات سابقة

Research methodology and

Literature reviews



❖ المبحث الأول : منهجية البحث

❖ المبحث الثاني : بعض الدراسات السابقة

الفصل الأول : منهجية البحث ودراسات سابقة

Research methodology and Literature reviews

تمهيد

تتحدد مهام هذا الفصل بتحقيق عدد من الأهداف يمكن تأطيرها من خلال المبحث الأول الذي يجري من خلال استعراض الجانب المنهجي للعمل الميداني من تقديم ايضاحات فكرية مهمة لتساؤلات الدراسة واهدافها ، واهميتها ، وعرض المخطط المقترح والفرضيات المتعلقة به .

بعدها يأتي دور المبحث الثاني الذي سيعرض ما جاءت به بعض الدراسات السابقة ، ومناقشة الأفكار ، والاتجاهات التي عكست نتائج المفكرين ، والباحثين السابقين الذين اهتموا بمتغيرات ، وأبعاد الدراسة بشكل مباشر وغير مباشر ، وبما يجعل من الأهمية بإمكان الرجوع اليها لضرورات علمية تقود إلى التواصل المعرفي ، وتجنب التكرار في تناول الإشكالية الفكرية للبحث العلمي ، والبدء من حيث ما انتهى إليه الآخرون ، كما يقدم هذا المبحث عرضا تحليليا نظريا لما جاءت به بعض الدراسات السابقة المهمة في مجال دراسة المتغيرات موضوعة البحث ، والتي تشكل ركنا بحثيا قد يسهم في ردد الدراسة الحالية بما يحتاج اليه لرسم اتجاهاتها الفكرية والتطبيقية .

ولغرض اكمال متطلبات البحث العلمي باعتماد التسلسل المنطقي في التحليل والتوصل إلى النتائج حيث تعد عملية اعداد المنهجية الخطوة الأولى لأعداد البحث المبني على اسس علمية ، وتشمل منهجية البحث تحديد مشكلة البحث وأسبابها وتحديد أهداف البحث وفرضية البحث وعينة البحث وحدود البحث الزمانية والمكانية ومصادر جمع المعلومات والاساليب الاحصائية المستخدمة ، لذلك لا بد من تحديد منهجية البحث التي سيتم عرضها على النحو التالي .

1.1 المبحث الأول - منهجية البحث : Research methodology

يستعرض هذا المبحث منهجية البحث وكيفية صياغة مشكلة البحث التي تعكس جوانبها الفكرية والمعرفية والعلمية ، كما يتضمن ايضاحا لأهدافه وأهميته والانموذج الفرضي للبحث مع صياغة الفرضية وتحديد مجتمع وعينة البحث بالاعتماد على السلسلة الزمنية المطلوبة للبحث وبيان اساليب وطرق جمع البيانات والمعالجات المالية وتحليلها وفق النماذج الإحصائية المستخدمة ، وكالاتي :

1.1.1 مشكلة البحث : Research problem

لقد ادى تطور الوضع الاقتصادي على المستوى الدولي نتيجة لأسباب عديدة منها تدفق رؤوس الاموال بين الدول والابتكارات المالية وحرية حركة السلع والخدمات ، إلى ظهور ازمت مالية مع تبني الكثير من البنوك المركزية لسياسات نقدية توسعية ادت إلى عجز الادوات التقليدية للسياسة النقدية في معالجة الازمات المالية وخاصة ما شهدته الاقتصادات المتقدمة من تعاقب هزبل من ازمة 2008 المالية مما اضطرها باستحداث ادوات جديدة لسياستها النقدية اطلق عليها بالأدوات غير التقليدية للرد على تداعيات الازمة المالية خاصة بعد فشلها في ايجاد حلول لهذه الازمة ، لذلك تتجلى مشكلة البحث في مدى فاعلية السياسة النقدية من خلال ادواتها غير التقليدية كالتيسير الكمي ، ومعدلات الفائدة الصفرية في مواجهة الازمات المالية التي تعاني منها البلدان المختلفة وما تأثيرها على كافة المتغيرات الاقتصادية والمالية ، وكيفية التمييز بينها وبين ادوات السياسة النقدية التقليدية ، وما هي الآليات الواجب اتباعها للخروج عن تلك الازمات . وتثار مجموعة من التساؤلات حول معالجة مشكلة الدراسة وكما يأتي:

- 1- ماهي السياسة النقدية غير التقليدية ، وما هي متغيراتها
- 2- هل يمكن للسياسة النقدية غير التقليدية الوصول إلى الاستقرار المصرفي
- 3- كيف تؤثر السياسة النقدية غير التقليدية في التعافي من الأزمات المالية
- 4- هل ان الاستقرار المصرفي له دور في الخروج من الازمات المالية
- 5- هل يتباين تأثير السياسة النقدية من خلال ادواتها غير تقليدية في استقرار القطاع المصرفي للبلدان عينة البحث
- 6- هل هناك اثر واضح لمؤشرات الازمات المالية في خلق بيئة مصرفية مستقرة وفعالة.

2.1.1 اهمية الدراسة : study Importance

تأتي أهمية البحث من خلال تركيزها على موضوع السياسة النقدية غير التقليدية المتمثلة بالتيسير الكمي واسعار الفائدة المصرفية ومدى تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية والمالية خاصة في البلدان التي استخدمت هذه السياسة وقد نجحت في مواجهة آثار الأزمة المالية العالمية وسوف يركز هذا البحث على دول استخدمت هذه السياسة وقد عانت الكثير من الأزمات المالية والاقتصادية . تتجسد الأهمية الأكاديمية والميدانية لهذا البحث عبر الآتي :

1- يعد هذا البحث مهم بالنسبة للباحثين والمختصين في المجالات المالية والمصرفية إذ يعد جمع متغيرات الدراسة ، السياسة النقدية غير التقليدية واثرها في التعافي من الأزمات المالية عبر الاستقرار المصرفي حسب علم الباحثة مهم جدا لأنه ومن خلال الاطلاع على اغلب المصادر الاجنبية والعربية ومواقع شبكة الانترنت لا تتوفر دراسة تجمع المتغيرات الحالية معا لذلك تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال جمعها لهذه المتغيرات المهمة في اعداد هذا البحث .

2- التعرف على السياسة النقدية غير التقليدية وأدواتها المختلفة الحديثة ودورها في التعافي من الكثير من الازمات المالية عن طريق تحسين والنهوض بالكثير من مؤشرات القطاع المالي في دول عديدة من العالم ، والسعي لتعزيز المؤشرات التي تعظم من بناء ونمو الاقتصاد وتنشيطه من خلال استخدام ادوات غير تقليدية عبر الاستقرار المصرفي من خلال تحسين مؤشراتته من كفاية راس مال المصرف والاحتفاظ باحتياطات تكفي لمواجهة كافة الالتزامات المصرفية والتحديات الاخرى التي تواجهه ، وجودة اصوله وإدارة هذه الاصول فضلا عن الاحتفاظ بسيولة مصرفية لحالات السحوبات المفاجئة ، وتحقيق مستويات عالية من الارباح وإدارة المخاطر بشكل افضل .

3- كما يمكن ان تسهم هذه الدراسة في وضع بعض الحلول للمشاكل عينة البحث من اجل تلافي مثل هذه الازمات قبل حدوثها ووضع بعض الحلول التي تعاني منها المصارف الاخرى والتي تعاني من ازمات مالية متكررة ومتوالية تفنك بالاقتصاد ومن خلال هذه الدراسة يمكن التعرف على اثر ادوات السياسة النقدية غير التقليدية في حل الازمات المالية الاستثنائية والمفاجئة والملائمة لنوع الازمة ومدى تأثيرها على الوضع الاقتصادي والمالي .

4- سعت هذه الدراسة لوضع اسهاما معرفيا وتحليليا لمؤشرات المتغيرات الثلاثة مجتمعة وهي السياسة النقدية غير التقليدية ، والتعافي من الازمات المالية ، والاستقرار المصرفي والتي تنعكس ايجابيا على ربحية المصارف واستقرارها بشكل عام لدفع عجلة الانتاج والنمو الاقتصادي ودعم الاقتصاد الكلي للبلد.

5- كما يمكن ان تساهم هذه الدراسة في وضع الحلول المناسبة ومواجهة الحالات الطارئة والمفاجئة لتغيرات الاقتصاد وبالتالي تؤثر سلبا على السيول النقدية والاستثمارات والنتائج المحلي الاجمالي ودخل الفرد وفي النهاية يعاني الاقتصاد من ركود يؤدي الى نهايته .

6- تسهم هذه الدراسة في تفعيل مؤشرات السياسة النقدية بأدواتها غير التقليدية ومؤشرات الازمات المالية ومؤشرات الاستقرار المصرفي لإنشاء بيئة مصرفية مستقرة خالية من المخاطر المالية المختلفة .

3.1.1 أهداف الدراسة study objectives :

- تهدف الدراسة الحالية إلى تسليط الضوء على الادوات غير التقليدية للسياسة النقدية التي برزت بشكل كبير بعد اندلاع الأزمة المالية 2007-2008 والتي يفرضها حال الواقع الاقتصادي المضطرب في ظل فشل البنوك المركزية في كبح الازمة بواسطة ادواتها التقليدية لاسيما اداة معدل الفائدة.

- كما انها تهدف إلى التعرف على الجانب المعرفي النظري والفلسفي للتيسير الكمي واسعار الفائدة الصفرية ومدى استجابة المتغيرات الاقتصادية والمالية لهذه الادوات في دول عديدة منها الولايات المتحدة ، ومتى استخدمت هذه وكيفية انتقالها إلى الاقتصاد .

- تهدف الدراسة ايضا إلى تقديم المقترحات المناسبة للقطاع المالي والمصرفي فيما يتعلق بمستلزمات تطبيق ادوات السياسة النقدية غير التقليدية .

ان هذه الادوات التي جاءت كردة فعل على الازمات المالية المتعددة خاصة في الدول المتقدمة ومن ضمنها الازمات التي مرت بها الدول العربية وبالأخص العراق أزمة جائحة كورونا وغيرها من الازمات الأخرى التي أنهكت الاقتصاد العراقي وفتكت بميزانيته بهدف تحقيق الاستقرار المالي وذلك من خلال ابتكار ادوات جديدة قائمة على مبادئ اقتصادية حديثة سميت هذه الادوات بغير التقليدية للسياسة النقدية وتمثلت بالتيسير الكمي ، والفائدة الصفرية وغيرها من الادوات الاخرى للسياسة النقدية غير التقليدية.

4.1.1 فرضيات الدراسة study hypothesis :

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى اختبار مدى صحة الفرضيات الأتية :

الفرضية الرئيسية الاولى : عدم وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين أدوات السياسة النقدية غير التقليدية ومؤشرات الاستقرار المصرفي)، وما ينبثق عنها من فرضيات فرعية .

الفرضية الرئيسية الثانية: عدم وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة احصائية بين ادوات السياسة النقدية غير التقليدية ومؤشرات التعافي من الازمات المالية وما ينبثق عنها من فرضيات فرعية .

الفرضية الرئيسية الثالثة: عدم وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة احصائية بين مؤشرات الاستقرار المصرفي ومؤشرات التعافي من الازمات بوجود ادوات السياسة النقدية غير التقليدية وما ينبثق عنها من فرضيات فرعية .

الفرضية الرئيسية الرابعة: عدم وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة احصائية بين ادوات السياسة النقدية غير التقليدية ومؤشرات الاستقرار المصرفي وما ينبثق عنها من فرضيات فرعية.

الفرضية الرئيسية الخامسة: عدم وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة احصائية بين ادوات السياسة النقدية غير التقليدية ومؤشرات التعافي من الازمات وما ينبثق عنها من فرضيات فرعية .

الفرضية الرئيسية السادسة: عدم وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة احصائية بين مؤشرات الاستقرار المصرفي ومؤشرات التعافي من الازمات بوجود ادوات السياسة النقدية غير التقليدية وما ينبثق عنها من فرضيات فرعية .

5.1.1 منهج الدراسة study Approach :

سيتم إتباع المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي والإحصائي في وصف ظاهرة الازمات المالية والتعرف بالدراسة والتحليل على موضوع السياسة النقدية غير التقليدية وكذلك لسرد بعض الأحداث الخاصة بتطبيق السياسة النقدية غير التقليدية في معالجة الأزمات المالية في كثير من البلدان منها الولايات المتحدة .

6.1.1 مبررات اختيار الموضوع Justifications for choosing the topic :

تتمثل مبررات اختيار الموضوع فيما يلي :

- 1- يتدرج موضوع السياسة النقدية ضمن التخصص والمتمثل في السياسات النقدية
- 2- محاولة فهم واقع السياسة النقدية وبالأخص غير التقليدية ومدى اهميتها في ظل الأزمات المالية المختلفة
- 3- ابراز اهمية ادوات السياسة النقدية التقليدية وغير التقليدية وتأثيرها على أهم المؤشرات الاقتصادية لتقادي الأزمات المالية والمصرفية .
- 4- الوصول إلى النتائج المتوقعة والايجابية للتعافي من الأزمات المالية من خلال الاستقرار المصرفي .

7.1.1 حدود الدراسة: study Limits

وتقسم إلى :

1- الحدود المكانية : تتمثل الحدود المكانية عينة البحث المتمثلة ببنوك كل من الدول التالية :

(الولايات المتحدة الأمريكية ، المملكة المتحدة ، واليابان)

2- الحدود الزمانية : لغرض تحقيق أهداف البحث الحالي بالاعتماد على البيانات التي ستغطي مدة البحث

لسلسلة زمنية (15 سنة) من (2006-2021)، وهذه المدة هي النسب من اجل اظهار نتائج البحث الحالي مع تأثرها بالازمات المالية المختلفة بدا من الأزمة المالية العالمية وما سبقها من الازمات وانتهاءً بتأثيرات الأزمة الصحية التي ضربت العالم والظروف الاقتصادية المختلفة.

8.1.1 مجتمع وعينة الدراسة Community and sample research :

تكون مجتمع الدراسة من اكبر البنوك التابعة للدول المتقدمة خاضت تجربة السياسة النقدية غير التقليدية بعد الازمة المالية العالمية .اما عينة البحث فقد تكونت من ثلاث دول ، هي الولايات المتحدة الأمريكية ، والمملكة المتحدة ، واليابان ، وقد تم اختيار هذه البلدان لأنها من الدول الكبرى التي عانت من الازمات المالية العالمية واستخدمت ادوات غير تقليدية للسياسة النقدية للتخفيف من آثار الازمة المالية على اقتصاداتها وبنوكها : لمعرفة اثر السياسة النقدية غير التقليدية على مؤشرات الاقتصادية ومدى تأثيرها على الاستقرار المصرفي والمالي ومدى تأثيرها في التعافي من الازمات عبر الاستقرار المصرفي ولاختلاف تأثيراتها على هذه الدول .

9.1.1 ادوات الدراسة Study tools :

من اجل ان تحقق هذه الدراسة غاياتها فقد تم الاعتماد في عملية جمع وتحليل البيانات في جوانبها النظرية والميدانية على عدد من الادوات الآتية وهي :

1- الدراسات النظرية : من اجل اغناء الجانب النظري للدراسة فقد تم الاعتماد على اسهامات الكتاب ، والباحثين التي تم جمعها من المصادر المتمثلة بالمراجع العلمية من الكتب والأطاريح والرسائل، والبحوث والمجلات والدراسات العلمية العربية والاجنبية ذات الصلة بموضوع الدراسة فضلا عن الاستعانة بخدمات الشبكة العالمية للمعلومات .

2- الدراسات الميدانية: تم الاعتماد في تغطية الجانب الميداني للدراسة بالاعتماد على التقارير الفصلية والسنوية للقوائم المالية المنشورة والمؤشرات المالية والمصرفية التي تضمنتها هذه التقارير والخاصة بالدول عينة البحث والتي تخص دول متقدمة عانت من الازمات المالية ضمن الفترة من 2006-2021.

10.1.1 الاساليب المالية والاحصائية المستخدمة في الدراسة :

1.10.1.1 الأدوات المالية المستخدمة :

- تم الاعتماد على المؤشرات والنسب المالية ذات العلاقة بالدراسة والتي تم التطرق إليها بالجانب النظري اذ ركزت هذه الدراسة على استعمال هذه المؤشرات لأغراض التطبيق العلمي وسيتم عرضها بشكل موجز كآآتي:
- 1- المتغيرات المستقلة "أدوات السياسة النقدية غير التقليدية"، ممثلةً بالمؤشرات: (التوجيه الأجل Term Guidance، تيسير الائتمان Credit Facilitation).
 - 2- المتغيرات الوسيطة "مؤشرات الاستقرار المصرفي"، ممثلةً بالمؤشرات: (كفاية رأس المال Capital Adequacy، والربحية Profitability).
 - 3- المتغيرات التابعة "مؤشرات التعافي من الازمات"، ممثلةً بالمؤشرات: (الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product، وصافي الدخل الأساسي Net Core Income).

2.10.1.1 الادوات الاحصائية المستخدمة:

- سيتم الاعتماد على مجموعة من الاساليب الإحصائية وهي :
- تم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية من أجل اتخاذ القرار بشأن رفض أو قبول الفرضيات الإحصائية عينة البحث :
 - الاختبارات الخاصة بعلاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة ، وقد تم استخدام نموذج بيرسون لاختبار هذه العلاقات مع تناول اختبار t للبت بمعنوية العلاقة من الناحية الاحصائية .
 - كما استخدمت الاختبارات الخاصة بعلاقات الأثر بين متغيرات الدراسة ، وقد تم استخدام نموذج الانحدار البسيط لاختبار هذه العلاقات مع تناول اختبار t للبت بمعنوية العلاقة من الناحية الاحصائية .

وقد تم استخدام المختصرات أدناه للدلالة المعنوية وكما يأتي :

- NS : Non Significant at $P > 0.05$; (غير معنوي بدلالة أكبر 0.05)
- S : Significant at $P < 0.05$; (معنوي بدلالة أقل من 0.05)
- HS : Highly Significant at $P < 0.01$; (عال المعنوية بدلالة أقل 0.01)

1.11.1. الانموذج الفرضي للدراسة :

في ضوء مشكلة وأهداف الدراسة تتطلب المعالجة المنهجية تصميم انموذج افتراضي تحدد فيه اهم علاقات التأثير المباشر وغير المباشر بين متغيرات الدراسة اذ يفترض هذا النموذج وجود مجموعة من العلاقات المنطقية بين متغيرات الدراسة تعبيراً عن الحلول المؤقتة التي تقترحها الباحثة للإجابة عن اسئلة الدراسة

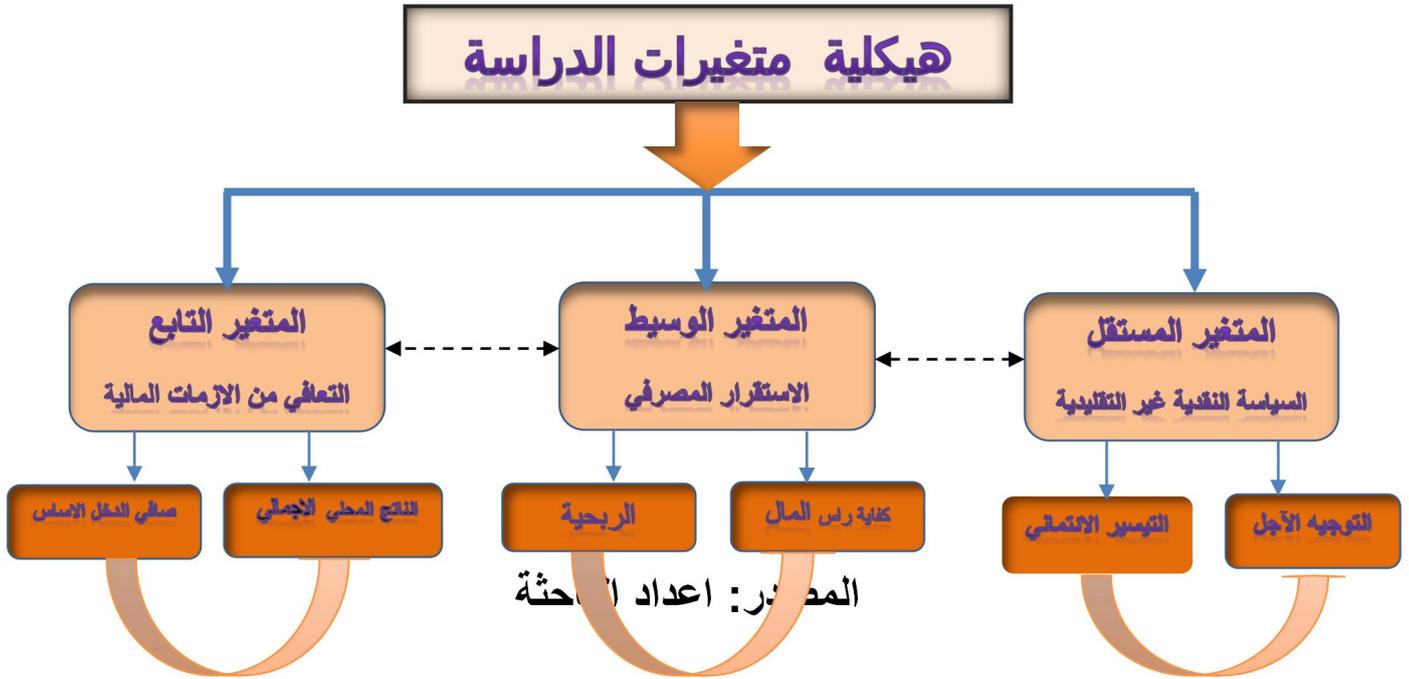
المشار إليها في مشكلة الدراسة والتي تحاول ان تجمع الملامح الرئيسية للواقع الذي تهتم به ، اذ يشير الانموذج الى ثلاث متغيرات وهي:

1- المتغيرات المستقلة والمتمثلة بمتغير السياسة النقدية غير التقليدية من خلال ادواته (التيسير الائتماني ، والتوجيه الآجل).

2- المتغيرات الوسيطة والمتمثلة بالاستقرار المصرفي من خلال مؤشرات (كفاية رأس المال، والربحية).

3- المتغيرات التابعة والمتمثلة بمتغير التعافي من الازمات المالية من خلال مؤشرات (الناتج المحلي الاجمالي، وصافي الدخل الاساس). ويمكن توضيح الانموذج الفرضي للدراسة بالشكل الآتي:-

شكل (1) يوضح الانموذج الافتراضي لمتغيرات الدراسة



2.1 المبحث الثاني – بعض الدراسات السابقة : Some Previous Studies

تشكل الدراسات السابقة واحدة من المنطلقات الأساسية التي يعتمد عليها الباحث في تحديد دراسته الحالية، وبناء مخططها الفكري عن طريق تحليل تتابع أهداف هذه الدراسات وتجانس الميادين التي اختبرت فيها متغيرات الظاهرة المدروسة فضلا عن تحديد مدى التباين أو التماثل أو التكامل بين الفرضيات التي اعتمدها هذه الدراسات وما أسفرت عنها من استنتاجات وتوصيات ، لتشكل مؤشرات استرشادية لتجنب التكرار والبدء بما انتهى إليه الآخرون لتكوين منهج تكاملي في كشف حقيقة معرفة الظاهرة المدروسة يسفر عن المام حقيقي بجميع جوانبها ، فضلا عن فوائد الدراسات في تحديد موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة المعروضة ادناه ، ومن اجل اظهار البحث بالمستوى اللائق والمطلوب نظريا وعمليا الاستعانة بكل ما يتسنى الحصول عليه من دراسات سابقة محلية وعربية وأجنبية لها علاقة بموضوع البحث الحالي لما لتلك الدراسات من دور كبير ومؤثر في اغناء الجانب النظري والعملي للبحث اولا ولتكن مرجعا يسهل الوصول اليه من المهتمين ثانيا ومن خلال مراجعة العديد من الأدبيات بما فيها الشبكة الدولية للمعلومات ، ثم اختيار مجموعة من الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع دراسة البحث الحالي وجرى استعراض دراسات سابقة على محورين هي (دراسات سابقة عربية ، ودراسات سابقة اجنبية).

1.2.1 الدراسات العربية : Arabians Literatures Review

(1) دراسة	علي (2018)
-----------	------------

عنوان الدراسة	تقييم فعالية سياسة التيسير الكمي في تخفيف اثر الازمات
هدفت الدراسة	الى بيان اهمية التيسير الكمي باعتباره اداة مهمة منا ادوات السياسة النقدية غير التقليدية في الحد من اثر الازمات من خلال خفض او رفع سعر الفائدة
متغيرات الدراسة	التيسير الكمي متغير مستقل ، الازمات المالية متغير تابع
اوجه الاختلاف والتشابه	مستقل والازمات المالية كمتغير تابع وتقييم فعالية المتغير المستقل في تناولت الدراسة متغيرين فقط هما التيسير الكمي احد ادوات السياسة النقدية غير التقليدية كمتغير المتغير التابع ، تخفيف اثر الازمات
الاضافة المعرفية	تناولت هذه الدراسة جانب مهم من السياسة النقدية غير التقليدية من خلال استخدام احدي اهم ادواتها وهي التيسير الكمي في الاقتصاد حيث ان التيسير الكمي هي الاداة المناسبة لتحقيق الاهداف المرجوة.
اهم الاستنتاجات	لقد نجحت سياسة لتيسير الكمي في وقف افلاس العديد من الشركات عبر تنظيف محافظها من الاصول المالية الخطرة والسندات الفاسدة وجزء من الرهونات العقارية ولكنها لم تنجح في تحقيق النمو الاقتصادي وخفض معدلات البطالة .
اهم التوصيات	على مجلس الاحتياطي الفيدرالي ان يدعم القطاعات الانتاجية بدلا من التركيز على ضخ الاموال في البنوك والاسواق المالية لخفض معدلات البطالة.

(3) دراسة	مسعدي (2019)
عنوان الدراسة	دور السياسة النقدية غير التقليدية في معالجة ازمة الديون

السيادية خلال الفترة 2010- 2018	
هدفت الدراسة	الى تحليل ازمة الديون السيادية الاوربية التي ظهرت من 2009 بعد الاعلان عن المخاطر المصاحبة للديون السيادية اليونانية والعجز في الميزانية في اليورو مثل إيرلندا واليونان واسبانية
متغيرات الدراسة	ادوات السياسة النقدية غير التقليدية – معالجة الديون السيادية
اوجه الاختلاف والتشابه	تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية بأنها تناولت ازمة الديون السيادية واهم الادوات غير النقدية التي استخدمت لمعالجتها
الاضافة المعرفية	اضافت هذه الدراسة احدى اهم ازمة مالية تعرضت لها اوروبا وكذلك العجز في منطقة اليورو تناولت دول اوربية تعرضت الى مثل هذه الازمات واستخدام برامج مؤقتة في اطار عمليات السوق المفتوحة
اهم الاستنتاجات	اهم القرارات التي تم اتخاذها ن قبل المسؤولين في منطقة اليورو هو اعطاء المزيد من الصلاحيات للبنك المركزي الاوربي بالسماح للبنك المركزي الاوربي بالإشراف على بنوك منطقة اليورو
اهم التوصيات	ضرورة انشاء هيئة رقابية مستقلة بهدف الحد او التليل من الازمات والاهتمام اكثر بنتائج التقارير المتعلقة بسياسة الدولة في الاقراض الحكومي وكيفية سداد هذه الديون .

عبد الرزاق (2020)	(4) دراسة
السياسة النقدية غير التقليدية لإدارة الازمات المالية دراسة تجربة	عنوان الدراسة

<p>التيسير الكمي في كل من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا</p>	
<p>الى تحقيق مدى فعالية السياسة النقدية غير التقليدية في معالجة الازمات المالية خاصة في الولايات المتحدة وبريطانيا والتطرق الى اهم الادوات للسياسة النقدية غير التقليدية المطبقة في الولايات المتحدة</p>	<p>هدفت الدراسة</p>
<p>السياسة النقدية غير التقليدية – الازمات المالية</p>	<p>متغيرات الدراسة</p>
<p>تطرقت هذه الدراسة الى ادوات السياسة النقدية غير التقليدية في معالجة الازمات المالية ان اللجوء الى هذه الادوات في معالجة الازمات في الولايات المتحدة وبريطانيا اصبح من المحتمل استخدام هذه الادوات في كافة الظروف الاقتصادية</p>	<p>الاضافة المعرفية</p>
<p>ان السياسة النقدية غير التقليدية كانت اكثر فاعلية في الولايات المتحدة واكل فاعلي في بريطانيا لان البنك الفيدرالي طبق هذه السياسة في ظل تكتل اقتصادي وسياسة مالية موحدة في الولايات المتحدة</p>	<p>اهم الاستنتاجات</p>
<p>توصي الدراسة بعدم المبالغة في تطبيق سياسة التيسير الكمي لانه من الصعب تشجيع البنوك والمؤسسات المالية على الاقراض حتى مع التوسع في التسهيلات الكمية</p>	<p>اهم التوصيات</p>

(5) دراسة	عبد الرزاق (2020)
عنوان الدراسة	السياسة النقدية غير التقليدية لإدارة الازمات المالية دراسة تجربة التيسير الكمي لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا
هدفت الدراسة	الى تحقيق الاهداف من خلال معرفة مدى فعالية السياسة النقدية غير التقليدية في معالجة الازمات المالية خاصة في الولايات المتحدة وبريطانيا والتطرق الى اهم ادوات السياسة النقدية غير التقليدية المطبقة في الولايات المتحدة وبريطانيا ومعايير نجاحها
متغيرات الدراسة	السياسة النقدية غير التقليدية ، الازمات المالية
اوجه الاختلاف والتشابه	من اوجه الاختلاف انها تناولت تجربة التيسير الكمي لكل من الولايات المتحدة وبريطانيا ، وتناولت اثر السياسة النقدية غير التقليدية من خلال اداة التيسير الكمي على كل من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانية
الاضافة المعرفية	كانت الاضافة المعرفية لهذه الدراسة انها قارنت بين اهمية استخدام اداة التيسير الكمي لكل دولة من دول عينة الدراسة وقد بينت اهمية استخدامها ومدى تأثيرها على اقتصاد كل دولة من هذه الدول واسباب الاختلاف في تأثيرها على اقتصادات الدول عينة الدراسة .
اهم الاستنتاجات	كان مناهم الاستنتاجات بأن السياسة النقدية غير التقليدية كانت اكثر فعالية في الولايات المتحدة واكل فعالية في بريطانيا لان البنك الفيدرالي طبق هذه السياسة في ظل تكتل اقتصادي وسياسة مالية امريكية واحدة وقد كانت ازمة الديون السيادية في بريطانيا بسبب انتقال ازمة الرهن العقاري الى اوروبا .
اهم التوصيات	توصي الدراسة بضرورة الاهتمام بالناحية الاقتصادية واستخدام ادوات السياسة النقدية غير التقليدية للحفاظ على الوحدة الاقتصادية وتوحيد السياسة المالية للدول التي لم تؤثر عليها ادوات السياسة النقدية غير التقليدية بالشكل المطلوب.

نادية (2020)	(6) دراسة
اثر التيسير الكمي على استقرار النظام المالي ، دراسة قياسية	عنوان الدراسة
الى تحقيق هدف بحثي يواكب اهم التطورات المحلية والدولية الحاصلة في المجال المالي والنقدي وهو التعرف على مفهوم احدى الادوات الحديثة للسياسة النقدية غير التقليدية المتمثلة في اداة التيسير الكمي ن حيث نشوئها وآلية استخدامه	هدفت الدراسة
اداة التيسير الكمي ، استقرار النظام المالي	متغيرات الدراسة
تعتبر هذه الدراسة مهمة ولم تتل نصيبها من الجانب القياسي لذلك تم استقصاء اثر سياسة التيسير الكمي على استقرار النظام المالي مما يساعد متخذي القرار الحكومي للمساهمة في تحسين اداء الاقتصاد وتحقيق استقرار النظام المالي	الإضافة المعرفية
تناولت هذه الدراسة اهمية اداة التيسير الكمي واثرها على استقرار النظام المالي كما اكدت الدراسة على التركيز على الولايات المتحدة الامريكية فقط لأنها تشكل اكبر اقتصاد بالعالم.	اوجه الاختلاف والتشابه
اثبتت الولايات المتحدة مرونتها بصورة معقولة لمواجهة التداعيات لازمة المالية لسنة 2008 كما ان المؤشر التجميحي للاستقرار المالي بعد الازمة المالية اثبت وجود حالة من الاستقرار النسبي لنظامها المالي .	اهم الاستنتاجات
عدم المبالغة في تطبيق سياسة التيسير الكمي لأنه من الصعب تشجيه البنوك والمؤسسات المالية على القراض حتى مع التوسع في التسهيلات الكمية وضرورة تعزيز اهداف سياسة التيسير الكمي من خلال الرقابة المالية على اعمال وانشطة البنوك .	اهم التوصيات

امينة (2020)	(7) دراسة
دراسة تحليلية لفعالية السياسة النقدية غير التقليدية في ادارة الازمات ، تجربة الولايات المتحدة الامريكية ومنطقة اليورو	عنوان الدراسة
الى تحديد اهم السياسات النقدية الحديثة التي اتبعتها الدول المتقدمة للخروج من الازمات من خلال التعرف على تاريخ نشأتها ومكوناتها وآلية عملها وقنوات تأثيرها .	هدفت الدراسة
السياسة النقدية غير التقليدية ، الازمات المالية	متغيرات الدراسة
تناولت الدراسة متغيران فقط هما السياسة النقدية غير التقليدية والازمات المالية مع التركيز على اداة التيسير الكمي	اوجه الاختلاف والتشابه
اضافت هذه الدراسة اهمية معرفية هي قياس فاعلية استخدام الادوات غير التقليدية للسياسة النقدية في علاج الازمات المالية والاهتمام بأداة التيسير الكمي للقضاء على الانكماش والكساد في وقت الازمات.	الاضافة المعرفية
من خلال الدراسة تبين ان سياسة التيسير الكمي للبنك الفيدرالي كانت ناجحة بسبب عوامل مساعدة يتمتع بها الاقتصاد الأمريكي مثل مرونة الاقتصاد واعادة هيكلة سريعة للبنوك وسياسة اعادة التصنيع .	اهم الاستنتاجات
ان يتمتع الاقتصاد بالمرونة التامة اضافة الى تعزيز التضخم والنمو الاقتصادي والحد من اسعار الفائدة وتوحيد العملة لاستقرارها .من اجل دفع عجلة الانتاج وتخفيض مستوى البطالة .	اهم التوصيات

(8) دراسة	محمد ، حسن (2017)
عنوان الدراسة	الازمة المالية العالمية ميكانيزم الازمة وآليات العلاج ما بين الصيغ التقليدية وغير التقليدية
هدفت الدراسة	التعرف على اسباب حدوث الازمة المالية العالمية مع التركيز على اوجه الضعف والقصور في هيكل النظام المالي العالمي وكيفية علاج الازمة باستخدام ادوات التمويل التقليدية وغير التقليدية .
متغيرات الدراسة	الازمة المالية العالمية ، الصيغ التقليدية ، وغير التقليدية
اوجه الاختلاف والتشابه	تناولت هذه الدراسة اسباب حدوث الازمة المالية واوجه الضعف والقصور في هيكل النظام المالي والتوصل للأسباب الحقيقية لحدوثها كما ان مشكلة الدراسة تمثلت باختلال التوازنات الاقتصادية الكلية التي ادت الى انخفاض اسعار الفائدة
الاضافة المعرفية	اضافة الدراسة اهمية معرفية من خلال كشفها عن ميكانيزم الازمة للتوصل للأسباب الحقيقية لها ووضحت اهمية البنوك الاسلامية في منع حدوث هذه الازمات في المستقبل وبينت اسباب انخفاض اسعار الفائدة وتحمل المخاطر.
اهم الاستنتاجات	حدوث الازمة يشير الى حالة الخلل في الاقتصاد والتي بدأت في القطاع المالي وامتدت الى القطاع الحقيقي وان التمويل الاسلامي بأدواته هو خلق خيارات وفرص تمويل اضافية .
اهم التوصيات	هو اهمية التدرج في تبني واستخدام صيغ وادوات تمويل اسلامي من قبل دول العالم والاستفادة من تجارب الدول في التمويل الاسلامي والنشر والترويج للتمويل الاسلامي بأدواته وصيغته في كافة دول العالم.

(9) دراسة	هاني ، وعيل (2018)
عنوان الدراسة	سياسة التيسير الكمي كآلية حديثة لتطبيق السياسة النقدية دراسة تحليلية نظرية لآفاق تطبيق سياسة التيسير الكمي في الجزائر .
هدفت الدراسة	الى محاولة تسليط الضوء على سياسة التيسير الكمي كآلية للتمويل غير التقليدي للاقتصاديين وتمويل المؤسسات الاقتصادية نتيجة تراجع إيرادات قطاع المحروقات .
متغيرات الدراسة	اداة التيسير الكمي ، السياسة النقدية
اوجه الاختلاف والتشابه	تناولت اداة التيسير الكمي كآلية للتمويل غير التقليدي وليس الموازنة العامة في الجزائر
الاضافة المعرفية	استخدمت هذه الرسالة التحليل النظري لعدم تطبيق سياسة التيسير الكمي في الجزائر .
اهم الاستنتاجات	ان سياسة التيسير الكمي تعتبر سياسة موازية لسياسة الانعاش الاقتصادي يمكن من خلالها تحقيق انعاش اقتصادي الا انه لا يمكن تطبيقها على ارض الواقع لان شروطها غير محققة وهناك خلل هيكلي وليس في تمويل الموازنة العامة السنوية وان استخدامها في هذه الظروف ينعكس سلبا على الاقتصاد الوطني .
اهم التوصيات	لابد من معالجة اشكالو مرونة الجهاز الانتاجي بسبب عدم مرونة الجهاز الانتاجي .

الدراسات الأجنبية : Foreign Studies

<p>Yevgeniya& Elena(2015)</p>	<p>(1) دراسة</p>
<p>The impact of Unconventional monetary policy measures by the systems four on Global liquidity and monetary conditions . تأثير تدابير السياسة النقدية غير التقليدية من قبل الاربعة النظامية على السيولة العالمية</p>	<p>عنوان الدراسة</p>
<p>الى البحث عن تأثير تدابير السياسة النقدية غير التقليدية (umbms) التي تم تنفيذها عام 2008 من قبل الاربعة النظامية حول الاوضاع النقدية والسيولة النقدية العالمية بشكل عام</p>	<p>هدفت الدراسة</p>
<p>السياسة النقدية غير التقليدية، السيولة العالمية ، الظروف النقدية</p>	<p>متغيرات الدراسة</p>
<p>اختلفت هذه الدراسة في استعمالها للسياسة النقدية غير التقليدية لبيان تأثيرها في السيولة العالمية والنقدية .وقد استخدمت برامج (Umpms) وقد تم تطبيقه بواسطة الناتج المحلي الاجمالي.</p>	<p>اوجه الاختلاف والتشابه</p>
<p>اضافت هذه الدراسة اهمية اخرى للسياسة النقدية غير التقليدية من خلال تأثيرها في السيولة العالمية والظروف النقدية .كما انها استخدمت برامج (Umpms) وقد تم تطبيقه في منطقة اليورو بواسطة الناتج المحلي الاجمالي</p>	<p>الاضافة المعرفية</p>
<p>اظهرت النتائج ان هناك علاقات ايجابية مهمة جدا ومع ذلك هناك اختلافات في تأثير umpms على فرادى الدول 5s على هذه الظروف في البلدان الاخرى لدى umpms .</p>	<p>اهم الاستنتاجات</p>
<p>على البنوك والشركات الاصغر خفض انفاقها الاسمي لتصلح من ميزانيتها العمومية وبيع الديون الحكومية ذات العائد المنخفض الى غير البنوك واستبدال الائتمان المصرفي بقروض غير مصرفية مثل الائتمان التجاري .</p>	<p>اهم التوصيات</p>

<p>Tatiana Fic (2013)</p>	<p>(2) دراسة</p>
<p>The spillover effects of unconventional monetary policies in major developed countries . on developing countries الآثار غير المباشرة للسياسات النقدية غير التقليدية في البلدان المتقدمة الرئيسية على البلدان النامية.</p>	<p>عنوان الدراسة</p>
<p>إلى دراسة تأثير تدابير السياسة النقدية غير التقليدية المعتمدة في البلدان المتقدمة (الولايات المتحدة ، والمملكة المتحدة ، ومنطقة اليورو ، واليابان) على الاقتصادات النامية (البرازيل ، والصين ، والهند ، وروسيا).</p>	<p>هدفت الدراسة</p>
<p>الآثار غير المباشرة للسياسة النقدية غير التقليدية ، الدول النامية</p>	<p>متغيرات الدراسة</p>
<p>دراسة تأثير تدابير السياسة النقدية غير التقليدية المعتمدة في البلدان المتقدمة (الولايات المتحدة ، والمملكة المتحدة ، ومنطقة اليورو ، واليابان) على الاقتصادات النامية (البرازيل ، والصين ، والهند ، وروسيا).</p>	<p>أوجه الاختلاف والتشابه</p>
<p>باستخدام سلسلة من الأحداث والتحليلات الإحصائية وبعد ذلك يستخدم نموذج الاقتصاد الكلي العالمي للمعهد الوطني NIGEM اي القيام بمحاكاة آثار الاقتصاد الكلي المتمثلة في انخفاض العائدات ، وارتفاع اسعار الأسهم</p>	<p>الإضافة المعرفية</p>
<p>بأن حجم اجراءات السياسة النقدية غير التقليدية التي اعتمدها البنوك المركزية الأربعة الرئيسية ،بنك الاحتياطي الفيدرالي ، والبنك المركزي الأوروبي ، وبنك انكلترا ، وبنك اليابان ، غير مسبوق . زاد حجم الميزانية العمومية للبنك المركزي خمسة اضعاف في المملكة المتحدة ، واربعة اضعاف في الولايات المتحدة ، وتضاعف في منطقة اليورو، واليابان .</p>	<p>اهم الاستنتاجات</p>
<p>ركزت على شراء السندات بدلا من بالتركيز على حجم الاختلالات الخارجية ، وحجم الديون للشركات والأسر المعيشية.</p>	<p>اهم التوصيات</p>

(3) دراسة	Fernandez وآخرون (2014)
عنوان الدراسة	Banking Stability, and Economic Volatility .Competition الاستقرار المصرفي والمنافسة والاقتصاد
هدفت الدراسة	إلى تأثير الاستقرار المصرفي على تقلب القيمة المضافة الصناعية ، وكيف تختلف عبر 110 دولة اعتمادا على المنافسة في سوق البنوك ، والعلاقات بين البنوك ، والشركات.
متغيرات الدراسة	الاستقرار المصرفي ، المنافسة ، الاقتصاد
أوجه الاختلاف والتشابه	اختلفت هذه الدراسة بتناولها للاستقرار المصرفي كمتغير مستقل والاقتصاد عبر المنافسة وتأثير الاستقرار المصرفي على تقلب القيمة المضافة الصناعية.
الإضافة المعرفية	استخدمت هذه الدراسة التجريبية بيانات على مستوى الصناعة من 110 دولة متقدمة ونامية خلال الفترة 1989-2008 نظرا لان التقلبات الاقتصادية المنخفضة تعزز أيضا الاستقرار المصرفي . حيث ركزت الدراسة على القطاعات بشكل خاص.
أهم الاستنتاجات	وتشير النتائج إلى كيفية الاستقرار المصرفي يؤثر على تقلب القيمة المضافة بعد ضبط التنمية المالية ، والقنوات التي يؤثر من خلالها الاستقرار المصرفي على التقلبات الاقتصادية وتشير النتائج إلى ان القطاعات الأكبر نسبيًا ، أقل تقلبًا ، كما يشير المعامل السالب والمعنوي في العمود إلى ان الصناعات مع ارتفاع مستويات التبعية المالية تميل إلى ان تكون ذات مستويات أقل تقلبًا من القيمة المضافة في البلدان التي لديها أنظمة مالية أكثر تطوراً.
أهم التوصيات	توصي الدراسة بزيادة توافر الائتمان للقطاعات ذات الاحتياجات المالية الأكثر في البلدان التي لديها المزيد كما تقلل التنمية من اعتماد الشركات على الاستثمار في اموالها الداخلية وتقلل من تأثير الصدمات الحقيقية على تقلبات القيمة المضافة للصناعة .

(4) دراسة	Ozili (2018)
عنوان الدراسة	.Banking stability Determinants in Africa محددات الاستقرار المصرفي في افريقي
هدفت الدراسة	هدفت الدراسة إلى تحليل محددات الاستقرار المصرفي من اربعة جوانب تكملية ، الحماية من خسائر الائتمان السلبية ، والضائقة الناشئة عن الإعسار المخاطر والقروض المتعثرة ، والتنمية المالية .وتقدم الدراسة اربعة مقاييس للاستقرار المصرفي تتضمن نسبة تغطية خسائر القروض للبنوك ومخاطر الإعسار ونسبة جودة الأصول ، ومستوى التطور المالي
متغيرات الدراسة	محددات الاستقرار المصرفي ، ومؤشراته هي : الفروض المتعثرة ، التنمية المالية خسائر الائتمان ،
اوجه الاختلاف والتشابه	تقدم الدراسة اربعة مقاييس للاستقرار المصرفي تتضمن نسبة تغطية خسائر القروض للبنوك ومخاطر الإعسار ونسبة جودة الأصول ، ومستوى التطور المالي .
الإضافة المعرفية	اضافت هذه الدراسة اهمية معرفية من خلال استخدام اربع جوانب تكملية وتقدم الدراسة اربع مقاييس للاستقرار المصرفي تتضمن نسبة تغطية خسائر القروض للبنوك ومخاطر الإعسار ونسبة جودة الأصول ، ومستوى التطور المالي.
اهم الاستنتاجات	تشير النتائج إلى ان الكفاءة المصرفية ووجود البنوك الاجنبية ، والتركيز المصرفي ، وحجم القطاع المصرفي ، وفاعلية الحكومة ، والاستقرار السياسي ، والجودة التنظيمية ، وحماية المستثمرين محددات مهمة للاستقرار المصرفي في افريقيا ،أهمية كل محدد يعتمد على وكيل الاستقرار المصرفي المستخدم ، ويعتمد على فترة التحليل ما قبل الأزمة أو اثناء الأزمة أو ما بعد الأزمة.
اهم التوصيات	يجب على المشرفين على البنوك في البلدان الأفريقية النظر في دور الهيكل المالي ، والجودة المؤسسية في الاستقرار المصرفي في المنطقة الافريقية.

(5) دراسة	Delatte وآخرون (2019)
عنوان الدراسة	<p>The transmission channels of Unconventional monetary policy Evidence from change in collateral Requirements in France</p> <p>قنوات انتقال السياسة النقدية غير التقليدية دليل من التغيير في متطلبات الضمانات في فرنسا</p>
هدفت الدراسة	<p>إلى التعرف على آثار التغيير في متطلبات الضمان في سوق الائتمان الفرنسي عام 2012 وتحسين سوق ظروف سوق الائتمان للمقترضين مقارنة بالمقترضين الذين هم دون حد الاهلية كما تهدف الدراسة إلى فحص قناة الميزانية العمومية للشركة والتفاوت المحتمل في التأثيرات الحقيقية.</p>
متغيرات الدراسة	<p>قنوات انتقال السياسة النقدية غير التقليدية ، متطلبات الضمانات في فرنسا .</p>
أوجه الاختلاف والتشابه	<p>تناولت هذه الدراسة التغيير في متطلبات الضمان في سوق الائتمان الفرنسي عام 2012 وقنوات انتقال السياسة النقدية غير التقليدية</p>
القيمة المضافة	<p>استخدمت هذه الدراسة سجلا ائتمانيا شاملا يديره بنك فرنسا يضم بيانات عن الشركات المقترضة مع اجمال تعرض اعلى من 25000 يورو تجاه الوسطاء الماليين العاملين في فرنسا والتركيز على القروض ذات الأجل الاستحقاق الاطول</p>
اهم الاستنتاجات	<p>هي عدم التجانس الكبير في قرارات الاقراض للبنوك والشركات عند تخفيض اهلية الضمانات والبنوك التي تقع في الفئة الاكثر تضررا تميل إلى تقليل العرض الائتماني مقارنة بالبنوك التي تأثرت بشكل معتدل.</p>
اهم التوصيات	<p>بدراسة عواقب التخفيف من متطلبات الاهلية للضمانات لإعادة تمويل الائتمان في فرنسا .-كما اوصت بان يكون التصميم للسياسة للتأثير بشكل ايجابي على الاقراض المصرفي مع التوقع في زيادة خطية في الاقراض وزيادة اضافية في القروض للشركات ذات التصنيف المقبول حديثاً.</p>

<p>Jokiluoma (2022)</p>	<p>(6) دراسة</p>
<p>The effects of the ECBS Unconventional monetary policy آثار السياسة النقدية غير التقليدية للبنك المركزي الاوربي</p>	<p>عنوان الدراسة</p>
<p>هو البحث في آثار اجراءات السياسة النقدية للبنك المركزي الاوربي خاصة بعد تحقق مركزية البنوك بشكل اكبر في الاقتصادات الحديثة.</p>	<p>هدفت الدراسة</p>
<p>آثار السياسة النقدية غير التقليدية</p>	<p>متغيرات الدراسة</p>
<p>البحث في آثار اجراءات السياسة النقدية للبنك المركزي الاوربي خاصة بعد تحقق مركزية البنوك بشكل اكبر في الاقتصادات الحديثة</p>	<p>اوجه الاختلاف والتشابه</p>
<p>استخدمت هذه الدراسة نماذج الانحدار الذاتي للناقلات الهيكلية (SVAR) باعتبارها الادوات الرئيسية في دراسة آثار السياسة النقدية لتحديد صدمة السياسة النقدية. وفي التطبيق التجريبي لهذه الاطروحة تم استخدام نموذج Bayesian vector autoregres إحصائياً استناداً إلى غير طبيعته لشروط الخطأ لدراسة آثار السياسة النقدية غير التقليدية للبنك المركزي الاوربي .</p>	<p>القيمة المضافة</p>
<p>تتوافق وظائف الاستجابة النبضية التي يتضمنها النموذج مع الدراسات السابقة ويقدم النموذج المحدد احصائيا الدعم لقيود الاشارة المستخدمة سابقا . وأن النموذج حساس لفترة العينة التي تشير إلى ان تأثيرات اجراءات سياسة البنوك المركزية الاوربية ربما تغيرت بمرور الوقت .</p>	<p>اهم الاستنتاجات</p>
<p>: يمكن تطوير النماذج التي تبحث في آثار السياسة النقدية بشكل اكبر من خلال تضمين المزيد من البيانات ذات الصلة مثل العوائد طويلة الاجل التي تلتقط تأثير التوجيه المستقبلي من قبل البنك المركزي وهذا من شأنه يساعد على التعرف على الحقيقة وراء صدمة السياسة النقدية الاقتصادية.</p>	<p>اهم التوصيات</p>

<p>Avernas وآخرون (2020)</p>	<p>(7) دراسة</p>
<p>Unconventional monetary policy and funding . Liquidity risk السياسة النقدية غير التقليدية وتمويل مخاطر السيولة .</p>	<p>عنوان الدراسة</p>
<p>التعرف على كيفية تطوير نظام مالي اكثر لامركزية يقود البنوك المركزية لتوسيع مجموعة من ادوات السياسة الخاصة بهم لمعالجة ازمان السيولة النظامية الناشئة خارج نطاق الوصول إلى آلياتهم التقليدية</p>	<p>هدفت الدراسة</p>
<p>السياسة النقدية غير التقليدية ، تمويل مخاطر السيولة</p>	<p>متغيرات الدراسة</p>
<p>تبحث هذه الدراسة في كفاءة العديد من ادوات السياسة النقدية لتثبيت اسعار الاصول في ازمة السيولة .</p>	<p>اوجه الاختلاف والتشابه</p>
<p>تطرقت هذه الدراسة الى انه قد لا تكون عمليات السياسة النقدية التقليدية كافية لتخفيف ضغوط التمويل في ظل وجود قطاع مصرفي ظل كبير وضعف اسواق المال دفع البنوك المركزية إلى تحمل المسؤولية كدعم سيولة القطاع ظل المصرفي مع الفوائد المحتملة للاستقرار المالي.</p>	<p>القيمة المضافة</p>
<p>إلى انه في ظل وجود قطاع مصرفي ظل كبير وضعف اسواق المال قد لا تكون عمليات السياسة النقدية التقليدية كافية لتخفيف ضغوط التمويل ثم يتطلب استقرار اسعار الاصول تمديد تسهيلات الاقراض إلى ظل المؤسسات المصرفية أو شراء الاوراق المالية غير السائلة مباشرة.</p>	<p>اهم الاستنتاجات</p>
<p>المزيد من مزيج السياسات الاقوى من خلال استخدام نافذة الخصم وسياسات ضخ السيولة للتخفيف من ضغوط التمويل حتى النقطة التي يكون فيها البنوك التقليدية مشبعة بالكامل . كما تقترح هذه الدراسة نموذجاً للتمويل الكلي يضم البنوك التقليدية وبنوك ظل المعرضة لمخاطر التمويل.</p>	<p>اهم التوصيات</p>

(8) دراسة	Cortes وآخرون (2022)
عنوان الدراسة	<p>Unconventional monetary policy and disaster risk : Evidence from the subprime and COVID-19 السياسة النقدية غير التقليدية ومخاطر الكوارث ادلة في أزمة الرهن العقاري وأزمات covid-19 .</p>
هدفت الدراسة	<p>هدفت الدراسة إلى مقارنة التدخلات التي اجراها مجلس الاحتياطي الفيدرالي استجابة لأزمات الرهن العقاري و covid-19 فيما يتعلق بفعاليتها في الحد من مخاطر الكوارث.</p>
متغيرات الدراسة	<p>السياسة النقدية غير التقليدية ومخاطر الكوارث ، أزمة الرهن العقاري وأزمات covid-19 .</p>
أوجه التشابه والاختلاف	<p>استخدمت الدراسة مقاييس خالية من النماذج لمخاطر الكوارث المستمدة من بيانات الخيارات اليومية لكي يتم التوثيق ان التدخلات استجابة لكلتا الأزميتين قللت من المخاطر في اسواق الاسهم المحلية.</p>
القيمة المضافة	<p>أضافت هذه الدراسة أهمية معرفية من خلال مقارنة التدخلات التي اجراها مجلس الاحتياطي الفيدرالي استجابة لأزمات الرهن العقاري و covid-19 فيما يتعلق بفعاليتها في الحد من مخاطر الكوارث كما استخدمت مقاييس خالية من النماذج خاصة بمخاطر الكوارث من خلال البيانات اليومية .</p>
أهم الاستنتاجات	<p>: كانت الآثار غير المباشرة للأزميتين متباينة بشكل ملحوظ ، في حين ان تدخلات الرهن العقاري تتميز عموما بتداعيات سلبية على اسواق الاسهم الدولية ، فأن استجابات السياسات لأزمة covid-19 ترتبط عموما بالتداعيات الايجابية .</p>
أهم التوصيات	<p>كانت من أهم التوصيات ، التأكيد على أهمية المشاركة الأوسع للسلطات النقدية في توسيع ميزانياتها العمومية .</p>

3.2.1 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة الأخرى

تضمنت الدراسة الحالية عدد من الجوانب اسهمت في توفير كافة المعلومات المناسبة وعن الاوضاع المالية وعن الاوضاع المالية والمصرفية للدول عينة الدراسة وقد اظهرت هذه الدراسة مجموعة من النقاط الاساسية التي تميزت بها هذه الدراسة ومجالات الاختلاف والاستفادة منها واهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة :

1- تعد متغيرات هذه الدراسة وهي السياسة النقدية غير التقليدية ، والتعافي من الازمات المالية ، والاستقرار المصرفي مجتمعة معا مهمة جدا على مستوى الدول المتقدمة عينة الدراسة ، وكذلك على كافة المستويات في دول العالم ومنها الدول العربية حسب علم الباحثة فلم تتوفر دراسة تجمع المتغيرات الثلاثة الحالية بعد الاطلاع على اغلب المصادر ومواقع شبكات المعلومات العالمية والدراسات السابقة .

2- قدمت الراسة الحالية اسلوبا فكريا وعمليا في وصف وعرض المؤشرات لكي يتم الاستفادة منها في مجالات البحوث المستقبلية .

3- قامت الدراسة الحالية بتحليل البيانات الموثقة بالمؤشرات المالية والاقتصادية وبشكل مدمج باعتبارها انموذجا دوليا مميزا للاقتصاد الحر غير المقيد وقد تحقق ذلك لأول مرة .

تضمنت هذه الدراسة بجانبها العلمي اهم المتغيرات ومؤشراتها في وضع بعض الحلول للمشاكل التي تواجهها اغلب المؤسسات المالية ومن اهمها المصرفية عينة الدراسة.

4- كان من بين اهداف هذه الدراسة هو تحقيق قاعدة بيانات تتصف بالتكامل والشمولية من الناحيتين النظرية والتطبيقية في الاستخدام الأمثل لأدوات السياسة النقدية غير التقليدية التي أتبعها أغلب الدول المتقدمة والتي جاءت بشكل مجتزأ.

5- تسهم الدراسة الحالية في تفعيل مؤشرات السياسة النقدية غير التقليدية والازمات المالية ، والاستقرار المصرفي ، من اجل انشاء بيئة مصرفية مستقرة خالية من المخاطر المالية والمصرفية في المستقبل القريب والبعيد .



الفصل الثاني : الإطار النظري للبحث Theoretical part for the research



❖ المبحث الأول : الإطار النظري للسياسة النقدية غير

التقليدية

❖ المبحث الثاني : الأزمات المالية وتداعياتها

❖ المبحث الثالث : الاستقرار المصرفي

الفصل الثاني : الإطار النظري للبحث Theoretical part for the research

تمهيد :

شكلت التطورات السريعة والهامة التي شهدها الاقتصاد العالمي خلال العقود الاخيرة ، عوامل بالغة التأثير في السياسات الاقتصادية من اجل تحقيق نمو اقتصادي مستقر ، كما ادى تطور الوضع الاقتصادي على المستوى الدولي بفضل كل من سياسة التحرر المالي المتزايد ، وتحرر حركة السلع والخدمات ، وتطور الابتكارات المالية وظهور ممارسات مالية جديدة إلى ظهور ازمان مالية اكثر حدة عن تلك الازمان التي سادت قبل السبعينات في القرن الماضي . كما عرفت السنوات الأخيرة بعد الأزمة المالية عام 2008 جنوح بعض الدول المتقدمة ، وعلى رأسها الولايات المتحدة إلى انتهاج ادوات غير تقليدية في تسيير السياسة النقدية من اجل دفع عمليات النمو الاقتصادي وتجنب الانهيار الاقتصادي والافلات من الركود ، وخفض مستويات البطالة واستعادة النمو ، تطلب معالجة عديد من اختلالات التوازن والمتزامنة احيانا إلى الابتعاد عن استهداف التضخم، والتحول إلى السياسات النقدية غير التقليدية من اجل تخفيف عواقب الانهيار وتيسير التعافي الاقتصادي .

أدى الوضع الاقتصادي السابق، وعجز السياسات النقدية التقليدية كونها غير كافية إلى ابتكار ادوات جديدة لإدارة السياسة النقدية اطلق عليها الادوات غير التقليدية للسياسة النقدية ، تهدف إلى تنشيط الاقتصاد ، ومعالجة الانهيار المالي بشكل مباشر ، وكبت التضخم في حالة الأزمات ، وقد كانت اكثر هذه التدابير اهمية هي سياسة سعر الفائدة الصفرية (ZIRP) وسياسة التيسير الكمي(QE) ، والتيسير الائتماني(CE) ، وسعر الفائدة السالب على الودائع (NIRP) ، والتوجه المسبق(FG)، وكلها تشارك في تعزيز النمو الاقتصادي ، وتحقيق الأهداف المنشودة .كان الهدف الرئيسي لوضعي السياسات هو تقديم الاغاثة إلى اسواق الائتمان اولا ، ثم إلى الاقتصاد ثانيا مما رفع نشاط الاقراض ، وساهم في تخفيض حدة التضخم والانتاج ، ولذلك فإن دور القطاع المصرفي المركزي يزداد اهمية خلال السنوات الاخيرة خاصة لان سياساته يمكن ان تثبت النظام المالي والاقتصادي خلال فترات الاضطراب .

يعتبر الجهاز المصرفي احد اهم الاجزاء في النظام المالي واستقرار النظام المصرفي مرتبط ارتباطا وثيقا بتحقيق الاستقرار في النظام المالي . ان مفهوم الاستقرار المصرفي مرتبط بشكل مباشر بحركة المؤشرات المالية الحقيقية لدى المصارف والمؤسسات المالية الأخرى التي تشمل (الموجودات ، الودائع ، القروض،

الاستثمارات ، نسبة الربحية، نسبة السيولة من حيث معدلات نموها أو تذبذبها بينن مدة وأخرى فضلا عن ان الاستقرار المصرفي مرتبط بشكل مباشر بواقع الاقتصاد القومي للبلد ، ولهذا فإن اي تغيرات تحدث في الاقتصاد القومي سوف يكون انعكاسها بشكل مباشر على الاستقرار المصرفي .

1.2 المبحث الأول - الإطار النظري للسياسة النقدية غير التقليدية Unconventional

: monetary Policy

1.1.2 البنوك المركزية وإدارة السياسة النقدية :

1.1.1.2 البنوك المركزية :

تحتل البنوك المركزية مركز الصدارة في الجهاز المصرفي في الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء ، ويرجع ذلك إلى الدور الذي تأمل الحكومات ان تؤديه هذه البنوك في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للدولة من خلال ادارتها للسياسة النقدية ومراقبة اعمال الائتمان بما يترتب على هذه السياسة من تأثيرات مهمة في النظامين الاقتصادي والاجتماعي لقد قامت البنوك المركزية في الدول المتقدمة إلى فصل وظيفة الاشراف والتنظيم عن بنوكها المركزية وتركيزها على استهداف معدل التضخم كهدف رئيسي لسياستها النقدية في ضوء تحرر اسواق رأس المال فضلا عن توفير البنية البنكية المناسبة وسلامة اوضاعها ورسم السياسة النقدية (صلاح،2019). لقد لعبت البنوك المركزية دورا حاسما في ضمان الاستقرار المالي والاقتصادي ، اذ انها تدير السياسة النقدية لتحقيق تضخم منخفض ومستقر وقد وسعت من ادواتها في اعقاب الازمة المالية التي تهدد الاستقرار المالي ، وادارة اسعار الصرف المتقلبة ووضعت مجموعة من الادوات التقليدية وغير التقليدية لتسهيل السياسة النقدية ودعم السيولة في الاسواق المالية الرئيسية والحفاظ على تدفق الائتمان (Report issued by IMF,2022:2) . لقد اثبتت العديد من البنوك المركزية في العالم اهميتها من حيث استقلاليتها وتحقيقها لأهداف اقتصادية عديدة منها التضخم المنخفض والمستقر، وطريقة تعاملها مع الازمات المالية والاقتصادية (Mishkin,2013:247).

أولاً - مفهوم البنك المركزي واهميته :

هو مؤسسة نقدية تتولى مسؤولية تنظيم عرض النقد والرقابة واستقرار النظام المصرفي بغرض تحقيق اهداف نقدية ابرزها استقرار العملة المحلية ،وتخفيض حدة التضخم ، والمحافظة على مستويات مقبولة من البطالة (Michael Jay Boyle,2020:1). ويمكن تعريف البنك المركزي على انه مؤسسة

عامة مسؤولة عن تنفيذ السياسة النقدية ، وادارة عملة بلد ما او مجموعة من البلدان والسيطرة على عرض النقد (Central Bank of Ireland,2022:p4).

وتكمن اهمية البنك المركزي بأنه يقوم بالاحتفاظ بالاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية من خلال اعادة خصم الاوراق التجارية والعمل على الحفاظ على نطاق عمليات الصرف الاجنبي (Central Bank of Sri Lanka,2018:p2)، ويشمل ايضا بيع وشراء السندات والحوالات في السوق المفتوحة ، الهدف منها ضبط الائتمان عند الحد المطلوب للحفاظ على الاستقرار الداخلي، والخارجي (Nipun.S,2017:P4)، ويتمثل الدور الرئيسي للبنوك المركزية في ادارة السياسة النقدية لتحقيق استقرار الاسعار (التضخم المنخفض والمستقر)، ورصد التغيرات الهيكلية الاساسية وتقييم الآثار المترتبة على النمو الاقتصادي،(European Central Bank, Lane, Philip R.,2021:p2). كما انه مقرض الملاذ الاخير مما يعني انه المسؤول عن تزويد الاقتصاد بالأموال عندما تعجز البنوك التجارية عن تغطية نقص الامدادات ، بمعنى انه يمنع النظام المصرفي من الفشل (Michael, J.Boyle,2021:p2). وبناءً على ذلك ، فإن تحقيق مجموعة واسعة من الاهداف يتطلب درجة اعلى من التنسيق بين البنك المركزي ، والوكالات الحكومية الاخرى(Zhou X. Monaging,2016:p40).

ثانياً - استقلالية البنوك المركزية : لقد اثبتت الكثير من الدراسات اهمية استقلالية البنوك المركزية في ارساء دعائم النمو والاستقرار الاقتصادي والنقدي . اذ ان استقلال البنك المركزي كان مساهما مهما في الحد من تخفيض التضخم مما ساعد على تحفيز التحركات نحو استقلال البنك المركزي في الجزء الأخير من القرن العشرين(Haldane, Andrew G.,2021:2). هذا يعني ان البنوك المركزية تحتاج إلى شرعية مؤسسية لهيئة الظروف الفعلية التي تصبح بها السياسة النقدية فعالة(Holmes,D.R,2013:2). لقد اشار Balls إلى ضرورة منح البنك المركزي استقلالية كاملة في استخدام ادوات السياسة النقدية لتحقيق الاهداف عالية المستوى المحددة (Balls E. et al.,2016:p6). وفي دراسة لصندوق النقد الدولي تشير إلى ان استقلالية البنوك المركزية تميل إلى الزيادة في البلدان الأكثر ديمقراطية والتي شهدت ارتفاع لمعدل التضخم في السابق Abo-Lafia, (M.Y.,2010:340) .

ثالثاً - الشفافية وفعالية البنوك المركزية Transparency & effectiveness of central banks :

يخضع البنك المركزي للمساءلة والشفافية من قبل المشرعين عن تحقيق اهداف السياسة النقدية مع مرور الوقت واقترب التحرك نحو استقلالية الادارة يتوجه نحو زيادة المسائلة والشفافية

(Jones, Bradley and Bowman, Joel,2019:p10). فأصبح من الضروري زيادة درجة الشفافية ، والمسائلة في عملها للمحافظة على التأييد العام وحماية استقلاليتها ، وزيادة فعالية سياساتها .وقد وضع صندوق النقد الدولي ميثاق شفافية البنوك المركزية ، لمساعدة البلدان الأعضاء في تلبية هذه المطالب . ويهدف إلى تسهيل التواصل الفعال بشكل اكبر بين البنوك المركزية ومختلف الأطراف المعنية المتعاملة معها وتخفيف اوجه عدم اليقين ، والعمل على تحسين الاختيارات المتاحة على مستوى السياسات ،(IMF,2019:P4). وتعد الشفافية احدى ادوات تسهيل المساءلة ، فمن خلالها تسمح بتعميق فهم الجمهور لدور انشطتها في خدمة مصالحهم بالشكل الأمثل ، كما انها تتسق مع الصلاحيات الحالية لتحقيق الهدف الأسمى المتمثل في زيادة الفعالية ، وبلغة البنوك المركزية تصبح الشفافية والمساءلة الضمان الإضافي للاستقلالية (Tobias Adrian et al.,2020:p1)

2.1.1.2 السياسة النقدية Monetary Policy :

يعرفها RBA بانها مجموعة من الاجراءات والتدابير التي تتخذها السياسة النقدية من اجل خفض تكاليف التمويل، ودعم توفير الائتمان للاقتصاد، وتحديد هدف للعائد على سندات الحكومة ، وقد دعمت هذه التدابير الاقتصاد من خلال آليات الانتقال العادية للسياسة النقدية بما في ذلك خفض تكاليف الاقتراض وسعر صرف منخفض وارتفاع اسعار الأصول (Reserve Bank of Australia,2022:p2).

كما يمكن تعريفها على انها مجموعة من الادوات التي تستخدمها البنوك المركزية للتحكم في المعروض النقدي لتحقيق الاستقرار بالأسعار (Kamal,2010:6). ، وفي الولايات المتحدة ينفذ الاحتياطي الفيدرالي السياسة النقدية من خلال تفويض مزدوج لتحقيق اقصى قدر من العمالة مع الحفاظ على التضخم تحت السيطرة (Thomas Brock, and Pete rathburn,2022,p2).والسياسة النقدية تشير إلى الخطوات التي يتخذها البنك المركزي في بلد ما للسيطرة على المعروض النقدي من اجل الاستقرار الاقتصادي (Wall Street Mojo,2022:p2). ويشير استقرار الاسعار إلى الحفاظ على تضخم منخفض ومستقر (Central Bank of Kenya,2022:p3).

أولاً - استراتيجية السياسة النقدية لتحقيق اهدافها النهائية Monetary policy strategy to achieve its ultimate goals

تختلف اهداف السياسة النقدية من دولة لأخرى ، وترتبط مستهدفاتها بدرجة التقدم الاقتصادي وهيكلية السياسات الاقتصادية الكلية ودرجة انفتاح الاقتصاد على الاقتصادات العالمية ،وفي ضوء ذلك تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق مجموعة من الاهداف التشغيلية، والاهداف الوسيطة وكما يلي :

1- **الأهداف التشغيلية (operating targets)** : وهي تمثل الاهداف الاولية ، وحلقة البداية لاستراتيجية السياسة النقدية ، وهي متغيرات يحاول البنك المركزي التحكم بها ، بالتأثير على الاهداف الوسيطة، ومن هنا نجد ان الاهداف الاولية ماهي الا صلة تربط بين ادوات السياسة النقدية والاهداف الوسيطة . (Guofeng, Sun,2015:P80). تتمثل الاهداف التشغيلية في المتغيرات النقدية، والتي يمكن للسياسة النقدية الوصول اليها من خلال استخدام ادوات في حوزتها ، وهذه الاهداف تسمى بالأهداف الاولية ، وهي عبارة عن متغيرات تستخدم للتأثير على الاحتياطات ، وتتضمن كل من القاعدة النقدية ، ومجموع احتياطي البنوك ، واحتياطي الودائع (Ma, J.,2017:P195). أما المجموعة الثانية : فتسمى بأحوال سوق النقد ، وتتضمن معدل الفائدة على السندات الحكومية ، ومعدل الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة بين البنوك . (Mishkin, 2016:p2).

2- **الأهداف الوسيطة (Intermediate goals)**: هي عبارة عن المتغيرات النقدية القابلة للمراقبة وأدارتها للوصول إلى تحقيق الاهداف النهائية بشرط أن تكون هنالك علاقة مستقرة بينها وبين الاهداف النهائية. يختار البنك المركزي مجموعة من المتغيرات واي متغير آخر قد تراه السلطات النقدية مناسباً كهدف وسيط لسياستها النقدية ويمكن تقسيمها إلى نوعين ، الاول كمي: ويشمل مختلف مستويات الكتلة النقدية $M1, M2, M3$ ، ونتيجة لحركات رؤوس الاموال ، وظهور المشتقات المالية الحديثة اصبح من الصعب اختيار اي من مستويات الكتلة النقدية يمكن ضبطها بسهولة (Turkeshi et al., 2015:p534)، والآخر سعري: ويشمل اسعار الفائدة ، واسعار الصرف (Mishkin,2016:p2)، وله تأثير يمكن التنبؤ به على الهدف، وان يكون قابلاً للقياس. (Луничо,2010:p232). والشكل التالي يبين استراتيجية السياسة النقدية لتحقيق الاهداف النهائية.

3- **الأهداف النهائية (Final goals)** :

1-3 **استقرار المستوى العام للأسعار (Realization of price stability):**

وهو من أهم اهداف السياسة النقدية اذ تسعى الدول جاهدة إلى تحقيق معدل تضخم معتدل ومن ثم تحقيق الاستقرار النقدي، اذ ان التقلبات في المستوى العام للأسعار من شأنها قد تؤدي إلى تغيرات في الوضع الاقتصادي، حيث يؤدي عدم الاستقرار في المستوى العام للأسعار، يزيد من مخاطر الاستثمار ومن ثم إلى اختلال الاقتصاد (Yi G.,2018:p17). ان لجوء السياسة النقدية لمعالجة مشكلة استقرار مستويات الاسعار يعني ان هناك علاقة وثيقة بين عرض النقد ومستوى الاسعار مع ثبات

العوامل الاخرى وقد اكد فريدمان انه من الصعب ضبط الاسعار المحلية دون ضبط معدل زيادة كمية النقود (Stevens,2013:p3).

3-2 تحقيق هدف التوظيف الكامل (Realization of full employment):

تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق التشغيل الكامل ، حيث تقوم على زيادة عرض النقد (المعروض النقدي) في حالة البطالة والكساد ، تزيد من الطلب الفعال فيزيد الاستثمار والتشغيل في الاقتصاد القومي (PBC,2018:P10). ويمكن تعريف العمالة الكاملة على انها مستوى العمالة الذي يتحقق من الاستخدام الكفاء لقوة العمل . عندما تكون البطالة مرتفعة ينخفض الناتج المحلي الاجمالي ، ان سعي السياسة النقدية إلى تحقيق هذا الهدف لا يعني ان معدل البطالة يساوي صفرا ، او ان مستوى تشغيل القوى العاملة 100% (Frederic Mishkin,2016:p.516).

3-3 تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة (Achieving high economic growth rates):

يرتبط هدف النمو الاقتصادي بهدف التوظيف الكامل . ان هدف تحقيق النمو الاقتصادي هو هدف تسعى اليه كافة الدول سواء كانت متقدمة او نامية والذي من خلاله تحقق ارتفاعا في معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي في متوسط دخل الفرد الحقيقي وتعتمد الحكومات إلى بلوغ هذا الهدف من اجل تحقيق الرفاهية للمجتمع ، وتحسين ميزان المدفوعات ، والحد من ارتفاع مستوى الأسعار (Nehme G.,2014:p7).

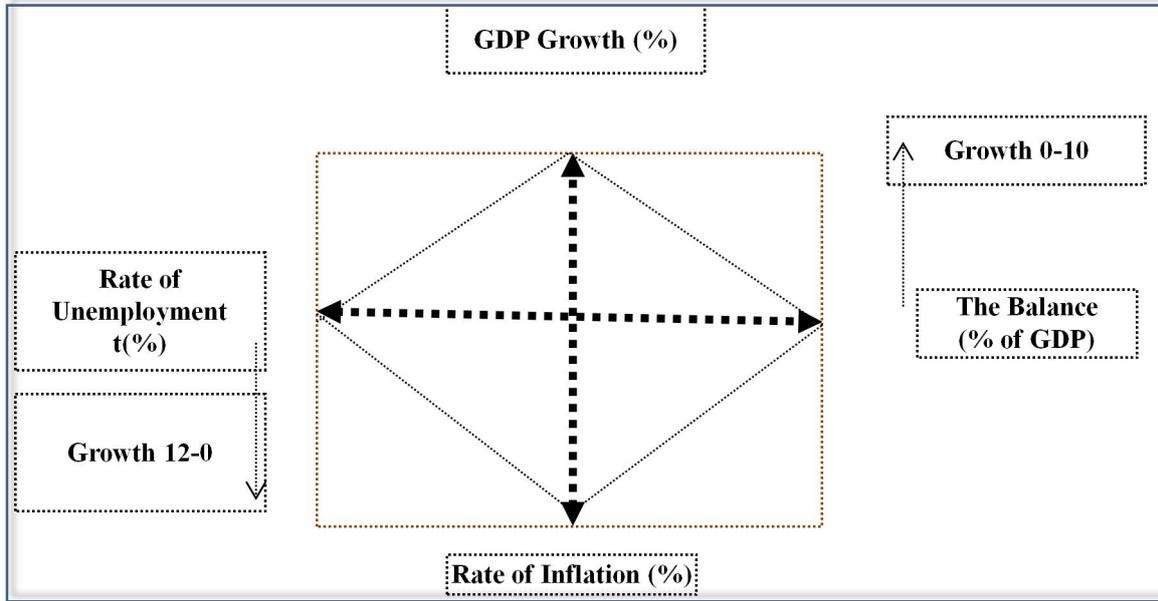
3-4 تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات (Realization of stable balance of payment):

عرف ميزان المدفوعات على انه بيان احصائي يوفر بأسلوب منهجي منظم ما يجري من معاملات اقتصادية بين اقتصاد معين والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة ، ففي حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات برفع البنك المركزي سعر اعادة الخصم الذي يدفع البنوك إلى رفع سعر الفائدة على القروض مما يقلل من حجم الائتمان وبالتالي انخفاض المستوى العام للأسعار المحلية ، ويقلل الطلب على السلع الأجنبية وجلب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية بسبب ارتفاع اسعار الفائدة مما يساعد في معالجة العجز في ميزان المدفوعات (Floer, Julien,2019: p10).

ان هذه الاهداف النهائية تعرف بأهداف المربع السحري ، وأول من تطرق للمربع السحري هو العالم نيكولاس كالدور خلال الفترة 1908-1086 ، من خلال رسم تخطيطي يمكن من تفقد اداء اقتصاد معين عبر اربعة مؤشرات وبحسبه يمكن اعتبار اي سياسة اقتصادية فعالة اذا استطاعت تحقيق اربعة اهداف

يستخدم عليه بمربع كالدور (Nehme G.,2014:p200). ووفقا لكالدور من المستحيل تحقيق الاهداف الاربعة في آن واحد (Habil et al.,2017:p38).

الشكل رقم (1.2) متغيرات الاقتصاد الكلي التي يمثلها المربع السحري كالدور



المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على المصدر التالي :

Source : Saavedra-Rivano, Neantro; Teixeira, Joanelio Rodolpho 2017:Magic hypercube and index of welfare and Sustainability,Economia provided in cooperation with : The Brazillian of postgraduate programs in Economics(ANPEC),Rio de Janeiro ISSN 1517-7580 .Elsevier,Amsterdam,Vol-18-ISSN-1, P:90.

ثانياً – ادوات السياسة النقدية التقليدية وفعاليتها Conventional monetary policy tools and : their effectiveness.

1- الأدوات غير المباشرة الكمية : يهدف البنك المركزي من خلال استخدام هذه الأدوات في التأثير على حجم الائتمان المصرفي فقط . ومن هذه الادوات هي :

1-1 عمليات السوق المفتوحة (Open Market Operations) : واحدة من الادوات الرئيسية للسياسة

النقدية هي عمليات السوق المفتوحة وهي من اهم ادوات السياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي يهدف من خلالها إلى التحكم في عرض النقد ويقوم البنك المركزي بشراء الاوراق المالية من البنوك الخاصة عن طريق خلق النقود وازادتها إلى الاحتياطيات المركزية للبنوك وهذه الحسابات تشبه الحسابات الجارية يشتري البنك المركزي الاوراق المالية من البنوك ويضعها في حساباتها الاحتياطية والهدف من الاحتياطي للتلاعب بأسعار الفائدة قصيرة الاجل والتي تؤثر على اسعار

الفائدة الأخرى (Thomas Brock, and Pete Rathburn,2022:p4) ، وتضاف الأوراق المالية المشتراة إلى أصول البنوك المركزية وعند شراء هذه الأوراق تسمى بالسياسة النقدية التوسعية من خلالها يوسع المعروض النقدي للبنوك وبالتالي يؤدي إلى التوسع في حجم الائتمان والاقراض والاستثمار (Paul Boyce,2022:P5).

1-2 متطلبات الاحتياطي القانوني (Required legal Reserve Ration) :

تقوم البنوك المركزية بالتأثير على الاقتصاد من خلال تغيير نسبة الاحتياطي النقدي التي يجب على البنوك المالية ان تحتفظ بها ولا تستخدمها بعملياتها وذلك في سبيل مواجهة مخاطر معينة او لسبب التحكم في المعروض النقدي ، كمل يمكن للبنوك الاحتفاظ بالاحتياطي في خزائن البنك نفسه لكل بنك او في خزائن البنك المركزي (Amadeo K., & Rasure Erika, 2021:p3).

يتم التأثير على الاقتصاد في حالة السياسة النقدية التوسعية بتقليل نسب الاحتياطي النقدي مما يوفر مزيدا من الاموال التي يمكن للبنوك اقراضها وتزويدها في الاقتصاد ، والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الاقتراض والاستهلاك وحفز الاقتصاد، اما في حالة السياسة النقدية الانكماشية فتقوم البنوك المركزية بزيادة المتطلبات فترفع من نسب الاحتياطي النقدي للبنوك وتعد المبالغ الاحتياطية القانونية اموالا لا يمكن اقراضها او استخدامها في عمليات البنك الامر الذي يؤدي إلى تقليل النقود لدى البنوك التي يمكن اقراضها وبالتالي تقليل الاقتراض ويؤدي ذلك إلى تخفيف النمو الاقتصادي لمحاولة السيطرة على النمو الذي يحدث والمشكلات التي يقود اليها كالتضخم مثلا (IMF,2021:P6).

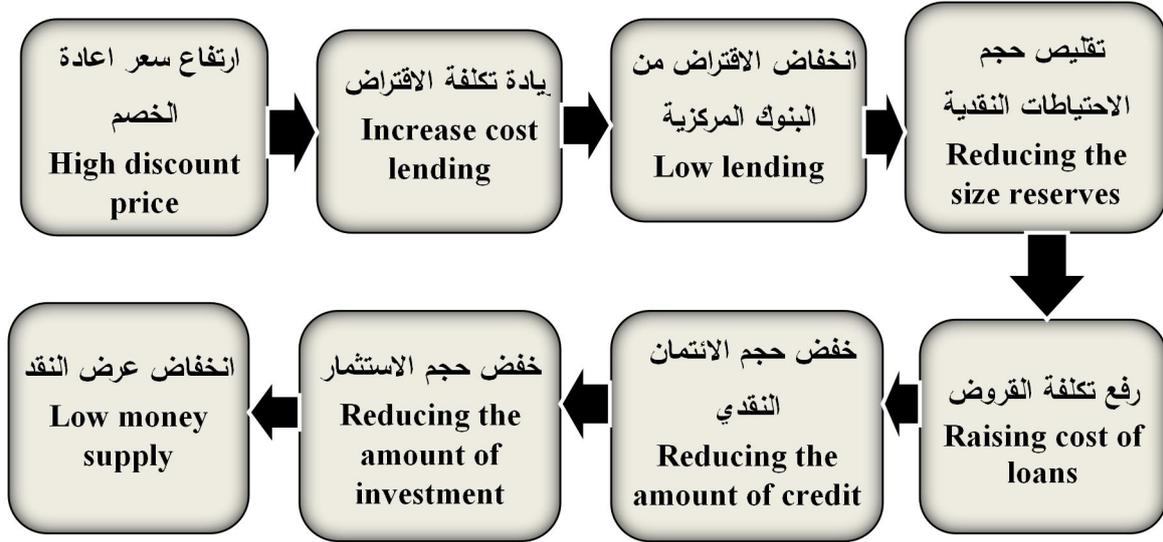
1-3 سعر اعادة الخصم (Rediscount rate) :

وهو من اهم ادوات السياسة النقدية والذي يعر بأنه السعر او النسبة الذي يتم فرضه من قبل البنوك المركزية على البنوك الاعضاء على القروض قصيرة الاجل وتهدف هذه النسبة بشكل اساسي إلى التأثير على اسعار الفوائد التي تفرضها البنوك الاعضاء على عملائها ، وعندما يقرر البنك المركزي رفع سعر اعادة الخصم نتيجة لاتباعه سياسة انكماشية فإنه يرفع من سعر تكلفة الاموال التي تحصل عليها البنوك التجارية مما يضطرها إلى رفع اسعار الفائدة الذي تفرضه على عملاءها وتقل الرغبة في الحصول على القروض ويؤدي ذلك إلى تقليل الاموال التي يتم اقتراضها من قبل البنوك وضخها بالاقتصاد (Kimberly Amadeo,2021:p4).

اما بالنسبة لحالة السياسة النقدية التوسعية فإن البنوك المركزية سنقوم بعكس الاجراء وتقليل معدل الخصم الذي سيحفز البنوك التقليدية على الاقتراض منها وتوفير مبالغ اكثر يمكن تمويلها وبالتالي

ينعكس على اسعار الفائدة بتخفيضها إلى ان تقوم بجذب العملاء للحصول على الائتمان بسبب تقليل كلفة الاقتراض وبالتالي الوصول إلى تحفيز وتنشيط النمو الاقتصادي (Kimberly A, Erika, 2021:p3).

الشكل رقم (2.2) يبين آلية عمل اداة سعر اعادة الخصم عند اتباع سياسة انكماشية



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على المصدر : بشيري وئام ياسمين، دور الادوات غير التقليدية للسياسة النقدية في تحفيز النمو الاقتصادي ، جامعة العربي بن مهدي ، ام البواقي ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكايمي ، 2020، ص 28.

2- الأدوات المباشرة للسياسة النقدية **Direct tools of monetary policy** : تستخدم هذه الادوات

لوضع حدود لأسعار الفائدة والائتمان والاقتراض وتشمل هذه القيود الرقابة المباشرة على الائتمان والرقابة المباشرة على اسعار الفائدة والاقتراض المباشر للمصارف ، ولكنها نادرا ما تستخدم في تنفيذ البنك للسياسة النقدية . وتؤثر البنوك المركزية على البنوك التجارية من خلال عدة اساليب منها اسلوب التوجيه والنصح ، والأقناع الأدبي ، وإصدار التعليمات والأوامر للبنوك التجارية من اجل اجبارها على تنظيم ومزاولة النشاط الإقراضي وتحديد نسبة رأس المال وكفايته وتحديد الاحتياطي للبنوك ، فضلاً عن حماية اصول البنوك التجارية (Central Bank of Belize,2022:p2).

ثالثاً - قنوات انتقال السياسة النقدية Monetary policy transmission channel :

يمكن نقل اثر السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي من خلال قنوات انتقال السياسة النقدية

التي تنقل اثرها لتحقيق الأهداف النهائية من خلال اختيار الهدف الوسيط ومن هذه القنوات :

فعند اتباع سياسة نقدية انكماشية يؤدي إلى خفض حجم الاحتياطات والودائع البنكية والذي يترتب عنه انخفاض القروض البنكية مما يؤدي إلى انخفاض الانفاق الاستثماري الذي يؤدي لخفض الطلب الكلي، (Philip R. Lane ,2022:p5).

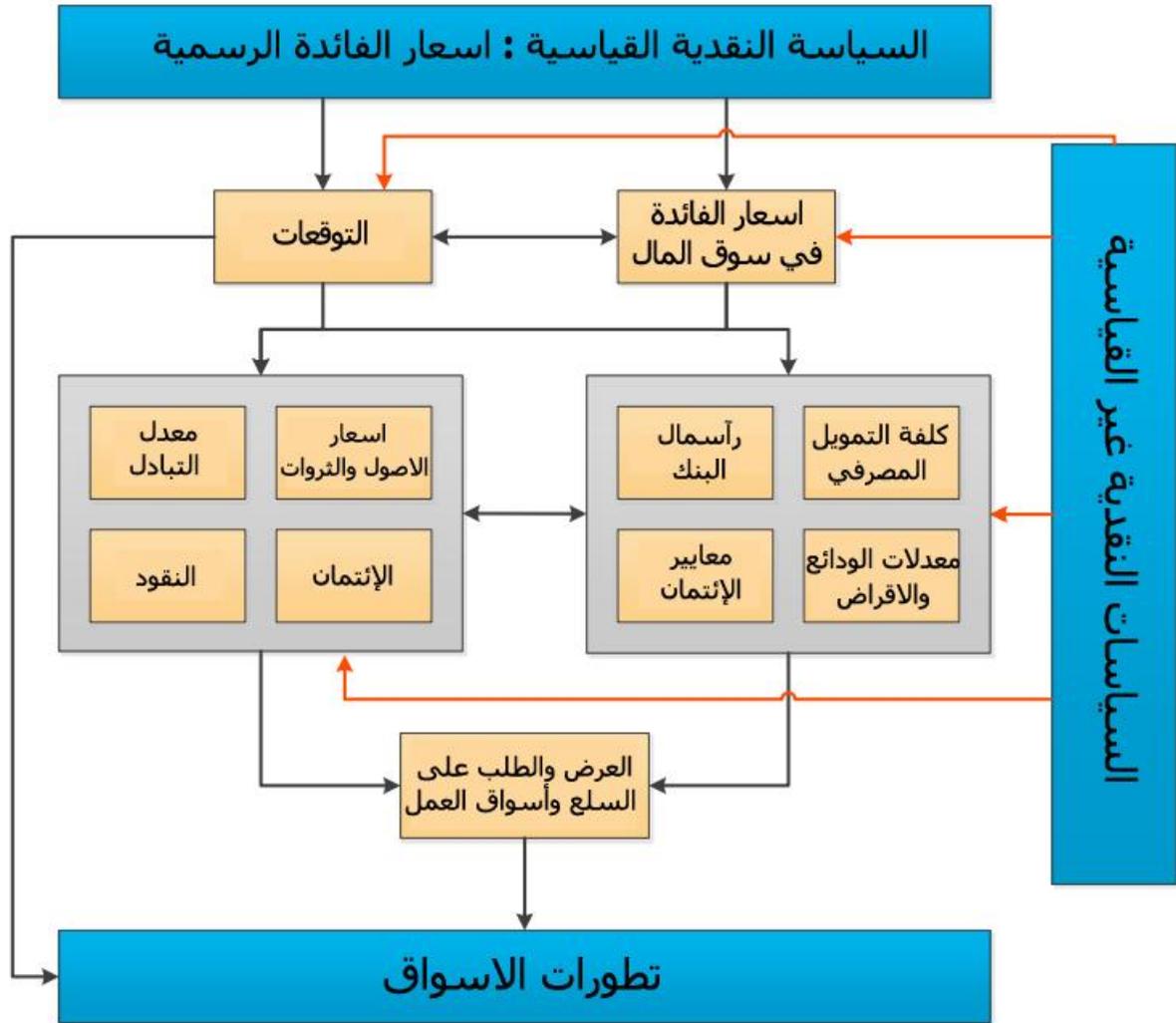
2-2 قناة السيولة لدى قطاع الاسر: تعمل قناة السيولة من خلال التأثيرات التي تحدثها السياسة النقدية على الميزانية العامة للمستهلك ، ففي حالة توقع حدوث صدمة فذلك يدفعه للتخلي على الاصول المالية غير السائلة والاحتفاظ بالسائلة (Angeloni and Faia,2013:p318).

3- القنوات القائمة على الشركات :

3-1 قناة الميزانية العمومية للشركات : جاءت هذه القناة من حقيقة ان السياسة النقدية لها اثار مباشرة على الميزانية العمومية للشركات ، لأنها تربط قرارات الشركة الاستثمارية مع الصدمة النقدية. وبالتالي فإن سعر الفائدة المتأثر بالصدفة له اثار مباشرة على صافي ثروة الشركات المقترضة (Lane,P.R.2019:P2)

3-2 قناة التدفقات النقدية للشركات : تؤثر السياسة النقدية على التدفقات النقدية للشركات ، حيث ان اتباع سياسة نقدية توسعية تخفض معدلات الفائدة الاسمية مما يخفض الديون قصيرة الاجل ، وهذا يؤدي إلى تحسين الميزانية العمومية للشركات بسبب زيادة صافي التدفقات النقدية وهذا يسهل للمقترضين معرفة قدرة الشركة على دفع التزاماتها أم لا. وذلك يؤدي إلى انخفاض مدة الاختيار السلبي والخطر المعنوي وبالتالي يزيد الاقراض ومنه يشجع الانفاق الاستثماري ثم يزيد النشاط الاقتصادي ككل (Iker Domac,2017:p5).

الشكل رقم (3.2) يبين آلية انتقال السياسة النقدية



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على المصدر :

Source: Andreas Beyer, Giulio Nicoletti, The transmission channels of Monetary, Macro and micro prudential policies and their interrelations , NO 191 ,May, 2017, p.14.

2.1.2 السياسة النقدية غير التقليدية unconventional monetary policy :

1.2.1.2 تعريف السياسة النقدية غير التقليدية Define unconventional monetary policy :

لا يوجد اجماع على اعطاء تعريف شامل للسياسة النقدية غير التقليدية، ولم يتم تعريفها لحد الآن سوى من جانبين ، جانب المستهدفات ، وجانب الأدوات (الوسائل) المستخدمة في مثل هذه السياسات ، وعليه فيمكن تعريف السياسة النقدية غير التقليدية من جانبين هما :

أولاً - من جانب المستهدفات : هي مجموعة من الوسائل ، والإجراءات غير المعتادة في السياسة النقدية التقليدية تستخدمها السلطة النقدية للتأثير في النشاط الاقتصادي لتحقيق اهداف اقتصادية محددة خلال فترة زمنية معينة ، ومن هذا التعريف نجد ان السياسة النقدية غير التقليدية ينطوي على استهداف تحقيق متغير اقتصادي حقيقي محدد مثل ، (نمو ، تشغيل) ، (Central charts,2019:p2).

ثانياً - من جانب الأدوات المستخدمة : سياسة نقدية يتم استخدامها في زمن الازمات المالية ، تستخدم من خلالها مجموعة من الادوات ابرزها الدعم الائتماني ، والتسهيلات الائتمانية والتيسير الكمي فضلا عن التدخل في عرض النقد ، واسواق الاوراق المالية من اجل التأثير في دعم القطاع المالي ، وحماية الاقتصاد الحقيقي من تداعيات الازمات المالية (JEAN-Claude,2013;p.237).

ويقصد بالسياسة النقدية غير التقليدية: على انها مجموعة من التدابير التي يتخذها البنك المركزي لوضع حد للوضع الاقتصادي الاستثنائي ، ولا تستخدم البنوك هذه التدابير الا اذا فشلت ادوات السياسة النقدية (اسعار الفائدة الأساسية ، الحد الأدنى من الاحتياطيات ، وعمليات السوق المفتوحة)، في تحقيق التأثير المطلوب (Bruno Trader,2019:2).

والسياسة النقدية غير التقليدية: هي تلك السياسات التي تستهدف بشكل مباشر تكلفة التمويل الخارجي ، ومدى توافره للبنوك ، والقطاع العائلي ، والشركات غير المالية .وينظر إلى التدابير غير التقليدية على انها محاولة لتقليل الفروق بين الأشكال المختلفة للتمويل الخارجي، مما يؤثر على اسعار الأصول ، وتدفق الأموال إلى الاقتصاد (سمك:2021:5).

2.2.1.2 مميزات السياسة النقدية غير التقليدية :

أ- انها تتدرج ضمن الفئة الاوسع لسياسة الميزانية العمومية ، حيث يستخدم البنك المركزي ميزانيته العمومية للتأثير على اسعار الأصول ، والظروف المالية التي تتجاوز معدل الفائدة قصير الأجل ، وبالتالي فهي ليست غير تقليدية في جوهرها حيث يعتبر التدخل في النقد الاجنبي شكلا مألوفاً جداً لمثل هذه السياسات .

ب- يمكن فصل سياسات الميزانية العمومية عن سياسات اسعار الفائدة ، وهذا يعكس حقيقة انه يمكن تحديد مستوى سعر الفائدة قصيرة الأجل بشكل مستقل عن مقدار احتياطيات البنوك في النظام .

ج- القناة الرئيسية التي تعمل من خلالها سياسة الميزانية العمومية هي تغيير تكوين الميزانيات العمومية للقطاع الخاص ، وتبادل المطالبات التي تعتبر بدائل غير كاملة لبعضها البعض من خلال تغيير ملف المخاطر للمحافظ الخاصة ، مثل شراء اصول اقل سيولة او محفوفة بالمخاطر ، او من خلال الاستعداد للإقراض بشروط اكثر جاذبية من الأسواق . يمكن للبنك المركزي تقليل العوائد ، وتخفيف قيود التمويل (Christopher Bowdler & Amar,2012:p613).

ومن خلال ما تقدم، نجد ان هناك اختلافات جوهرية بين الأدوات التقليدية ، وغير التقليدية للسياسة النقدية وكما مبينة ضمن الجدول التالي :

الجدول رقم (1.2) يبين الاختلافات الجوهرية بين الادوات التقليدية وغير التقليدية

الأدوات التقليدية	الأدوات غير التقليدية
تستهدف التضخم (استقرار الأسعار)	تستهدف المتغيرات الكمية (التشغيل، سعر الصرف)
ادوات مباشرة وغير مباشرة (الاحتياطي القانوني عمليات السوق المفتوحة ، سعر اعادة الخصم ، الأقتاع الأدبي ..الخ).	ادوات غير تقليدية (تيسير كمي، الفائدة الصفرية)
يقوم البنك المركزي من خلال عمليات السوق المفتوحة بشراء سندات الخزينة قصيرة الأجل	يقوم بشراء اوراق مالية طويلة الأجل مستهدفة ودرجة مخاطرها الائتمانية مرتفعة
ميزانيات البنوك المركزية معتدلة وتستخدم طباعة النقود عادة تمويل مباشر للعجز المالي الحكومي او لسداد الديون الحكومية او الأنفاق الحكومي.	توسيع ميزانيات البنوك المركزية وتأثيرها على اسعار الفائدة ، وتدخلها لدعم تدفقات الائتمان والوساطة في الإقراض ، وتوفير التمويل للبنوك وتستخدم الأموال التي تمت طباعتها حديثا لشراء السندات الحكومية والموجودات المالية الأخرى .

المصدر: من اعداد الباحثة ، بالاعتماد على المصدر:

Resource : Christopher Bowdler and Amar Radia, "Unconventional monetary policy: the assessment oxford Review of Economic policy, issue 4, 2012, pp. 603-621, p.611. <https://hdl.handle.net/10.1093/oxrp/grso37>.

مما تقدم نجد ان ما يميز هذه السياسة هو ان البنك المركزي يهدف من خلال سياسته النقدية غير التقليدية ، استهداف المتغيرات الكمية كمعدل تشغيل او مستوى انتاج معين ومحدد لتحقيق اهداف اقتصادية محددة خلال فترة زمنية معينة كما ان هذه السياسة تستخدم للظروف المالية الاستثنائية من خلالها يتم توفير دعما ائتمانيا ، وتيسيرات كمية وتسهيلات ائتمانية وتدخلات في العملة وتوفير السيولة النقدية على مستوى عالي جدا سواء بالعملات المحلية او الأجنبية ويتم ذلك من اجل تحقيق قطاع مالي خالي من الأمراض ذات بنية مالية قوية تستطيع الوقوف امام كل الأزمات المالية وكذلك لخلق نمو اقتصادي وتنشيط وحماية الاقتصاد الحقيقي من آثار وتداعيات الأزمات المالية التي مر ويمر بها الاقتصاد والنظام المالي والمصرفي ككل .

3.2.1.2 شروط تنفيذ السياسة النقدية غير التقليدية Conditions for implementing unconventional monetary policy

بما ان السياسة النقدية غير التقليدية تنفذ في الظروف الاستثنائية في حالة الأزمات غير الاعتيادية التي تعتبر من اهم المحفزات التي ادت إلى تطوير وتحديث القوانين والتشريعات والاساليب المالية والمصرفية حيث اعطت انطبعا للاقتصادات الكبرى بهشاشة انظمتهم المالية ووجوب تحديثها من اجل الحفاظ على الاستقرار المالي والمصرفي في حالة حدوث ازمات مالية مستقبلية (Thabit,2020:p2) ، وكذلك استخدام ادوات غير تقليدية في السياسة النقدية لذلك لا بد من توفير عدد من الشروط لتنفيذ السياسة غير التقليدية منها (جان كلود تريشيه، 2013: 238-239) :

أولاً - يجب ان تكون متناسبة قدر الإمكان مع درجة اضطراب السوق الذي تسعى إليه لإنقاذه وفي معظم الحالات يجب ان تكون التدابير غير القياسية مصممة لتجنب اضطراب السوق لذلك من المهم دائما تقييم ابعاد المقاييس بعناية شديدة والتأكد من ان حجمها يتناسب دائما مع الاضطراب المحتمل هذا هو السبب في ان مجلس ادارة البنوك المركزية لم تتردد ابدا في زيادة او تقليل حجم مدة العرض غير القياسي للسيولة اعتمادا على خلل في اداء النظام المالي ،لذا لا بد من تهيأت وتفصيل التدابير اللازمة لتجنب التعطيل الكلي للأسواق .

ثانياً - يجب ان تكون التدابير مصحوبة برسائل قوية قدر الإمكان للبنوك التجارية لحثها على معالجة قضايا اعادة الرسملة على المدى المتوسط ، واصلاح الميزانيات العمومية ، ويجب فهم رسائل البنك المركزي بشكل كامل ونقلها بشكل صحيح من قبل السلطات الإشرافية .

ثالثاً - يجب ان تخلق تغييرا هيكليا للغاية في البيئة النقدية ، والمالية للاقتصاد العالمي وتعزيز الحوكمة العالمية طالما ان هذه الاجراءات ضرورية من قبل البنوك المركزية .(Jean-Claude,2013:p.237).

رابعاً - على البنك المركزي تقليص او توسعة ادواته المعيارية خاصة مدة التوفير للسيولة اعتمادا على حجم الخلل في النظام المالي ،فضلا عن ان هذه الادوات تعمل على تغييرا هيكليا في البنى التحتية للبيئة النقدية ، والمالية للاقتصاد العالمي والتعديل الضروري في الخلل في التوازن الاقتصادي العالمي ، والتعبئة الفعالة للبنوك المركزية ، ومجلس الاستقرار المالي ، (Jean-Claude,2013:p.238).

مما تقدم نجد بأن السياسة النقدية غير التقليدية لكي تنفذ في الظروف الاقتصادية غير الاعتيادية، لا بد ان تتوفر بها العديد من الشروط من ضمنها انه يجب ان تكون متناسبة مع درجة الخطر والاضطراب الذي يعاني منها السوق المالية نتيجة الأزمة ويجب ان يكون استخدام هذه التدابير بشكل مرن بحيث يمكن تقليصها او توسيعها حسب ما يستوعب حجم الخلل في النظام المالي ، كما يجب ان تكون هذه التدابير مصحوبة برسائل قوية إلى المؤسسات المالية والمصرفية التي تعاني من آثار هذه الأزمة كما يجب ان يكون هناك اهتمام اكثر

بإدارة الاقتصاد ويتم ذلك من خلال متابعة ومراقبة السياسات الاقتصادية ، حيث ان مثل هذه الشروط قد تعجل من الإصلاح للنظام المالي من الخلل الي يعاني منه نتيجة آثار الازمات المالية كما ان مثل هذه الشروط تبحث عن مكان للخلل بالتحديد ، ومن خلال التدابير النقدية يمكن التخلص منه وبأقصى وقت ممكن .

4.2.1.2 اهداف السياسة النقدية غير التقليدية Unconventional monetary policy objectives :

تهدف السياسة النقدية إلى مجموعة من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها ، من هذه الأهداف هي :

أولاً - زيادة عرض النقد في الاقتصاد (التيسير الكمي) : حيث يقوم البنك المركزي بتلبية الطلب على النقود من قبل المتعاملين الاقتصاديين على امل انفاق هذه الأموال بشكل مباشر ،في الظروف العادية لا يمكن استخدام هذه القناة مباشرة عن طريق الكتلة النقدية ، لان الطلب على النقد غير مستقر على المدى القصير (RBOA,2022:P1).

ثانياً - تخفيض اسعار الفائدة : يمكن للبنك المركزي الالتزام بشكل صريح على ابقاء نسبة الفائدة الرئيسية في مستوى منخفض جدا حتى في مستوى الصفر ولفترة طويلة ويمكنه ضبط الشروط المسبقة للرفع في هذه النسبة مستقبلا كالوصول إلى مستوى معين من التضخم او البطالة (Tobias Adrian, Rohit.G., 2019:P2).

ثالثاً - تحفيز النمو الاقتصادي : تستخدم السياسة النقدية غير التقليدية لتعزيز النمو الاقتصادي عن طريق زيادة التمويل ، وتخفيض تكلفة الاقتراض ، وتشمل هذه الادوات شراء الاصول غير القياسية مثل السندات الحكومية او الاوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري ، عندما يتم شراء هذه الاصول ، يتم تزويد البنوك بسيولة اضافية تشجعها على منح المزيد من القروض للشركات والافراد ، وبالتالي يتم تعزيز النشاط الاقتصادي(Olivaud, pand D Turner,2015:p15)، (بن الزعدة، 2016: 65).

رابعاً - التصدي للأزمات المالية : تهدف السياسة النقدية غير التقليدية ايضا إلى التصدي للأزمات المالية ، قد تستخدم البنوك المركزية ادوات مثل التدخل المباشر في الاسواق المالية ، او تقديم التمويل المؤقت للبنوك المتعثرة لانه حدوث انهيارات في النظام المالي والحفاظ على استقراره (Glenn D.Rudebusch,2018:2).

خامساً - مكافحة التضخم : يمكن استخدام السياسة النقدية غير التقليدية لمكافحة التضخم المفرط (اي انخفاض حاد في الاسعار)، قد تشمل هذه الادوات تقديم التمويل المباشر للحكومة . (علي ، 2013: 72).

مما سبق نجد ان البنك المركزي من خلال سياسته النقدية غير التقليدية يقوم بضخ كميات كبيرة من النقود إلى الاقتصاد من اجل انفاق هذه الاموال في الاقتصاد الكلي بهدف تحقيق النمو الاقتصادي وتنشيط الاقتصاد اما في الظروف العادية لا يستطيع البنك المركزي من ضخ هذه الاموال بهذه الكثافة لأن الطلب على النقد غير مستقر على المدى القصير لأن الضخ الغير محدود من الاموال يحتاج إلى طلب غير محدود لتحقيق التوازن ، والنشاط الاقتصادي .

5.2.1.2 الأدوات غير التقليدية للسياسة النقدية Unconventional tools of monetary policy :

بهدف تحديد اطار عمل السياسة النقدية غير التقليدية لابد للإشارة إلى الأدوات الأساسية لها تمثلت هذه الادوات في زيادة حجم ميزانية البنك المركزي والمعروف بالتييسير الكمي Quantitative Easing، وتغيير تركيبة ميزانية البنك المركزي والمعروف بالتييسير الائتماني Credit Easing، فضلا عن عمليات اخرى تهدف إلى توفير ضمانات حول توقعات المستقبلية لمعدلات الفائدة المعروفة بالتوجيه المسبق Forward Guidance، اضافة إلى سعر الفائدة الصفري Zero Interest Rate Policy إلى جانب سياسة سعر الفائدة السالب Negative Interest Rate policy (Masahiro&otherK2012:p29). ويمكن التطرق اليها كما يلي :

أولاً - التييسير الكمي (QE) Quantitative Easing : هي اداة من ادوات السياسة النقدية وتعرف هذه الأداة في الأدبيات الاقتصادية بأنها الأداة غير التقليدية للسياسة النقدية ، لها استعمالاتها ومواضعها شأنها شأن الأدوات الأخرى للسياسة النقدية وقد تم تصميمها للالتفاف على عيوب وإخفاقات الأدوات التقليدية للسياسة النقدية .غالبا ما يشار إلى هذه الادوات على انها سياسات غير تقليدية او غير قياسية ولكن بناءً على المسوحات التي اجريت على هذه الادوات غير التقليدية وآثارها من قبل العديد من الباحثين اثبتت انها ادوات نقدية جديدة او بديلة (Gagnan,2016:p4)، (Kutter,2018:p2)، (Dell Ariccia,Sandri,2018:p3) .

قد يحفز التيسير الكمي الطلب الكلي من خلال قنوات اخرى غير تكلفة الاقتراض مثل تعزيز الاقتراض المصرفي (Krishnamurthy&Vissing-Jorgenson,2011:p110) هنا يأتي دور آلية التيسير الكمي باعتبارها اداة غير تقليدية كفيلة بتحقيق الأهداف التي عجزت عن تحقيقها الأدوات التقليدية ، او عند استنزاف جميع الحلول والإمكانيات ، او في تحسين الاقتصاد عند تعرضه لحالة الانكماش او الركود، إلى حالة الرواج الاقتصادي ويستهدف زيادة الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد او تخفيضها والهدف من ذلك تحفيز النشاط الاقتصادي والحفاظ على تدفق الائتمان (Anna Louise Jackson,2022:2) ،لقد اثبتت مشتريات البنك المركزي من الاصول المالية طويلة الاجل ، انها اداة

فعالة لتخفيف الظروف المالية ، وتوفير التحفيز الاقتصادي عندما تكون اسعار الفائدة القصيرة عند حدها الأدنى ،ولا تعتمد فعالية التيسير الكمي على نشره خلال فترة من اضطرابات السوق (Ben Bernanke,2020:p2).لقد كانت الجولات الاولى للتيسير الكمي فعالة بشكل خاص لأنها قدمت سيولة حرجة في فترة اختلال وظيفي استثنائي في الاسواق المالية ، (Gagnon,2018:p40).ان آلية التيسير الكمي تهدف اساسا إلى انقاذ المؤسسات المالية من الإفلاس عند تعرضها إلى ازمات مالية اقتصادية ، كما يتم استخدامها في حالات الانكماش والركود الاقتصادي للنهوض بالاقتصاد إلى حالة الراج الاقتصادي (Greenlaw et al 2018:p20).ومن مزاياه ايضا، اقراض منخفض المخاطر للبنوك، يشجع على الانفاق والاستثمار وجعله اكثر جاذبية وسهولة في الوصول إلى المستهلكين (Master Class,2022:p3) .

يعرف التيسير الكمي على انه :اداة تستخدمها البنوك المركزية لتحفيز النمو الاقتصادي ، وتحفيز التضخم من خلال زيادة كمية النقد المتاحة في الاقتصاد ، ويعمل التيسير الكمي بطريقة مماثلة للتخفيضات في سعر الفائدة المصرفي ،يخفض اسعار الفائدة على المدخرات والقروض وهذا يحفز الانفاق في الاقتصاد (Bank of England,2022:2).

وأشار اليه آخرون على انه : اداة من ادوات السياسة النقدية الحديثة حيث يقوم البنك المركزي بشراء السندات لزيادة المعروض النقدي (Stephen D Williamson,2014:p2). حيث يقوم البنك المركزي بشراء الموجودات المالية من السندات قصيرة الاجل لزيادة كمية الأموال المتدفقة إلى الاقتصاد، تهدف هذه السياسة إلى تخفيض سعر الفائدة على المدى الطويل من خلال ارتفاع اسعار الاصول المشتراة (عبد الصمد وأسامة، 2018: 30).

والتيسير الكمي: هو ممارسة يقوم بها البنك المركزي عند محاولته للحد من تأثير الركود الاقتصادي على الأنشطة الاقتصادية الحقيقية عن طريق اصدار فائضا من النقود (اي اصدار كمية جديدة من النقود وطرحها في الاقتصاد دون مقابل)، وبالمقابل فإن هذه الأموال سوف تتدفق إلى قطاعات اخرى من الاقتصاد وبالتالي زيادة القوة الشرائية والاستثمار (Daniel Gro,2010:p.339). ان الزيادة الدائمة في المعروض النقدي يمكن ان تقلل من القيمة المتوقعة لتكاليف خدمة الدين الحكومي ، وبالتالي تقلل القيمة المتوقعة لمدفوعات الضرائب المستقبلية ، كان التركيز الاساسي لهذه الاجراءات هو ضمان تدفق الائتمان المصرفي (Jim Probasco ,2022:p4).

كما ان التيسير الكمي : هو اداة للسياسة النقدية غير التقليدية تقتضي الرفع من حجم موازنة البنك المركزي عن طريق رفع القاعدة النقدية والحفاظ على حجم السيولة في الاقتصاد والتقليل من مخاطر محفظة الأصول، ويعتقد النقاد ان التيسير الكمي لفترات طويلة يمكن ان يسبب تضخما دراماتيكيًا دون نمو، وهي حالة تعرف باسم الركود التضخمي (Jim probasco,2022:3)، (Tony Dongm2022:2). تشير معظم الادلة المتاحة على هذه البرامج على انها سوف تخفض التكاليف للتمويل المصرفي ، وتعزيز الإقراض ، وتحسين عبور السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي (Ben S,Bernanke,2020:p12)، (Andrade et al,2019:p1080).

على واضعي السياسات تقديم ارشادات حول عمليات شراء الاصول المستقبلية او حتى ربط مسار خيارات الاصول بمستوى الاسعار (Croenwood,Hanson,2015:p40)، كما أن Swanson وجد من خلال افتراضاته ان كلا من التوجيهات المستقبلية، وأثر التيسير الكمي يؤثر بشكل كبير على مجموعة من اسعار الأصول (Swanson,Eric,2018:p250) .

وتشير خصائص التيسير الكمي على انه نهج سياسي له سمات عديدة منها، انه يتمثل بالتزام مشروط بالحفاظ على مستويات عالية من الاحتياطيات في المستقبل ،وزيادة مشتريات السندات الحكومية لتسهيل بلوغ الهدف من احتياطيات البنوك. وبناءً على ذلك فإن التيسير الكمي هو مزيج من سياسة احتياطيات البنوك ، وسياسة ادارة شبه الديون، إلى جانب استراتيجية اتصال محددة حول المستقبل. وقد وصف بنك انجلترا التيسير الكمي ، بأنه شراء اصول القطاعين العام ، والخاص باستخدام اموال البنك المركزي، وهو ايضا سياسة لخفض اسعار الفائدة طويلة الأجل من خلال توسيع الاحتياطيات (Simon M,Potter,2019:p12).

1- عيوب التيسير الكمي Disadvantages of quantitative easing :

1-1 **تضخم الأصول** : قد يؤدي التيسير الكمي إلى زيادة اسعار الاصول مثل الاسهم والعقارات ، وهذا يمكن ان يؤدي إلى خلق فقاعات اقتصادية وعدم استقرار في الاسواق المالية ، وعندما تنهار هذه الفقاعات قد يكون لديها آثار سلبية على الاقتصاد (Prachi Juneja&Reviewed,2022:p2).

1-2 **زيادة الدين العام** : التيسير الكمي يشمل شراء السندات الحكومية من السوق الثانوية ، وهذا يؤدي إلى زيادة الدين العام للحكومة، وفي حالة عدم ادارة الدين العام بشكل جيد ، قد يؤدي إلى مشاكل مالية واستدانة مستدامة (Sofi Learn2021:p4).

- 3-1 تأثيرات طفيفة على الاقتصاد الحقيقي : قد يكون للتيسير الكمي تأثير محدود على النمو الاقتصادي الحقيقي والوظائف ، فعلى الرغم من زيادة كمية النقد في الاقتصاد ، قد يكون هناك عوائق أخرى للنمو مثل قلة الاستثمار وعدم الثقة في الاعمال التجارية (MasterClass,2022:p4).
- 4-1 تأثير سلبي على العملة : قد يؤدي التيسير الكمي إلى تخفيض قيمة العملة المحلية ، هذا يمكن ان يزيد من تكلفة الواردات ويؤدي إلى ارتفاع الاسعار،(ADBG,2022:P5)، وعندما تضعف قيمة العملة، ترتفع اسعار النفط ، والذهب ، والغذاء ،مما يضيف عبئا على الاقتصاد (Tejvan Pettinger,2017:p2).
- 5-1 استراتيجية الخروج : اي كيفية التخلص من تدابير السياسة غير التقليدية بمجرد ان يكون الاقتصاد جاهزا للعودة إلى مسار السياسة التقليدية . يتعين على البنك المركزي تحقيق توازن دقيق ، وتقليص ميزانيته العمومية في الوقت المناسب ، لتجنب مخاطر التضخم المحتملة من ناحية ، وصدمة تشديد نقدي مفاجئة بشكل مفرط كما انه لا يمكن اجبار معظم البنوك على زيادة اقراضهم (Ibrahim A Zeidy,2020:p13).
- 6-1 الاقتصاد غير المؤكد: يجعل الاستثمار والاقراض والاقتراض اكثر خطورة ، بالرغم من زيادة المعروض النقدي في الاقتصاد ، لم تحفزه كثيرا ولم تزد من معدل التضخم وتطابق الطلب المتزايد على المال مع الزيادة في المعروض النقدي ، لأن الأفراد ، والشركات كانوا مدينين ، لذلك تمسكوا بأموالهم او دفعوا ديونهم بدلا من انفاقها او استثمارها وهذا ما يسمى احيانا بفخ السيولة (Stefania D Amico & other ,2019: 10).
- 7-1 احتفاظ البنك المركزي بكميات كبيرة من السندات الحكومية، يؤدي إلى ضغوط تضخم غير مرغوب، وإذا زادت البنوك المركزية من المعروض النقدي فيمكن ان يؤدي ذلك إلى حدوث تضخم دون النمو الاقتصادي يسمى التضخم المصحوب بالركود (Ibrahim A.Zeidym:p.2020).
- 8-1 قد يؤثر على الثقة في الاقتصاد: ان الاعتماد على التيسير الكمي قد يؤثر على الثقة في الاقتصاد مما يقود إلى نتائج عكس النتائج المخطط لها ، حيث ان شراء كميات كبيرة وغير مدروس تأثيرها في العملة قد يدفع بأسعار السلع إلى الارتفاع وانخفاض في القوة الشرائية الدولية او عدد السلع التي يمكن ان تشتريها وحدة واحدة من العملة للعملة الوطنية في البلد مما تفقد العملة قيمتها الحقيقية بسبب زيادة المعروض النقدي والتضخم (compilerng,2022:p2 Business)، (عبد الصمد وأسامة ، 2018 :73).

1-9 فقاغات الأصول : قد يسبب التيسير الكمي فقاغات الاصول من خلال خفض اسعار الفائدة ، فضلا عن انه قد يؤدي إلى تفاقم التفاوت في الدخل بسبب تأثيره على كل من الاصول المالية والاصول الحقيقية (Anna-Louise ,Benjamin Curry,2022:p5).

2- اهداف التيسير الكمي Quantitative easing goals :

1-2 تعزيز النمو الاقتصادي : يهدف التيسير الكمي إلى زيادة كمية النقد المتاحة في الاقتصاد ، مما يشجع على الاستثمار والانفاق ، ويعزز النمو الاقتصادي من خلال خفض اسعار الفائدة ، يتم تشجيع الاقتراض ، وتمويل المشاريع الاستثمارية ، مما يسهم في تعزيز النشاط الاقتصادي . (Zakaria,2010:p.7).

2-2 تحفيز التضخم : في حالة وجود تضخم منخفض او عجز في تحقيق الهدف المستهدف لمعدل التضخم ، يمكن استخدام التيسير الكمي لتحفيز التضخم ، عند زيادة كمية النقد المتاحة في الاقتصاد ، يزيد الطلب على السلع والخدمات ، مما يؤدي إلى زيادة الاسعار ، وتحقيق هدف التضخم المستهدف (Arvind&Annette,2011:p.220).

2-3 دعم السيولة المالية : يهدف التيسير الكمي إلى توفير سيولة مالية اضافية للنظام المصرفي والاسواق المالية ، وهذا يساعد في تخفيف ضغط السيولة ، وتوفير الدعم للمؤسسات المالية ، ويعزز الاستقرار المالي في حالة الازمات المالية المحتملة ، (Macklem,BOC,2022:P2).

2-4 خفض اسعار الفائدة : يستخدم التيسير الكمي لخفض اسعار الفائدة على المدى القصير والطويل ، فضلا عن توفير تكاليف الاقتراض المنخفضة للشركات والمستهلكين مما يعزز الانفاق والاستثمار ويدعم النمو الاقتصادي (احمد،2018: 257).

2-5 مكافحة البطالة : يهدف التيسير الكمي إلى الحد من معدلات البطالة ، من خلال تعزيز النمو الاقتصادي ، ودعم القطاعات الحساسة للعمالة من خلال شراء الاصول المالية في قطاعات معينة مثل العقارات او الصناعات التحويلية التي تعتمد بشكل كبير على العمالة ، هذا الدعم قد يساعد على الحفاظ على وظائف موجودة او خلق وظائف جديدة في تلك القطاعات مما يعزز فرص التوظيف ويقلل من البطالة ، (John P.Watkins,2014:p441).

2-6 التقليل من مخاطر اسعار السندات : حيث تتعرض اسعار السندات لخطر التغيرات في سعر الفائدة وذلك من خلال طول مدة طول مدة السند ، لذلك يعمل التيسير الكمي التقليل من هذه المخاطر على السندات خاصة السيادية منها ، مما يشجع المستثمرين على تداولها وخلق السيولة في السوق (Arvind & Annette,2011:p220).

7-2 توفير خطة انقاذ مالية : للحفاظ على اصول المؤسسات المالية من الانهيار واستعادة الثقة المصرفية للأسواق المالية والحد من انتقال تداعيات هذه الازمات إلى مناطق اخرى في العالم في ظل ترابط الاسواق المالية ، والعولمة المالية العالمية ، من خلال تحديد الافلاس وعدم الوفاء بالالتزامات المالية ، وعدم قدرة المقترضين من سداد ما بذمتهم من قروض (Tiff Macklem,2022:p2)، (احمد ، 2018 : 257). الجدول التالي يبين تصنيف اهداف برامج شراء الاصول :

الجدول رقم (2.2) تصنيف اهداف برامج شراء الاصول

1- دعم الاحتياجات المالية
2- تدابير لتخفيف التكاليف على السكان
3- تعزيز الثقة ومعالجة الاختلالات في السوق
أ- تعزيز الثقة ومعالجة الاختلالات في السوق ب- تعزيز نقل السياسة النقدية ج- ضمان نشر الائتمان / التمويل للاقتصاد الحقيقي ت- معالجة التكاليف المرتفعة / اسعار الاصول ث- تقلبات الأسعار على نحو سلس ج- ضمان استقرار الاسواق المالية ومعالجة الضغوط ، وزيادة عمق السوق ح- ضمان كفاءة السوق المالية وزيادة حجم التداول خ- ضمان سيولة السوق المالية ، وتقليل ضغوط السيولة ، وتحفيز السيولة
4- توفير الحوافز النقدية
أ- التحفيز النقدي ب- الاستقرار النقدي ونظام الدفع
5- معالجة مخاوف سعر الصرف

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات :

Source: Chiara fratto , Brendan H arnoys Vannier, Borislave, David de podua ,and Helene Poirson. Unconventional monetary policy in Emerging Markets and frontier countries, IMF Working Paper WP/21 /14 2021 , p41.

3- الفرق بين التيسير الكمي والإصدار النقدي The relationship between quantitative easing and monetary issuance

لقد اطلق العديد من الماليين وبعض وسائل الأعلام وبعض البنوك المركزية على التيسير الكمي مصطلح (طباعة النقود) وأنها صيغة جديدة للإصدار النقدي ، اذا قام البنك المركزي بسرعة بطباعة الكثير من العملات ووضعها على الفور في التداول فأن المزيد من الاموال تطارد نفس الكمية من

السلع والخدمات وبعبارة اخرى فأن التيسير الكمي بالإضافة إلى التحفيز المالي الكبير ، هو طباعة نقدية وقد يسبب التضخم (Chris Brightman,2015:p4). ولكن بعض من المصارف المركزية اعلنت ان استخدام الأموال التي تمت طباعتها حديثا تختلف عن التيسير الكمي حيث يتم استخدام الأموال التي طبعت حديثا لشراء السندات الحكومية او موجودات مالية اخرى ، بينما مصطلح طباعة النقود يستخدم في تمويل مباشر للعجز المالي الحكومي وسندات الديون الحكومية ، ويحظر على البنوك المركزية في معظم الدول المتقدمة قانونا ، شراء الديون الحكومية بشكل مباشر من الحكومة ويجب شراءها من السوق الثانوية ، فالحكومة تبيع السندات للقطاع الخاص ثم يشتريها البنك المركزي ويطلق العديد من المحللين عليها بتتقيد الديون وهناك فرق بين تتقيد النقود والتيسير الكمي حيث ان تتقيد النقود تعني تمويل الأنفاق الحكومي بينما التيسير الكمي تعني قيام البنك المركزي بطباعة النقود لتحفيز النشاط الاقتصادي وقد اعلنت البنوك المركزية عن نيتها في اعادة بيع السندات الحكومية وجميع الموجودات الأخرى عند التعافي للاقتصاد العالمي اي عكس عملية التيسير الكمي عن طريق بيع الاصول التي تم شراءها كما فعل بنك انكلترا ببيع الاصول التي اشتراها في نوفمبر 2020 (Bank of England,2022:p2).

4- الفرق بين عمليات التيسير الكمي وعمليات السوق المفتوحة Differences between quantitative easing and open market operations.

1-4 ان القيمة المالية للتيسير الكمي اكبر من القيمة المالية للسوق المفتوحة لأنها في الأولى تمتد لفترة طويلة من الزمن ، بينما السوق المفتوحة تمتد القيمة المالية لفترة زمنية قصيرة لا تتعدى شهور او اسابيع. كما ان عمليات السوق المفتوحة تستخدمها البنوك المركزية للتأثير على تغيرات اسعار الفائدة في سوق الدين عبر اوراق مالية وآجال استحقاق محددة ، بينما التيسير الكمي هو استراتيجية شاملة تسعى إلى تخفيف معدلات الاقتراض للمساعدة في تحفيز النمو الاقتصادي (Matthew J,Robebt C,Michael,L,2022: 1).

2-4 يتم الاعتماد على عمليات السوق المفتوحة في الظروف الطبيعية للاقتصاد للتأثير على معدلات الفائدة قصيرة الأجل ، بينما يتم اللجوء إلى التيسير الكمي في الظروف الاقتصادية الاستثنائية عندما تكون معدلات الفائدة قصيرة الأجل بقيم قريبة من الصفر او صفرية (مصيدة السيولة) حتى يتم تحفيز الطلب الكلي والنشاط الاقتصادي ، والهدف من عمليات السوق المفتوحة هو رفع وخفض سعر الفائدة حتى يصل إلى هدفها المعلن ، بينما يسعى التيسير الكمي إلى خفض

اسعار الفائدة طويلة الاجل من خلال شراء كميات كبيرة من الديون طويلة الاجل
(David Tufte,2020:p2).

3-4 يقوم البنك المركزي من خلال عمليات السوق المفتوحة بشراء سندات الخزينة قصيرة الأجل ، بينما
من خلال برامج التيسير الكمي تقوم بشراء الأوراق المالية طويلة الأجل ، كالأوراق المالية
المضمونة برهن عقاري ، سندات الخزينة (Adam H,Thomas B,Jiwon Ma,2022:p2).

4-4 بما ان معدلات الفائدة طويلة الأجل تكون اعلى من معدلات الفائدة قصيرة الأجل فأن التيسير
الكمي يمكن ان يدفع بالمعدلات الطويلة الأجل إلى مستويات اقل حتى وأن كانت معدلات الفائدة
قريبة من الصفر وهذا ما عجزت عنه عمليات السوق المفتوحة .ومن خلال القيام بذلك يخلق البنك
المركزي ودائع جديدة في الاقتصاد (IOIMR (CPD),2020:P4).

5-4 ان الهدف الأساسي لكلتا السياستين هو تحفيز النمو الاقتصادي ولكن الهدف الوسيط لعمليات
السوق المفتوحة هو اسعار الفائدة ، بينما الهدف الوسيط للتيسير الكمي هو الكتلة النقدية . (Felix
(Ling,2020:p2).

5- الفرق بين التيسير الكمي والضغط التضخمية Quantitative easing and inflationary pressures :

هناك تباين في معدلات التضخم بعد تطبيق التيسير الكمي حيث كانت معدلات التضخم عند
المستوى المطلوب في الولايات المتحدة بينما في منطقة اليورو بقيت منخفضة وهذا ما يؤكد الاختلاف في
تأثر معدلات التضخم ببرامج التيسير الكمي حسب اقتصادات الدول التي استخدمتها وذلك لعدة اعتبارات
منها توقعات معدلات التضخم ، لقد اثبتت الدراسات ان هناك ارتباط وثيق بين توقعات التضخم للأسر
وتأثير ذلك على السلوك الاستهلاكي للأفراد ، وقد اظهر عدد من الدراسات ان التيسير الكمي يمكن ان
يكون له تأثير كبير على التضخم والانفاق في الاقتصاد (Bank of England,2022:p3). ان بعض
المراقبين يعتقدون ان مشتريات البنك المركزي من الموجودات المالية (في نطاق عمليات التيسير
الكمي)، سيؤدي إلى تنشيط وتوسيع عمليات الإقراض التي ستقوم بها البنوك التجارية ، وهذا يحفز
الاستهلاك والاستثمار لاسيما اذا كان الاقتصاد يتعافى لأسباب اخرى غير التيسير الكمي ان هذا يؤدي
بالنتيجة إلى التضخم .كما يعتقد ان اسعار الفائدة المنخفضة ساهمت في التضخم حيث يمكن بناء
الضغوط التضخمية من التيسير الكمي قبل ان يعمل البنك المركزي على مواجهتها (Robert
(Armstrong, 2022:p4).

ثانياً - **التييسير الائتماني (CE) credit easing** : وهو شكل من اشكال التييسير الكمي كما يصفها بعض الاقتصاديين ،تتضمن اجراءات لتخفيف القيود على الائتمان وتسهيل الاقتراض للشركات والافراد ، ويمكن ان تشمل تخفيض الضمانات المطلوبة او توسيع القروض ذات الفائدة المنخفضة لدعم النشاط الاقتصادي وتعزيز الاستثمار والاستهلاك ، كما ان التييسير الائتماني يركز على جودة اصول البنك المركزي المحفوظ بها بينما ينظر التييسير الكمي للكمية ، وقد استخدم التييسير الائتماني بشكل كبير خلال الازمة المالية العالمية وايضا خلال جائحة كورونا (James Chen, Erika Rasure,2022:p3).

تركز سياسة التييسير الائتماني على مزيج من القروض والاوراق المالية التي يحتفظ بها البنك المركزي ، وعلى كيفية تكوين هذه الاصول التي تؤثر على شرط الائتمان للشركات والعائلات ، ويشمل التييسير الائتماني على زيادة المعروض النقدي بعدم شراء السندات الحكومية ، وانما بشراء اصول القطاع الخاص مثل سندات الشركات والاوراق المالية المدعومة برهن عقاري للسماح للبنك المركزي للوصول إلى جملة من الاهداف منها :

1- تعزيز الاقتراض : من خلال تخفيض اسعار الفائدة وتسهيل شروط الاقتراض ، يتم تشجيع الشركات والافراد على طلب القروض وتمويل المشاريع الاستثمارية ، وهذا يعزز النشاط الاقتصادي ، ويعمل على تحقيق النمو الاقتصادي (WST, Dheeraj Vaidya,2022:p2).

2- الهدف من عمليات الشراء بالتييسير الائتماني هو تخفيض علاوات المخاطرة ، وبالتالي تحفيز الاستثمارات اما شراء الاصول المالية في التييسير الكمي فمن شأنها ترفع من اسعار الاصول وبالتالي خفض معدلات الفائدة طويلة الاجل وتنشيط الاقتصاد (BOWDLER,RADIA,2012:603)،

3- دعم القطاعات الحساسة للائتمان: التييسير الائتماني يمكن ان يستهدف القطاعات التي تعتمد بشكل كبير على التمويل مثل العقارات والبناء والصناعات التحويلية ، هذا يساهم في دعم الوظائف والاستدامة الاقتصادية في تلك القطاعات ، (MBN,2022:P2).

4- يهدف التييسير الائتماني إلى تحسين اجمالي الظروف المالية لدعم الطلب الكلي ، وتحقيق معدل تضخم مستهدف ، وتعزيز الاستهلاك بفضل تخفيض اسعار الفائدة التي من خلالها يتاح للأفراد فرصة الاقتراض بتكلفة اقل مما يشجع على زيادة الانفاق والاستهلاك ،(سمائلي ،2015: 320) .

والتيسير النوعي هو حركة او تحول في تكوين اصول البنك المركزي نحو اصول اقل سيولة ومخاطر مع عدم اجراء اي تغييرات في حجم الميزانية العمومية ويقوم البنك المركزي بإجراء نوعي كأداة للسياسة النقدية لتحقيق الاستقرار في النشاط الاقتصادي (WST,Dheeraj Vaidya,2022:p2).

والتيسير الائتماني المباشر: شراء الاوراق التجارية ، وسندات الشركات ، والاوراق المالية المدعومة بالأصول لمعالجة نقص السيولة والانتشار في قطاعات معينة من السوق ، تقلل هذه السياسة من العرض الخاص لمشتري القطاع الخاص مما يؤدي إلى زيادة اسعار الاصول وبالتالي تقليل العائدات ومن ثم فإن تخفيف الائتمان له تأثير اكبر على قناة الاقراض المصرفي من التيسير الكمي حيث انه يمكنه تخفيف قيود الميزانية العمومية بسهولة اكبر، وقد قام بنك الاحتياطي الفيدرالي بشراء مبالغ كبيرة من السندات للخرزاة والاوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري من عام 2006-2016 وقد نمت الميزانية العمومية إلى 4.5 تريليون دولار . ومع زيادة السيولة للقطاع المصرفي انخفضت اسعار الفائدة مما جعل المال ارخص بالنسبة للمؤسسات (Marco Bruno,2015:p18).

اما التيسير الائتماني غير المباشر: الذي يؤثر على نطاق العائد وإقراض البنوك بفترات استحقاق اطول (Dario Paternoster& other,2016:p30).يحاول البنك من خلاله توفير السيولة طويلة الاجل للبنوك مع امكانية تقليل شروط الاقتراض لتعزيز الائتمان المصرفي كما يمكن ان يجعل المؤسسات المالية تعتمد على البنك المركزي على المدى الطويل من حيث التمويل ، تأخير آجال الاستحقاق ، توفير حوافز التخصيص الائتماني ، حيث يقوم البنك المركزي بمنع القروض لفئات مستهدفة مقابل سندات قصيرة الاجل (اوراق تجارية)، او سندات متوسطة الاجل (اوراق مالية مدعومة بأصول)، او اخرى طويلة الأجل (سندات حكومية) (Marco Bruno,2015:p18).

بدأ بنك الاحتياطي الفيدرالي الانخراط في تيسير الائتمان مرة اخرى في عام 2020 خلال جائحة covid-19 والتي شهدت زيادة الميزانية العمومية من 4.2 تريليون دولار في عام 2020 إلى 8.9 تريليون دولار في عام 2022 ، (Fred Economic Data,2022:2) ، ويركز التيسير النوعي على مبادئ منها : ضرورة تطبيق التدبير بصفة شاملة ، ومحايدة .، على البنك المركزي توخي الحذر من خلال الحد من المخاطر المرتبطة بالميزانية ، وضمان الخروج من الاستراتيجية بالطريقة والوقت المناسب .(سميلي، 2015، 320).

ثالثاً - اسعار الفائدة الصفرية (ZIR) Zero Interest Rate :

تتبع البنوك المركزية سياسة اسعار الفائدة الصفرية في حالة الأزمات من اجل توفير الائتمان الكافي للأفراد حيث ان العلاقة بين اسعار الفائدة والائتمان ترتبط بعلاقة عكسية حيث ان انخفاض اسعار الفائدة يزيد من حجم الائتمان والإقراض ، وعندما ترتفع اسعار الفائدة على الإقراض فأن الطلب على القروض سوف ينخفض ،وعليه فأن منحى الطلب على الائتمان يتخذ شكل منحى الطلب العادي وينحدر من الأعلى إلى الأسفل وإلى جهة اليمين وهذا ما تشدده البنوك المركزية من خلال اسعار الفائدة الصفرية . وقد كان الاحتياطي الفيدرالي اول من نفذ سياسة اسعار الفائدة الصفرية لخفض اسعار الفائدة قصيرة الاجل وطويلة الاجل (BGFRS,2020:P2). كما تساهم اسعار الفائدة الصفرية في التأثير على اسعار صرف العملة ، في الأسواق الدولية للعملات (Federal Reserve Bank,2014:p30)، وترتكز هذه الأداة على الحفاظ على معدل الفائدة الرئيسي القريب من الصفر لفترة معينة ويهدف هذا الإجراء إلى ترسيخ التوقعات المستقبلية لسعر الفائدة عند مستوى منخفض جداً، من خلال تشجيع الاقتراض المنخفض التكلفة وزيادة حصول الشركات والافراد على الائتمان الرخيص (NBOER,2019:P50).

لقد قامت البنوك المركزية للدول التي عانت من الازمة ومن ضمنها البنك المركزي الاوربي واليابان والولايات المتحدة من خلال تحديد البنوك المركزية لسعر فائدة مستهدف قصير الاجل او عند اقرب من الصفر ، والهدف من ذلك تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال تشجيع الاقتراض المنخفض التكلفة وزيادة حصول الشركات والافراد على الائتمان الرخيص ، ولان اسعار الفائدة الاسمية يحددها الصفر، يحذر بعض الاقتصاديين من ان يمكن ان يكون له عواقب سلبية مثل خلق فخ السيولة (Trevir I Nath, Michael J B, Kirsten R S,2021:p40).

لقد اجريت عدة دراسات لبيان اسباب تغير سعر صرف العملات الأجنبية ، ومن هذه الدراسات بيان اثر تغير نسبة الفائدة على اسعار صرف العملات الأجنبية، يمكن ان تؤدي اسعار الفائدة المرتفعة في بلد ما إلى زيادة قيمة العملة لذلك البلد مقارنة بالدول التي تقدم اسعار فائدة اقل ،اسعار الفائدة المرتفعة تميل إلى جذب الاستثمار الاجنبي وزيادة الطلب على عملة البلد الام وقيمتها وعلى العكس من ذلك تميل اسعار الفائدة المنخفضة إلى التقليل من قيمة العملة (القيمة النسبية)، وغالبا ما ترتفع البنوك المركزية اسعار الفائدة استجابة لارتفاع التضخم في محاولة لتهدئة الاقتصاد ولكن اذا ارتفع التضخم بسرعة كبيرة ، فمن الممكن ان يقلل من قيمة اموال الدولة بشكل اسرع

من قدرة اسعار الفائدة على تعويض المدخرين (Nick Lioudis, & Other,2022:P1)،
(Christopher Nye,Erin H,2022:p3).

تشير بيانات البنوك المركزية في مجموعة الدول المتقدمة والمذكورة في الجدول إلى اسعار الفائدة المطبقة في هذه الدول للسنوات من 2009 ولغاية 2013 وتضم هذه البيانات اسعار الفائدة قصيرة الأجل المتبعة في الدول المذكورة وكذلك البيانات التي تشير إلى اسعار الفائدة طويلة الأجل التي اتبعتها البنوك المركزية في البلدان المتقدمة وهي الولايات المتحدة واليابان ، ومنطقة اليورو ، والمملكة المتحدة ، وكندا .

ان بيانات البنوك المركزية في مجموعة الدول المتقدمة حول معدلات الفائدة الرسمية نهاية الربع الأول لعام 2015 تشير إلى ثبات المعدلات في غالبية تلك الدول ، لقد ابقى الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي على سياسة تثبيت سعر الفائدة لدية على الدولار الأمريكي عند 0.25%، وبالرغم من التغيرات التي طرأت على سعر الدولار الأمريكي ، وارتفاعه الملحوظ خلال الفترة السابقة الا ان الاحتياطي الفيدرالي لم يجري اية تغييرات على سعر الفائدة الرسمي وحافظ عليه كما هو منذ فترة طويلة وتناغما مع سياسة الاحتياطي الفيدرالي فقد ثبت البنك المركزي الأوربي سعر الفائدة الرسمي على اليورو عند 0.05% خلال الربع الأول من العام بغية حفز الاقتصاد على النمو نتيجة الكساد الذي تعاني منه دول المنطقة بشكل عام ، كذلك ثبت البنك المركزي الإنجليزي سعر الفائدة لدية عند 0.050% وهي النسبة المعمول بها منذ فترة طويلة .اما في اليابان فقد ابقى البنك المركزي الياباني سعر الفائدة الرسمي عند 0.10% خلال الربع الأول من العام 2015 ، كذلك ثبت البنك السويسري سعر الفائدة الرسمي للفرنك السويسري عند مستواه المنخفض جدا 0.750% نتيجة الضغوط التي تعرض لها الفرنك السويسري خلال الفترة الماضية (نشرة الأسواق المالية ،2015 :4) ، وفي مجموعة الدول الصاعدة تباين اداء البنوك المركزية بخصوص سياسات اسعار الفائدة فيها ، فبينما استمرت بعض الدول في تثبيت سعر الفائدة لديها دون اية تغييرات ، كنيوزلندا . قامت دول اخرى برفع سعر الفائدة كالبرازيل ليصبح 12.75% في الربع السابق ، كما قامت مجموعة اخرى بتخفيض اسعار الفائدة خلال نفس الفترة كالصين ، وتركيا إلى 5.35% ، 7.50% على التوالي وكما في الجدول التالي :

الجدول رقم (3.2) معدلات الفائدة الرسمية العالمية من الربع الثاني 2014 ، والربع الأول من 2015

تاريخ آخر تعديل	2015		2014		الدولة
	الربع الاول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	
2008/12/16	0.25	0.25	0.25	0.25	الولايات المتحدة

2014/01/04	0.050	0.050	0.50	0.15	منطقة اليورو
2009/03/05	0.50	0.50	0.50	0.50	المملكة المتحدة
2008/12/19	0.10	0.10	0.10	0.10	اليابان
2014/12/03	-0.725	-0.725	0.00	0.00	سويسرا
2014/07/23	3.50	3.50	3.50	3.25	نيوزيلندا
2014/11/21	5.35	5.60	6.00	6.00	الصين
2014/12/03	12.75	11.75	11.0	11.0	البرازيل
2014/12/20	7.50	7.75	8.25	8.75	تركيا

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المصدر: نشرة الاسواق العالمية، معدلات الفائدة العالمية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية ، سلطة النقد الفلسطينية العدد الثالث عشر، الربع الاول نيسان، 2015، ص 5 .

مما سبق نجد ان البنوك المركزية في اوربا والولايات المتحدة استخدمت الأدوات غير التقليدية ، قد نجحت نوعا ما في ايجاد تلك الأدوات البديلة في كبح العديد من الآثار والسلبيات التي تركتها الأزمة المالية على هذه البنوك التابعة للدول المتقدمة ، كما ان غالبية هذه السياسات او التدابير تسعى بالنهاية او النتيجة إلى اضعاف العملة ، وبالتالي تحسين الصادرات وزيادة معدل التضخم هذا بالنسبة إلى اقتصادات الدول المتقدمة ، ولكن هذه السياسات قد تصدر كل من الركود والانكماش إلى دول اخرى ذات احوال اقتصادية متردية

في ظل معدلات الفائدة الصفرية ، تتغير آلية عمل البنوك وتتأثر بشكل كبير وكما يلي :

1- هوامش الربح : مع انخفاض او انعدام اسعار الفائدة ، تنخفض هوامش الربح للبنوك ، حيث تصبح صفرية او قريبة من الصفر ، يتأثر الدخل الرئيسي للبنوك المتمثل في الفوائد المستحقة على القروض والودائع بشكل كبير .

2- الركود في الاقراض التقليدي : يصبح الاقتراض التقليدي اقل جاذبية بسبب العائد بسبب العائد المنخفض عليه ، يمكن ان تنخفض الطلبية على القروض ، وبالتالي يقل تدفق الموال إلى الاقتصاد .

3- تحريك الاصول: قد تبحث البنوك عن فرص لتحقيق ربح من خلال استثمار اموالها في اصول غير تقليدية ، مثل الاسهم او السندات العالية العائد ، هذا يعني ان البنوك قد تكون اكثر استثمارا في اسواق رأس المال بدلا من تقديم القروض التقليدية ،(بن الزغدة، 2016: 71) .

4- **البحث عن الفرص البديلة** : قد تتجه البنوك إلى تقديم خدمات مصرفية اخرى لتحقيق الربح مثل ادارة الثروات ، الوساطة المالية ، والاستشارات المالية .

5- **الضغوط على الرقابة المالية** : قد يتعين على السلطات المالية والرقابية تبني اجراءات اضافية لضمان استقرار النظام المالي في ظل معدلات الفائدة الصفرية ، مثل تشديد المراقبة وتعزيز متطلبات رأس المال للبنوك . يتغير سلوك البنوك وآلية عملها تحت تأثير معدلات الفائدة الصفرية ، ويعتمد ذلك على السياسات النقدية الاخرى والظروف الاقتصادية العامة في البلد ،
(Trevir Inath,Michael.J,2021:p2).

رابعاً - تخفيض قيمة العملة (حرب العملات) Currency War :

لقد ظهر مصطلح حرب العملات بعد الأزمة المالية العالمية 2008-2009 خاصة بعد ان فقد الدولار الأمريكي لقيمه الأساسية ودوره باعتباره عملة للتبادلات التجارية في العالم وبرز دور الذهب كعملة احتياطية في العالم وكمخزون احتياطي ، حيث استخدمت هذه السياسة من قبل بعض الدول للتأثير على قيمة عملتها الوطنية في سوق الصرف الاجنبي وتهدف هذه السياسة إلى تعزيز تنافسية الصادرات وتعزيز النمو الاقتصادي عن طريق تخفيض قيمة العملة
(Thomas A. pugel.2020:p494).

ان تطبيق مجموعة من الإجراءات كالتيسير الكمي اي توفير السيولة وتخفيض اسعار الفائدة إلى ادنى مستوياته لتحفيز الطلب وزيادة انعاش الاقتصاد لم تكن وحدها كافية للخروج من الأزمة المتمثلة بحالة الركود الاقتصادي مما دعا ذلك الدول إلى اتخاذ اجراءات اخرى مكتملة تعمل على تحفيز النشاط الاقتصادي عن طريق زيادة وتوسيع صادراتها من خلال اسعار جاذبة للآخرين من اجل الحصول على ميزة تصديرية تنافسية وتعزيز الطلب من الخارج وتصبح صادراته ارخص مقارنة بالمنافسين ، (Amelia Pollard&Libby C ,2022:p2)، وهكذا ازدادت حدة المنافسة بين الدول لتخفيض قيمة عملتها للخروج من دائرة الركود والكساد الاقتصادي من خلال تشجيع الطلب الداخلي وأيضا الخارجي المتمثل بالصادرات ، حيث ان سياسة تخفيض العملات تجعل صادرات بلد اكثر تنافسية وجاذبية ، وأقل كلفة بالنسبة للمستوردين الأجانب وبالتالي تحفز النشاط الاقتصادي بعيدا عن الركود، وفي محاولة لترويض ارتفاع الاسعار يتنافس محافظو البنوك المركزية على تعزيز القوة الشرائية المحلية على حساب المصدرين (Amelia P,Saleha M,2022:P2)،.

ان تخفيض قيمة العملة تجعل وارداته من الخارج اكثر كلفة وبالتالي تحول نحو شراء السلع المحلية مما يخلق طلب اضافي ومن ثم تشجيع الاستثمار وتحفيز الاقتصاد ومن خلال استخدام كافة التدابير للسياسة النقدية غير التقليدية معا فأنها تعزز مسيرة النشاط والنمو الاقتصادي ، كما ان تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية إلى الداخل حيث تستفيد من انخفاض كلف الإنتاج من مواد اولية وعمالة نتيجة ضعف قيمة العملة المحلية للبلد (Reuters 2010:p.3)، وتتضمن ادوات تخفيض العملة (حرب العملات)، التدخل العملياتي من خلال قيام البنك المركزي بشراء او بيع العملة الوطنية في سوق الصرف الاجنبي بهدف زيادة او تخفيض قيمتها ، ومن ادواتها ايضا تخفيض اسعار الفائدة : من خلال تخفيض اسعار الفائدة يمكن للبنك المركزي تقليص تفضيل المستثمرين للعملة الوطنية وتحفيز الاستثمار في العملات الاجنبية ، مما يؤدي إلى تخفيض قيمة العملة ، كما ان التيسير الكمي هو احد ادواتها والذي من خلاله يتم زيادة الكمية النقدية في الاقتصاد من خلال شراء السندات الحكومية والاصول الاخرى وهذا يؤدي إلى زيادة العرض النقدي وتخفيض قيمة العملة (kimberly Amadeo,2022:P1)، والجدول التالي يبين اسعار صرف بعض العملات مقابل الدولار كما يلي :

الجدول رقم (4.2) يبين اسعار صرف بعض العملات مقابل الدولار

العملات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الجنيه الإسترليني	1.564	1.546	1.604	1.585	1.564	1.572
الين الياباني	0.011	0.011	0.013	0.013	0.010	0.0098
اليورو	1.393	1.327	1.391	1.286	1.328	1.329

المصدر: من اعداد الباحثة، بالاعتماد على مصدر بيانات النشرة الاحصائية الثلاثية، الاحصائيات النقدية والمالية ، بنك الجزائر 2015 .

من الدول التي استخدمت سياسة تخفيض العملة (حرب العملات) هي الصين ،حيث قامت الصين بتنفيذ سياسة منخفضة لقيمة عملتها الوطنية (ا،)، وذلك من خلال التدخل في سوق الصرف الاجنبي ، وشراء العملات الاجنبية بهدف تعزيز صادراتها وتحسين تنافسيتها الاقتصادية (Pill R,Rverse C,2022:P1).

كما أن اليابان اتخذت سياسة تسهيل كمي كبيرة وهائلة من السندات الحكومية والاصول الاخرى بهدف زيادة الامدادات النقدية وتحفيز الاقتصاد ان هذا الاجراء ادى إلى تخفيض قيمة الين الياباني ،Martin، كما ان اليابان قد استخدمت هذه السياسة في سبتمبر 2010سعيًا منه لدعم اسعار

الصرف مقابل الدولار من خلال التدخل ، وذلك عندما باعت الحكومة اليابانية حيازتها من عملتها ،
الين ، لأول مرة منذ ست سنوات ، وارتفعت قيمة سعر الصرف الين إلى أعلى مستوى لها منذ عام
1995 وهدد ذلك الاقتصاد الياباني الذي يعتمد بشكل كبير على الصادرات (Arnold,Leo L,Adam
(S,Colby S,2022:p4).

لقد قام البنك المركزي السويسري بتدخل في سوق الصرف الاجنبي ، وشراء العملات الاجنبية
بهدف تخفيض قيمة الفرنك السويسري ، وذلك للحد من تأثير قوة العملة على قطاع التصدير والسياحة
في البلاد، (Randy Brown,2019:p2).

خامساً - أداة التوجيه المستقبلي (Forward guidance) : هي اداة سياسة نقدية تستخدم لتوجيه توقعات
المتعاملين والجمهور بشأن سياسة الفائدة المستقبلية والآفاق الاقتصادية بهدف التوجيه المستقبلي إلى
تحسين الشفافية وتعزيز التوقعات بين المتعاملين في الاسواق المالية والاقتصاد بشكل عام ، وعندما
يتوقع المتعاملون سياسة نقدية مستقبلية محددة يصبح لديهم معلومات اكثر لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية
والتداولية ، كما ان هذه الأداة تشير إلى الالتزام بالإبقاء على اسعار الفائدة الرسمية عند مستوى
الصف لفترة اطول من تلك التي قد تبررها الأسس الاقتصادية ، وبالتالي خفض اسعار الفائدة
الأقصر امداً إلى مستويات ادنى (Nouril Roubini,2016:1). على سبيل المثال يعني الالتزام
بالإبقاء على اسعار الفائدة عند مستوى الصف لمدة ثلاث سنوات ، وخير مثال هو ان اسعار الفائدة
على الأوراق المالية التي قد تصل تواريخ استحقاقها إلى ثلاث سنوات لا بد ان تهبط ايضا إلى الصف
خاصة وأن اسعار الفائدة المتوسطة الأجل تقوم على التوقعات بشأن اسعار الفائدة القصيرة الأجل
على مدى السنوات الثلاث التالية ولتحديد الأسقف يستعين بتدخلات في سوق العملة لتعزيز
الصادرات من خلال اضعاف قيمة العملة (،تشير الادلة الرسمية إلى ان التوجهات المستقبلية يمكن
ان تتجح عموماً في التأثير على عائدات السندات في الاتجاه الصحيح وكانت الادلة ايجابية بالنسبة
للولايات المتحدة وأقل ايجابية بالنسبة لليابان ونظراً للدراسات المحدودة للغاية كانت اقل وضوحاً
بالنسبة لمنطقة اليورو، اكثر من ذلك بالنسبة للمملكة المتحدة،بالإضافة إلى ذلك
يبدو ان التوجيه يمكن ان يساعد في جعل الاسواق اقل استجابة للأخبار الاقتصادية
(Simon Mpotter ,2019:p14). وجد كل من Swanson ,Hattori ان اعلانات السياسة النقدية
غير التقليدية قللت بشكل كبير من مخاطر سوق الاسهم الضمنية للخيار ومخاطر سعر الفائدة وينشأ
معظم التأثير من التوجيهات المستقبلية بدلا من اعلان الشراء للأصول (Hattori et al, 2016:p)،

(Swanson,2018:p80)، وتشير العديد من الدراسات ان هناك اختلافات في درجة فعالية FG ، وبالمثل وجد ان FG للبنك المركزي الاوربي له اكبر تأثير على سندات آجال الاستحقاق المتوسطة (Leombroni et al ,2018:p.80)، كما خفضت ايضا FG تقلبات اسعار الفائدة قصيرة الاجل (Chang&Feunou,2011:p.K 37) وخفضت في الولايات المتحدة عدم اليقين بشأن اسعار الفائدة بغض النظر عن التأثيرات على المستويات المتوقعة لأسعار الفائدة (Filaardo,A.&Hoffmann,2014:p52) ، حيث تعلن البنوك المركزية صراحة بإبقاء اسعار الفائدة منخفضة لفترة محدودة الأمر الذي سيولد التضخم في ذلك الوقت ، وبالتالي تزيد لدى القطاع العائلي توقعات التضخم في المستقبل ويدرك المتعاملين حقيقة اسعار الفائدة الحقيقية السالبة ، مما يؤدي إلى زيادة الاستهلاك في الوقت الحالي ومن ثم نقل تدابير السياسة بشكل غير مباشر إلى القطاع العائلي (سمك، 2021، 6).

تؤثر معدلات الفائدة الأطول على الاقتصاد من خلال تكاليف رأس المال ، وسوق الاوراق المالية ، وسعر الصرف ، واسعار الاصول الأخرى ، لذلك يبدو ان نشر مسار معدل السياسة سيكون اكثر الطرق المباشرة للتأثير على توقعات اسعار الفائدة ، خاصة وان البنوك المركزية يجب ان يكون لديها معلومات افضل عن نواياها اكثر من اي شخص آخر وبالتالي فإن نشر تقييم البنك المركزي للمسار المستقبلي لسعر السياسة هو اداة منفصلة في صندوق ادوات صانع السياسة النقدية (Blinder, Damico et al,2011:1).

ويمكن ان تتمثل اهمية سياسة التوجيه المستقبلي في النقاط التالية :

- 1- تعزيز الثقة والاستقرار : من خلال توجيه المتعاملين بشأن السياسة النقدية المستقبلية يمكن للبنك المركزي تعزيز الثقة في الاقتصاد والحفاظ على استقرار الاسواق المالية .
- 2- توجيه توقعات السوق :يساعد التوجيه المستقبلي على توجيه توقعات المتعاملين بشأن اتجاهات الفائدة المستقبلية والسياسة النقدية مما يؤثر على قرارات الاستثمار والتداول، (Hubert,Paul&other,2018:p200).
- 3- زيادة التنبؤ والتوقعات الاقتصادية بتوجيه المتعاملين حول آفاق النمو الاقتصادي وتوقعات البنك المركزي ، يتم تعزيز قدرتهم على التنبؤ باتجاهات الاقتصاد واتخاذ قرارات استثمارية استراتيجية.

4- التأثير على معدلات الفائدة طويلة الاجل: يمكن لسياسة التوجيه المستقبلي ان تؤثر على معدلات الفائدة طويلة الاجل حيث يتأثر سعر الفائدة للسندات والقروض بتوقعات المستثمرين بشأن الفائدة المستقبلية .

5- تعزيز التواصل والشفافية : يعزز التوجيه المستقبلي التواصل بين البنك المركزي والاسواق المالية والجمهور ، ويعطي فرصة للبنك المركزي لشرح التفكير والتحليل الذي يقوم به في صنع قراراته النقدية .

سادساً - **معدل الفائدة السالب Negative interest rate** : هي عبارة عن ضريبة عقابية من الناحية النقدية تطبقها البنوك المركزية على البنوك التجارية التي تفضل وضع فائض سيولتها على شكل ودائع لدى البنك المركزي بدلا من ضخها في الاقتصاد ، وتعتبر اليابان اول دولة عرفت معدلات فائدة اسمية سالبة بداية من الألفية الثالثة وفي بداية ازمة 2008 قامت العديد من البنوك المركزية بتطبيقه (وليد وآخرون ،2018: 79). وكانت اول هذه البنوك هو البنك المركزي السويدي في 2009 الذي سجل اعلى تخفيض في العالم بمقدار -1.1%، ثم تبعه سويسرا ، والدانمارك وصلت المعدلات فيها إلى -0.75%، وهي معدلات غير مسبوقه كان الهدف منها تخفيض عملاتها مقابل اليورو والدولار والمحافظة على تنافسية صادراتها على عكس البنك المركزي الأوربي الذي طبق معدلات فائدة اسمية سالبة بداية من 2011 ومستمرة إلى حد الآن ففي 2016 سجلت -0.24% والهدف منها رفع حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد من اجل رفع معدلات التضخم التي قاربت الصفر ومن ثم تحفيز النمو الاقتصادي (Chrestiane & Luca, 2012:p18).

6.2.1.2 تنسيق السياسة النقدية غير التقليدية مع السياسات الاخرى Coordination of unconventional monetary policy with other policies

لم تكن UMPTs هي الادوات الوحيدة التي استخدمها صانعو السياسات للتعامل مع الانكماش المالي والاقتصادي كما تم ادخال عدد من السياسات الهيكلية والمالية الاحترازية الكلية ، في حين ان جميع هذه التدابير كانت موجهة على نطاق واسع إلى اهداف متداخلة يمكن ان يتفاعل بعضها بشكل سلبي في حين ان الآخر يولد التآزر (Claudia Borio & other,2016:p38)، وهناك بعض النقاط التي يجب مراعاتها في تنسيق السياسة النقدية غير التقليدية مع السياسات الاخرى ومنها:

- 1- السياسة النقدية والسياسة المالية : يجب ان تتماشى السياسة النقدية غير التقليدية مع السياسة المالية لتحقيق التوازن الاقتصادي ، ينبغي ان تكون السياسة النقدية والسياسة المالية متناغمتين ومتوازيتين لتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي.
 - 2- السياسة النقدية والسياسات الاقتصادية العامة: يجب ان تدعم السياسة النقدية الاقتصادية العامة والسياسات الاخرى المعنية بالنمو الاقتصادي والتوظيف والاستقرار الاقتصادي ، كما يجب ان يتم توجيه الجهود نحو تحقيق الاهداف المشتركة للسياسات المختلفة .
 - 3- التعاون والتنسيق الدولي: يتطلب تنسيق السياسة النقدية غير التقليدية مع السياسات الاخرى والتنسيق بين الدول والمؤسسات المالية الدولية ، ويمكن ان يتضمن ذلك التعاون في مجال تبادل المعلومات وتقديم الدعم المتبادل ، وتنسيق السياسات لمعالجة التحديات الاقتصادية العالمية (Arce,O,R,Gimeno,2017:p38).
 - 4- الهدف المشترك : يجب ان يكون للسياسات المختلفة هدف مشترك واضح مثل تعزيز النمو الاقتصادي المستدام ويتطلب ذلك التعاون والتفاهم لتوجيه السياسات نحو تحقيق هذا الهدف العام .
 - 5- التدابير التكميلية: يمكن استخدام السياسات الاخرى لتعزيز فعالية السياسة النقدية غير التقليدية، على سبيل المثال يمكن ان تتضمن التدابير التكميلية التخفيضات الضريبية او التحفيزات المالية لتعزيز الانفاق والاستثمار ، وتعزيز تأثير السياسة النقدية.(Christiano ,L,M ,2011:p90).
 - 6- المرونة والتكيف: تتطلب السياسة النقدية غير التقليدية المرونة والتكيف في التعامل مع التحديات الاقتصادية المتغيرة ، ويجب ان تكون الجهات المعنية قادرة على ضبط السياسة النقدية وتعديلها بناء على المتغيرات الاقتصادية والمالية والسياسية .
- ويكشف المسح ان التنسيق الصريح ل(UMPTs) مع السياسة الاحترازية الكلية او السياسة المالية كان يعتبر فعالا الا انه حدث في الممارسة العملية فقط في عدد قليل من البلدان. نسق بنك انكلترا السياسة النقدية مع كل من السياسات الاحترازية الكلية، (تخفيض احتياطات رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية)، والسياسات الاحترازية الدقيقة، (استبعاد الاحتياطات من نسبة الرافعة المالية)، (Ehrmann, M,G) (Gaballo,2018:p20). كما نسق بنك انكلترا مع وزارة الخزانة حيث تم دعم التيسير الكمي وبرامج التمويل من خلال تعويض الخزانة لتخفيف المخاطر على الميزانية العمومية للبنك المركزي ، كما عمل بنك كندا بشكل وثيق مع دائرة المالية والهيئات المحلية الاخرى لمراقبة اوضاع السيولة ، وادارة المخاطر للمؤسسات المالية الكبرى ،فقد دعمت وزارة الخزانة الامريكية بطرق مختلفة سياسات الاحتياطي الفيدرالي اثناء الازمة ، ولا سيما مع انشاء

برنامج التمويل التكميلي،(Claudia Borio & Anna zabai,2016:38).يلعب البنك البرازيلي (BCB)،دورا رئيسيا في المراقبة ، والعمل لضمان الاستقرار المالي والمصرفي ، ويتم ذلك من خلال التدخلات الاحترازية الكلية ايضا ، (Coenen et al ,2017:p40).

7.2.1.2 قنوات انتقال السياسة النقدية غير التقليدية في الاقتصاد Channels of influence in the economy

أ- قناة التضخم : تعتمد هذه القناة على النماذج الاقتصادية السائدة ، تركز هذه النماذج بقوة على توقعات التضخم في التحقيق الفعال للسياسة النقدية . يسبب التسهيل الكمي ارتفاعا في معدلات التضخم في حالة المبالغة في تقدير المبلغ المطلوب للتسهيل وانشاء اموال اكثر من المطلوب ، ان مشتريات البنك المركزي من الموجودات المالية من خلال عملية التيسير الكمي تنشط من عمليات الاقراض من خلال البنوك التجارية مما يحفز من الاستهلاك والاستثمار مما يؤدي في النهاية إلى التضخم ، ان زيادة المعروض النقدي يؤدي إلى خفض قيمة سعر الصرف لعملة البلد مقابل العملات الاخرى (Abeer Reza, Eric & other,2015:p5) ان البنك المركزي لديه امكانية التأثير على حجم التوقعات التضخمية وبشكل غير مباشر على انحراف سعر الفائدة للبنك المركزي عن معدل الفائدة الطبيعي ومستوى السعر وحجم الطلب لذلك ان هذه القناة تشمل تحفيز التوقعات التضخمية ، انخفاض اسعار الفائدة الحقيقية ، التغيرات في هيكل اسعار الفائدة في السوق ، زيادة الاستهلاك والاستثمارات والطلب العام (Baur&Rudebusch,2013:p10).

ب- قناة السيولة : ويشار اليها بقناة التمويل (Bowdler&Radia,2012:p.611).تظهر آثار الادوات غير التقليدية من خلال زيادة التزامات البنك المركزي وتوريد الاحتياطات ومن ثم فان مثل هذه السياسات لا بد ان تعمل على تحسين ارصدة المؤسسات المالية وزيادة التوفر الشامل للتمويل الخارجي. من خلال زيادة القروض للمستثمرين من افراد وشركات (Cobham& Kang,2012:p56).

ج- قناة توازن المحافظ المالية: تعتمد الفكرة وراء هذه القناة على التغيرات في القيمة الاجمالية وتكوين اصول البنك المركزي وتأثيرها على قرارات الوكلاء الاقتصاديين. نتيجة لذلك تمت تسمية هذه القناة في الادبيات كقناة اعادة موازنة المحفظة او قناة استبدال المحفظة (Joyce,M.,&Ton.M,2012:p12).ان الاساس النظري لقناة توازن المحفظة ترجع إلى اعمال توبين ، وهي تعني اعادة تعديل محفظة الاصول لأن الشراء المكثف للأصول المالية طويلة الاجل من قبل البنك المركزي يقلل حجم العرض منها ، مما يرفع اسعارها ويقلل من العوائد ، فيغير المتعاملين الاقتصاديين محافظهم بالنظر إلى مشتريات اصول البنوك المركزية في ظل بدائل مالية (اصول) غير كاملة وتجزئة السوق من اجل البقاء ضمن قطاع محدد في السوق ، هذا

الوضع يحفز البائعون الذين يملكون المزيد من السيولة شراء اصول اخرى ذات خصائص مشابهة لتلك التي تباع او بدائل اخرى اكثر جاذبية ، اكثر خطورة من اجل اعادة التوازن لمحفظتهم بالمقابل هذه الحركة النقدية الزائدة قد تشجع حاملي السيولة الجدد على شراء بدائل ارحص ، مما يرفع سعر الاصول المشتريات إلى ان يتم توزيع اجمالي الاصول والنقد بين مختلف المستثمرين ،(Briges,J.&Ryland,T.,2012:P19) نتيجة لذلك معدلات زيادة الاسعار تخفض معدلات الفائدة على المدى الطويل وبالمثل تقلص تكاليف الاقتراض بالنسبة للشركات والافراد مما يحفز الانفاق ويعزز الاستهلاك والاستثمار وبالتالي يحفز الطلب الكلي ،(Janus,Jakub, 2015:p10). اذا كانت سندات الخزنة طويلة الاجل بدائل غير كاملة لأصول اخرى فأن ازالة سندات الخزنة طويلة الاجل من السوق قد يجعلها اكثر ندرة وبالتالي زيادة اسعارها وتقليل عوائدها في الوقت نفسه (Joyce,M.,Z.Liu& I Tonks,2014:p8).يؤدي انخفاض هذه المكونات إلى انخفاض في اسعار الفائدة وزيادة توافر القروض للأسر والشركات ، كما ان ارتفاع اسعار الاصول يؤدي إلى بدء تأثيرات الميزانية والثروة وفي النهاية تحفيز الطلب الكلي . يعتبر التيسير النوعي من بين اكثر الادوات غير التقليدية فعالية عند تقييمه من خلال عدسة قناة موازنة المحفظة.(Dahlhaus,2014:p6).

يشير (Butt.N.,R.Churm,2014:p5).إلى ان التيسير الكمي الذي يعمل من خلال قناة اعادة موازنة المحفظة يؤدي إلى ظهور ودائع قصيرة الاجل في القطاع المصرفي .كما انه يؤثر بشكل مباشر على اسعار الفائدة طويلة الاجل (Alpanda,Sami &Serdar,2020:p345).نجد ان المستثمرون الامريكيون يميلون إلى اعادة توازن محافظهم الاستثمارية تجاه الاصول الكندية اكثر من المستثمرين الاجانب الآخرون مما يشير إلى ان المستثمرين الامريكيين على ادراك ودرجة اعلى من الاستبدال بين الاصول الأمريكية والكندية. ان انخفاض اسعار الفائدة طويلة الاجل يقلل من تكاليف الاقتراض والذي يمكن ان يعوض جزئيا او كليا التداعيات السلبية الناشئة عن تدهور الميزان التجاري(Serdar Kabaca,Kerem.,2022:P2).

د- قناة المخاطرة: يمكن لقناة المخاطرة ان تقود الوسطاء الماليين لزيادة نفوذهم العالمي والاقتراض عبر الحدود وقد تدفع اسعار الفائدة المنخفضة نتيجة التيسير الكمي المستثمرين إلى البحث عن العائد من خلال الاستثمار على الاصول التي تحقق معدلات عائد اعلى والمعروفة باسم قناة المخاطرة . ان قناة المخاطرة تتضخم بسبب ارتفاع العملة مما يؤدي إلى تقلبات اقل في سعر الصرف وأكثر من ذلك انخفاض في المخاطر المقاسة اخيرا (Bruno Valentina & Hyun Song Shin,2015:p122).

2.2 المبحث الثاني - الأزمات المالية العالمية وتداعياتها Global financial crises and

: its repercussions

توطئة

مر العالم في العديد من الازمات المالية والتقلبات الاقتصادية حتى باتت تشكل اهم سمة من سمات النظم الاقتصادية في العصر ، وتختلف هذه الازمات من حيث الشدة والتأثير، وفي معظم حالاتها كان من الصعب التنبؤ بحدوثها او تجنب آثارها ، وبالنظر إلى هذه الازمات نجد انها قد تسببت في الماضي في خسائر واضرار كبيرة للفرد ، والمجتمع سواء من الناحية الاجتماعية او السياسية او الاقتصادية والادارية .

ولا يخفي ان تعرض المجتمع للأزمات يهدد بصورة عشوائية ومستمرة التنمية سواء في جانبيها المادي او البشري حيث تسبب الأزمات خسائر في المنظمات والممتلكات والثروات البشرية والطبيعية التي تعتبر من الركائز الاساسية للحركة التنموية.

لقد شكلت عملية حدوث الازمات المالية في الدول المختلفة ظاهرة مثيرة للقلق والاهتمام ، وذلك نظرا لما يصاحبها من آثار سلبية حادة وخطيرة تهدد الاستقرار الاقتصادي لهذه الدول ، اضافة إلى عدوى تلك الازمات التي تمتد لتشمل دول اخرى نتيجة للانتفاع المالي والاقتصادي الذي تشهده تلك الدول وما ينتج عنها من تزايد في اوجه الترابط والتشابك وعلاقات التأثير والتأثير بين مختلف دول العالم .

وفي هذا المبحث سيتم التطرق إلى اهم سمات وعوامل وخصائص الازمات المالية وأثرها على النظم الاقتصادية للدول في العصر الحديث .

1.2.2 نظرة تاريخية للأزمات المالية : Historical view of financial crises

من اهم العقبات التي تواجه الاقتصاد العالمي وتعرقل مسيرته هي الأزمات المالية ،وقد تختلف او تتشابه اسبابها او نتائجها ، وأنها تعبر عن ثغرات في النظام المالي ، والاقتصادي سواء كان محليا او دوليا ، نظرا لتداخل الأسواق المالية ، والتجارة العالمية ، ومن اجل تلافي مثل هذه الأزمات لا بد من دراسة ورصد الأزمات ، وفترات الكساد التي حدثت عبر التاريخ لكي نستفيد من دروس الماضي في وضع خطط التنمية ، والنهوض بالمستقبل وكان من ابرزها :

1- أزمة الكساد الكبير 1929: لقد تمت هذه الازمة بعد تداعيات انهيار سوق الاسهم في الولايات المتحدة ، وقد تأثرت دول اسيا وباقي العالم بشدة بتلك الازمة حيث انخفضت الصادرات ، وانهارت الاسواق المالية ، وزادت معدلات البطالة حتى وصلت إلى 25% ، وهز اقتصاد جميع الدول على حد سواء (Charles Potters & Ariel Courage,2022:p3) ، تأثرت الدول الآسيوية بشكل خاص بسبب اعتمادها على الصادرات ، وتراجع الطلب العالمي على المنتجات الآسيوية وتسببت تلك الازمة في تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة ، وتأثرت العديد من الصناعات والقطاعات الآسيوية بشدة ،.

وكانت اشارة مدمرة ، فانهارت اسواق الأسهم ،انخفض مؤشر داوجونز إلى 41.22 ، 89% اقل من ذروته (Doug,short, 2013:13)، وقد زاد عدد الاسهم المعروضة إلى 30 مليون سهم مما سبب في افلاس المستثمرين وعدد كبير من البنوك ، كما تفوق العرض على الطلب وتعد الازمة الاقتصادية العالمية 1930 جزءا من سلسلة من الازمات الاقتصادية التي تعرضت لها العديد من الدول في ذلك الوقت (International Banker newsletter,2021:20).

وهناك ازمات مالية اخرى اقل وطأة، منها الازمة الاقتصادية الاسيوية عام 1997 والتي كان سببها الاعتماد المفرط على التصدير والاقتراض الخارجي لتحقيق النمو ، وكانت من نتائجها هبوط البورصات العالمية واسعار العملات واسعار سوق الاسهم (IBN,2021:26) ، وكانت ازمة فقاعة الانترنت 2000 نتيجة المبالغة في قيمة الاسهم مما افقد مؤشر ناسداك نحو 39% من قيمته، ومن نتائجها التأثير المباشر على قطاع التكنولوجيا والاتصالات،(V.Sprinivas,IAS,2021:P36).اضافة إلى ازمة المدخرات والقروض 1989 نتيجة تمويل الرهون العقارية للمقترضين من اموال المودعين بمعدلات اقل من المتوسط مما تسببت في الافلاس وقد سارعت الحكومة الامريكية للتدخل للحد منها بتوفير سيولة مالية لمواجهة حركة السوق (International Banker newsletter,2021:25).

2- الأزمة المالية العالمية 2008 : هي الأسوأ منذ الكساد الكبير لتهدد الاقتصاد العالمي ولتبدأ الأزمة كالعادة بالولايات المتحدة ، وتمتد لتصل إلى دول العالم في اوروبا ، وآسيا ، ودول الخليج ، وتشمل الدول الكبرى ، والنامية ، وتعتبر هذه الازمة من اعمق فترات الركود في الاقتصاد الامريكي منذ الحرب العالمية الثانية بسبب الازمات في اسواق الإسكان ، والاسواق المالية (انهيار ليمان برانرز) ، في قطاعات السيارات ، والبنوك، والمالية ، وعمليات الانقاذ للشركات،(Jesse Bennett & Rakesh Kochhar,2019:p:2) .

تتلخص اسباب الازمة المالية العالمية في الاساس في نقشي ازمة سوق الرهن العقاري الامريكية ، تمثلت هذه الازمة في عدم سداد بعض المقترضين لأقساط قروضهم الرهينة على المنازل مما ادى إلى انخفاض قيمة الاصول الرهينة وتدهور السوق العقارية ، وبما ان البنوك والمؤسسات المالية العالمية كانت مترابطة ومتعاقدة على الاصول الرهينة، تأثرت بشكل كبير وبدأت تتكبد خسائر هائلة .

لقد بني اساس الازمة على خلفية فقاعة سوق الاسكان التي بدأت تتشكل في عام 2007 عرضت البنوك ومؤسسات الاقراض اسعار فائدة منخفضة على الرهون العقارية ، وشجعت العديد من مالكي المنازل على الحصول على قروض لا يستطيعون تحملها ، وقد انشأ المقرضون ادوات مالية جديدة تسمى الاوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري يمكن بيعها كأوراق مالية كونها مدعومة ،وبدأت البنوك في

الاقراض للعائلات والافراد ثم تم تجميع هذه القروض عالية المخاطر معا ، ومع انتقال نسبة منها إلى التخلف عن السداد ، ادى ذلك إلى ظروف مالية متدنية في جميع انحاء العالم خلال الفترة 2008-2009 (CFI Team,2022:p2).

تداعت آثار الازمة المالية العالمية إلى جميع القطاعات الاقتصادية والمالية حيث تراجعت الثقة بين المصارف وتعطلت سيولة النظام المالي ، كما انخفضت قيمة الاصول وارتفعت معدلات البطالة ، وتراجع النمو الاقتصادي في العديد من الدول ، تدخلت الحكومات والبنوك المركزية بشكل كبير للحد من التدهور الاقتصادي وللحفاظ على استقرار النظام المالي من خلال تبني سياسات نقدية ومالية غير تقليدية مثل تيسير الائتمان ، وحقق السيولة في الاسواق (Coyle,2012:228)، وبشكل عام كان للأزمة المالية العالمية اثار قصيرة الاجل على الاقتصاد مثل هبوط سوق الاسهم ، وارتفاع معدل البطالة ، وكان من آثارها القصيرة الاجل على الاقتصاد هبوط سوق الاسهم ومحو ما يقرب من 8 تريليونات دولار من القيمة وارتفاع معدلات البطالة ، اما الاثر طويل الاجل على الاقتصاد تعافى الاقتصاد الأمريكي إلى حد كبير وسجلت سوق الاسهم رقما قياسيا لأطول انتعاش في تاريخها كما انتعشت اسعار المساكن وانخفضت البطالة عند 3.9 في المئة (Renae Merle 2018:p3).وعلى ضوء ذلك من آثار عميقة وعجز الادوات التقليدية عن مواجهة هذه الازمة لشدتها لجأ البنك الفيدرالي الى ادوات نقدية غير تقليدية للخروج من هذه الازمة والتخفيف من اثارها كان من اهمها التيسير الكمي، والتيسير الائتماني، والتوجيه الآجل، واسعار الفائدة الصفرية، وحرب العملات ، وقد لجأ البنك الفيدرالي الى هذه الادوات للنهوض بالاقتصاد وازدهاره للتخلص من ما تركته الازمة من ركود اقتصادي وبطالة وانخفاض في الدخل القومي والانتاج المحلي والاستثمار .

كما ادت تلك الازمة إلى اعادة التفكير في سياسات المراقبة والرقابة المالية وتشديد القوانين واللوائح المتعلقة بالقطاع المالي بهدف تجنب تكرار ازمة مشابهة في المستقبل (John Weinberg,2013:3). الازمة اهتماما كبيرا باستخلاص بعض الافكار من دراسة التواريخ المالية وبشكل اساسي من الدراسات المقارنة حول الدراسات القائمة على وجهة نظر التاريخية إلى قمة اجندات البحث الدولية،(Eichengreen,2011:5).

هناك ازمات اخرى تلت الازمة المالية العالمية منها الازمة الاقتصادية العاصفة والتي بدأت في مطلع عام 2019 بالصراع التجاري وما اعقبها من قيود تجارية شديدة بين امريكا ، والصين ،(Marichal,2010,181)، وأخيرا ما نزل على العالم كالفاجعة مع بداية 2020 من تفشي كورونا المستجد ،

يجلب الوباء ثالث وأكبر صدمة اقتصادية ومالية واجتماعية في القرن الحادي والعشرين ، وحاصل ما تقدم انه قبل ظهور فيروس كورونا كان الاقتصاد العالمي يتهيأ بالفعل لموجة من التباطؤ والتراجع نظرا للصراعات التجارية التي حصلت بين قطبي الاقتصاد ، والتجارة العالمية في عام 2019 ، لكن ظهور الفيروس القاتل حال التباطؤ ، والانكماش إلى ركود عنيف وربما حالات افلاس سواء على صعيد الشركات العملاقة او بعض الدول التي لا تقوى قدراتها الصحية ، والاقتصادية على مواجهة المخاطر القائمة.(التلباني،2020 : 163).
(Crafts&fearon,2013:250).

مما تقدم نجد ان للأزمات المالية تاريخ عريق وطويل وجذوره ممتدة منذ قرون ، والكثير من هذه الأزمات كانت نتيجة لثغرات في النظام المالي ، والاقتصادي حيث كانت هذه الأزمات متتالية ومتعاقبة حاملة في طياتها اسباب ونتائج قد تكون متشابهة في احيان ومختلفة في احيان اخرى ، لقد خلفت هذه الأزمات عبر التاريخ وراءها الدمار الاقتصادي والمالي والاجتماعي لما تركت من آثار جانبية تمثلت بالفقر والكساد الاقتصادي، وانهايار الكثير من المؤسسات المالية والمصرفية لا بل تلاشت وانتهت علما بأن الدول التي عانت منها وبالأخص المتقدمة منها حاولت النهوض باقتصاداتها من خلال اعداد برامج للتخفيف من حدتها وأعدت التوازن المالي والاقتصادي والحد من الركود والكساد الاقتصادي .

2.2.2 المفهوم والاهمية concept and importance :

يعتبر مصطلح الأزمة المالية من اكثر المصطلحات تداولاً في الأدبيات الاقتصادية ، نظرا لخطورة هذه الأزمات على الأوضاع الاقتصادية للدول ، واختلقت الآراء حول مفهوم الأزمة المالية ، ومن اهمها:
تذهب بعض التعريفات إلى ان الأزمة هي خلل يؤثر تأثيراً مادياً على النظام كله ، ويهدد الافتراضات الرئيسية التي يقوم عليها النظام كله . (Stefan, Nicolae ,2017:p248).

والازمة هي اي موقف تشهد فيه الاصول المالية الكبيرة مثل الاسهم او العقارات فجأة انخفاضاً حاداً في القيمة او هي حالة يكون فيها واحد او اكثر من الاصول المالية المهمة مثل الاسهم ، عقار او النفط فجأة يفقد كمية كبيرة من قيمته الاسمية (CFI,2022:P1).وقد تكون هناك اسباب متعددة لازمة مالية بشكل عام ، عندما يتم المبالغة في تقدير قيمة المنظمات او الممتلكات او بسبب الاجراءات غير المعقولة ، والازمة المالية تتخذ عدة اشكال ، الذعر الائتماني ، انهيار سوق الاسهم والازمة تؤدي إلى الخسارة ، ولكنها لا تؤدي إلى تغييرات كبيرة بالاقتصاد (Bhavana,2022:p2).

ويذهب آخرون إلى الازمات المالية من خلال سلسلة من السمات النموذجية ، التباين غير العادي في مستوى اسعار الاصول وحجم الائتمان ، والاضطرابات الملحوظة في اسواق الائتمان ، السيولة والملاءة مشاكل

المؤسسات المالية الكبيرة ، النظامية ، ومشاكل الميزانية العمومية للشركات، والدول السيادية (ازمة الديون) (Giovanni Zanala,2015:p183).

والازمة المالية : هي تهديد لتكافؤ الفرص ، يمكن ان يكون لها اصول محلية او خارجية وتتبع من القطاعين الخاص والعام وتأتي بأشكال وأحجام مختلفة ، وتتطور بمرور الوقت إلى اشكال مختلفة ويمكن ان تنتشر بسرعة عبر الحدود وغالبا ما تتطلب استجابات سياسية فورية وشاملة وتتطلب تغييرات في القطاع المالي والسياسات المالية (Stijn Claessens & other,2013:p4). وغالبا ما ترتبط الازمة المالية بواحدة او اكثر من الظواهر التالية ، التغييرات الجوهرية في حجم الائتمان ، واسعار الاصول واضطرابات شديدة في الوساطة المالية ، كما ان العديد من النظريات التي تركز على مصادر الازمات المالية ادركت اهمية التحركات الحادة في اسواق الاصول والائتمان (Gorton , 2012:p6).

والأزمة المالية هي : انهيار مفاجئ في سوق الأسهم او في عملة دولة ما ، او في سوق العقارات ، او مجموعة من المؤسسات المالية لتمتد بعد ذلك إلى باقي الاقتصاد ويحدث مثل هذا الانهيار المفاجئ في اسعار الأصول نتيجة انفجار فقاعة سعرية مثلا او السعرية ، او فقاعة المضاربة وهي بيع وشراء كميات ضخمة من نوع او اكثر من الأصول المالية او المادية كالأسهم او المنازل بأسعار تفوق اسعارها الطبيعية او الحقيقية (Wang ,P.,& Y.Wen,2012:p186)

لذلك لا بد من فهم الاسباب الحقيقية للأزمة، واستكشاف اسبابها وآثارها الاقتصادية الكلية الكبرى او فحص مدي فعالية السياسات الاقتصادية (Crafts&fearon,2013:250).

الازمات المالية : ظاهرة اقتصادية قديمة لكنها مازالت تفاجئ السياسيين والسلطات المالية والنقدية والباحثين الاقتصاديين واللاعبين في الاسواق المالية ، كان لازمة المالية الاخيرة عواقب بعيدة المدى على الاقتصاد الحقيقي بأكمله بسبب عمقها وترابطها مع الجهات الفاعلة الاقتصادية والاجتماعية واليوم يتركز الاهتمام على اصول وانواع الازمات والمؤشرات المحتملة للمشكلات وخيارات التعافي (Meri Boshkoska,2022:p37). (Ilic,M,2013:p90). والازمات على مستوى معين ، مظهر متطرف للتفاعل بين القطاع المالي والاقتصاد الحقيقي (Boshkoska, M. & other,2018:p5).

يفترض (Marcin) ، ان الازمات الاطول والاكثر شدة ترجع إلى حجم الانظمة المالية في هذه الاقتصادات (Marcin Pietr Zak),2021:p6). ويشير آخرون بأن زيادة المنافسة في الخدمات المالية مع تعزيز الكفاءة والاستقرار بشكل عام على المدى الطويل يمكن ان يسهم في الهشاشة المالية على مدى فترات اقصر ،وبالنسبة للزمة المالية الاخيرة في الولايات المتحدة كان واضحا في معدلات التأخر عن السداد المرتفعة

في تلك المناطق الحضرية مع ارتفاع معدل النمو في انشاء القروض قبل بداية الازمة مع ظهور تدهور في معايير الاقراض جزئيا مرتبطا بزيادة المنافسة (Dell.Ariccia, G.L& Leaven,2012:p2).

مما تقدم يمكن تعريف الازمة بأنها اضطراب مفاجئ وحالة طارئة ، وتدهور في اسواق المال مع انهيار في النظام المالي وانقطاع في مسار النمو الاقتصادي ، مما ينتج عنها انهيار النظام المصرفي برمته وبالتالي تسرب هذا الانهيار إلى كافة القطاعات المالية والاقتصادية التي تخلق نتائج سلبية على الاقتصاد الكلي والمجتمع من خلال ارتفاع مستوى العاطلين عن العمل ، وانخفاض دخل الفرد والدخل الوطني وانخفاض الطلب الكلي ومن ثم الناتج المحلي الاجمالي والاستثمار مما ينتج عنه انهيار بالبنية التحتية للاقتصاد ويحدث ذلك نتيجة اسباب عديدة منها التوسع بالإقراض دون ضمانات والحاجة إلى نظام تصنيف ائتماني جيد وصحيح فضلا عن الأساليب غير الاخلاقية للاقتصاد ، والعجز في ميزان المدفوعات والميزان التجاري ، وغياب قاعدة بيانات ومعلومات باعتبارها مرتكز اساسي لبناء نظام مالي ذات بنية قوية وسليمة فضلا عن اسباب اخرى تشترك في تنامي الأزمات في العالم .

3.2.2 اسباب الازمات المالية : The causes of financial crisis

هناك جملة من الاسباب والظروف التي تضافرت ، وتشابكت لإحداث معظم الازمات المالية التي عرفها الاقتصاد العالمي منها ما يتعلق بمستوى الاختلالات على المستوى الكلي ، ومنها ما يتعلق بالاختلالات على المستوى الجزئي واضطرابات القطاع المالي ، وضعفه ، وعدم ملائمة نظام الصرف الاجنبي ويمكن بيان اهم الاسباب كما يلي :

1- عدم استقرار الاقتصاد الكلي : يعد توفير بيئة سليمة للاقتصاد الكلي احد اهم العناصر الاساسية لنظام مالي سليم ، وعليه فإن عدم استقرار السياسات الاقتصادية يؤدي إلى اختلال مالي ، والى حدوث العديد من الازمات المالية فمثلا تؤدي السياسات النقدية والمالية والتوسعية إلى انتعاش النشاط الاقتصادي بشكل كبير ، والى حدوث تراكم في الديون نتيجة الاقتراض مع الافراط في الاستثمار في القطاعات غير المنتجة كقطاع العقار ، مؤدية بذلك إلى ارتفاع اسعار الاسهم والعقارات ، ومن جهة اخرى فإن تقييد السياسات المالية والنقدية تؤدي إلى التقليل من مخاطر التضخم الاقتصادي ، والى صعوبة خدمة الدين التي تؤدي إلى تزايد نسبة الديون المعدومة التي تهدد البنوك بالإفلاس (Claessens et al,2010:p100) وهناك جملة من التقلبات التي تحدث في الاقتصاد والتي تؤدي إلى عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي :

أ- تقلبات شروط التبادل التجاري : ان حدوث الصدمات في شروط التبادل التجاري وارتفاع معدلات الفائدة الدولية يؤدي إلى عدم الاستقرار المالي وانخفاض في مدخلات الدولة والمؤسسات المقترضة ،

وبالتالي عدم قدرة هذه المؤسسات على تحمل مسؤولية التزاماتها المالية الداخلية والخارجية وحدوث مشاكل خدمة الدين وتراكم القروض غير المنتجة مما يؤدي إلى حدوث أزمة مالية (Robert H. Wade,2011:p23).

ب- التقلبات في اسعار الفائدة : ان التقلبات الكبيرة في اسعار الفائدة العالمية واحدة من اهم العناصر المسببة للازمات المالية ، فالتغيرات في اسعار الفائدة لا تؤثر فقط على تكلفة الاقتراض وانما تؤثر ايضا على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر (Anne Field,2022:p2).

ج- التقلبات في اسعار الصرف وارتفاع معدلات التضخم : بقيت اسعار الصرف منذ انهيار نظام (بريتون وودز) دون اي غطاء ذهبي واعطيت الدول في سلة من العملات الرئيسية ولجأت معظم الدول المتقدمة في اعقاب فترة وجيزة من التعويم المدار الذي يسمح لسلطاتها النقدية بالتدخل المحدود في الاسواق وصرفها للحيلولة دون تغير في اسعار صرفها (Farhana Rahman,2018:p13) .

2- عدم الالتزام بالمعايير المالية والمحاسبية : عندما تقوم الشركات او المصارف بالتلاعب في المعلومات المالية او تجاوز المعايير المالية المقبولة ، يمكن يحدث تدهور في الثقة ونقشي الازمة المالية وقد يؤدي عدم الالتزام بالمعايير المحاسبية الصارمة والشفافية في تقارير الشركات والبنوك إلى عدم القدرة على تقدير المخاطر بشكل دقيق .

3- الفقاعات الاقتصادية : قد تحدث فقاعات في الاسواق المالية عندما يتم تضخم قيمة الاصول المالية مثل الاسهم او العقارات لمستويات غير مبررة اقتصادية ، وعندما تنهار تلك الفقاعة ، يحدث تصحيح سريع في قيمة الاصول ويتسبب في خسائر للمستثمرين والبنوك ، ويمكن ان يؤدي إلى ازمة مالية .

4- ضعف التنظيم والرقابة على المؤسسات المالية : قد تحدث الازمات المالية نتيجة ضعف التنظيم والرقابة على النظام المالي من خلال ممارسة أنشطة مالية خطيرة او عدم وجود ضوابط كافية لمنع السلوك المضر بالاستقرار المالي ، (Coyle,2012:228).

5- التراكم للديون الحكومية: قد تؤدي زيادة الديون الحكومية بشكل مستمر إلى ضعف الاقتصاد واحتمالية حدوث أزمة مالية عندما يكون من الصعب على الحكومية تلبية التزاماتها المالية .،(CIF,2022:P2).

6- هشاشة القطاع المالي : ان التوسع في عمليات اقرض البنوك وانهيار اسعار الاصول المالية التي عادة تسبق الازمات المالية ، وضعف الاطر المؤسسية والقانونية والتنظيمية والتي رافقه تدفق كبير لرؤوس الاموال الاجنبية مع توسع في منح الائتمان غير المدروس قد ساهمت في حدوث العديد من الأزمات

المالية في الدول المتقدمة ، ويرجع ذلك إلى عدم الموائمة بين حجم الاصول ، وحجم الالتزامات للمؤسسات المالية (Will Kenton ,Gordon S,2022:P2).

7- الإفراط في المخاطرة في بيئة الاقتصاد الكلي المواتية : من خلال تقديم كميات كبيرة من قروض الاسكان فضلا عن اخطاء التنظيم والسياسة فضلا عن ان تنظيم اقراض الرهن العقاري الثانوي متساهلا للغاية ، اضافة إلى الغاء القيود التنظيمية في الصناعة المالية وهذا يسمح للبنوك بالانخراط في صندوق التحوط ، التداول مع المشتقات (Kimberly Amadeo ,Eric Estevez,2022:p3).

من ذلك نستنتج ان ضعف نظم الأشراف والرقابة على المؤسسات المالية من جانب البنوك يفتح المجال لمديري الائتمان السعي وراء الأرباح دون النظر إلى الضمانات التي يجب ان تؤخذ بنظر الاعتبار خاصة من جانب المقرضين كما ان النظام التمويلي يعاني من نقص في الشفافية والإفصاح والتزوير ، والجري وراء المصالح الشخصية مع فقدان العديد من الأسس والأنظمة التي تشكل البنى التحتية لكل نظام وكل ذلك يحدث بسبب فقدان نظم الرقابة والأشراف في الجانب المالي والمصرفي.

ان العالم قد مر بأزمات عديدة مختلفة ،عانى منها الاقتصاد العالمي على مرور الزمان مما ترك آثاره متمثلة في هشاشة هذا الاقتصاد وتباطؤ نموه على مستوى العالم وكان ذلك واضحا في تراجع في الأسعار للسلع الخاصة بالمواد الأولية وزيادة المخاوف من الاقراض مع انخفاض حجم الائتمان مما يدعو ذلك الدول إلى ضخ رؤوس اموال كبيرة لتلافي هذه الازمات ، فضلا عن ان هذه الدول التي تعاني من الازمات المالية قد تعاني من الكثير من الركود الاقتصادي ، وقد تؤدي إلى انتقال هذه الأزمات من القطاع المصرفي إلى القطاع الحقيقي ويكون له تأثير على كافة القطاعات ، منها اسعار الصرف التي تعاني من التذبذبات وكل ذلك يزيد من عدم الثقة من المستثمرين واستثمارهم في مناطق وقطاعات اكثر امانا ، ان انهيار القطاع المصرفي له اثر سلبي على مستوى البطالة والدخل والتجارة الخارجية التي قد تتراجع بنسبة كبيرة عما تكون عليه وكذلك انخفاضاً في حجم المبيعات وطرد الملايين من العمال وأبعادهم عن العمل فضلا عن ارتفاع ديون العقارات وحجم الديون على الشركات مما ادى إلى كساد وبطالة وإفلاس ، وتصفية ، وقد تترك هذه الأزمات وراءها الخراب والدمار للاقتصاد العالمي ككل والرأسمالي بشكل خاص (Victoria Nuguer, Eric P, 2021:P3).

4.2.2 انواع الأزمات المالية : Types of financial crises

يتم تصنيف الأزمات المالية على اعتبارين اساسيين هما: نوعية الأزمة ومسبباتها فصندوق النقد الدولي يصنفها على اساس نوعية الأزمات ، ويمكن تصنيف الازمات على اساس اسبابها وهذا التصنيف مفيد لأنه يتيح الفرصة للتنبؤ بها واتخاذ الإجراءات اللازمة لتفاديها.

1.4.2.2 انواع الأزمات المالية وفقا لصندوق النقد الدولي Types of financial crises according to the International Monetary fund

أ- أزمة العملة (سعر الصرف) **Currency Crisis** : ويقصد بها حدوث ارتفاع حاد في اسعار صرف العملة المحلية مقابل اسعار صرف العملات الأجنبية ويحدث ذلك عندما في حالة حدوث عمليات مضاربة لتخفيض قيمة عملة الدولة مقابل العملات الأخرى مما يرغم البنك المركزي الذي تعتبر خط الدفاع الأول في الحفاظ على استقرار العملة ، عن الدفاع عن العملة من خلال انفاق كمية كبيرة من الاحتياطيات الدولية او رفع سعر الفائدة بشكل حاد او فرض ضوابط على رأس المال (Stign Claessens & M Ayhan, 2013:p14). كما ان أزمة العملة هي : انخفاض اسمي للعملة مقارنة بالدولار الأمريكي يستخدمون معيارين فيما اذا كان الاستهلاك يلبي هذا التعريف ، استهلاك سنوي لا يقل عن 30% ومعدل استهلاك اعلى من 10% على الأقل من معدل العام السابق (Laeven L & Valencia,F.,2018:p11). ولا يمكن للمصارف المركزية ان تدعم سعر الصرف لفترات طويلة بسبب الانخفاض الناتج في الاحتياطيات الأجنبية فضلا عن العوامل السياسية والاقتصادية مثل ارتفاع معدلات البطالة ، وقد اوضحت دراسة frankel & Rose ان أزمة العملة تتطلب تناقص العملة المحلية بحوالي 25% على الأقل في السنة الواحدة مع ملاحظة ان يكون معدل التناقص الحالي اكبر من 10% عن معدل التناقص في العام السابق له (Brent Radcliffe,2021:1). ان من الاسباب الرئيسية لأزمة العملة هي ، نمو الدين العام ، وعدم قدرة الحكومة على الحفاظ على عجز في موازنة الدولة عند مستوى معين ، كما ان فقدان الاستقرار في سعر الصرف هو التأثير الاكثر سلبية لأزمة العملة ، والذي يتسبب في العواقب الاقتصادية الاكثر تدميرا (Musa A. Subeh, Vita Boycheko,2018:p113).

ب- أزمة الديون الخارجية **Foreign Debt Crisis** : تحدث هذه الأزمة عندما يتوقف المقرض عن السداد او يتوقعون المقرضون ان التوقف عن السداد ممكن الحدوث او تحدث عند عجز الدولة عن سداد اعباء ديونها ، والدخول في مفاوضات لإعادة جدولة الديون (babel soft .co ,2022:1).

ج- الازمات المصرفية **Banking Crises** : حظيت الازمات المصرفية بشكل خاص بالاهتمام بالنظر للدور الحاسم التي تلعبه البنوك في معظم الانظمة المالية ، ولا سيما في الدول الناشئة ومن الازمات المالية التي

تم تحليلها هي ازمات العملة ، والاصول ، تعطل الاسعار (Xinjie Wang & other,2021:p546)، والسبب الرئيسي للاهتمام بالأزمات المصرفية هو ان تصميم البنك المركزي اكثر ارتباطا بشكل مباشر بعمل النظام المصرفي مقارنة ببقية النظام المالي (Alicia Garcia,& pedrole K del RIO,2013:P9). وتعتبر فترات الركود المرتبطة بالأزمات المصرفية اعمق واطول امدا من تلك المرتبطة بأنواع الازمات الاخرى فالأزمات المصرفية قصيرة الاجل تؤدي إلى خسارة الانتاج وانخفاض في الاستهلاك والاستثمار ، ولكن هناك تأثيرات كبيرة طويلة الاجل (Furceriand & Mourougane,2012:828).

والازمة المصرفية : تعكس ازمة السيولة وافلاس بنك او اكثر في النظام المالي بسبب الخسائر للبنك ، يواجه البنك نقصا حادا في السيولة لدرجة عدم مقدرته على سداد عقود الديون والسحوبات التي يطلبها المودعين (Qaiser Munir , Ching Kok,2016:p21). ولان العملاء يشعرون بالقلق بشأن قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته طويلة الاجل ، فانهم يسارعون في سحب ودائعهم في وقت واحد وقد لا يكون لدى البنوك احتياطات كافية لتغطية جميع عمليات السحب مما تسبب مشاكل كبيرة، وفي ازمة السيولة تتوقف البنوك عن تقديم القروض، وهذا ما يسمى التجميد (Paul Atherton,2021:p3).

والازمات المصرفية : هي طفرات ائتمانية سارت بشكل خاطئ، حيث تقلل الطفرة الائتمانية من قدرة القطاع المصرفي على الصمود امام الصدمات وعدم قدرته على منح القروض خوفا من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب وهي ما تسمى بأزمة الائتمان (Frederic Boissay,& Other,2013:p2)،اي عدم قدرة الأصول على تغطية حقوق المساهمين اي عندما تنخفض قيم الاصول بشكل كبير يمكن ان ينتهي الامر بالبنك بالتزامات اكبر من اصوله بمعنى ان البنك لديه رأس مال سلبي او انه معسر (Yongdeng Xu,Wenna Lu,2018:p208) ، وفي الادبيات الاقتصادية غالبا ما يشار إلى ازمات البنوك والعملات باسم الازمات المزدوجة ، ومن المهم معرفة مدى ضعف القطاع المصرفي من اجل تقييم مخاطر الانهيار المحتمل للعملة (Boissay,F.,Collad.F&S.F,2013:P25). يمكن ان تؤدي الازمات المصرفية إلى انخفاض التمويل الخارجي من خلال تأثيرها على معنويات السوق ، ولكن البعض الآخر يجد ان الازمات المصرفية غالبا ما تسبقها تدفقات رأسمالية كبيرة إلى الداخل (GRAY,D.,GROSS M.,2013:p218).

د- ازمة ميزان المدفوعات Balance of payment : قبل كل شيء يجب ان نبدأ بتعريف ميزان المدفوعات على انه هوية محاسبية تنص على ان صافي تدفقات السلع والخدمات عبر الحدود -الحساب الجاري- يجب ان يقابلها صافي تدفقات المطالبات المالية (بما في ذلك الناشئة عن تحويلات الحافطة ومن الاستثمار المباشر) (Irina Balteanu & Aitor erce,2014:p13). تحدث ازمة ميزان المدفوعات نتيجة انخفاض

وخسائر في رصيد الدولة ، عندما يتوقف فجأة التدفق الداخلي لرأس المال اللازم لتمويل الحساب الجاري أو التعويض عن اجمالي تدفقات راس المال إلى الخارج وعندما تزداد شوك الدائنين الاجانب فيما يتعلق باحتمال السداد الكامل ، وفي الوقت المناسب (Broner,F.,ERCE,A,Martin,A,2014:p115) . فعندما تكون هذه المخاوف خفيفة تكون النتيجة ارتفاعا بسيطا في علاوات المخاطر ، وإذا اصبحت حادة فأن علاوات المخاطر ترتفع ، الامر الذي يؤدي إلى توقف التمويل وبدون الوصول إلى الاموال الاجنبية ، ويجب على اي بلد ان يستعيد على الفور التوازن بين الصادرات والواردات او بين الدخل القومي والانفاق . (Dornbusch,Goldfajn,&Valdes,2018:p4).

هـ- أزمة سوق الأوراق المالية stock market crash : وهي انخفاض مفاجئ وغير متوقع في اسعار الاسهم ويمكن ان تحدث نتيجة لحدث كارثي كبير او أزمة اقتصادية او انفجار فقاعة مضاربة طويلة الاجل (Groww,2022:p2). ويمكن ان يكون الذعر احد العوامل المساهمة الاكثر شيوعا في حدوث انهيار ، المساهمون الذين يخشون ان تكون قيمة استثماراتهم معرضة لخطر الانخفاض سيبيعون اسهمهم لحماية اموالهم وعندما تبدأ الاسعار بالانخفاض ينتشر الخوف ويترتب على ذلك مزيدا من المبيعات مما يؤدي إلى الانهيار وقد تكون الكوارث الطبيعية من صنع الانسان في الانهيار الناجم عن فيروس كورونا 2020 (Roben Kavanagh,2022:p2). كما ركز البحث الذي اجراه (Shuhao) على شرح خمسة انواع مختلفة من الازمات المالية بما في ذلك البنوك ، والعملية ، والدين العام ، والتضخم ، وأزمة ميزان المدفوعات . وخلص المؤلف إلى ان السياسات النقدية وسياسات الاقتصاد الكلي المناسبة توفر الاساس لاكتشاف وادارة عدم الاستقرار المالي في المستقبل (Shuhao ,W. , 2021:p136).

2.4.2.2 انواع الأزمات حسب نتائجها Types of crises according to their causes :

- أ- الأزمة التي تؤدي إلى اختلالات في الاقتصاد الكلي : وتشمل انخفاض اسعار العملات ، وخسائر في احتياطات النقد الأجنبي ، او انهيار اسعار الصرف .
- ب-الازمة التي تؤدي إلى الاضطراب او الذعر المالي : ينتج عن اضطرابات في الجهاز المصرفي مما يؤدي إلى احداث خلل في وحداته ، وغالبا ما يبدأ الاضطراب نتيجة فقدان الثقة في الجهاز المصرفي بسبب شائعة انخفاض مستوى ادائه ونتيجة لذلك يهرع المودعين إلى سحب ودائعهم وبما ان هذا الاضطراب يحدث بشكل سريع فأن هذا الأمر ينتشر إلى بنوك اخرى (Will Kenton,Gordon Scott,2022:p2).
- ج- أزمة تفاقم الدين : تنشأ هذه الأزمة بسبب ضعف الاتصال بين الدائنين والمدينين بشكل يصعب متابعة ورقابة رأس المال المقترض ومتابعته في حالة سوء استخدامه ومن ثم يتم التوقف عن تقديم القروض ، ويتم

تصفية القروض السابقة .(المؤتمر الدولي، 2012 : 6). ان ايجاد طرق لخفض الديون امر مهم للبلدان التي تعاني منها للوصول إلى الضوء في نهاية النفق واذا ما استمرت هذه الازمة تؤدي إلى تفاقمها مما يؤثر على الاقتصادات المتقدمة من حيث فقدان الاسواق (Alan Rappeport,2022:p1).

3.4.2.2 انواع الأزمات وفقا لمصفوفة الأزمة Types crises according Criss Matrix :

لقد توجهت البحوث الحديثة إلى استخدام اكثر من معيار في تصنيف الأزمات، وقد قدم (Gundel) نموذجه الذي عبر عنه بمصفوفة الأزمة Crisis Matrix مصنفا الأزمات إلى اربعة انواع باعتماد معياريين لتحديد نوع الأزمة وتساهم مصفوفة الازمة في تحديد انواع من الازمات :

أ- الأزمات التقليدية: Conventional Crisis : وتقع في المربع الأول من المصفوفة وتمتاز بقابليتها للتنبؤ كونها تنشأ من استخدام انظمة تكنولوجية خطيرة او سيئة التنظيم ، وهي تأخذ الجزء الاكبر لمثل هذه الاحداث مثل المخاطر المرتبطة بالبحوث الهندسية، او انفجارات المصانع الكيماوية ، غالبا ما تكون هذه الازمات من السهل توقعها والتعامل معها ،ومعالجتها (ANDY Marker,2020:p5) .

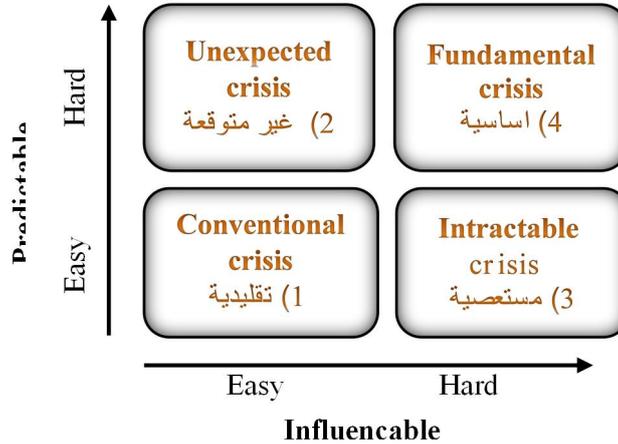
ب- الأزمات غير المتوقعة Unexpected Crisis : وهي تقع في المربع الثاني من المصفوفة وتكون نادرة الحدوث ، ولا يمكن التنبؤ بها بالمقارنة مع الازمات التقليدية مثل حوادث الحريق على سبيل المثال حريق نفق في كابرون ، النمسا عام 2000 ، ويحدث هذا النوع من الأزمات بسبب استخدام تكنولوجيا ذات خصائص شاذة وهي ذات مخاطر عالية ولكن يمكن التأثير فيها ومن خلال نظام معلوماتي جيد ومتطور يمكن ،وتحسين تبادل المعلومات للكشف عن قوة التماسك قبل حدوث الازمة ، كما يجب توظيف مؤهلين من العمال بشكل اكثر جدية كمؤسسة فكرية ، وتأمين جهاز تنفيذ تكنولوجيا المعلومات بشكل افضل

ج- الأزمات العنيفة Intractable Crisis : وهي ازمات يمكن التنبؤ بها ولكن لا يمكن التأثير فيها بسبب قوتها وعنفا كالانفجارات للمفاعلات النووية ،خطر الزلازل الارضية، والهزات الأرضية والاعاصير المدمرة ويصعب تجاوزها على الرغم من ان الخطر الناجم عنها يكون معروفا والاستجابة والتدخل لعلاجها يكون صعبا او اشبه بالمستحيل لذلك لا بد من اجراءات وتدابير غير تقليدية مضادة ضد الازمات المستعصية لا بد من جهود مكثفة من قبل الدول والمنظمات التي تواجهها (Clint Fontanella,2022:p3).

د- الأزمات الأساسية Fundamental : وهي من اكثر الأزمات خطورة ونادرة الحدوث ومجهولة بسبب عدم القدرة على التنبؤ بها وبصعب التأثير عليها . وبالتالي فهي الاكثر خطورة تظهر هذه الازمات بشكل مفاجئ، وهذه الازمات نادرة ولكنها مزيج من عدم القدرة على التنبؤ . تزود الازمات الاساسية مع امكانية تدمير هائلة ومن المستحيل تقدير جميع المعلمات اللازمة للاستعداد لمثل هذه الكوارث وخاصة الوقت ،

المكان ، او الاحتمالية ، او التدابير المضادة وهي تظهر بشكل مفاجئ وسريع ويكون الاستجابة اليها غير معروفة، والنوع الاكثر خطورة ، الاحداث التي تتدرج في هذه الفئة هي الهجمات الارهابية في 11 سبتمبر 2001 .(Bjorck,A, 2016:p27). والشكل التالي يوضح مصفوفة الازمة (Crisis Marix).

الشكل رقم (4.2) مصفوفة الازمة (crisis matrix)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على المصدر :

Source: Bjork, A. Crisis Typologies Revisited: Aninterdiscip linary Approach, Central European Business Review, Volume 5 Number 03 ,2016 p 28.

وهناك معيارين لتصنيف مصفوفة الازمة هما قابلية التنبؤ بالازمة عندما يكون كل من المكان والزمان او على وجه الخصوص طريق واسلوب حدوثها معروف ولا ينبغي تجاهل احتمالية الحدوث وبما ان الكوارث الطبيعية مثلا قابلة للتنبؤ لابد من وجود معيار آخر للتصنيف متمثلا بإمكانية التأثير في الازمة حيث يمكن التأثير بالازمة عندما يمكن مواجهتها، واضرارها قليلة وامكانية تنفيذها من خلال معرفة اسباب الازمة ، ومواجهتها.

مما تقدم نستنتج بأن الأزمات تشترك بخصائص كثيرة فكل ازمة هي حالة مفاجئة لا يتوقع حدوثها ولكن تحدث بشكل مفاجئ تنير الهلع والرعب والخوف ومهما يكن نوع الأزمة سواء ازمة اجتماعية او اقتصادية او مالية او مصرفية او سياسية كلها لها تأثير مباشر تولد تهديد وذعر وارتيباك شديد نظرا لسرعة وقوعها وسرعة التخلص منها فهي لا تعطي فرصة لدراسة اسبابها ووضع الحلول المناسبة والسيطرة عليها نظرا لضيق الوقت وتأثيرها المباشر على من حولها ونظرا لهذه الخصائص فأنها تولد كوارث وانهيارات في كافة المجالات التي ذكرت، فهي تستغرق وقتا لحين معرفة اسبابها التي قد تكون تراكمية مما زاد في حدة الأزمة ووضع خطط وتدابير وإجراءات لها وهذا يتطلب العمل والجهد والتعاون من اجل الحد من آثارها المزمنة .

4.4.2.2 خصائص الازمات Characteristics of crises :

مهما اختلفت طبيعة الازمة الا ان هناك خصائص مشتركة يتفق عليها معظم الباحثون وكما يلي:

- 1- **المفاجئة** : هي حدث غير متوقع وسريع لما تحمله من تهديد خطير للوضع القائم من هلع وتوتر كما ان تصاعدها يؤدي إلى درجات عالية من الشك في البدائل المطروحة لمواجهة الاحداث المتسارعة نظرا لان ذلك يحدث يتم تحت ضغط نفسي عال وفي ظل عدم توفر المعلومات او نقصها.
- 2- **التعقيد والتشابك والتداخل والتعدد** في عناصرها وعواملها واسبابها ، وقوى المصالح المتعلقة بها مما يؤدي إلى المزيد من الضغط على الادارة وضيق طرف الانفراج (Pearson,Christine& other,2019:48).
- 3- **حالة الذعر**: انها تسبب في بدايتها حالة من الذعر(صدمة) ودرجة عالية من التوتر ، مما يضعف امكانيات الفعل المؤثر والسريع لمجابهتها ، (Will Kenton ,Gordon Scott.2022:p3).
- 4- **فقدان السيطرة والتوازن** : جميع احداث الازمة تقع خارج نطاق قدرة ، وتوقعات اصحاب القرار فتقدهم السيطرة والتحكم بزمام الامور ،حيث تتسم بالسرعة في تتابع الاحداث ونتائجها وقد يفقد احد اطراف الازمة او بعضهم السيطرة على مجرياتها مما ينتج عن ذلك عواقب وخيمة قد تصل إلى حد التدمير .
- 5- **ضيق الوقت المتاح لمواجهة الازمة** : فالأحداث تقع بشكل متسارع الامر الذي يفقد اطراف الازمة القدرة على السيطرة على الموقف واستيعابه جيدا ، حيث ان الوقت يتسم بالضيق والضغط فضلا عن عدم توفر حلول فورية ، وبالتالي لا يمتلك المدراء المعنيون بالأمر الوقت الكافي للتفكير بالحلول والبدائل المناسبة للخروج من الازمة ، (Nils Jannsen,Galina,2019:p90).
- 6- **انها مربكة** : فهي تهدد الافتراضات الرئيسية التي يقوم عليها النظام، وتخلق حالة من التوتر وعدم الثقة بالبدائل المتاحة خاصة في ظل نقص المعلومات مما يصعب اتخاذ القرار بدون مخاطرة .
- 7- **غياب الحل الجذري السريع** للازمات لا تعطي مهلة او فرصة لصاحب القرار ليصل إلى حل متان ، بل وبسرعة لا بد من الاختيار بين عدد من البدائل والحلول ، واختيار اقلها ضررا .
- 8- **عدم كفاية المعلومات وعدم تماثلها** : وبالتالي عدم قدرة متخذ القرار على تحديد اي من الاتجاهات يجب ان يسلك وكذلك عدم توفر معلومات عن المتسبب بهذه الازمة ،والسبب نقص المعلومات خاصة اذا كانت الازمة وليدة العهد (Beniamino Moro,2022:p4).

5.4.2.2 مؤشرات الازمات المالية :**أولاً - المؤشرات الاقتصادية للأزمات المالية Economic Indicators :**

المؤشر الاقتصادي هو مقياس يستخدم لتقييم وقياس وتقييم الحالة الصحية العامة للاقتصاد الكلي وغالبا ما يتم جمع المؤشرات الاقتصادية من قبل وكالة حكومية او منظمة استخبارات تجارية خاصة في شكل تعداد او مسح والذي يتم تحليله بعد ذلك لإنشاء مؤشر اقتصادي ، تأتي المؤشرات الاقتصادية في مجموعات او فئات متعددة وهي تأتي مع جدول زمني محدد ويمكن ان تكون مفيدة في الظروف المناسبة (CFI, 2022 :P2) ، (Justin Kuepper & K K, 2022:P3). ومن اهم انواعها التي يمكن تجميعها هي :

- 1- **المؤشرات الرائدة** : تشير المؤشرات الرئيسية إلى التغيرات المستقبلية في الاقتصاد وهي مفيدة للتنبؤات قصيرة الاجل للتطورات الاقتصادية لأنها عادة ما تتغير قبل ان يتغير الاقتصاد مثل منحى العائد واسعار الاسهم (Amedeo K. et al., Dec. 22, 2022:P2).
- 2- **المؤشرات المتخلفة** : هذه المؤشرات ذات نظرة رجعية وتسلط الضوء على الحركات الاقتصادية بعد وقوعها ومن الامثلة عليها الناتج المحلي الاجمالي معدلات البطالة ، اسعار المستهلك ، ارباح الشركات (Sarah Fisher, 2019:p1).
- 3- **المؤشرات المتزامنة** : تقيس المؤشرات المتزامنة النشاط الاقتصادي لمنطقة معينة ومن الامثلة على ذلك مبيعات التجزئة معدلات التوظيف ، الارباح الحقيقية ، الناتج المحلي الاجمالي وتعكس هذه المؤشرات التغيرات الاقتصادية في نفس الوقت الذي تحدث فيه ويمكن ان تكون مفيدة لدراسة الاتجاهات او النمط في الوقت الحقيقي (Rebecca Lake, 2022:p3).

هناك العديد من المؤشرات الاقتصادية التي يتم تجميعها في الانواع الثلاثة من المؤشرات ويمكن ان تساعد المستثمرين والمحليلين الماليين اتخاذ قرارات مالية ذكية ومن هذه المؤشرات :

- 1- **الناتج المحلي الاجمالي (GDP)** : يعتبر الناتج المحلي الاجمالي اوسع مقياس للأداء الاقتصادي للبلد وهو يحسب القيمة السوقية الإجمالية لجميع السلع التامة الصنع والخدمات المنتجة في بلد ما في سنة معينة ، يركز العديد من المستثمرين والمحليلين والتجار على تقرير الناتج المحلي الاجمالي المسبق والتقرير الاولي (Adam Hayes, Timothy LI, 2022:P3). ان اتجاه الناتج المحلي الاجمالي يساعد المصارف المركزية تحديد ما اذا كان من الضروري التدخل في السياسة النقدية ام لا ، ويحسب الناتج المحلي الاجمالي على اساس سنوي او ربع سنوي كما في الولايات المتحدة

(Daniel Liberto Erika Rasure,2022p:2). وبما ان احتساب GDP يعتمد على البيانات الرسمية فهو يتمكن من قياس قيمة العمالة غير المستغلة ونشاط السوق والعمل التطوعي والانتاج المنزلي لأهميتها في بعض الدول (CIB ,2020:P3) . وهناك ثلاثة طرق لقياسه هي :

1- **نهج الدخل** : يضيف هذا النهج ما يكسبه الجميع في عام واحد بما في ذلك الارياح الاجمالية للشركات غير المدمجة والمدمجة والضرائب ناقص اي اعانات والتعويضات الاجمالية للموظفين (Investopedia,2021:p2). ويمكن احتساب الناتج المحلي الاجمالي حسب نهج الدخل كما يلي:

الناتج المحلي الاجمالي (GDP) = اجمالي الدخل القومي + ضريبة المبيعات + الاهلاك + صافي دخل العامل الأجنبي

أما اذا اضفنا الضرائب وخصمنا الاعانات فستصبح صيغة الناتج المحلي الاجمالي كما يلي :

الناتج المحلي الاجمالي (تكلفة السوق) = الناتج المحلي الاجمالي (تكلفة عامل) + (الضرائب غير المباشرة - الاعانات)

2- **نهج الانفاق**: تضيف هذه الطريقة ما انفقه الجميع في آن واحد بما في ذلك اجمالي الاستهلاك والانفاق الحكومي وصافي الصادرات والاستثمارات ، يجب ان تكون نتائج هذين القياسين متشابهة تقريبا ومع ذلك فأن طريق الأنفاق هي النهج الاكثر شيوعا لأنها تشمل الانفاق الاستهلاكي والذي يمثل غالبية الناتج المحلي الاجمالي للبلد . (Investyadnya.in,2020:p2). ويمكن احتساب GDP حسب نهج الانفاق كما يلي:

الناتج المحلي الاجمالي (حسب طريقة الانفاق) = الانفاق الاستهلاكي + الانفاق الاستثماري + الانفاق الحكومي

+ (صافي الصادرات- الواردات)

$$GDP = C + I + G + (EX - IM)$$

3- **نهج الانتاج** : تقيس طريقة الناتج المحلي الاجمالي القيمة النقدية او السوقية لجميع السلع والخدمات المنتجة داخل حدود البلد . يتم قياس الناتج المحلي الاجمالي بهذه الصيغة حسب طريقة الانتاج :

الناتج المحلي الاجمالي (حسب طريقة الانتاج) = الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار

الثابتة) - الضرائب + الاعانات

1-1 المؤشرات الاقتصادية التي تعتمد على الناتج المحلي الاجمالي GDP Indicators

(أ) معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة: GDP growth Rate : وهو اهم مؤشر لقياس مستوى اداء الاقتصاد لأي دولة عبر الزمن حيث يقيس نسبة التغير في قيمة الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة ما بين فترتين زمنيتين لقياس التطور المحقق على مستوى اقتصاد دولة ما خلال فترة محددة (IMF,2021;P5)، ويمكن احتسابه كما في المعادلة التالية :

$$\text{معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة} = \frac{\text{الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة للسنة الحالية} - \text{الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة للسنة السابقة}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة للسنة السابقة}} \times 100$$

(ب) متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي : يشير هذا المؤشر إلى نصيب كل شخص في الدولة من الناتج المحلي الإجمالي (UN,2018:P4)، ويتم احتسابه كما في المعادلة التالية:

$$\text{متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة} = \frac{\text{الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة في سنة ما}}{\text{اجمالي عدد السكان في نفس السنة}}$$

وهناك علاقة ما بين متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وكل من معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ومعدل نمو السكان ويختلف الناتج القومي الاجمالي عن الناتج المحلي الاجمالي ويمكن احتسابه كما في المعادلة التالية :

$$\text{الناتج القومي الاجمالي} = \text{الناتج المحلي الاجمالي} + \text{صافي دخل عناصر الانتاج من الخارج}$$

2- البطالة Unemployment : هو مؤشر متخلف ،وهي مفتاح اقتصادي لأنه يشير إلى قدرة او عدم قدرة العمال على الحصول على عمل مربح والمساهمة في الناتج الانتاجي للاقتصاد والمزيد من العمال العاطلين عن العمل يعني انخفاض اجمالي الانتاج الاقتصادي ، تعتبر البطالة مقياسا رئيسيا لصحة الاقتصاد. ان عدد الوظائف التي تم انشاؤها او فقدها في شهر واحد هو مؤشر على الصحة الاقتصادية تشير معدلات البطالة المرتفعة إلى ضائقة اقتصادية في حين ان معدلات البطالة المنخفضة للغاية قد تشير إلى اقتصاد محموم (Adam Hayes. somer A ,& Y P,2022:P2)، يتأثر معدل البطالة بالتغيرات في حجم القوى العاملة كذلك يتأثر معدل البطالة بالتغيرات في عدد العاطلين عن العمل (Amedeo, Kimberly & Potters, Charles,2021:p3). وهي كالآتي:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{النسبة المئوية للعمال العاطلين عن العمل}}{\text{اجمالي القوى العاملة}}$$

معدل البطالة مهم كمقياس للبطالة لهذا السبب فهو ايضا مقياس لمعدل نمو الاقتصاد وهو يقيس تأثير الاحداث الاقتصادية مثل الركود الاقتصادي ، خلال الازمة المالية لعام 2008 عندما انخفض الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 1.8% ، (US. Department of the Treasury,2022:p2) لم يصل معدل البطالة إلى 5.4% حتى مايو 2008 وصل ذروته بنسبة 10.0% في اكتوبر 2009 بعد انتهاء الركود (4) وخلال فترة الركود في عام 2001 إلى 6% في عام 2003 على الرغم من ان الركود انتهى في عام 2002، يتكون اجمالي القوى العاملة من جميع العاملين والعاطلين عن العمل داخل الاقتصاد ويوفر معدل البطالة نظرة ثاقبة على قدرة الاقتصاد الفائضة والموارد غير المستخدمة وتميل البطالة إلى ان تكون دورية وتتنخفض عندما يتوسع الاقتصاد وعادة تزداد البطالة مع تباطؤ النشاط الاقتصادي (FOCUS ECONOMICS,2023:P1).

اشارت جانيت يلين رئيسة مجلس الاحتياطي الفيدرالي السابقة إلى ان التفاوت بين البطالة الحقيقية ، ومعدل البطالة في عام 2017 عندما قالت ان مقياسا اوسع للبطالة لم يعد تماما إلى مستوى ما قبل الركود ويشمل ذلك الاشخاص الذين يرغبون في الحصول على وظيفة والاشخاص الذين يعملون بدوام جزئي ولكنهم يفضلون العمل بدوام كامل (Kimberly Amadeo,2021:p4).

هناك انواع مختلفة من البطالة هي كما يلي :

- 1- البطالة الاحتكاكية : تشير البطالة الاحتكاكية إلى البطالة المؤقتة خلال الفترة التي يبحث عنها الناس عن وظيفة .
- 2- البطالة الهيكلية : هي عدم تطابق بين مهارات العمال او مواقعهم ومتطلبات العمل . تحدث البطالة الموسمية ، بسبب الانماط الموسمية في النشاط الاقتصادي مثل الحصاد او السياح (CFI Team,2022:p2).
- 3- البطالة الخفية: تحدث عندما لا يتم احتساب العاطلين عن العمل في النظام الرسمي للإحصاءات ، ولكن من المحتمل ان تعمل اذا أتاحت لهم الفرصة (Reserve Bank of Australia,2023:p3).

3- ميزان المدفوعات (BOP) : مؤشر BOP يعطي البلد ميزة تنافسية في المعاملات الدولية ، يرتبط ميزان المدفوعات ارتباطا وثيقا بمستوى التنمية الاقتصادية في بلد ما (Sun G.,2014:p4)، وميزان

المدفوعات هو بيات لجميع المعاملات التي تتم بين الكيانات في بلد واحد وبقيّة العالم على مدى فترة محددة مثل ربع او سنة .ويستخدم لمراقبة المعاملات النقدية الدولية في فترة محددة قد تكون ربع سنوية وكل سنه تقويمية ويتم احتساب كل الصفقات التي اجريت من قبل القطاعات العامة لتحديد مقدار الاموال التي تدخل وتخرج من بلد ما . من الناحية النظرية ، يجب ان يكون ميزان المدفوعات صفرا مما يعني ان الاصول (الائتمانان) والخصوم (المدينة) يجب ان تكون متوازنة ولكن في الممارسة العملية نادرا ما يكون هذا هو الحال (Reem Heakal ,& other,2022:p3). هناك ثلاث فئات لميزان المدفوعات:

1-3 الحساب الجاري : صافي تجارة الدولة في السلع والخدمات وصافي ارباحها من الاستثمارات عبر الحدود ، وصافي مدفوعات تحويلها وهو الاكثر دلالة على حالة العرض والطلب في سوق العملات الاجنبية من حساب رأس المال ركزت الابحاث الغربية على اختلال توازن ميزان المدفوعات في الدول الصناعية حيث يوجد اختلال توازن ميزان المدفوعات مع نسبة ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الاجمالي اعلى من 5% (X HU,2010:P11) .

2-3 حساب رأس المال : معاملات الدولة في الادوات المالية ، واحتياطات البنك المركزي. (Will Kenton,& others,2022:p4).

3-3 الحساب المالي : يتم توثيق التدفقات النقدية الدولية المتعلقة بالاستثمار المباشر ، واستثمارات المحفظة ، والمشتقات المالية ، والاستثمارات الأخرى (Reserve Bank of Australia,2022:p2).

لذلك يعتبر ميزان المدفوعات لبلد ما للحكم على قدرة هذا البلد على مقاومة الاختلالات، وقوته الاقتصادية او فقدان اقتصاده وهشاشته وهو يفضي إلى تحسين نوعية النمو الاقتصادي للبلد (Shixin Fan &Ying Lin,2022:p4).

4- مؤشر التضخم Inflation Index : هو المعدل الذي ترتفع فيه اسعار السلع والخدمات ، المعدل الذي تنخفض فيه القوة الشرائية يمكن ان ينعكس في متوسط زيادة الاسعار في سلة من السلع المختارة والخدمات على مدى فترة من الزمن بمعنى ان وحدة من العملة تشتري بشكل فعال اقل مما كانت عليه في الفترات السابقة ويمكن مقارنة التضخم مع الانكماش والذي يحدث عندما تنخفض الاسعار وتزداد القوة الشرائية (US.Bureau of L S,2022:P1). ولمكافحة هذا فان السلطة

النقدية في معظم الحالات والبنك المركزي يتخذ الخطوات اللازمة لإدارة المعروض النقدي والائتمان للحفاظ على التضخم ضمن الحدود المسموح بها والحفاظ على سير الاقتصاد بسلاسة (Center for prospective studies,2019:p13). وينظر بنك الاحتياطي الفيدرالي في العديد من مؤشرات الاسعار لان المؤشرات المختلفة تتبع المنتجات والخدمات ولان المؤشرات يتم حسابها بشكل مختلف لذلك يمكن للمؤشرات المختلفة ارسال اشارات متنوعة حول التضخم (Board of Governors,2016:p3). ومن أهم مؤشرات التضخم :

1-4 مؤشر اسعار المستهلك CPI : أحد المؤشرات الاقتصادية الاكثر شيوعا هو مقياس يفحص المتوسط المرجح اسعار سلة من السلع والخدمات التي هي من احتياجات المستهلك الاولية وهي تشمل النقل والغذاء والرعاية الطبية . يتم احتساب CPI عن طريق اخذ تغيرات الاسعار لكل بند في سلة السلع المحددة سلفا ، ومتوسطها على اساس وزنها النسبي في السلة بأكملها ، وتستخدم التغيرات في مؤشر اسعار المستهلك لتقييم التغيرات في الاسعار المرتبطة بتكلفة المعيشة وتحديد فترات التضخم والانكماش (Somers Anderson,2022:p5) ، مما يجعلها واحدة من الاحصاءات الاكثر استخداما لتحديد فترات التضخم او الانكماش في الولايات المتحدة (U.S. Bureau of L S ,2018:P2). ويشير التضخم السنوي إلى التغير في النسبة المئوية لمؤشر اسعار المستهلك مقارنة بنفس الشهر من العام السابق (FOCUS,2023:P3).

2-4 مؤشر اسعار الجملة WPI : هو مقياس آخر شائع يقيس التضخم فهو يقيس ويتتبع التغيرات في سعر السلع في المراحل التي تسبق مستوى البيع بالتجزئة وعلى الرغم من ان العديد من المنظمات والبلدان تستخدم WPI بما في ذلك الولايات المتحدة تستخدم متغيرا مشابها هو PPI وهو مؤشر اسعار المنتجين . (U.S. Bureau of L S,2020:P2).

3-4 مؤشر اسعار المنتجين PPI : هو مجموعة من المؤشرات التي تقيس متوسط التغير في اسعار البيع التي يتلقاها المنتجون المحليون للسلع والخدمات الوسيطة مع مرور الوقت يقيس هذا المؤشر تغيرات الاسعار من وجهة نظر البائع ويختلف عن مؤشر اسعار المستهلكين الذي يقيس تغيرات الاسعار من وجهة نظر المشتري (U.S. Bureau of L S.,2019 :P3).

وهناك ثلاث انواع من التضخم هي :

أ- التضخم الذي يجذب الطلب : عندما تؤدي الزيادة في عرض النقد والائتمان إلى تحفيز الطلب الكلي من السلع والخدمات لزيادة اسرع من القدرة الانتاجية للاقتصاد ، وهذا يزيد من الطلب ويؤدي إلى

ارتفاع الاسعار ، وهنا تخلق فجوة بين الطلب والعرض مع ارتفاع الطلب وقلة مرونة العرض مما يؤدي إلى ارتفاع الاسعار ، بمعنى آخر كيف يمكن للطلب على السلع والخدمات ان يرفع اسعارها ويشار إلى هذا النوع من التضخم بالتضخم الناتج عن جذب الطلب (Geoff Williams,2022:p3).

ب- التضخم الناجم عن زيادة التكاليف: غالبا ما يبدأ تضخم دفع التكاليف عندما يكون تضخم جذب الطلب قويا . عندما تزيد تكاليف المواد الخام للشركات يجب على الشركات بدورها رفع اسعارها بغض النظر عن الطلب الزيادات في الاسعار التي تواجه المنتجين اما قبول تكاليف اعلى والحفاظ على اسعارهم كما هي او يمكنهم الاستجابة من خلال محاولة الحفاظ على هوامش ربحهم ، ويحدث ذلك عندما تكون هناك صدمة اقتصادية سلبية على المعروض من السلع الأساسية (Shivani Chaluvadi,2022:p2). تحاول البنوك المركزية مثل البنك المركزي الاوروبي ، والياباني ، وبنك انكلترا السيطرة على التضخم من خلال تنظيم وتيرة النشاط الاقتصادي غن طريق رفع او خفض اسعار الفائدة قصيرة الاجل (PIMCO,2023:P4).

ج - التضخم المدمج : توقع التضخم في المستقبل يؤدي إلى التضخم المدمج ، ارتفاع الاسعار يؤدي إلى ارتفاع الاجور لتحمل الزيادة (تكلفة المعيشة) . ولذلك يؤدي ارتفاع الاجور إلى زيادة تكلفة الانتاج وهذا بدوره يؤثر على تسعير المنتجات ، وهكذا تستمر الدائرة .ويمكن حساب معدل التضخم وفق الصيغة التالية :

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{مؤشر اسعار المستهلكين الاولي} - \text{مؤشر اسعار المستهلكين النهائي}}{\text{مؤشر اسعار المستهلكين الاولي}} \times 100$$

ان ارتفاع معدل التضخم يمكن ان يسبب اكثر من انخفاض في القوة الشرائية ، كما يمكن ان يؤدي إلى النمو الاقتصادي لأنه يمكن ان يكون علامة على ارتفاع الطلب ، فضلا عن انه يؤدي إلى زيادة التكاليف بسبب مطالبة العمال بزيادة الاجور لمواجهة التضخم وقد يؤدي إلى زيادة البطالة حيث ستضطر الشركات إلى تسريح العمال لمواكبة التكاليف وقد تصبح المنتجات المحلية اقل قدرة على المنافسة اذا كان التضخم داخل البلاد اعلى يمكن ان يضعف عملة البلاد (FEE,2019:P3). يمكن ان نمنع التضخم من خلال استراتيجية تغيير السياسة النقدية عن طريق تعديل اسعار الفائدة ، ارتفاع الاسعار يقلل من الطلب مما يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي وبالتالي انخفاض التضخم، ويمكن السيطرة على عرض النقود تقلل من معدل التضخم ، ارتفاع ضريبة الدخل تقلل من الانفاق مما يؤدي إلى انخفاض الطلب والضغط التضخمية (Sean Golonka,2022:p2). اتبع البنك

المركزي الاوربي التيسير الكمي القوي لمواجهة الانكماش وشهدت بعض الاماكن اسعار الفائدة السلبية ويرجع ذلك إلى المخاوف من ان الانكماش قد يترسخ في منطقة اليورو ويؤدي إلى الركود الاقتصادي (ECB,2020:P2). علاوة على ذلك يمكن للبلدان التي تشهد معدلات نمو اعلى ان تستوعب معدلات تضخم اعلى على سبيل المثال البرازيل تستوعب معدل تضخم 4% (CBB,2020:P4).

بالنسبة للاقتصاد العالمي عام 2022 بدأ كل شيء وانتهى بالتضخم باستثناء الصين ، كانت اكبر مفاجأة العام هي كيفية ارتفاع التضخم ، ومدى استمراره في الارتفاع ، ومدى تنوع الضغوط التضخمية حسب العناصر والبلدان وبحلول نهاية الربع الثالث من العام 2022 بلغ معدل التضخم العالمي 7.9% على اساس سنوي وهو اعلى مستوى في 40 عام مدفوعا : بارتفاع الاسعار للسلع الاساسية ، بسبب الحروب ، استمرار ارتفاع الاسعار بسبب اختلالات التوازن بين العرض والطلب بعد الجائحة ، ارتفاع اسعار الخدمات بسبب ارتداد اعادة الفتح وسط اسواق العمل الضيقة (David Kelly CFA,2023:P5).

قام بنك الاحتياطي الفيدرالي على معالجة التضخم عن طريق خفض العجز من خلال دفع الشركات الكبيرة حصتهم بالكامل ، اما الشركات الصغيرة والاسر التي تحقق اقل من 400000 دولار سنويا لن تدفع قرشا واحدا اكثر من الضرائب ، اضافة إلى خفض تكاليف الشركات الصغيرة ودعم الاستثمارات الموفرة للطاقة وتعزيز سلسلة مرونة التوريد ، فضلا عن دعم الائتمان الضريبي لخطة الانقاذ الامريكية، والاعفاء الضريبي للشركات الصغيرة كل ذلك من خلال قانون خفض التضخم وسوف يوفر هذا القانون الاستقرار الاقتصادي والنمو وخفض العجز وتخفيض الديون على مدى العقد المقبل (WH.GOV ,Fast Sheet,2022:p4).

ثانياً – المؤشرات المتصلة بالخصائص الهيكلية للأسواق المالية والنقدية Structural characteristics

: of financial markets

من هذه المؤشرات هي ، غلبة الاصول المالية عالية المخاطر (كالأصول العقارية)، على سوق الائتمان ، فضلا عن تسرب الضعف الاداري على الجهاز المنوط به الاشراف على اسواق رأس المال ، وقطاعات البنوك ، وهناك مؤشرات اخرى منها غياب الشفافية والافصاح وهما من ميزات تطبيق معايير المحاسبة الدولية عند عرض القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية ، مما يمنع المستثمرون من معرفة حقيقة الاصول الخاصة بهذه المؤسسات ، وكذلك واقع حقيقة اسواق المال وقطاعات البنوك ، وتمثل

مؤشرات سوق الاسهم المستخدمة ، مؤشرات الاسهم الرئيسية في كل بلد ، وسيطرة بعض المؤسسات على الاسواق المالية وتحكمها في هذه الاسواق ، إضافة إلى غلبة سيطرة بعض الصناعات المعنية على سوق الاوراق المالية وانخفاض الاكتتاب في هذه الأسواق (Cesa Bianchi,A.,M.H.Pesaran,2018:p9).

6.4.2.2 ادارة الأزمات Crises Management :

يعد علم ادارة الأزمات من العلوم التي تزداد اهميتها يوماً بعد الآخر ، فحدوث الأزمات اصبح جزءاً لا يتجزأ من سمات المجتمع المعاصر ، وسواء اكان حدوث الأزمات على المستوى الإقليمي ام الدولي ، وترتبط على ذلك فالمجتمعات تعيش الآن فوق بركان من الأزمات لا نعلم متى يثور ذلك البركان ومتى يخمد او ينتهي .هناك فرق كبير بين الادارة الروتينية ، وادارة الازمات ففي الحالة الاخيرة نناقش حالة جديدة بطريقة ما وهو يتطلب قرارات فورية حتى تحت الضغط وفي ظروف غير مألوفة ، للمشكلة (Kinga) (Edwards,2022:p2).

وإدارة الازمات بغض النظر عن انها استباقية الا ان اهميتها تكمن في الوقاية او المنع ، يعني لفت الانتباه إلى العواقب السلبية التي قد تترتب على بعض الاجراءات ، تهدف عادة إلى وقف الافعال الناتجة عن عدم الوعي للعواقب التي تترتب على الافعال للمجتمعات ، وهي ايضا الاعلان قبل فوات الأوان أو التحذير بطريقة حضارية ، ومن هنا نجد ان هذه الاجراءات الدفاعية الوقائية لإدارة الازمات ذات جهود وتكاليف اقل من العواقب (Stefan POP,2017:p247) .وفي هذا الصدد ، يجب على كل منظمة ان تولي الاهمية الواجبة والتدريب والتخطيط والتواصل لمفهوم ادارة الازمات من اجل البقاء والنمو علاوة على ذلك ، فأن الاستجابة السريعة والايجابية والفعالة اللازمة لا يمكن ان تتحكم في الموقف فحسب ، بل تؤدي ايضا إلى زيادة حصتها في السوق وتحسين الصورة العامة لها (StrauB& Jonkman ,2017:p34).على الرغم من وجود الباحثين ،فقد تمت دراسة ادارة الازمات مع بعض العوامل مثل الادبيات او المراجعة المنهجية مثل (Alkandari&Al-Lozi,2017:p834) ، (Padhan&Prabheesh,2019:p460) ، و(John-Eke&Eke,2020,P:40) ، ركزوا جميعا على المجال الذي يدرسون فيه ولم يحاولوا تحديد العوامل .

أولاً - مفهوم وأهمية ادارة الأزمات Crisis management concept and importance :

يعتبر علم ادارة الأزمات ، علم حديث العهد ، ولم يتم الاهتمام به او البحث فيه الا منذ ثمانينات القرن المنصرم ومنذ ذلك الحين تنوعت تعاريف ادارة الأزمات تماما كما تنوعت تعاريف ، وإدارة الازمات هي تصميم وتنفيذ خطط واجراءات ، وآليات الكشف عن الازمات والوقاية منها واحتوائها

والتعافي منها والتعلم منها . كما انها تتعامل مع الأزمات في ضوء التأهب والمعرفة والوعي والقدرات المتاحة والمهارات وأنماط الادارة السائدة ، مع رصد المتغيرات الداخلية والخارجية التي تولد الازمات والتعامل معها والخروج منها بأقل الخسائر ، وتجنب الازمات قبل حدوثها (Yahya Maresh) (H.Hazaa,2021,p:6).

بذلك تعتبر ادارة الأزمة كعملية متكاملة تتكون من مراحل كما اتفقت عليه كل الجهات والمختصين (jia,al.,2012:p.138) ، هي مرحلة ما قبل الأزمة ، ومرحلة انفجار الأزمة ، ومرحلة ما بعد الأزمة .ارتبط مصطلح الأزمات ارتباطا وثيقا بالإدارة العامة public Administration ، فأداره الأزمات :هي نشاط هادف يقوم على البحث ، والتقصي للحصول على المعلومات اللازمة التي تمكن الإدارة في التنبؤ بالأزمات وأماكنها ، واتجاهاتها المتوقعة لتهيئة المناخ المناسب للتعامل معها من خلال اتخاذ التدابير اللازمة للتحكم في الأزمة للتخلص منها او تغيير مسارها لصالح المنظمة (Jonathan Bundy,2017:p.2).

وإدارة الازمات : هي عملية التعامل مع التغييرات غير المتوقعة والمفاجئة في ثقافة المنظمة بإدارة الازمات كما ان ادارة الأزمات : هي المحافظة على اصول ، وممتلكات المنظمة ، وإدارة اي حالات طوارئ مدمرة او غير متوقعة تؤثر على اصحاب المصلحة والموظفين والعملاء والإيرادات وهي عنصر مهم في العلاقات العامة (Kristen Baker,2021:p2).

يركز كل من pfarrer, coombs, Bundy على كل من المنظور الداخلي والخارجي ، فمن جانب المنظور الداخلي ، ان ادارة الازمات هي تنسيق الانظمة النقدية والعلائقية المعقدة وتصميم الهياكل التنظيمية والتعلم من الازمات السابقة ، اما من جانب المنظور الخارجي فيركز هؤلاء على تفاعلات المنظمات ، وأصحاب المصلحة الخارجيين مستمدا إلى حد كبير من نظريات الادراك الاجتماعي ، وإدارة الانطباعات (Bundy,& pfarrer,2015:p346) .

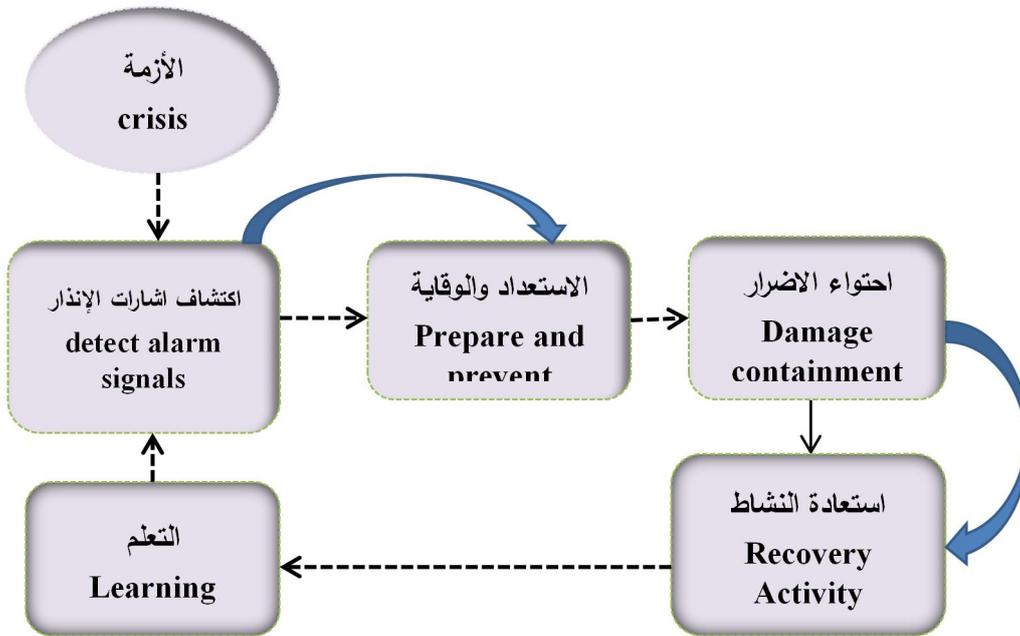
وإدارة الازمات ، هي احدى وظائف ثقافة المنظمة ، وبيئتها الاخلاقية ، والاجتهاد الذي تفرض به الشركة سياسات السلامة الخاصة بها .فقد جادل Grave، بأن ثقافة المنظمة المؤسسة يمكن ان تكون اكثر تقبلا لسوء السلوك ، والذي ينتج غالبا عن التطلعات الادارية او التنافس على السلطة (Grave,2010:697).

و يجب ان تبدأ خطة ادارة الازمات بتقسيم نقاط الضعف ، والمخاطر ، والتهديدات المحتملة التي تواجه المنظمة ، وتقييم الاستعداد للأزمة على مستوى الشركة او المستوى الاقليمي او المحلي (Jochen Grimmelt,Marina,2017:p9).

ثانياً - مراحل ادارة الأزمات **Crisis management stages** :

لمعظم الأزمات ، مراحل اساسية تتفاهم احداثها، واكتشاف اشارات الإنذار الصادرة عن الأزمة ، والإجراءات الوقائية منها هما الإدارة المبكرة لها ، وإذا امكن النجاح في هاتين المرحلتين تأتي منع العديد من الأزمات . اما مرحلة احتواء الأضرار والحذر منها ، ومرحلة استعادة النشاط فتمثلان رد الفعل ، اذ تنفذ فيهما الأنشطة كافة بعد ان تتضح معالم الأزمة ، والمرحلة الأخيرة وهي التعلم وتأتي هذه المراحل لتحقيق التوازن وإعادة الأمور إلى ما كانت عليها قبل وقوع الأزمة وهي على النحو التالي :

الشكل رقم (5.2) يبين مراحل ادارة الازمات



المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على المعطيات الآتية

أ- اكتشاف اشارات الإنذار : تتبعث الأزمة قبل وقوعها سلسلة اشارات الإنذار المبكر التي تنبئ باحتمال نشوب الأزمة ويصعب في بعض الأحيان التفريق بينها ،وتعرف ايضا باسم المرحلة الحادة وهي نقطة اللا عودة ويجب ان يتحول التركيز إلى تقييم المخاطر حتى يتمكن من الاستجابة بسرعة وتخفيف تأثيرها اي لم يعد بالإمكان منع حدوث الأزمة وإذا تم تحديد علامات

التحذير فهذا هو الوقت الذي يجب فيه اتخاذ خطوات للحد من تأثير الأزمة
(Emergency Management,2022P3).

ب- **الاستعداد والرقابة:** تحمل اشارات الإنذار المبكر على استعدادات وأساليب كافية للوقاية من
الأزمات تستهدف اكتشاف نقاط الضعف في الكيان الإداري ومعالجتها قبل ان تنشأ الأزمة ويجب
ان تتوفر لدى المنظمة استعدادات ، وأساليب كافية للوقاية من الأزمات ويشمل ذلك الاختبار الدقيق
والمستمر للعمليات وهياكل الإدارة للتعرف على اي اعراض لأزمات محتملة ، وانشاء خطة
اتصالات الازمات ، فضلا عن تحديد معايير الوصول إلى الاحتياطات المالية
(Paroon chadha,2020:p2).

ج- **احتواء الأضرار والحد منها :** تحدد طبيعة الأزمة وتأثيرها المعنوي ابعاد هذه المرحلة اذ انه لا
يمكن تجنب تأثير الصدمة ، وإنما يسعى إلى احتواء الأضرار الناشئة عن الأزمات التي لها خاصية
التأثير النفسي والانتشار السريع (Raka M Bhaduri,2019:p4).

د- **استعادة النشاط :** تشمل هذه المرحلة تنفيذ خطط وبرامج معدة مسبقا سواء كانت خططا قصيرة
الأجل او طويلة ، للعودة إلى العمليات الطبيعية واستعادة مستويات النشاط وهذه المرحلة اعادة
التوازن وهذا يستوجب قدرات فنية وإدارية وإمكانيات كبيرة ودعمها ماليا ،وتتضمن عدة اجراءات
تستهدف استعادة الأصول المعنوية المفقودة (Moh Heng Goh,2021:p).

و- **التعلم :** وهي المرحلة الأخيرة في عملية ادارة الأزمة ، وإعادة تقييم ما انجز ، والتعلم لا يعني تبادل
الالتهامات او القاء المسؤولية على الغير وإنما تستخلص المنظمات في هذه المرحلة الدروس والعبر
من الأزمات التي واجهتها سابقا من خلال فحص دقيق للدروس المستفادة في محاولة للاستفادة منها
مستقبلا(Ivan Ka Wai Lai & other,2020:p3138). كما تقيم كفاءة وفعالية خطط وبرامج
ادارة الأزمات السابقة بقصد تحسينها تمهيدا للتعامل مع الأزمات المستقبلية ويتم
دمج الدروس المستفادة من الثغرات في الخطط السابقة في الخطط المعدة للأزمات المستقبلية
(Raka M Bhaduri,2019:p4).

ثالثاً - عوامل النجاح في إدارة الأزمات Success factors in crisis management :

1- **ادراك اهمية الوقت :** وهومن اهم المتغيرات الحاكمة في ادارة الأزمات فالوقت هو العنصر
الوحيد الذي يشكل ندرته خطرا بالغاً على ادراك الأزمة ، وعلى عملية التعامل معها ، حيث ان

- عامل السرعة ضروري لاستيعاب الأزمة والتفكير بالبدائل ، واتخاذ القرارات المناسبة وتحريك فريق ادارة الأزمات ، والقيام بالعمليات لاحتواء الأضرار او الحد منها (Workshop 2022:p2).
- 2- **ايجاد وتطوير نظام اداري مختص** : يمكن المنظمة من التعرف على المشكلات ، وتحليلها ، ووضع الحلول لها بالتنسيق مع الكفاءات المختصة. وقادرة على اتخاذ قرارات سريعة وفعالة ، والقدرة على تحديد الاولويات ، والقدرة على تعدد المهام ، وإدارة الوقت ، وتمكين انفاق اموال الشركة (Lucien G.Caton,2019;p3).
- 3- **انشاء قاعدة شاملة ودقيقة من المعلومات**: ان وجود قاعدة اساسية للبيانات ، والمعلومات تتسم بالدقة ، والتصنيف الدقيق ، ووضع عملية لنشر المعلومات ومشاركتها بين فريق ادارة الازمات والموظفين ، وسهولة الاستدعاء يساعد كثيرا في وضع اسس قوية لوضع البدائل والخيارات (Deloitte,2018:2)، لقد اظهرت الابحاث بشكل تجريبي ان التصورات السلبية تقل عندما تكون المنظمة اول من ينشر المعلومات، ويتطلب فرز المعلومات المهمة والتي يحتاجها صانعو القرار (Claeys&Cauberghe,2012:p85). أظهر باحثون آخرون ان المنظمات قد تشارك في استراتيجيات الاستجابة الاستباقية لتخفيف ردود الفعل السلبية بما في ذلك تجميع الاخبار السلبية بمعلومات اكثر ايجابية (Craffin, &Kiley,2016:p240).
- 4- **ضرورة توافر نظم انذار مبكر** : تتسم بالكفاءة ، والدقة ، والقدرة على رصد علامات الخطر ، وتفسيرها وتوصيل هذه الإشارات إلى متخذي القرار، حيث ركزت ادبيات الانذار المبكر على متغيرات الاقتصاد الكلي بما في ذلك نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ، اسعار الفائدة الحقيقية المرتفعة ، التضخم المرتفع وسعر الصرف الحقيقي باعتبارها المؤشرات الرئيسية للأزمات .يجب على كل منظمة الانخراط في ادارة الازمات الاستباقية، (Stefan POP,2017:p246).
- 5- **الاستعداد الدائم لمواجهة الأزمة** : وتعني تطوير القدرات العملية لمنع او مواجهة الازمات ، ومراجعة اجراءات الوقاية ، ووضع الخطط ، وتدريب الأفراد على الادوار المختلفة لهم اثناء مواجهة الازمات من خلال عقد برامج تدريبية وورش عمل للموظفين في مجال ادارة الأزمات ، وتشير ادبيات ادارة الأزمات إلى وجود علاقة طردية بين استعداد المنظمة لمواجهة الكوارث وبين حجم المنظمة ، والخبرة السابقة ، والمستوى التنظيمي ، من اجل الموثوقية ، وتشير العديد من الدراسات إلى ان المنظمات عالية الموثوقية اكثر قدرة على منع الازمات (Jonathan Bundy&other,2017:p1668).

6- **القدرة على حشد وتعبئة الموارد المتاحة:** مع الشعور المشترك لأفراد المجتمع بالمخاطر التي تطرحها الازمة وحشد الطاقات من اجل مواجهة الأزمة ، ، مع وجود مركز قيادة مجهز تجهيزا كافيا ،والقدرة على التعامل مع القضايا الاخرى، كما ان التحديات الخارجية التي تواجه المنظمات والمجتمعات تلعب دورا كبيرا في توحيد فئاته وبلورة هوية واحدة له في مواجهة التهديد الخارجي. فضلا عن تحديد مدى توافر الموارد والاحكام الخاصة بالمصادر الاحتياطية للأنظمة الحيوية (NSF,2020:P4).

7- **نظام اتصال يقيم بالكفاءة والفاعلية :** لقد اثبتت دراسات وبحوث الأزمة والدروس المستفادة من ادارة ازمات وكوارث عديدة ان اتصالات الأزمة تلعب دورا بالغ الأهمية في سرعة ، وتدفق المعلومات ، والآراء داخل المنظمة ، وبين المنظمة والعالم الخارجي وبقدر توفر المعلومات وكفاءة استخدامها بقدر نجاح الإدارة في مواجهة التحديات والأزمات التي تتعرض لها الدول والمجتمعات ، وفي مجال الاتصال المؤسسي والعلاقات العامة ، اصبح مؤخرا التركيز على دور الاتصال الداخلي للأزمات ، موضحين الآثار السلبية لإهمال الموظفين اثناء الازمة (Mazzei&Ravazzani,2015:p330) ،بالإضافة إلى الآثار الإيجابية للتعامل معهم (Kim &Wier,2012:p761) .

8- **العمل على جعل التخطيط للأزمات جزءا هاما من التخطيط الاستراتيجي .** وبناءً على ذلك فقد وضع Kahn وزملاءه نظرية كيف يمكن للتماسك العلائقي ، والمرونة ، والاتصال المفتوح بين اصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين ان يساعد في منع الازمات (Kahn & other, 2013:p380). اشار Coombs إلى ان اصحاب المصلحة يجب ان يكونوا جزءا من التفكير والعملية الوقائية ، وان اصحاب المصلحة يمكنهم المساعدة في تحديد وتخفيف المخاطر التي قد تؤدي إلى حدوث ازمة (Coombs,2015:p46).

مما تقدم يمكن القول بأن الأزمة المالية العالمية لم تخلق من فراغ وانما كان وراءها مجموعة اسباب نمت وتكونت بسبب قدمها وعمقها في الاقتصاد الرأسمالي المتمثل بالولايات المتحدة، وأكثرها تأثيرا ضعف الرقابة ، وانتشار الفساد الأخلاقي للاقتصاد كما ان هذه الأنظمة كانت تعاني من عدم استقرار اقتصادها مع تصنيف ائتماني غير دقيق وصحيح فضلا عن تعثر القروض العقارية وارتفاع تكلفة الإقراض ومعدلات تضخم مرتفع وانخفاض على مدى طويل في اسعار الفائدة وأسباب متعلقة بعجز ميزان المدفوعات والميزان التجاري والمديونية الخارجية كما ان ساسة التسليف أدى إلى نتيجة انها اعتمدت على مدخرات الدول الأخرى وأسباب

أخرى يتميز بها النظام الرأسمالي الذي يمثله الولايات المتحدة هذه الأسباب وغيرها شعلت فتيل الأزمة لتصل آثارها إلى مختلف البلدان المتقدمة ومنها البلدان النامية .

3.2 المبحث الثالث - الاستقرار المصرفي Banking Stability :

توطئة

يعتبر استقرار الجهاز المصرفي امرا ضروريا لتحقيق الاستقرار المالي ، فيمكن ان يتعرض الجهاز المصرفي إلى مخاطر نتيجة لعوامل الضعف الكامنة فيه او نتيجة عدم قدرته على امتصاص الصدمات السلبية الاقتصادية المحلية او الدولية او من خلال تنامي المخاطر في القطاعات المقترضة من القطاع المصرفي إلى جانب مخاطر السياسات الاقتصادية ، والمالية ، وعليه فأن المساس بالاستقرار المصرفي ، والمالي ستتربط عليه آثار مباشرة على الاستقرار الاقتصادي .

يعد الاستقرار المصرفي من جوهر اهتمامات البنك المركزي في اغلب الاقتصاديات ، واحد اهدافه السياسية ، ولتحقيق هذا الهدف فإنه يعمل على تقوية اداء القطاع بالاستناد إلى الممارسات الدولية ، وحرصه المستمر على الرقابة ، والاشراف على الوحدات المكونة لهذا الجهاز ، لذلك يعتبر الاستقرار المصرفي وحالته من المحددات الرئيسية للاستقرار المالي كون القطاع المصرفي يلعب دورا هاما ورئيسا وتأثيرا كبيرا على ظروف الاقتصاد الكلي

وقد اثبتت الأزمة المالية الأخيرة أهمية البنوك في الاقتصاد والتي بدأت جزئيا بسبب الادارة غير المسؤولة للبنوك ، والاستثمارات في الأدوات المالية عالية المخاطر، والتعديل في التقارير المالية والمكافآت ، عندما تم تخفيف اللوائح وكان هناك عدم وجود رقابة داخلية وخارجية صارمة تتناسب مع الابتكارات المالية في مجال البنوك يؤكد العديد من الكتاب على أهمية النظام المصرفي ودوره الحاسم في النمو الاقتصادي .

وبالنظر للدور الهام للقطاع المصرفي في الاستقرار النقدي والمالي للاقتصاد ، فأن الهيئات الرقابية وفي مقدمتها البنوك المركزية ، والمؤسسات المالية الدولية تتابع باستمرار استقرارها من خلال تحديد وربط المحددات والمؤشرات المالية .

وفي هذا المبحث سيتم التطرف إلى اهم سمات واهمية الاستقرار المصرفي والعوامل التي تؤثر على الاستقرار المصرفي واهم مؤشرات.

لقد برز كل من مفهومي الاستقرار المالي ، والمصرفي مع بداية الازمات التي عرفها القطاع المالي والمصرفي على المستوى الدولي ، وتزايد تداولهما مع الازمة الاخيرة المالية في الولايات المتحدة الامريكية ، غير ان ارتباطهما ببعضهما ادى في الكثير من الحالات إلى الدمج بينهما مما يجعل من الضروري محاولة التمييز بين المفهومين .

1.3.2 الاستقرار المالي Financial Stability :**1.1.3.2 مفهوم وأهمية الاستقرار المالي The concept & importance of financial stability :**

إن الاستقرار المالي، والاستقرار المصرفي على عكس استقرار الأسعار للسلع والخدمات في اقتصاد ما ، ليس من السهل تعريفهما او قياسهما ، بالنظر إلى الترابط ، والتداخل المعقد بين العناصر المختلفة للنظام المالي مع الاقتصاد الحقيقي . ويزداد هذا التعقيد بمرور الوقت بسبب تزايد التفاعلات العابرة للحدود في ظل العولمة . ومع ذلك حاول الباحثون من البنوك المركزية وغيرها ايجاد ظروف معينة لتحقيق الاستقرار المالي من خلال مؤشرات ضعف النظام المالي.

ويمكن تعريف الاستقرار المالي على انه: شرط التشغيل السلس لجميع قطاعات النظام المالي ، مع توفير كل منها اعلى مستوى ممكن من المرونة لامتناس الصدمات المحتملة .ومن اجل تقليل الأزمات المستقبلية ، (Magdalena&Elena,2013:p86).

كما عرف على انه حالة يكون فيها النظام المالي المكون من الوسطاء الماليين ، والاسواق المالية ، والبنى التحتية المشكلة للأسواق المالية ، قادرا على تحمل الصدمات ، وبالتالي تقليل احتمالية حدوث اضطرابات في عملية الوساطة المالية ، والتي تكون شديدة بدرجة كافية لإضعاف تخصيص المدخرات لغرض الاستثمار المربحة (European Bank 2013:p4).

بينما عرفه البنك الوطني التشيكي (CNB): بانه حالة يعمل فيها النظام المالي دون اخفاقات خطيرة او آثار غير مرغوب فيها على التنمية الحالية ، والمستقبلية للاقتصاد ككل ، مع اظهار درجة عالية من المرونة في مواجهة الصدمات .(CNB,2013:P40). وقد تم توسيع تعريف عدم الاستقرار المالي ليشمل اي اضطراب في الخدمات المالية ناتج عن ضعف النظام المالي بأكمله او اجزاء منه والذي يمكن ان يكون له عواقب سلبية خطيرة على الاقتصاد الحقيقي (IMF,2016:P26).

وقد عرفه آخرون بتركيزهم على آليات اكثر تحديدا بما في ذلك الاختلالات ، والتداعيات على الاقتصاد الحقيقي ، واضطراب المعلومات ، وسلوك التغذية المرتدة ، و فقاعات الاصول ، والعدوى ، والعوامل الخارجية السلبية (Dimitrios Bisias,2012:p2) .

ان استقرار السوق المالي يعد شرط مسبق لاستقرار الاقتصاد الكلي ، والنمو الاقتصادي الذي ينعكس في تدفق المعلومات بين المقرضين ، والمقترضين (Vasilescu,M.,2012:p129).

لقد وجدت العديد من الدراسات ان الاستقرار المالي يعتمد على طبيعة الطلب الحالي في السوق وعلى حجم المعروض النقدي بحيث يتفاعل العرض والطلب في السوق (Gali,J.,2014:P730). ويتم تحديد

الاستقرار المالي من خلال صنع السياسات لعمل النظام المالي بحيث ينعكس العمل بشكل ايجابي على الاسعار في السوق (Cukierman A.,2013:P377).

وتعتبر بيئة الاقتصاد الكلي المحلية ، والبيئة الدولية ، وحالة القطاع المصرفي من المحددات الرئيسية للاستقرار المالي ، ويتأثر تحديد اهم محددات الاستقرار المالي ايضا بالأزمات مما يؤدي في كثير من الاحيان إلى تغير الهيكل الكامل للمحددات (Jasmina popovska,2013:p70).

وتعتبر البنوك هي الركيزة الأساسية للاستقرار المالي ، والاستقرار العام للاقتصاد (Jasmina popovska,2013 71)، وبالتالي من الضروري ان يكون هناك نظام مالي سليم ومستقر وصحي لدعم التخصيص الفعال للموارد وتوزيع المخاطر عبر الاقتصاد (Bank Negara Malaysia,2020:p3).

إن عدم الاستقرار المالي يؤدي إلى صعوبة في اتخاذ قرارات عقلانية ويتم تقليل كفاءة تخصيص الموارد (Bank of Korea,2020:p2)، ويمكن ان تساعد الادوات المالية المبتكرة في توسيع نطاق التمويل الخاص حيث يلعب الاستقرار المالي دورا داعما ورئيسيا في الاسواق المالية (IMF, 2022 :P4). حيث تقوم برامج تقييم القطاع المالي بتقييم قوة الاطر الإشرافية، والتنظيمية للتخفيف من المخاطر ومدى كفاية ادوات ادارة الازمات وشبكات الأمان للتعامل مع التهديدات التي قد تتحقق (IMF,2022 : P3).

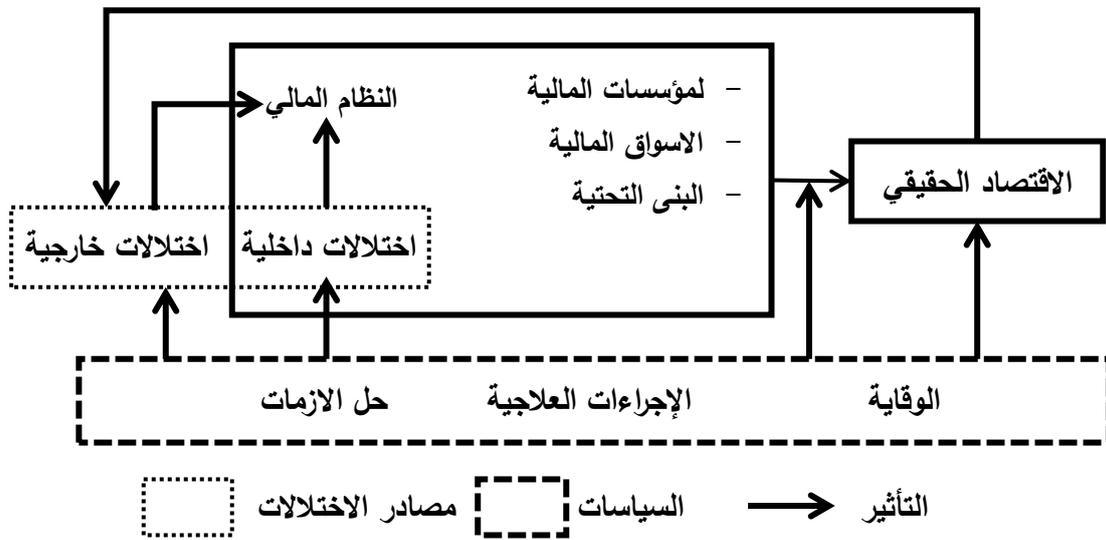
إن عدم الاستقرار المالي ليس له تداعيات اقتصادية واضحة على الرفاه فحسب ، بل انه يخلق ايضا الحاجة إلى التركيز والاهتمام المستمرين (Lisa A Gennetian& other,2015:p908). لقد اثبتت الدلائل البحثية بأن عدم الاستقرار المالي له تأثير ضار على النمو الاقتصادي وأن عدم الاستقرار المالي يؤدي إلى انعدام ثقة المستثمرين اضافة إلى ان هناك روابط بين عدم الاستقرار المالي والتحرير المالي والتمويل والتنمية والنمو الاقتصادي حيث ان النمو الاقتصادي يقلل من عدم الاستقرار المالي (Batuo Enowbi & other,2017:p8).

+ **ومما سبق نجد** بأن كل التجارب والدروس التي مرت بها الانظمة المالية في الدول المختلفة اصبح من الضروري الحفاظ على الاستقرار المالي مهم جدا للحفاظ على الاقتصاد الكلي ، والاستقرار النقدي ، وتحقيق النمو المستدام ، ونتيجة لأهمية الاستقرار المالي لتحقيق التوازن الاقتصادي ونموه ، أصبح جليا بأن الكثير من الدول ذات الاقتصادات المتقدمة ، وحتى الدول ذات الاقتصادات الأقل تقدما من خلال بنوكها المركزية بتخصيص موارد كبيرة جدا لمراقبة الاستقرار المالي وتقييمه باستمرار من خلال وضع سياسات، وبرامج مبتكرة وتدابير وإجراءات وادوات مالية ملائمة ، من اجل النهوض بالنظام المالي ومنع حدوث الأزمات المالية او حتى التقليل منها ومن تأثيراتها على النظام المالي والاقتصاد الكلي .

2.1.3.2 العوامل التي تؤدي إلى تحقيق الاستقرار المالي: Factors that lead to financial stability

توجد هناك عدة عوامل رئيسية تؤثر على تحقيق حالة الاستقرار المالي كان من أهمها :استقرار المؤسسات المالية، واستقرار الاسواق المالية من خلال غياب الاضطرابات في المعاملات وعدم وجود اختلاف كبير في اسعار الاصول ،اضافة إلى استقرار البنية التحتية المالية من خلال تحرك الاموال بسهولة في جميع الاتجاهات الاقتصادية (Bank of Korea,2020:p2)، والشكل الآتي يبين العوامل المؤثرة في استقرار النظام المالي .

الشكل رقم (6.2) يوضح العوامل المؤثرة في استقرار النظام المالي



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على المصدر:

بوكساني رشيد، مزيان، امينة، الاستقرار المالي رهينة المحروقات في الجزائر ، ابحاث اقتصادية ،ادارية ، العدد 10 ، 2011 ص 240 .

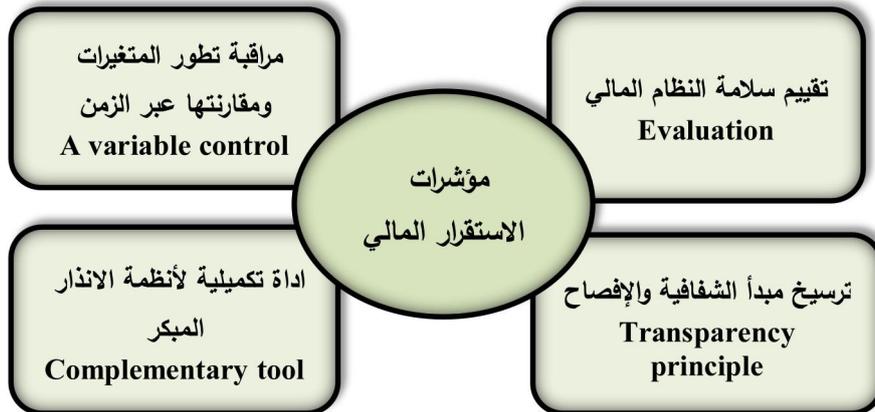
من خلال الشكل اعلاه نجد ان كافة نقاط الضعف ، والمخاطر التي قد تنشأ من داخل النظام المالي او من خارجه في الاقتصاد الحقيقي ، تختلف الاجراءات المتخذة على صعيد السياسات باختلاف طبيعة المخاطر ، لذلك نجد ان السلطات المالية يمكن ان تؤثر على الاختلالات الداخلية والحد منها واحتمالية وقوعها ،ويتم ذلك من خلال من خلال عمليات إشرافيه ، ورقابية صارمة ،(Bordo,2017:p4)، اما من ناحية الاختلالات الخارجية فأن السلطات المالية تجد صعوبة في التحكم بها الا من خلال تطبيق سياسات اقتصادية على فترات زمنية طويلة وغير محددة ،(World Bank Group,2022, :p2).ويمكن ان تكون الصدمات اما داخلية او خارجية بالنسبة للنظام المالي ولكن لا توجد نظرية شاملة تربط كل هذه الصدمات المحتملة بالمخاطر النظامية من خلال آليات نقل مفهومة جيدة ،(Dimitri G Demekas,2019:p6)، كما انه ليس من الواضح كيف تتفاعل المخاطر النظامية مع تدابير السياسة المحددة ، كذلك يمكن ان تكون لعوامل الاقتصاد الهيكلية ،

والسلوكية ، والسياسية التي يخرج الكثير منها عن سيطرة صانعي السياسات تأثير كبير على الاستقرار المالي وغالبا ما يكون هذا التأثير غامضا اعتمادا على مجموعة من الظروف الاخرى و احيانا غير بديهية (Dimitri G Demekas,2019:p6).

3.1.3.2 اهمية مؤشرات الاستقرار المالي The importance of financial stability indicators :

ان مؤشرات الاستقرار بمثابة نظام انذار مبكر يقلل من احتمالية حدوث الازمات ، فضلا عن تخفيض تكاليف معالجة آثارها وتكمن اهمية مؤشرات الاستقرار المالي في تقييم القطاع المالي لتقييم استقرار النظم المالية وسلامة النظام المالي بناءً على مقاييس كمية ، وموضوعية -والمساعدة في جعل النظم المالية اكثر شفافية وافصاحا ، وتوسيع امكانية الرصد المستمر للاستقرار المالي - إتاحة مختلف المعلومات للسوق ، والمتعاملين مع النظام المالي - كما يعد مؤشر الاستقرار المالي اداة تكميلية لأنظمة الانذار المبكر ، واختبارات الاوضاع الضاغطة (Bank of Albania,2018:p3).

الشكل رقم (7.2) يوضح اهمية مؤشرات الاستقرار المالي (FSI)



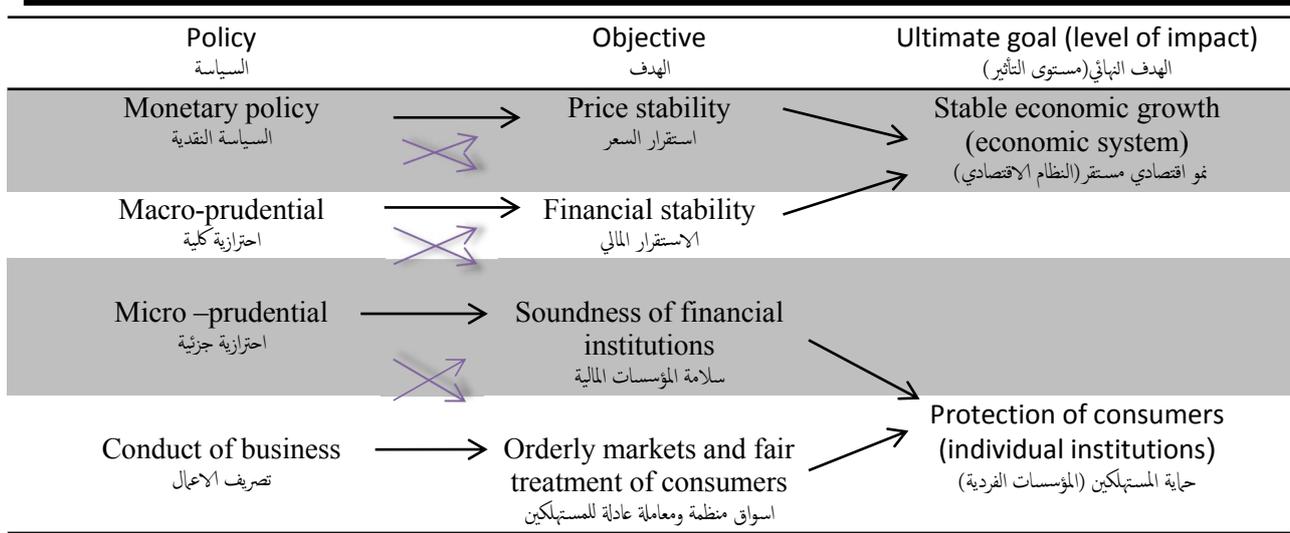
المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على المعطيات اعلاه

4.1.3.2 هيكلية الاستقرار المالي Structural of Financial Stability :

يجب ان يكون هناك هيكل مؤسسي مناسب ، للحصول على اوجه التآزر الرئيسية بين الاهداف ، والسماح بحل منظم ، وشفاف للمشاكل الرئيسية . لذا فإن التحدي هو الجمع بين الأهداف داخل سلطة حيث يسيطر التآزر وتعيين الأهداف للسلطات المختلفة حيث تهيمن النزاعات (Kremers,2010:p3).

يوضح الشكل التالي اطار السياسة للنظام النقدي والمالي . للحفاظ على البساطة يكون لكل اداة تأثير اساسي على هدفها المباشر ، وتأثير ثانوي على الهدف (الاهداف) المجاورة لها .

الشكل رقم (8.2) يوضح اطار عمل السياسة للنظام المالي والنقدي



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المصدر :

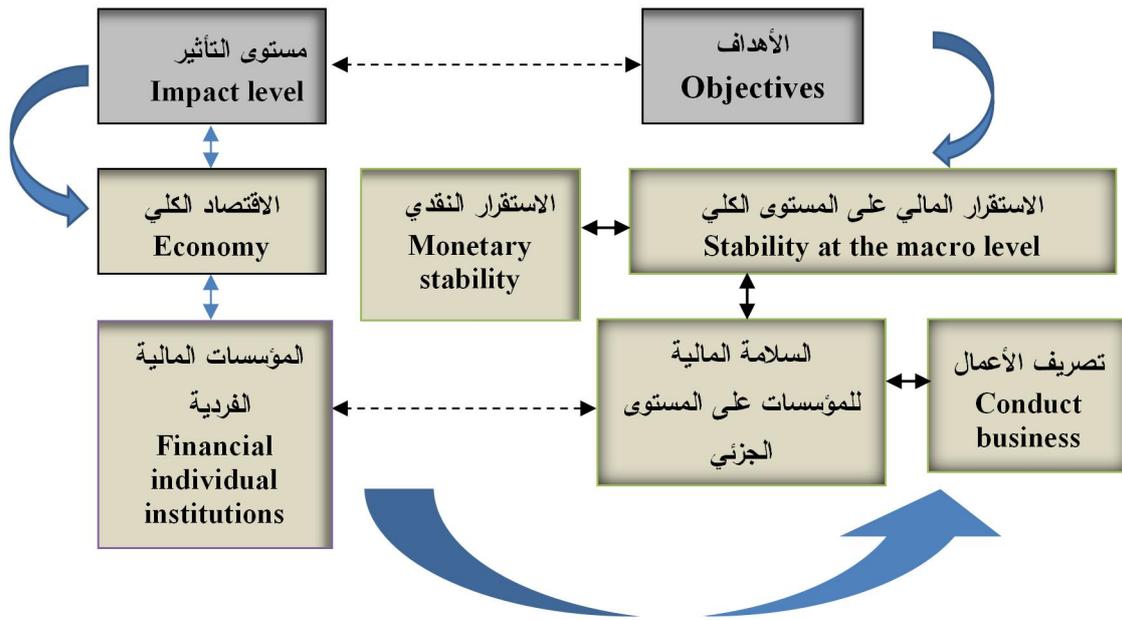
Source: Jeroen Kremers Dirk Schoenmaker LSE financial markets group paper series November 2010, Twin peaks :Experiences in the Netherlands special paper 196,p3.

الهدفان الأولان ، الاستقرار المالي ، والسعر ، لهما نفس القدر من الأهمية ويؤثران على الاقتصاد ككل كما في الهدفين الآخرين ، وهما المؤسسات المالية السليمة ، والاسواق المنظمة والمعاملة العادلة لهما نفس القدر من الأهمية . يتم تداول هذه في المؤسسات المالية الفردية وتهدف إلى حماية المستهلكين الافراد ، الهدفان الاولان اللذان يستهدفان النظام اكثر اهمية من الهدفين الآخرين اللذين يستهدفان الأفراد لسبب بسيط وهو انه عندما ينخفض النظام فأن مكوناته الفردية ستتخفف أيضا .

لقد اوضح الكاتبان (Kremers,Schoenmaker,2010) انه لحماية النظام يكفي لحماية المكونات اي حماية سلامة المؤسسات المالية المكونة له ومن اجل جعل هذه المؤسسات نفسها اكثر امانا قد تتصرف بطريقة قد تؤدي من خلالها زعزعة استقرار النظام المصرفي باعتبار هذا التصرف حكيما من وجهة نظر بنك فردي ومع ذلك اذا تصرف العديد من البنوك بهذه الطريقة سوف يؤدي إلى انهيار اسعار الاصول مما يجبر المؤسسات المالية إلى اتخاذ اجراءات عديدة لتصحيح الاوضاع .

ان ردود فعل البنوك نفسها لمثل هذه الضغوط تؤدي إلى انخفاضات عامة في اسعار الاصول وتعزيز العلاقات والتقلبات في اسواق الاصول وبالتالي يمكن ان تكون السياسات الجزئية مدمرة على المستوى الكلي ، ويوضح المخطط التالي التسلسل الهرمي المقترح لأهداف السياسات الاقتصادية :

الشكل رقم (9.2) التسلسل الهرمي لأهداف السياسات الاقتصادية



المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات المصدر:

Source: Jeroen Kremersm, Dirk Schoenmaker, Twin Peaks: Experiences in the Netherlands, LSE Financial Markets Group paper series December 2010, special paper, No. 196, p4.

ومما تقدم يمكن القول بان استقرار النظام المصرفي ضروري لاستقرار النظام المالي كما ان وجود اقتصاد كامل ومتزن ومستقر هو امر بمنتهى الأهمية لتحقيق الاستقرار للقطاع المصرفي وبالتالي استقرار النظام المالي بسبب عدم اليقين الذي يحيط بالبيئة المصرفية فضلا عن التغيرات المستمرة والمختلفة للسياسات الاقتصادية والتي تؤدي إلى نتائج سلبية تؤثر على طريقة التعامل مع المخاطر المتنوعة وتقييمها بالشكل الصحيح فضلا عن الآثار السلبية التي يتركها النمو الاقتصادي اذا كان ضعيفا وغير قادرا على تسديد كافة التزاماته المختلفة .

2.3.2 الاستقرار المصرفي Banking stability :

يساهم القطاع المصرفي بشكل اساسي في عملية النمو الاقتصادي ، فضمن استقرار هذا القطاع يضمن استقرار الاقتصاد بشكل عام ، وأي تعثر في بنك واحد قد يؤدي إلى تعثرات ، وصددمات تقود إلى وقوع ازمات مالية ، واقتصادية ، كما ان عدم الاستقرار المصرفي يقود إلى ظهور حالة عدم التأكد فيصعب على المساهمين ، والمودعين ، والمقترضين التمييز بين المصارف من حيث درجة سلامتها المالية وامكانية حدوث تعثر مالي يقودها إلى فشل مالي وهنا يستوجب الحفاظ على استقرار وسلامة الجهاز المصرفي، كما يعتمد الاستقرار الاقتصادي لأي دولة على استقرار قطاع البنوك ، وبالتالي من المناسب الحفاظ على استقرار الصناعات المصرفية بشكل عام لضمان استدامة مالية عالمية سلسة (Banna et al 2020:p3).

لقد ادت الازمات المالية المتكررة في بلدان العالم في السنوات الماضية إلى هشاشة القطاع المصرفي ، والتمويل ، فضلا عن تقلب اسعار الصرف ، وإخفاقات هيكلية ، ومؤسسية تضعف اساليب ادارة مخاطر البنوك (Beck & cull,2013:p14).

1.2.3.2 مفهوم الاستقرار المصرفي The concept of financial stability :

لا يوجد تعريف متفق عليه للاستقرار المصرفي على الرغم من ان بعض صانعي السياسات التفكير في الاستقرار المصرفي على انه غياب الأزمات المصرفية ، ادى هذا الافتقار إلى الاتفاق إلى ان يقرر كل مشرف على البنوك بنفسه ماهية الاستقرار المصرفي وما اذا كان الاستقرار المصرفي يشمل استقرار البنوك التقليدية فقط او استقرار المؤسسات المالية غير المصرفية ، وكذلك بنوك الظل العاملة خارج القطاع المالي الرسمي ، ومهما كان تعريف الاستقرار المصرفي ، فأن القضية التي لم يتم فهمها بوضوح في الأدبيات هي العوامل التي تؤثر على الاستقرار المصرفي في الاقتصاديات المختلفة مع الأخذ بالاعتبار دور الهيكل المالي ، والجودة المؤسسية .(Ozili,Peterson,2020:p3).

وتحاول دراسات عديدة في الادبيات المصرفية التي تعرف الاستقرار المصرفي والتنظيم ، تحديد مصادر الهشاشة في النظام المصرفي وتحديد العوامل المؤثرة على الاستقرار وأثبتت الدراسات اهمية تقييم ليس فقط الحماية من خسائر الائتمان ، ومخاطر الاعسار في النظام المصرفي ، ولكن ايضا تأثير الجودة المؤسسية ، وتأثير مثل هذه الاحداث والمؤسسات على استقرار النظام المصرفي ،(Fernandez et al,2016:110).

والاستقرار المصرفي : هو غياب الازمات المصرفية والذي يتحقق من خلال استقرار جميع البنوك في النظام او القطاع المصرفي(Schaeck & Cihak,2014:221).

ويشير Jokipii إلى ان الاستقرار المصرفي على انه استقرار البنوك المرتبطة بعضها البعض اما بشكل مباشر من خلال سوق الودائع بين البنوك والمشاركة في القروض المجمع ، او بشكل غير مباشر من خلال الاقراض للقطاعات المشتركة وتجارة الملكية، ويبحث تأثير نمو الناتج والتضخم على استقرار القطاع المصرفي.(Jokipii,T,&Monnin,P,2013:8). تشير بعض الدراسات إلى ان المنافسة قد تؤثر على الاستقرار المصرفي ويبحث (Schaeck & Cihak,2014:p220) تأثير المنافسة على الاستقرار المصرفي باستخدام مقياس للمنافسة يعتمد على اعادة توزيع الارياح من البنوك غير الفعالة إلى البنوك الفعالة وفي دراسة اقليمية قام بها عدد من الباحثين بفحص عدد من البنوك الاوربية وجدوا ان هناك علاقة غير خطية بين المنافسة والاستقرار المصرفي ، كما لاحظوا ان الظروف الاقتصادية تلعب دورا مهما في الاستقرار المصرفي لهذه الدول ولاحظوا ان البنوك الاكثر ربحية تعمل في بيئات اقل تنافسية

(Liu,H.Molyneux,2013p180). ويشير آخرون إلى ان خصائص البلد والهيكل الاقتصادي والبيئات التنظيمية والعولمة قد تؤثر على درجة الاستقرار المصرفي حيث ان درجة اعلى من العولمة تؤدي إلى خفض استقرار البنوك . (Meng-Fen Hsieh,& other,2013:p814). وقد اوضح آخرون ان مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة يؤثران وبشكل منفصل على استقرار البنك ويساعد تفاعلها في عدم استقرار البنك وتوفر هذه النتائج فهما اكبر لمديري البنوك للمخاطر المصرفية وتعمل كأساس للجهود التنظيمية الرامية إلى تعزيز الادارة المشتركة لمخاطر السيولة ومخاطر الائتمان (Ameni Ghenimi,Hasna C& Other,2017:p240). وقد اظهرت بعض الدراسات بأن الاستقرار المالي للبنوك يزداد بشكل كبير بعد ان تقوم البلدان بإصلاح مؤسساتها القانونية ، وتحريم الخدمات المصرفية ، وقد كشفت هذه الدراسات ان الزيادات في الاستقرار المالي بين البنوك تأتي اساسا من الحد من مخاطر الاصول وانخفاض القروض المتعثرة بعد اصلاح البيئة المؤسسية (Yiwei Fang,Iftekhhar Hasan& other,2014:p160).

ويعرف القطاع المصرفي المستقر: بأنه القطاع القادر على توزيع الموارد المالية بكفاءة مع امتصاص الصدمات دون تعميق تأثيرها على الاقتصاد الحقيقي فضلا عن قدرته على تحسين الجودة المؤسسية ، والاشراف الصارم وتوقيت تدخله خلال فترات عدم الاستقرار (Delis &Staikouras,2011:522).
اما البنك المركزي الأوربي فقد عرفه على انه: صمود النظام المالي بكل مكوناته امام الصدمات ودون تعرضه لتعطل كبير في الوساطة المالية (Hirwa & Nasiri,2015:p39).

والاستقرار المصرفي: هو قدرة المصرف على مواجهة اي اضطرابات تحدث في البيئة الخارجية للمصرف ، ويكون قادرا على القيام بعملية التوسط بين وحدات العجز المالي ، والفائض المالي ، وتوزيع المخاطر بطريقة مرضية (ولدعوالي،صفيح،2021: 199).

ويتعبير آخر للاستقرار المصرفي : هو القيمة السوقية للأصول المملوكة من قبل القطاع المصرفي تكون اكبر من قيمة الديون الكلية، ويكون القطاع المصرفي في عسرا اذا كانت القيمة السوقية لأصوله لا تكفي لسداد الديون الكلية ، بحيث يكون اجمالي الموجودات اصغر من اجمالي ديون المصرف ، والعكس صحيح (Jokipii & Monnin,2013:p3).

وتشير الدراسات إلى ان الجودة المؤسسية يمكن ان تؤثر على استقرار النظام المصرفي لبلد ما (Demirguc-kunt&other,1997:p1147). وتؤثر جودة حكومة الدولة على التنظيم والإشراف المصرفي الهادف إلى التأثير على سلوك البنك (Beltratti &stulz,2012:p17).

يفحص Klomp تأثير التنظيم والإشراف المصرفي على مخاطر البنك ، وقد اجريت دراسة على عدد كبير من المصارف ، ظهرت نتائج هذه الدراسة بان التنظيم الصارم ، والإشراف يقلل من مخاطر البنوك ، كما لاحظوا ان تنظيم رأس المال ، والضوابط الرقابية تقلل ايضا من مخاطر البنوك بينما يبدو ان تنظيم السيولة وتقييد الأنشطة يقيد المخاطر المصرفية فقط عندما يكون هناك مستوى عال من الجودة المؤسسية (Klomp&de Haan,2014:p19).

لقد كان كل من fratzscher وآخرون ، 2016 قلقين بشأن كيفية تأثير تشديد التنظيم على نمو الائتمان ، والآثار المترتبة على استقرار البنوك بناءً على فرضية ان التنظيم الصارم يمكن ان يجعل البنوك تقلل من الإقراض. ومن خلال التحقيق في العديد من اقتصادات السوق المتقدمة ، والناشئة لتحليل كيفية تأثير الرقابة الصارمة ، والتنظيم بعد الأزمة على اجمالي نمو الائتمان ، وبالتالي الاستقرار المصرفي ، وجدوا ان احتياطات رأس المال الأعلى ادت إلى تحسين الاستقرار المصرفي الكلي بعد الأزمة المالية ، اضافة إلى ان الاستقلال الرقابي ساعد في الحد من تراجع الائتمان المحلي ، وتحسين استقرار البنوك ، وقد توصل fratzcher إلى ان الأشرف ، والتنظيم المصرفي ، والمؤسسات ، هي بدائل وليست مكملة للاستقرار المصرفي (Fratzscher et al ,2016:p113).

2.2.3.2 أهمية الاستقرار المصرفي The importance of banking stability :

يعتبر الاستقرار المصرفي مهما للغاية لعدة اسباب من أهمها :

أولاً - حماية الودائع : يعتبر الاستقرار المصرفي احد العوامل الرئيسية لحماية ودائع المودعين ، وعندما يكون النظام المصرفي مستقرا ، يكون هناك ثقة في البنوك ، وتزداد احتمالات استعادة الودائع في حالة وقوع اية مشاكل ،(Barth,J.R.,2013:P157)،

ثانياً - التمويل الاقتصادي : يلعب القطاع المصرفي دورا هاما في توفير التمويل للشركات والافراد ، واذا كان النظام المصرفي غير مستقر ، فإنه من المحتمل ان ينخفض توافر التمويل ، وترتفع اسعار الفائدة مما يعيق الاستثمار والنمو الاقتصادي .

ثالثاً - الثقة والاستقرار الاقتصادي : الاستقرار المصرفي يسهم في بناء الثقة في الاقتصاد ويعزز الاستقرار الاقتصادي بشكل عام ، وعندما يكون هناك ثقة في النظام المصرفي يزداد الاستهلاك والاستثمار وتحسن الظروف الاقتصادية (Klomp,J.,&other,2014:p22).

رابعاً - الحد من التأثيرات السلبية : ففي حالة عدم الاستقرار المصرفي قد يتعرض النظام المصرفي لاهتزازات قوية تؤدي إلى انهيار البنوك ، وتقضي الازمات المالية ، هذه التأثيرات السلبية يمكن ان تؤثر على الاقتصاد بشكل كبير وتتسبب في فقدان فرص العمل ، وتراجع النمو الاقتصادي ، وحدثت حالات انكماش ، وارتفاع معدلات البطالة (Beltratti,A.&Stulz,2012:p5). كما ان البنوك ذات الاستقرار المنخفض يؤدي إلى ارتفاع مخاطر الافلاس اما البنوك ذات الاستقرار المرتفع فأنها تشير إلى نسبة منخفضة للقروض المتعثرة وهذا يعني جودة افضل للأصول وبالتالي تحسين الاستقرار المصرفي (Oziliand ,P.K.&Outa,2017:p150)، (ولد عوالي ، صفيح ، 2021: 200).

وهناك مؤشرات اخرى مكملة لتحقيق الاستقرار في النظام المصرفي والتي تتضمن كل من مؤشرات السيولة ، وكفاية راس المال ، ومؤشرات مخاطر العملة ومخاطر الفائدة ، لذلك فإن استقرار القطاع المصرفي هو امر حاسم وضروري لنمو الاقتصادات بشكل كلي وعام لكافة الدول ، ومن خلال ما يقدمه هذا القطاع المهم للاقتصاد تأتي أهميته (Kristina Kocisova,2015 :p197).

3.2.3.2 اسس الاستقرار المصرفي The foundations of banking stability and the factors

: affecting

يعتبر القطاع المصرفي احد اهم الاجزاء المكونة للنظام المالي ، ويعد استقراره شرطا ضروريا لاستقرار النظام المالي ، وذلك لاعتباره ركيزة أساسية بسبب دوره الرئيسي في تجميع المدخرات ، وتوجيهها ، وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية . ومع النمو الكبير بالأسواق المالية وما قبله من ارتفاع كبير في حدة الازمات المالية في الآونة الاخيرة ، واختلاف طبيعة المخاطر التي تتعرض لها المصارف زاد اهتمام السلطة النقدية في موضوع الاستقرار المالي ، حيث اصبح اختلال عمل المصارف يشكل تهديدا لاستقرار القطاع المالي ، والآثار السلبية التي يحدثها غياب الاستقرار المالي على جميع الاصعدة الاقتصادية ، لقد اثبتت الازمة المالية العالمية 2008 الطبيعة المتشابكة للأنظمة المالية الحديثة والارتباط المطلق بين استقرار القطاع المصرفي ، واستقرار القطاع المالي (حنا، 2016 : 40). وهناك عدة اسس اساسية لتحقيق الاستقرار المصرفي وتشمل الآتي:

أولاً - رقابة ومراقبة فعالة : يتطلب الاستقرار المصرفي وجود نظام رقابة ، ومراقبة فعال يضمن الامتثال للقوانين ، واللوائح المصرفية ، ويجب ان تكون هناك سلطات مصرفية مستقلة وقوية تتولى مهمة مراقبة وتقييم الاداء المالي للبنوك وتقييم المخاطر التي تتعرض لها (Andri Ramsky& other,2018:p5).

ثانياً - رأس المال الكافي : يتعلق المر بضرورة ان يكون لدى البنوك رأس مال كاف لتغطية المخاطر المالية المحتملة ، يتطلب ذلك وجود متطلبات رأس المال الواجب توافرها وفقاً للمعايير المصرفية الدولية ، مثل اتفاقية بازل .

ثالثاً - التنوع وإدارة المخاطر: يجب على البنوك تنويع محفظة أعمالها والتعامل مع مختلف أنواع المخاطر المالية مثل المخاطر الائتمانية والسوقية والسيولة وغيرها من المخاطر ، حيث يتطلب ذلك تطبيق إجراءات إدارة المخاطر الفعالة وتحليل مستمر للمخاطر والتقييم المستمر لأداء البنوك (Bhattacharya et al,2002:p1310).

رابعاً - السيولة المناسبة : يجب ان تكون للبنوك موارد سيولة كافية للتعامل مع الالتزامات المالية في حالة حدوث صدمات او تغيرات في السوق ، يتطلب ذلك وجود سياسات واجراءات تنظيمية لإدارة السيولة واحتياطات سيولة ملائمة (Vanden & JW.,2016:P97).

4.2.3.2 العوامل التي تؤثر على الاستقرار المصرفي:

أولاً - العوامل المتعلقة بالقطاع المصرفي :

- اختلال المراكز المالية للبنوك ، والمؤسسات المالية ، واتجاهها غير المبرر نحو المخاطرة .
- اختلال الاسواق ، وعدم الاستقرار النقدي المتمثلان في انهيار اسعار الاصول المحفوفة بالمخاطر وانخفاضها والاعسار الاساسي بسبب تآكل حقوق الملكية من خلال انخفاض عوائد الاصول التي لا تغطي عبء ديون البنك .
- فقدان التمويل والتصفية المكلفة للأصول التي تؤدي إلى تآكل حقوق الملكية وارتفاع معدلات التضخم .
- التشريعات والتنظيمات المصرفية: ان البنوك تخضع للتشريعات واللوائح التي تحكم قطاع الخدمات المالية ، حيث تؤثر التغيرات في التشريعات واللوائح المصرفية على استقرار النظام المصرفي وقد تحدد متطلبات رأس المال والمخاطر والافصاح وغيرها من المسائل التنظيمية التي يجب على البنوك الامتثال لها .
- الثقة والتوجهات السياسية : تعتبر الثقة في النظام المصرفي عاملاً حاسماً حيث تؤثر الازمات الاقتصادية والسياسية والاضطرابات العامة على الثقة في النظام المصرفي وتزيد من مخاطرة ، بالإضافة إلى ذلك ، يمكن ان تؤثر التوجهات السياسية على التشريعات واللوائح المصرفية وقد تؤدي إلى تغيرات في بيئة الاعمال التي قد تؤثر على استقرار النظام المصرفي (Thomas M.Eisenbach&other,2014:p3) .

-التكنولوجيا والامن المصرفي : تكنولوجيا المعلومات وامن المعلومات يعدان عاملين حاسمين في استقرار
في استقرار النظام المصرفي ، وعلى البنوك ان تكون مجهزة بأنظمة تكنولوجيا المعلومات قوية وآمنة
لحماية البيانات ومنع الاختراقات ، والاحتيايل المصرفي لان فشل تأمين وحماية المعلومات يعرض
البنك إلى خسائر جسيمة (Nur Dyah Nastiti&other,2019:p2).

-ادارة المخاطر : يتطلب استقرار النظام المصرفي وجود ادارة متقدمة للمخاطر ، ويجب على البنوك
تحديد وتقييم وادارة مختلف انواع المخاطر بشكل فعال ، بما في ذلك المخاطر الائتمانية والسوقية
والتشغيلية والسيولة والمخاطر القانونية وغيرها ،ويطلب ذلك تطبيق انظمة واجراءات قوية لمراقبة
وادارة المخاطر .

-الشفافية والافصاح : تلعب الشفافية والافصاح دورا حاسما في بناء الثقة والاستقرار في النظام المصرفي
، كما يجب على البنوك ان تكون شفافة فيما يتعلق بأنشطتها ومخاطرها ، وأداءها المالي ، وأن تقدم
معلومات دقيقة ومفهومة للمستثمرين والجهات التنظيمية والعملاء .

ثانياً - العوامل المتعلقة بالاقتصاد المحلي :

هناك عوامل عديدة متعلقة بالاقتصاد المحلي يمكن ان تؤثر على استقرار النظام المصرفي
من هذه العوامل :

-النمو الاقتصادي: يعتبر النمو الاقتصادي القوي عاملا مهما لاستقرار النظام المصرفي ، فعندما يكون
هناك نمو اقتصادي قوي يزيد الطلب على القروض والخدمات المصرفية ، وتحسن الارياح للبنوك
وبالمقابل عندما يكون هناك تباطؤ اقتصادي او ركود فأن ذلك قد يؤدي
إلى تراجع في الاقراض وتدهور الاصول المصرفية وزيادة مخاطر القروض المتعثرة
(Leaven,Tong,2014:p20).

-الاستقرار السياسي والقانوني: يلعب الاستقرار السياسي والقانوني دورا حاسما في استقرار النظام
المصرفي من خلال زيادة الثقة في النظام المصرفي وتحسن البيئة الاستثمارية مما يدعم استقرار
البنوك ونموها وفي حالة انعدام الاستقرار السياسي والقانوني تنعدم الثقة بالنظام المصرفي ويزيد من
المخاطر المصرفية ، (Vinals et al,2013:p14).

-السياسات النقدية والمالية: للسياسات النقدية والمالية تأثير على استقرار النظام المالي ولا يمكن تجاهلها
فقرارات السياسة النقدية مثل تحديد اسعار الفائدة والاجراءات التي تتخذها البنوك المركزية تؤثر على
تكلفة الاقراض وتوفر السيولة ، بالإضافة إلى ذلك فان السياسات المالية تؤثر على معدلات الضرائب

والانفاق الحكومي والتي بدورها تؤثر على النمو الاقتصادي وقدرة البنوك على تلبية احتياجات التمويل
(Tetiana Vasilyeva,2016,p8)،

-التشغيل الفعال وادارة المخاطر: يتوقف استقرار النظام المصرفي على تشغيل البنوك بشكل فعال وادارة
المخاطر بشكل صحيح كما يجب ان تتبع البنوك ممارسات تشغيلية محترفة ، وتحترم المعايير
المصرفية الدولية ، وتكون قادرة على تحليل وتقييم المخاطر بشكل فعال واتخاذ التدابير اللازمة
للتصدي لها ،(Andrii Ramsky,2018:p5).

-القطاع العقاري: يعتبر القطاع العقاري عاملا مؤثرا في استقرار النظام المصرفي خاصة اذا كان هناك
ارتباط وثيق بين القطاع العقاري والقروض المقدمة من قبل البنوك ، فالتغيرات في اسعار العقارات
وتدهور في سوقها يمكن ان تؤدي إلى تدهور الاصول المصرفية المرتبطة بهذا القطاع ومن ثم زيادة
مخاطر القروض غير المسددة.

-تقلبات الناتج المحلي الاجمالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي المتمثلة بالتضخم وسعر الصرف وعرض
النقود .

ثالثاً - العوامل المتعلقة بالاقتصاد الخارجي :

الاقتصاد الخارجي يلعب دورا هاما في استقرار النظام المصرفي وهناك عدة عوامل متعلقة
بالاقتصاد الخارجي قد تؤثر على استقرار النظام المصرفي ومنها:
-الاضطرابات الاقتصادية العالمية: تشمل الازمات المالية العالمية والركود الاقتصادي والتغيرات الكبيرة
في اسواق العملات والاسواق المالية العالمية ، هذه الاضطرابات يمكن ان تتسبب في تدفقات رأس
المال غير المستقرة ، وتقلبات في اسعار الصرف ، وتغيرات في قيمة الاصول ، وتحديات السيولة
مما يؤثر على استقرار النظام المصرفي .(بن ساحة علي، 2011: 240).

-التباطؤ الاقتصادي العالمي: عندما يواجه الاقتصاد العالمي تباطؤ فان ذلك يؤثر على الطلب العالمي
على السلع والخدمات ، ويؤدي إلى تراجع في النمو الاقتصادي ، وقد يتسبب التباطؤ الاقتصادي في
انخفاض الاستثمارات والتجارة العالمية ، وتراجع في الايرادات والارباح للشركات مما يؤثر على
استقرار النظام المصرفي.(Tirole,2012:p60).

-التغيرات في اسعار الصرف : يمكن ان تؤثر التغيرات الكبيرة في اسعار الصرف على استقرار النظام
المصرفي ، خاصة اذا كانت هناك تقلبات كبيرة وسريعة في اسعار الصرف ، بالإضافة إلى ذلك فإن

التغيرات في اسعار الصرف يمكن ان تؤثر على تجارة البلاد وتدفقات رأس المال ، وتؤدي إلى تحمل خسائر كبيرة للبنوك وتعرض استقرارها للخطر .(Kohler,2015:p195).
 -الديون الخارجية : قد تؤثر الديون الخارجية الكبيرة للبلد على استقرار النظام المالي عندما يكون هناك تكاليف عالية لسداد الديون وفائدتها ، فإنه يمكن ان يؤدي ذلك إلى تقليل السيولة وتحديات تمويلية للبنوك ، مما يهدد استقرارها (Likanen, 2012:10).

والجدول التالي يوضح اهم العوامل المؤثرة على استقرار القطاع المصرفي :

الجدول رقم (5.2) العوامل المؤثرة على استقرار القطاع المصرفي

العوامل المتعلقة بالاقتصاد الخارجي	العوامل المتعلقة بالاقتصاد المحلي	العوامل المتعلقة بالقطاع المصرفي
- الاضطرابات الاقتصادية العالمية	- النمو الاقتصادي	- اختلال المراكز المالية للبنوك والمؤسسات المالية.
- التباطؤ الاقتصادي العالمي	- الاستقرار السياسي والقانوني	- فقدان التمويل والتصفية المكلفة للأصول وارتفاع معدلات التضخم
- التغيرات في اسعار الصرف	- السياسات النقدية والمالية	- الثقة والتوجهات السياسية
- الديون الخارجية	- نظلم سعر الصرف السائد.	- التكنولوجيا والامن المصرفي
	- التشغيل الفعال وادارة المخاطر	- ضعف الأطر المحاسبية والقانونية والرقابية .
	- القطاع العقاري	- درجة تركيز القطاع المصرفي.
	- تقلبات الناتج المحلي الاجمالي	- ادارة المخاطر
		-الافصاح والشفافية
		- اختلال الاسواق وعدم الاستقرار النقدي

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على المصدر:

Resource : Kohler M., “Exchange rates during financial crises,” BIS Quarterly Review, Mar. 01, 2010. https://www.bis.org/publ/qtrpdf/r_qt1003f.htm

5.2.3.2 مؤشرات الاستقرار المصرفي Banking Stability indicators :

تعتبر مؤشرات الاستقرار المصرفي مقاييس ومؤشرات تهدف إلى قياس ومراقبة استقرار النظام المصرفي، وتساعد هذه المؤشرات في تقييم صحة وقوة النظام المصرفي ، واكتشاف المخاطر المحتملة التي قد

تؤثر على استقراره فضلا عن انها تعد ضرورية للمصارف من اجل تحديد عدم الاستقرار الناجم عن الظروف الاقتصادية المعاكسة او زيادة المخاطر مثل تخلف العملاء عن السداد ، اي التخلف عن الوفاء بالتزاماتهم المالية (Kristina Kocisova, 2015:199)، وقد جذب موضوع المخاطر مزيدا من الاهتمام في السنوات الاخيرة وقد فحصت العديد من الدراسات اخفاقات البنوك ووجدت جودت الاصول والمؤشرات الاخرى كانت مؤشرا على الافلاس نظرا لان البنوك تتمتع بمستوى عال من القروض المتعثرة قبل الافلاس وعندما زاد حجمها انخفضت قدرة البنوك على زيادة ادائها (Kristina Kocisova, 2015:p200)، (Powell & Vo,2020:p2).

كما يبحث (Zavadska,2011:p73)، في الاستقرار المصرفي من منظور الاقتصاد الجزئي ، يصف المؤلف الاستقرار المصرفي بانه تنسيق العوامل المالية ، والتنظيمية من بين المؤشرات الرئيسية للاستقرار المصرفي ، ويسلط الضوء على حقوق الملكية ، والسيولة ، والملاءة المالية ، والربحية ، والسيولة ، والمخاطر وتتضمن العوامل التنظيمية للاستقرار المصرفي من معايير مثل الهيكل التنظيمي ، وتقنيات المعلومات ، الرقابة والسلامة المصرفية ، حيث ان مراقبة الاختلالات والتغيرات في المعنى الحالي والمعياري لهذه المؤشرات هو الاساس لتحديد مستوى الاستقرار المصرفي .

ونتيجة للالتزامات المالية المتوالية تم اقتراح لوائح جديدة للإشراف على النظام المصرفي واطاره للحفاظ على ممتلكاته كمنفعة عامة في حالة حدوث ازمة مصرفية على المستوى الجزئي او الكلي ، اذ يجب الحفاظ على الاستقرار المصرفي لمنع حدوث تأثير شامل على النظام المصرفي بأكمله الذي بدوره يؤثر على الاقتصاد الحقيقي ، وقد يؤدي عدم الاستقرار المصرفي إلى تعطيل انظمة الدفع المهمة لتشغيل اقتصادات السوق (creel et al,2014:p2).لقد وضع صندوق النقد الدولي (IMF) مجموعة من المؤشرات من اجل حساب مستوى الاستقرار على اساس متناسق دوليا ، تتكون من المؤشرات الرئيسية المتعلقة بالقطاع المصرفي ، تتعلق المؤشرات الاساسية للاستقرار المصرفي بخمسة مجالات اساسية ذات صلة من وجهة نظر الاعمال المصرفية وتتوافق مع ما يسمى بمنهجية (CAMELS) حيث تمثل C كفاية راس المال ، و A- جودة الاصول ، M- الادارة السليمة ، E- الأرباح ، L- السيولة ، S- الحساسية لمخاطر السوق، ويعرف مؤشر CAMELS بأنه عبارة عن مؤشر اولي للإلمام بحقيقة الموقف المالي للمصارف ، ودرجة تصنيفه ، وهو احد الوسائل الرقابية المباشرة (IMF,2015:P97). ويمكن توضيح مؤشرات استقرار القطاع المصرفي لصندوق النقد الدولي من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (6.2) مؤشرات استقرار القطاع المصرفي

المؤشرات	الفئة
رأس المال التنظيمي من المستوى الاول إلى الأصول المرجحة بالمخاطر %	1- كفاية رأس المال capital adequacy
القروض المتعثرة إلى اجمالي القروض % لقروض المتعثرة بعد خصم المخصصات إلى رأس المال % التوزيع القطاعي للقروض إلى اجمالي القروض %	2- جودة الأصول Asset quality
العائد على الأصول % العائد على حقوق المساهمين % هامش الفائدة إلى الدخل الإجمالي % المصروفات غير القائمة على الفائدة إلى الدخل الإجمالي %	3- الأرباح والربحية Earning & profitability
الأصول السائلة إلى اجمالي الاصول % الاصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل %	4- السيولة Liquidity
صافي المركز المفتوح في النقد الاجنبي إلى رأس المال %	5- التعرض لمخاطر صرف العملات الاجنبية Exposure to foreign exchange risk

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على المصدر :

Source: Kristina, Kocisova, Banking stability Index :Across country study ,Technical university of Kosice faculty of Economics ,Department of Banking and Investments Nemcovej 32 Kosice 04001 ,2015 , p 200.

أولاً - مؤشرات كفاية رأس المال Capital Adequacy Indicators :

يعد مؤشر كفاية رأس المال من المؤشرات المهمة في تقييم المقدرة المالية للمصارف (ملاءة رأس المال) اذ يعد تحقيق نسبة كفاية رأس المال بالشكل الجيد من اولى اهتمامات الادارات المصرفية لكونه مقدار رأس المال الذي يتوجب على جميع المصارف ان يتوفر لديها وحسب النسبة المقررة لكفاية رأس المال والموضوعة من قبل البنك المركزي ، (Kristina kocisova,2015:p201) ، كما تعد كفاية رأس المال احد محددات ربحية المصرف كما اشار اليها العديد من الباحثين وفي ظل وجود معلومات غير متماثلة وتكاليف الافلاس فان الطريقة التي يتم فيها تمويل الموجودات قد تؤثر على قيمة المصارف ، وقد ينظر إلى المصارف الجيدة ذات رأس المال المرتفع على انها اكثر امانا واستقرارا (Kana,2017:p42)،(Will Kenton, Erika Rasure,2020:p3).

اما المصارف ذات رأس المال اقل تكون عرضة للضائقة المالية والفشل وتكون ذات مخاطرة مالية عالية ، وزيادة تكلفة رأس المال، واعاقه ربحيتها تؤدي تكاليف الإفلاس (Mehta & Bhavani,2017:p80).

تعتبر كفاية راس المال عاملا مهما للحكم على قوة وسلامة النظام المصرفي ويمكن للبنوك استيعاب الخسائر غير المتوقعة بسهولة كما يتم تقليل تكلفة التمويل ،مما يؤدي في النهاية إلى تحسين ربحية البنوك (Nikhat Fatima,2014:p773). لان فشل بنك واحد او اكثر من بنك يمكن ان يترجم إلى ضغوط سلبية وهبوطيه تجاه الاقتصاد (Sravanthl,2021: p2734). وتتضمن هذه المؤشرات مجموعة من النسب يمكن بيانها كما يأتي:

1- كفاية رأس المال = اجمالي حقوق الملكية إلى اجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر Equity : Capital to Risk Assets

ويمكن احتساب كفاية راس المال كنسبة من حقوق الملكية إلى اجمالي الموجودات الموزونة بالمخاطر ، وهذه النسبة تقيس مقدار موجودات المصارف الممولة بأموال المالكين (المساهمين) لملائمة رأس المال للمصرف عن طريق تقدير القدرة على امتصاص الخسائر المتوقعة (Nehta & Bhavani,2017:p80).ويمكن احتساب كفاية رأس المال وفقا للمعادلة الآتية:

$$\text{Capital Adequacy CAP} = \frac{\text{Total Equity}}{\text{weighted Assets}}$$

كفاية رأس المال CAP = اجمالي حقوق الملكية / اجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر

2- كفاية رأس المال = نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات Equity Capital to Total : Assets

تكمن اهمية هذا المعيار بأنه يربط رأس المال إلى اجمالي الموجودات لمواجهة الخسائر الغير متوقعة ، وكلما زادت هذه النسبة ،كلما زادت قدرة المصارف على مواجهة الخسائر غير المتوقعة في قيمة الأصول والحد منها ، ولكن يعاب على هذا المقياس بعدم تمييزه لأنواع الأصول من حيث مستوى مخاطرها ،اذ ان هناك اصول ذات مخاطرة عالية ، وموجودات لا تتضمن اية مخاطرة، وتقاس بقسمة حقوق الملكية / اجمالي الأصول، (احمد، 2013: 305). (Reserve Bank of India's , 2021:p84). وفق المعادلة الآتية :

$$\text{Capital Adequacy CAP} = \frac{\text{Total Equity}}{\text{Total Assets}}$$

كفاية رأس المال = نسبة حقوق الملكية / اجمالي الموجودات

3- كفاية رأس المال = نسبة حقوق الملكية إلى اجمالي القروض Equity Capital to Total**: Loans**

تعتبر هذه النسبة كهامش للأمان لمواجهة مخاطر عدم القدرة على عدم استرداد جميع الاموال المستثمرة في القروض ، وتقاس هذه النسبة بقسمة حقوق الملكية / اجمالي القروض (Nikhath Fatima,2014:p772) وفق المعادلة الآتية:

$$\text{Capital Adequacy} = \text{Total Equity} / \text{Total Loans}$$

كفاية راس المال = نسبة حقوق الملكية / اجمالي القروض

لا تزال الركائز الثلاثة لبازل 11 قائمة في باسيل 3 اي متطلبات رأس المال والمراجعة الإشرافية وانضباط السوق يركز بازل 11 على المخاطر في القطاع ، يهدف إلى سد الثغرات في ارشادات بازل 11 ستتضمن هذه الارشادات ان البنوك تتمتع برأس مال كاف ، ولديها سيولة افضل ومستعدة لإدارة جميع انواع المخاطر وبالتالي تعزيز شفافية البنوك ، (Sravanthi,2021:p2736).

ثانياً - مؤشرات جودة الاصول Asset quality indicators :

تعد الموجودات من القضايا الرئيسية في الوقت الحاضر ، وتقيس مدى كفاءة وفعالية الادارة المصرفية في مراقبة مخاطر الائتمان والسيطرة عليها اذ يكون لها تأثير واضح على نوع التصنيف الائتماني الممنوح (Ogboru,Mbatabbeg,2019:p39)، وعلى الرغم من اهمية جودة الاصول الا ان لها اهمية كبيرة في ربحية المصارف التي تعد مكونات اساسية للأسواق المالية والعمليات المصرفية (Kadioglu,2017:p59)، يتم احتساب جودة الاصول على اساس القروض المتعثرة ، تشير الاصول منخفضة الجودة إلى امكانية اكبر لان تصبح القروض الممنوحة قروضا متعثرة بشكل عام ، وتظهر معظم الدراسات انه يجب التحكم في القروض المتعثرة ، والحفاظ عليها عند مستوى منخفض مقبول لتحسين اداء المصرف (Nguyen Kim,Quoc Trung ,2021:p19).

يميل المصرف الذي يعاني من مخاطر ائتمانية إلى التركيز على الاشراف على المخاطر بدلا من منح المزيد من القروض ، ويمكن ان يؤدي ارتفاع معدلات مخصصات الديون المعدومة ، وخسائر القروض إلى مزيد من الحذر بين المقرضين مما يؤدي إلى تشديد معايير الاقراض وبالتالي تقليل أنشطة الاقراض (Nguyen & Dang,2020:p181)، كما اكدت العديد من المبادئ الاساسية التي حددتها لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS) للإشراف الفعال على النظام المصرفي مرتبطة بجودة اصول

البنك وإدارة مخاطر القروض وهذا يشير إلى أن جودة الأصول أصبحت جانباً مهماً لسلطات الإشراف في كل بلد من بلدان العالم (Kadioglu,2017:p60).

إن العامل الأساسي المحدد لجودة الموجودات هو قيمة محفظة القروض ومراقبة إدارة الائتمان المصرفي لذلك فإن القروض والأوراق المالية أحد أشكال موجودات المصارف وتحمل أكبر قدر من المخاطر ، أما الموجودات الأخرى مثل العقارات والبنود خارج الميزانية والنقد تؤثر أيضاً على جودة الموجودات للمصارف (Suganya&Kengatharan,2018:p64)، وهناك علاقة عكسية بين جودة الموجودات ، والإداء المالي ، حيث تحدد الموجودات أداء المصارف التجارية لأنها تزيد من دخل الفوائد وتقلل من عبئ التكلفة لإدارة الديون المعدومة (Cheruiyot,2016:p2)، ويصف البعض من المؤلفين مخاطر الائتمان بأنها جودة موجودات المصرف والتي يمكن قياسها كنسبة القروض المصرفية إلى إجمالي الموجودات وكمقياس لهيكل موجودات المصرف وجودة إدارته أو مؤشر السيولة المصرفية (Curaka et al,2012:p408). تعد جودة الموجودات عاملاً مهماً في أداء المصرف حيث إن الزيادة الكبيرة في القروض المتعثرة تعد مؤشراً على تصفية المصارف (Mehta&Bhavani,2017:80)، وهذا يعني أن إدارة القروض المتعثرة بالشكل المطلوب تقلل من التكاليف المرتبطة بمحفظة القروض وبالتالي له تأثير إيجابي على ربحية المصرف (Lotto ,2019:p5) ، (Scheiber et al,2016:p12)، وهناك نوعين من جودة الموجودات هي كالتالي:

1- نسبة القروض إلى إجمالي الموجودات وهو مؤشر رئيسي لقياس مستوى مخاطر الائتمان ومقياس ذو أهمية كبيرة لمصدر الدخل والذي يؤثر بشكل إيجابي على الربحية إذا ما انخفضت مخاطر المصرف (Abata,2014:p39).

2- القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض: وهي مقياس مهم لجودة الموجودات حيث تعكس التغيرات في صحة محفظة قروض المصرف التي تؤثر على أداء المصرف سلباً ، ويرصد قيمة القروض التي يتوقع البنك أنه سيجد صعوبة في تحصيلها، وكلما ارتفعت النسبة كانت الجودة رديئة وبالتالي تزداد مخاطر محفظة القروض (Ranjee,2018:p3053)، (V.K Narasimhan,2013:p.140).

ويمكن توضيح مؤشر جودة الأصول كما في المعادلة الآتية (Xu et al,2022:p5):

$$\text{Asset Quality (AQ)} = \frac{\text{Nonperforming Loans}}{\text{Total assets}}$$

جودة الأصول = مخصص الديون المشكوك في تحصيلها (القروض المتعثرة) / إجمالي الموجودات

لقد تضمنت اتفاقية بازل 1 العديد من الجوانب كانت اهمها تركيز الاهتمام بنوعية الاصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها حيث وضعت اوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الاصول وذلك بوضع اوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الاصول داخل الميزانية وخارجها ، فالأوزان الترجيحية للأصول داخل الميزانية تتدرج من خلال خمسة اوزان وهي : 0% ، 10% ، 20% ، 50% ، 100% (عريس،بحوصي،2017: 101) (ابراهيم، محمد،2021: 41) . والجدول الآتي يبين الموجودات داخل الميزانية ، وأوزانها حسب مقررات بازل 1 .

الجدول رقم (7.2) الموجودات داخل ميزانية البنك وأوزانها حسب مقررات بازل 1

نوعية الاصول (Assets)	الوزن (Weight)
-النقديات، القروض الممنوحة للحكومات المركزية ، والقروض بضمانات نقدية ، وبضمان اوراق مالية صادرة من الحكومات، القروض الممنوحة من حكومات وبنوك مركزية في بلدان (OCDE).	Zero
-المطلوبات من مؤسسات القطاع العام المحلية (التي تمارس نشاطاتها الاقتصادية) والقروض المضمونة من قبلها باستثناء الحكومة المركزية .	0-50%
-القروض الممنوحة لبنوك التنمية الدولية (البنك الدولي ، بنك التنمية الأفريقي ، بنك الاستثمار الاوربي) ، وكذلك المطلوبات المضمونة او المغطاة بأوراق مالية صادرة عن هذه البنوك ، اضافة إلى مطلوبات او قروض مضمونة من بنوك خارج دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وتبقى من استحقاقها اقل من سنة واحدة وبنوك منظمة OCDE، النقديات رهن التحصيل .	20%
-قروض مضمونة برهونات عقارية لغرض السكن والتأجير	50%
-جميع الاصول الاخرى بما فيها القروض التجارية ،القروض الممنوحة للقطاع الخاص ،القروض الممنوحة خارج دول (OCDE) ويتبقى على استحقاقها ما يزيد عن عام ، القروض الممنوحة لشركات قطاع عام اقتصادية - العقارات والاستثمارات الاخرى - ادوات رأس المال الصادرة عن بنوك اخرى -اصول اخرى	100%

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المصدر :

Source: Al-Fawwaz. T.M. & ALRGAIBAT, G.A., (2015),Capital Adequacy of the Jordanian Banking sector for the period 2000-2013,international Journal of Academic Research in Accounting finance and management sciences VOL,5 NO,1,January 2015,pp179-189,p:184.

ثالثاً - مؤشرات الربحية Profitability Indicators : يلعب النظام المصرفي الوظيفي دوراً حيوياً في النمو الاقتصادي تقليدياً واحدة من كانت المهام الرئيسية للبنوك هي تحويل ودائع الاسر إلى قروض يتم استخدامها استثمارات)، من اجل الحفاظ على النمو الاقتصادي ، واستقرار الصناعة المصرفية (Duraj,Moci,2015:p483). ،ان الازمة المالية في عام 2008 وفشل بعض البنوك ايضا في اوربوا اظهر اهمية المراقبة المستمرة لأداء البنك . يجب على مجالس الإدارة ان تكون قادرة على

التعرف على ما اذا كانت هناك اي عمليات غير فعالة عند محافظتها الربحية القصوى في هذه البيئة (Danuletiu,2013:p580). هناك علاقة بين مؤشرات الاقتصاد الكلي ، وربحية البنوك .

لقد اجريت العديد من الدراسات لبنوك دول اوروبا وقد كانت من نتائج الدراسات ان هناك علاقة بين ربحية البنوك ومؤشرات الاقتصاد الكلي . تقيس مؤشرات الربحية القدرة على امتصاص الخسائر دون اي تأثير على رأس المال. يعتبر العائد على حقوق الملكية (ROE) من مؤشرات الربحية التي تهدف إلى قياس كفاءة متلقي الودائع في استخدام رأس مالهم واجمالي اصولهم ، حيث تمثل مؤشرات الربحية صافي العمليات التشغيلية لإدارة الموجودات وادارة المطلوبات ، والسيولة (Ibe,2013:p40).

تلقى مؤشرات الربحية اهتماما كبيرا من قبل المساهمين والمستثمرين لأن الربحية تبقى ضمن اولويات اي نشاط استثماري اقتصادي ولغرض قياس الربحية ظهرت مجموعة كبيرة من النسب المالية ومن خلال تقييمها وتحليلها يمكن حساب ربحية المصرف بما يساهم في تعظيم قدرتها على تغذية المخاطر او الثروة. ذكر (Paolucci, Menicucci, 2015:p87) أن الربحية هي شرط مسبق حيوي لنمو وبقاء الاعمال التجارية بما في ذلك البنوك ، كما تجلب البنوك المربحة الاستقرار للنظام المالي بأكمله، حيث ان تلك البنوك لديها القدرة على الاستجابة للتغيرات السلبية في الاقتصاد لذلك فان اهمية مراقبة البنك المركزي ضرورية لأنها تقود هذه البنوك إلى السعي لتحقيق الاستقرار في ادائها من اجل ضمان الربحية واستقرار القطاع المصرفي برمته (Ellinoora Aspinmaa,2019:p10). ومن هذه النسب :

1- معدل العائد على حقوق الملكية (ROE): يقيس هذا المؤشر العائد الذي يحققه المساهمون على اموالهم الموظفة في البنك فاذا كانت نسبة هذا المؤشر مرتفعة فهذا يدل على كفاءة قرارات الاستثمار والتشغيل في المصرف (Maina,2019:p14). يتم التحقق من ربحية البنك في معظم الحالات من حيث نسب الربحية ، التركيز على العائد على حقوق الملكية ROE يتم احتساب العائد على حقوق الملكية بقسمة صافي الربح على حقوق الملكية. يقيس هذا المؤشر معدل العائد المتحقق عن استثمار اموال المالكين ويمكن تفسير النتيجة على انها مقدار ربح البنك قادر على توليد وحدة واحدة من العملة المستثمرة في حقوق الملكية ، وأن ارتفاع معدل العائد على حقوق الملكية دليل على اداء الادارة الكفاء، ويمكن ان يكون الارتفاع دليل المخاطرة العالية الناجمة عن زيادة الرافعة المالية (الودائع) بينما يشير انخفاضه إلى تمويل متحفظ من القروض (الودائع)،

(Alper,Anbar,2011:p143-144) ، (سديرة، عياش، 2022: 238) ، وبحسب هذا المؤشر

وفق الصيغة التالية :

$$ROE = [\text{Net Income} / \text{Total Equity}] \times 100$$

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = [\text{صافي الدخل} / \text{حقوق الملكية}] \times 100$$

2- معدل العائد على الودائع (ROP) : يعد هذا المؤشر من المقاييس المهمة لما لها من اهمية لدى المودعين لأنها تقيس مدى نجاح ادارة المصرف في تحقيق العوائد على اموال المودعين داخل المصرف كما انها تشير إلى فاعلية وقدرة البنوك في تحويل الودائع إلى ارباح ، ويستخدم هذا المؤشر لقياس مد نجاح ادارة المصارف في ادارتها بشكل مناسب ، ويعتبر هذا المؤشر ذات اهمية كبيرة للاستثمار الناجح من الاموال المتمثلة بالودائع وتعتمد المصارف بشكل كبير على الاموال التي يقدمها الزبائن (المودعين) حيث تستثمرها في تمويل القروض المصرفية بأنواعها المختلفة والتي تقدمها للزبائن (المودعين) (Wahyudi et al,2018:p168). إن تركيز المصارف على جذب الودائع مثل ودائع التوفير وودائع الاجل نظرا إلى ان هذه الانواع من الودائع يعطي للمصارف مرونة اكبر عند توظيف اموالها في الاستثمارات الطويلة الاجل دون النظر لعامل السيولة لتحقيق ربحية اعلى (Abdullah,2019:46). ويمكن حساب هذا المؤشر وفق الصيغة التالية :

$$ROD = [\text{Net Income} / \text{Total Deposit}] \times 100$$

$$\text{معدل العائد على الودائع} = [\text{صافي الدخل} / \text{اجمالي الودائع}] \times 100$$

3- معدل العائد على الموجودات (ROA) أو العائد على الأصول : وهي النسبة التي تقيس مدى كفاءة المصرف في ادارة اصوله خلال فترة زمنية معينة ومدى قدرته على تحقيق الارباح وكلما زاد العائد على الموجودات كلما زادت الربحية التي تحققها المصارف (Shendy & Nugi,2021:p.582) ، يبين هذا المؤشر مدى قدرة المصرف على تحقيق الارباح ويتم ذلك من خلال استثمار موجوداته في استثمارات اكثر ربحية من خلال المفاضلة بين الفرص المتاحة ويقاس هذا المؤشر نسبة صافي الدخل إلى اجمالي الموجودات (Kartikasari & Merianti,2016:p410) ، ويمكن قياسه بصافي الدخل لكل وحدة نقدية من متوسط الموجودات التي يمكن امتلاكها خلال المدة الزمنية المحددة (Jumonoa et al,2020:p297). والنسبة تقيس العائد على اجمالي الموجودات بعد الفوائد والضرائب وكلما ارتفعت النسبة يكون دليل واضح على كفاءة المصارف في استخدام موجوداتها

(Javaid et al.,2011:3796) ، (Ibe,2013:p38). ويمكن ان يكون لسياسات تخفيض الاصول هذه تأثير سلبي على الارباح ، اذا كانت تؤثر على العمليات وتختلف النتيجة حسب الصناعة لأن بعض الصناعات تتطلب اصول اكثر بكثير من غيرها (Accounting Tools ,2022:p4). كما ان هناك علاقة مباشرة بين العائد على الموجودات الذي يقيس مدى كفاءة ادارة المصرف ، والعائد على حقوق الملكية الذي يقيس مدى جودة اداء المالكين لاستثماراتهم الذي يبين مقدار الموجودات لكل دولار من رأس المال الممتلك (Mishkin,etal,2013:p208)، ويمكن حساب هذا المؤشر وفق الصيغة التالية :

$$ROA = \text{Net Income} / \text{Total Assets}$$

معدل العائد على الموجودات = صافي الدخل / اجمالي الموجودات

إن الهدف من دراسة هذه المؤشرات هو معرفة اي منها تؤثر بشكل كبير على الربحية وبالتالي يمكن تصنيفها على انها محددات ربحية البنك . ان مؤشر الربحية ضروري لمقابلة المخاطر المتنوعة التي يتعرض لها المصرف من اجل بقاءه واستمراره في سوق العمل كما ان هذا المؤشر مهم جدا في زيادة او انخفاض قيمة ثروة المالكين واستثماراتهم في المصارف . وهناك ايضا علاقة بين حجم البنك وربحيته ، قد تكون هذه العلاقة ايجابية ، ومع ذلك يقال ان زيادة حجم البنك يعد حد معين من شأنه يؤدي إلى انخفاض الارباح وبالتالي الحصول على تأثير سلبي على الربحية (Roman ,Tomuleasa,2013:p6).

رابعاً - مؤشرات السيولة **Liquidity indicators** : تقيس مؤشرات السيولة مرونة البنوك في مواجهة صدمات التدفق النقدي. يؤثر مستوى السيولة على قدرة النظام المصرفي على تحمل الصدمات (Kristina kocisova,2015:p200). وتشير سيولة التمويل إلى الوصول إلى الائتمان بشروط مقبولة من اجل الوفاء بالالتزامات دون تكبد خسائر كبيرة تؤثر على سيولة السوق من خلال تحديد مدى توفر التمويل لاتخاذ مراكز في سوق العملات الأجنبية (Bank for International Settlements,2017:p2). استخدم الباحثون مجموعة من مقاييس السيولة المستخدمة في حساب السيولة كانت أهمها :

1- نسبة النقدية إلى مجموع الودائع: Cash to Total deposits : ويشير لها بمعدل الرصيد النقدي ، وتقيس هذه النسبة مدى قدرة النقدية على مواجهة طلبات السحوبات التي يقوم بها جمع اصحاب الودائع سواء كانت وداائع جارية ، وداائع توفير ، وداائع لأجل ؛ وتحسب بقسمة النقدية على مجموع الودائع ،

فالنسبة العالية مؤشر على مخزون سيولة مرتفعة وتتغير هذه النسبة مع تغير حجم البنك (Marozva,2015:p)، ويمكن حساب هذا المؤشر وفق الصيغة التالية:

$$CTTD = [Cash\ in\ the\ box + Cash\ in\ the\ central\ bank + cash\ in\ other\ banks / Total\ deposits] \times 100$$

نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع = [النقدية في الصندوق + النقدية في البنك المركزي + النقدية في المصارف الأخرى / إجمالي الودائع] × 100

2- نسبة النقدية إلى الودائع الجارية Cash to Current deposits: ويشير إليها بمعدل السيولة الحاضرة، وتشير هذه النسبة إلى حجم الاحتياطيات الأولية من النقدية الجاهزة لدى البنك والتي بإمكانها استخدامها متى يشاء تقيس هذه النسبة مدى قدرة النقدية على مواجهة طلبات السحوبات من قبل اصحاب الودائع الجارية ، فكلما انخفضت كانت مؤشر على مخزون اعلى من السيولة والعكس صحيح. ويمكن حساب هذا المؤشر وفق الصيغة التالية :

$$CCD = [Cash\ in\ the\ bank\ vault / current\ deposits] \times 100$$

نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع = [النقدية في خزانة المصرف / الودائع الجارية] × 100

3- نسبة النقدية إلى إجمالي الخصوم Cash to Total Liabilities: تقيس هذه النسبة قدرة النقدية على الوفاء بالالتزامات في جانب الخصوم ككل ، ويمكن حسابا هذا المؤشر بقسمة النقدية على مجموع الخصوم وفق الصيغة التالية:

$$CTL = [Cash / Total\ Liabilities] \times 100$$

نسبة النقدية إلى إجمالي الخصوم = [النقدية / إجمالي الخصوم] × 100

نسبة

4-

الاصول السائلة إلى الودائع: The ratio of liquid assets to deposits: ويشير لها بمعدل السيولة القانونية ، تمثل هذه النسبة مقياسا لمدى قدرة الاحتياطيات الأولية ، والاحتياطيات الثانوية على الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة على البنك في جميع ظروف وحالات البنك كذلك تعد هذه النسبة من اكثر نسب السيولة موضوعية واسخداما في مجال تقييم كفاية السيولة (Abed & Zumlot,2019:p)، وبما أن الاصول السائلة تتميز بسهولة وسرعة تحويلها إلى نقد دون خسارة، فإن هذه النسبة تقيس لنا اهمية هذه الاصول في هيكل اصول البنك (ابتسام ، حياة، 2021: 38). تركز هذه النسبة بشكل اكبر على حساسية البنك للودائع ، وتشير القيمة المرتفعة لهذه النسبة إلى قدرة البنوك على امتصاص صدمات السيولة ، اما القيمة المنخفضة لهذه

النسبة فتشير إلى زيادة حساسية البنك فيما يتعلق بسحب الودائع (Vodova,2013:p.65). ويمكن حساب هذا المؤشر وفق الصيغة التالية :

$$\text{TRLAD} = [\text{Current Assets} / \text{Total Deposits}] \times 100$$

نسبة الاصول المتداولة إلى الودائع = الاصول السائلة / اجمالي الودائع $\times 100$

-5

نسبة

توظيف الأموال Investment Ratio : تشير هذه النسبة لمدى ملائمة الاموال المتاحة للبنك لتلبية الطلبات الائتمانية من سلف وقروض وتشير النسبة المرتفعة على قدرة البنك على تلبية طلبات الائتمان ولكنها في نفس الوقت تدل على انخفاض قدرة البنك على تلبية السحوبات للمودعين وتحسب هذه النسبة بقسمة القروض والسلفيات على اجمالي الودائع وما في حكمها (ابراهيم وآخرون ، 2021 : 43). ويمكن حساب هذا المؤشر وفق الصيغة التالية :

$$\text{IR} = [\text{Total Loans and advances} / \text{Total deposits}] \times 100$$

نسبة توظيف الاموال = اجمالي القروض والسلف / اجمالي الودائع $\times 100$

خامساً - التعرض لمخاطر صرف العملات الأجنبية Exposure to foreign exchange risk : هي مؤشر يقيس تعرض البنك للمخاطر فيما يتعلق بالحركات في اسعار الاصول في الأسواق المالية، حيث تتعرض الشركات والمستثمرون التي لديها اصول او عمليات تجارية عبر الحدود الوطنية لمخاطر العملة التي تخلق ارباحا وخسائر لا يمكن التنبؤ بها (Jemes Chen, Gordon Scottm,2022:p2). ويمكن ان تؤدي التقلبات الحادة في العملات العالمية إلى تآكل الإيرادات ، وزيادة التكاليف (Nordea Bank,2021:p4).

6.2.3.2 مقررات بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي Basel decisions and banking stability :

يعد تحسين سلامة القطاع المصرفي ،واستقراره هدفا اساسيا لمقررات بازل ،حيث اقرت لجنة بازل للرقابة المصرفية توصيات هامة لتحقيق الاستقرار المصرفي حيث مرت هذه الاتفاقية بعدة تطورات بدا من مقررات بازل 1 لسنة 1988 وصولا إلى اتفاقية بازل 111 لسنة 2010 ،تعد لجنة بازل للرقابة المصرفية من اهم الاحداث المسجلة في الساحة المصرفية الدولية ، فقد لعبت دورا كبيرا في تقنين التطورات المالية والمصرفية من خلال مقرراتها المطروحة سنة 1988 اتفاقية 1 والتي ركزت على كفاية رأس المال ، تمثل اهم مؤشر لقياس السلامة المالية للبنوك ، كما انه نتيجة للتطورات الحاصلة والمتوالية في المجال المالي عامة والمصرفي خاصة والتي جعلت الاتفاقية اقل مرونة في معالجة المخاطر المالية وبالتالي فشلها في تحقيق الاستقرار المصرفي وكانت من بين الاسباب التي ادت إلى فشل اتفاقية بازل 1 في تحقيق الاستقرار المصرفي ، انها ركزت على

المخاطر الائتمانية فقط واهمالها للمخاطر الاخرى التي تواجهها البنوك بالرغم من ظهور مخاطر مالية اخفق رأس مال المصرف في مواجهتها وتحملها ، ادى ذلك إلى اخفاقها في معالجة مخاطر الجهاز المصرفي .(CFI,2022:P3). كما انها جاءت بمعايير تلائم عمل البنوك الكبيرة الرأسمالية والتي تتوفر لديها الخبرات والتقنيات التي تمكنها من تطبيقها مع عدم مراعاتها لأنشطة البنوك الصغيرة ، (بوبر،سعيدة،2014: 45) ، اضافة إلى انها لم تواكب التطورات السريعة في الجهاز المصرفي، والتي ادت إلى ظهور مخاطر مالية جديدة ،فضلا عن غياب الرقابة الإشرافية من قبل البنك المركزي بسبب عدم اتباع البنوك المركزية سياسات مصرفية موحدة في تصنيف الاصول واحتساب المخصصات، (Alfred (person&Petra,2019:p7)، وهذا ما ادركته اتفاقية بازل 11 بإدخال الدعامة الثانية (الرقابة الإشرافية) (عريس،بخوصي،2017: 112).

هذا ما عجل بأجراء اللجنة لتعديلات عليها بدأ منذ سنة 1996 تكرست في اتفاقية جديدة في اطار ما يسمى باتفاقية بازل 11 الا ان هذه الاخيرة سرعان ما تم تعديلها هي الاخرى بعد قصورها او سوء تطبيقها بوضوح في الازمة المالية العالمية 2008 ، حيث ان حدوث الازمة اثبتت اخفاق الاتفاقية في تحقيق الاستقرار المصرفي وكانت من بين الاسباب في اخفاقها هي ،**نقص رؤوس الأموال الملائمة** : لقد كشفت الازمة المالية العالمية ان البنوك في مختلف دول العالم لا تتوفر لديها الاموال الخاصة ذات النوعية الجيدة لتغطية المخاطر التي يكتنفها العمل المصرفي ويقصد بها الشريحة الاولى والتي تعتبر صغيرة جدا مقارنة مع حجم المخاطر الكبيرة التي تتعرض لها البنوك، فضلا عن **عدم معالجة النقص في سيولة البنوك** حيث اهلنت معالجة اكبر المخاطر التي تواجه البنوك وهي مشكلة السيولة والتي كانت من الاسباب المهمة في نشوء الازمة المالية العالمية 2008 (Panayiotis Gavras,2012:p34)، كما ان هناك العديد من المخاطر اهلنتها مما ساهمت في احداث الازمة ومنها مخاطر المحافظ المالية للتفاوض ، والمخاطر المرتبطة بعمليات التوريق المعقدة والتي تشكل نسبة كبيرة من نشاط البنوك مما ادى ذلك إلى حدوث ازمة مالية عالمية (حياة،2013: 279).

مما جعل اللجنة تقوم بتعديل على هذه الاتفاقية في اطار اتفاقية بازل 111 حيث ان هذه الاتفاقية 2019 ومن خلال هذا الاتفاقية تم اطلاق مجموعة من اللوائح التنظيمية التي تهدف إلى تعزيز المرونة للبنوك في مواجهة مخاطر السيولة (IMF,2019:P27). من خلال :

1- زيادة قدرة البنوك على امتصاص الصدمات : ويتم ذلك من خلال زيادة رأسمالها ، وسيولتها ، حيث الزمت بازل 111 بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز ، رأس مال اساسي يتكون من رأس المال المدفوع ، والارباح المحتفظ بها بما يعادل على الاقل 4.5% من اصولها المرجحة بالمخاطر ، لذلك على البنوك

زيادة كمية رأس المال الممتاز المحتفظ به لمواجهة الخسائر المحتملة إلى 7% ، فضلا عن الاحتفاظ بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المترتبة عن حركة الدورة الاقتصادية بنسبة ما بين 0-2.5% من رأس الاساس. والجدول التالي يبين متطلبات رأس مال التحوط حسب اتفاقية بازل 111 .

الجدول رقم (8.2) متطلبات رأس مال التحوط حسب اتفاقية بازل 111

رأس المال الاجمالي	رأس مال الشريحة 1	حقوق المساهمين بعد الخصومات	
8%	6%	4.5%	الحد الأدنى
		2.5%	رأس مال التحوط
10.5%	8.5%	7%	الحد الأدنى + رأس مال التحوط
		0-2.5%	حدود رأسمال التحوط للتقلبات الدورية

المصدر : من اعداد الباحثة ، بالاعتماد على المصدر:

Source : Ozkan. Canan, Regulatory and Supervisory Challenges of Islamic Banking After Basel-111,com ECE Financial Cooperation Working Group Meting ANKARA, The International Bank for Reconstruction and Development, Washington, USA, 2015, p11.

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ اهم التعديلات والاصلاحات التي ركزت عليها بازل 111 على اتفاقية بازل 11 ، حيث الزمت هذه الاتفاقية البنوك الاحتفاظ برأس مال ممتاز (رأس مال اساسي) يتكون من رأس المال المدفوع ، والأرباح المحتجزة بما يعادل على الاقل 4.5% من الاصول المرجحة بالمخاطر بزيادة عن النسبة 2% وفق اتفاقية بازل 11 ، اضافة إلى تكوين احتياطي جديد منفصل بمثابة هامش الحفاظ على رأس المال ، يتألف من اسهم عادية يعادل 2.5% من الاصول ، لمواجهة الخسائر المحتملة إلى 7% ، ومن اصلاحات اتفاقية بازل 111 انها الزمت البنوك بالاحتفاظ بنوع من الاحتياطي لمواجهة الاثار السلبية من جراء حركة الدورة الاقتصادية بنسبة ما بين 0% و 2.5% من رأس المال الاساسي وتوفير حد ادنى من مصادر التمويل المستقرة ، ونسب السيولة لضمان الوفاء بالتزاماتها ، ورفع معدل رأس المال من 8% إلى 10.5% وتوفير قدر كبير من رأس المال المكون من حقوق الملكية في اجمالي رأس مال البنك .

2- تعزيز سيولة البنوك : اقرت اتفاقية بازل 111 العديد من التعديلات والاقتراحات الجديدة التي تخص جانب السيولة ، الهدف منها مراقبة مخاطر السيولة المحتملة في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة الاجل (Hache Frederic,2012:p5)، من خلال وضع نسبتين ، هي :

1- نسبة السيولة قصيرة الاجل (LCR) : والتي تتطلب من البنوك

الاحتفاظ بأصول ذات درجة سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي لديها حتى 30 يوما (Panayolis

(Gavras,2012:p37) ، مما يمكن من معالجة اسباب الازمة المالية العالمية 2008 اذ ان اغلب البنوك افلست بسبب نقص متطلبات السيولة ، (Basel 111,2010:pp3-8).

2- نسبة صافي التمويل المستقر NSFR : والهدف منها ان يتوفر للبنوك

مصادر تمويل مستقرة لأنشطتها (بوبر، سعيدة، 2014: 67). حيث ادخلت نسبة صافي التمويل المستقر بموجب اتفاقية لجنة بازل 111 لتعزيز الاستقرار المصرفي، ويتعين على المؤسسات المالية الفردية الحفاظ على هيكل تمويلي مستدام له تأثير جوهري على عمليات المصارف (Le etal.,2020:p55)، ويجب ان لا تقل هذه النسبة عن 100%.

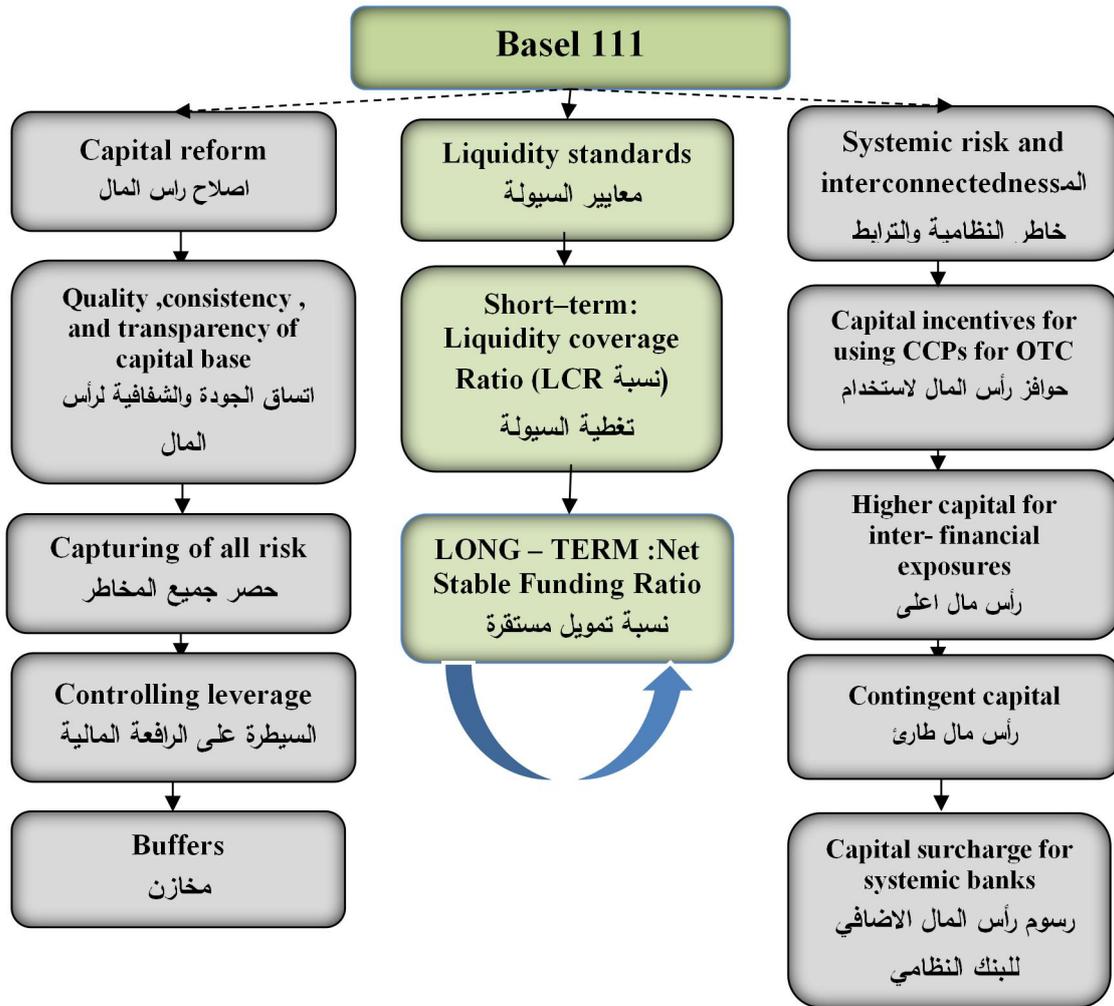
3- **التوسع في تغطية المخاطر وتحسين نوعية رأس مال البنك** : لقد خصصت جزء من رأسمالها لتغطية المخاطر والتي اهمت من قبل اتفاقية بازل 11 ، كما ان تطبيق اتفاقية بازل 111 يؤدي إلى زيادة متانة البنوك للتصدي للصدمات واستيعاب الخسائر بشكل افضل (Basel 111,2010:p45).

4- **الحد من التوسع في منح القروض ومخاطرها**: ان ادخال بازل 111 لنسبة الرافعة المالية سوف يؤدي إلى كبح التوسع في القروض المصرفية والذي كان له الاثر الكبير في افلاس العديد من البنوك بسبب عدم كفاية رأس المال لامتصاص الخسائر ، (عريس ،بحوصي،2017: 214)،

5- **التقليل من المخاطر النظامية** : ان السياسات التي اتبعت في اتفاقية بازل 111 جعلت الاقتصادات اقل حساسية تجاه المخاطر ، والتي تعتبر (الاساس المنطقي الاساسي للتنظيم المصرفي)، من خلال تحديدها لنسبة الرافعة المالية والتي تساعد على وضع تدابير لرفع مستويات رأس المال للبنوك في اوقات (الرواج) والتي يمكن الاستفادة منها في اوقات (الانكماش) (Thompson,2012:p8).

والشكل التالي يوضح اهم ما جاءت به مقترحات اتفاقية بازل 111 حول كفاية رأس المال.

الشكل رقم (10.2) يبين اهم ما جاءت به مقترحات اتفاقية بازل 111 حول كفاية رأس المال



المصدر : من اعداد الباحثة، بالاعتماد على بيانات المصدر :

Source: KPMG, Basel 111 : Issues and implications KPMG LLP,2011,aDelaware limited liability partnership and the U.S.M member from the KPMG OF independent member firms affiliated with KPMC international aswiss entity.

من خلال الشكل اعلاه يتم به تلخيص اهم المعايير والتعليمات التي جاءت بها اتفاقية بازل 111 والتي تهدف إلى تعزيز وتقوية قاعدة رأس المال للمصرف وسيولته اضافة إلى متابعة المخاطر المالية للمصرف والالتفات إلى المخاطر النظامية ذات المساس باستقرار المصرف وسلامته كما انها ومن خلال معاييرها وارشاداتها تعزز من مرونة القطاع المصرفي وكذلك تحسين وتقوية قدرة المصارف على امتصاص كافة الخسائر والصدمات المفاجئة نتيجة حدوث الازمات المالية والاقتصادية المتوالية من خلال اجهزة الانذار المبكر وتقليل اثار انتشارها إلى الاقتصاد الحقيقي من خلال استعداد القطاع المصرفي نتيجة التزامه بهذه الارشادات والتعليمات الصادرة عن اتفاقية بازل .

اوجه التشابه والاختلاف بين اتفاقية بازل 11 وبازل 111 :

من اوجه التشابه بين اتفاقية بازل 11 وبازل 111 انها جاءت في اعقاب ازمان مالية ، اتفاقية بازل 11 جاءت عقب ازمة المكسيك ، وازمة جنوب شرق آسيا وايضا بالنسبة لاتفاقية بازل 111 التي جاءت بعد الازمة المالية العالمية 2008 ،فضلا عن ان كلا من اتفاقية بازل 11 وبازل 111 يشملان على نفس المخاطر وهي مخاطر الائتمان ، ومخاطر السوق ، ومخاطر التشغيل وكذلك نفس الطريقة لحسابها والتي بقيت نفسها في اتفاقية بازل 111 ، اما اوجه الاختلاف بين اتفاقية بازل 11 وبازل 111 من حيث مكونات رأس المال ، ومعدل كفاية رأس المال من خلال الجدول التالي .

الجدول رقم (9.2) يبين اوجه الاختلاف بين متطلبات رأس المال حسب بازل 11 وبازل 111

المتطلبات	بازل 11	بازل 111
معدل كفاية رأس المال	%8	%10.5
نسبة الحد الأدنى من حقوق المساهمين	%2	%4.5
نسبة الشريحة الاولى	%4	%6
هامش الحفاظ على رأس المال	-	%2.5 - 0

المصدر: من اعداد الباحثة ، بالاعتماد على معطيات المصدر:

Source: Lilius.M.M.,2012,Basel 111:Mapping the effect to stability, output and lending in the Nordict,Thesis ,M.SC. Applied Economics and Finance, Copenhagen Business School, 14 August,Denmark,pp.27-29.

من اوجه الاختلاف الاخرى، انه بموجب اتفاقية بازل 111 قامت اللجنة بإلغاء الشريحة الثالثة (القروض المساندة) من مكونات رأس المال حسب بازل 11 ، وتعويضها بشريحة جديدة لرأس المال تعرف برأس المال التحوطي (Buffer) وتتكون من الاسهم العادية وتعادل 2.5% من الاصول بهدف ضمان قدرة البنوك على مواجهة الاضطرابات الاقتصادية الطارئة ، كما حدد اقتراح ديسمبر 2009 في بازل 111 نسبتيين للوفاء بمتطلبات السيولة (نسبة تغطية السيولة) ، (نسبة صافي التمويل المستقر) وتعتبر هذه النسبتين هي معايير احترازية ، كما قدمت بازل 111 حدا ادنى لنسبة الرافعة المالية، وتعتبر اتفاقية بازل 111 اكثر صرامة فيما يتعلق بشكل راس المال . نهدف اتفاقية بازل 11 إلى (السياسة الاحترازية الجزئية)، اي تحقيق سلامة البنوك فرادى ، بينما تهدف اتفاقية بازل 111 إلى تحقيق استقرار النظام المصرفي ككل (السياسة الاحترازية الكلية) (Thompson,E.,2012:p9-10).

ومن الاختلافات الاخرى هو ان تطبيق مقررات بازل 111 هو اكثر تكلفة من تطبيق معايير بازل 11 بالأخص فيما يتعلق بمعيار كفاية رأس المال والسيولة المصرفية ، ونسبة الرافعة المالية حيث ان هذه التكلفة

تؤثر على اداء البنوك وبالتالي تراجع ربحيتها ، فضلا عن ان اللجنة اقرت من خلال اتفاقية بازل 111 ضرورة اعتماد اختبارات الضغط (Test de stress) كجزء من الادارة الداخلية في البنوك ،من خلال مجموعة من التقنيات المستخدمة لإدارة المخاطر لتقييم التأثيرات المحتملة على الوضع المالي للبنك ، وهو اسلوب يدعم عملية اتخاذ القرار في الادارة من خلال تحديد مواطن الضعف المحتملة للبنك والتي يمكن وضعها في الاعتبار في تخطيط الاعمال على المدى الطويل (Lesambo,2013:233).

مما سبق نجد ان مقررات بازل تعتبر أداة هامة لتحسين وتعزيز الاستقرار المصرفي في النظام المالي العالمي. من خلال مواجهة التحديات التي يمكن أن تؤثر على استقرار القطاع المصرفي، وتعزز القدرة على التعامل مع المخاطر والأزمات المالية بفاعلية من خلال زيادة في متطلبات رأس المال الأدنى للمصارف، وبالأخص رأس المال الأساسي ، لتحمل المخاطر المحتملة وتقليل فرص الافلاس في حالة وقوع خسائر كبيرة ، فضلا عن انها تهدف إلى تحسين معايير السيولة المصرفية لضمان توفير السيولة الكافية للمصارف في حالات الأزمات المالية، اضافة إلى تحسين معايير إدارة المخاطر من خلال تحسين إدارة المخاطر، تكون المصارف أكثر قدرة على التعامل مع المتغيرات الاقتصادية والمالية وتقليل تأثيرها .

ان هذه الإجراءات تساهم في تحسين مستوى استقرار القطاع المصرفي بشكل عام وتقليل احتمالات حدوث أزمات مالية كبيرة تؤثر على القطاع المصرفي بأكمله. ومع ذلك، قد تكون هناك أيضا تحديات في تطبيق هذه المقررات وتأثيرها على النظام المصرفي والاقتصاد بشكل عام، وهذا يعتمد على السياسات الاقتصادية والتنظيمية في كل دولة .



الفصل الثالث : الجانب العملي

Application part



المبحث الأول : اختبار علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة

المبحث الثاني : اختبار علاقات الاثر بين متغيرات الدراسة

المبحث الثالث : اختبار علاقات الاثر بين المتغير الوسيط والمتغير

التابع بوجود المتغير المستقل .

الفصل الثالث : الجانب العملي practical side

تمهيد :

أنَّ الغرض الرئيس من هذا الفصل هو القيام بتحليل العلاقات بين متغيرات الدراسة وذلك للوقوف على مدى صحة الفرضيات التي بنيت عليها الدراسة ، ويقسم الفصل الى ثلاثة مباحث وحسب الاتي :-

- 1- المبحث الأول يتناول اختبار علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة .
- 2- المبحث الثاني يتناول اختبار علاقات الأثر بين متغيرات الدراسة
- 3- المبحث الثالث يتناول اختبار علاقات الأثر بين المتغير الوسيط والمتغير التابع بوجود المتغير المستقل ، لبيان دور الوساطة ، هل هي كلية ام جزئية .
وقد تم تقسيم متغيرات الدراسة الى الاتي :-
- 4- المتغير المستقل (X) / أدوات السياسة النقدية غير التقليدية (التوجيه الاجل X1 ، التيسير الكمي X2)
- 5- المتغير الوسيط (M) / مؤشرات الاستقرار المصرفي (كفاية رأس المال M1 ، الربحية M2)
- 6- المتغير التابع (Y) / مؤشرات التعافي من الازمات (الناتج المحلي الإجمالي Y1 ، صافي الدخل الأساسي Y2)

{المبحث الأول / اختبار وتحليل علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة}

يتناول هذا المبحث الاختبارات الخاصة بعلاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة ، وقد تم استخدام انموذج بيرسون لاختبار هذه العلاقات ، مع تناول اختبار t للبت بمعنوية العلاقة من الناحية الإحصائية .

أولاً :- لغرض التأكد من صحة الفرضية الرئيسية الأولى الخاصة بعلاقة الارتباط والتي تنص (عدم وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين أدوات السياسة النقدية غير التقليدية ومؤشرات الاستقرار المصرفي)

وما ينبثق منها من فرضيات فرعية وحسب الآتي :-

1. عدم وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين التوجيه الاجل وكفاية رأس المال .
2. عدم وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين التوجيه الاجل والربحية .
3. عدم وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين تسيير الائتمان وكفاية رأس المال .
4. عدم وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين تسيير الائتمان والربحية .

ولغرض التأكد من صحة الفرضية الفرعية الأولى يوضح الجدول (1) نتائج علاقة الارتباط بين التوجيه الاجل وكفاية رأس المال .

الجدول (1) نتائج علاقة الارتباط بين التوجيه الاجل وكفاية رأس المال .

Model	Unstandardized Coefficients			Standardized Coefficients	T	Sig.
	R	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)		1912921.219	217233.005		8.806	.000
التوجيه الاجل	.395a	-1.293E7	8034711.334	-.395-	-1.609-	.130

a. Dependent Variable: كفاية رأس المال

من خلال الجدول (1) يتضح الآتي :-

1. بلغ معامل الارتباط بين التوجيه الاجل وكفاية رأس المال (39.5%) ، وهذا يعني الارتباط طردي متوسط القوة بين المتغيرات ، بمعنى أي زيادة في التوجيه الاجل يرافقتها زيادة في كفاية راس المال.
2. بلغت قيمة sig وهي معنوية علاقة الارتباط (0.13) وهي اكبر من مستوى المعنوية المتبع في الانموذج والبالغ (5%) ، وهذا يعني ان علاقة الارتباط بين التوجيه الاجل وكفاية رأس المال غير معنوية وغير دالة إحصائياً.
3. بلغت قيمة t (1.609) وهي اقل من قيمة t الجدولية البالغة (1.753) ، وهذا يعني ان علاقة الارتباط بين المتغيرات غير معنوية وغير دالة إحصائياً.

4. القرار يكون (عدم وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين التوجيه الاجل وكفاية رأس المال).

ولغرض التأكد من صحة الفرضية الفرعية الثانية يوضح الجدول (2) نتائج علاقة الارتباط بين التوجيه الاجل والربحية .

الجدول (2) نتائج علاقة الارتباط بين التوجيه الاجل والربحية

Model	R	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)		1.099E8	1.076E7		10.215	.000
التوجيه الاجل	.729 ^a	-1.587E9	3.978E8	-.729-	-3.989-	.001

a. Dependent Variable: الربحية

من خلال الجدول (2) يتضح الاتي :-

1. بلغ معامل الارتباط بين التوجيه الاجل والربحية (72.9%) ، وهذا يعني الارتباط طردي بين المتغيرات ، بمعنى أي زيادة في التوجيه الاجل يرافقه زيادة في الربحية.
2. بلغت قيمة sig وهي معنوية علاقة الارتباط (0.001) وهي اقل من مستوى المعنوية المتبع في الانموذج والبالغ (5%) ، وهذا يعني ان علاقة الارتباط بين التوجيه الاجل وكفاية رأس المال معنوية ودالة إحصائياً.
3. بلغت قيمة t (3.989) وهي اكبر من قيمة t الجدولية البالغة (1.753) ، وهذا يعني ان علاقة الارتباط بين المتغيرات معنوية ودالة احصائياً.
4. القرار يكون (وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين التوجيه الاجل والربحية) . ولغرض التأكد من صحة الفرضية الفرعية الثالثة يوضح الجدول (3) نتائج علاقة الارتباط بين تسيير الائتمان وكفاية رأس المال .

الجدول (3) نتائج علاقة الارتباط بين تسيير الائتمان وكفاية رأس المال .

Model	R	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)		511974.857	652530.079		.785	.446
تسيير الائتمان	.409 ^a	4.050E-9	.000	.409	1.679	.115

a. Dependent Variable: كفاية رأس المال

من خلال الجدول (3) يتضح الاتي :-

1. بلغ معامل الارتباط بين تسيير الائتمان وكفاية راس المال (40.9%) ، وهذا يعني الارتباط طردي بين المتغيرات ، بمعنى أي زيادة في التوجيه الاجل يرافقه زيادة في الربحية.
2. بلغت قيمة sig وهي معنوية علاقة الارتباط (0.115) وهي اكبر من مستوى المعنوية المتبع في الانموذج والبالغ (5%) ، وهذا يعني ان علاقة الارتباط بين تسيير الائتمان وكفاية راس المال غير معنوية وغير دالة إحصائياً.
3. بلغت قيمة t (1.679) وهي اقل من قيمة t الجدولية البالغة (1.753) ، وهذا يعني ان علاقة الارتباط بين المتغيرات غير معنوية وغير دالة احصائياً.
4. القرار يكون (عدم وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين تسيير الائتمان وكفاية راس المال).

ولغرض التأكد من صحة الفرضية الفرعية الثالثة يوضح الجدول (4) نتائج علاقة الارتباط بين تسيير الائتمان والربحية .

الجدول (4) نتائج علاقة الارتباط بين تسيير الائتمان والربحية .

Model	R	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)		-1.330E7	4.175E7		-.319-	.755
تسيير الائتمان	.479 ^a	3.150E-7	.000	.479	2.041	.041

Dependent Variable: a.الربحية

من خلال الجدول (4) يتضح الاتي :-

1. بلغ معامل الارتباط بين تسيير الائتمان والربحية (47.9%) ، وهذا يعني الارتباط طردي بين المتغيرات ، بمعنى أي زيادة في التوجيه الاجل يرافقه زيادة في الربحية.
 2. بلغت قيمة sig وهي معنوية علاقة الارتباط (0.041) وهي اقل من مستوى المعنوية المتبع في الانموذج والبالغ (5%) ، وهذا يعني ان علاقة الارتباط بين تسيير الائتمان وكفاية راس المال معنوية ودالة إحصائياً.
 3. بلغت قيمة t (2.041) وهي اكبر من قيمة t الجدولية البالغة (1.753) ، وهذا يعني ان علاقة الارتباط بين المتغيرات معنوية ودالة احصائياً.
 4. القرار يكون (وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين تسيير الائتمان والربحية) .
- ثانياً :- لغرض التأكد من صحة الفرضية الرئيسية الثانية الخاصة بعلاقة الارتباط والتي تنص (عدم وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين أدوات السياسة النقدية غير التقليدية ومؤشرات التعافي من الازمات)

وما ينبثق منها من فرضيات فرعية وحسب الاتي :-

1. عدم وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين التوجيه الاجل والنتاج المحلي الاجمالي
2. عدم وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين التوجيه الاجل وصافي الدخل الاساسي .

3. عدم وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين تسيير الائتمان والنتاج المحلي الإجمالي
4. عدم وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين تسيير الائتمان و صافي الدخل الاساسي.

ولغرض التأكد من صحة الفرضية الفرعية الأولى يوضح الجدول (5) نتائج علاقة الارتباط بين التوجيه الاجل والنتاج المحلي الاجمالي .

الجدول (5) نتائج علاقة الارتباط بين التوجيه الاجل والنتاج المحلي الاجمالي

Model	R	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)		.050	.018		2.758	.015
النتاج المحلي الاجمالي	.357 ^a	-1.459E-16	.000	-.357-	-1.430-	.175

Dependent Variable: a. التوجيه الاجل
من خلال الجدول (5) يتضح الاتي :-

1. بلغ معامل الارتباط بين التوجيه الاجل والنتاج المحلي الاجمالي (35.7%) ، وهذا يعني الارتباط طردي بين المتغيرات ، بمعنى أي زيادة في التوجيه الاجل يرافقها زيادة في الناتج المحلي الاجمالي.
2. بلغت قيمة sig وهي معنوية علاقة الارتباط (0.175) وهي اكبر من مستوى المعنوية المتبع في الانموذج والبالغ (5%) ، وهذا يعني ان علاقة الارتباط بين تسيير الائتمان والنتاج المحلي الاجمالي غير معنوية وغير دالة إحصائيا.
3. بلغت قيمة t (1.430) وهي اقل من قيمة t الجدولية البالغة (1.753) ، وهذا يعني ان علاقة الارتباط بين المتغيرات غير معنوية وغير دالة احصائيا.
4. القرار يكون (عدم وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين التوجيه الاجل والنتاج المحلي الاجمالي) .

ولغرض التأكد من صحة الفرضية الفرعية الثانية يوضح الجدول (6) نتائج علاقة الارتباط بين التوجيه الاجل و صافي الدخل الاساسي .

الجدول (6) نتائج علاقة الارتباط بين التوجيه الاجل و صافي الدخل الاساسي

Model	R	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)		3.412E13	1.002E13		3.405	.004
التوجيه الاجل	.423 ^a	6.469E14	3.706E14	.423	1.746	.103

Dependent Variable: ا. صافي الدخل الاساسي

من خلال الجدول (6) يتضح الآتي :-

1. بلغ معامل الارتباط بين التوجيه الاجل وصافي الدخل الاساسي (42.3%) ، وهذا يعني الارتباط طردي بين المتغيرات ، بمعنى أي زيادة في التوجيه الاجل يرافقتها زيادة في صافي الدخل الاساسي.
2. بلغت قيمة sig وهي معنوية علاقة الارتباط (0.103) وهي اكبر من مستوى المعنوية المتبع في الانموذج والبالغ (5%) ، وهذا يعني ان علاقة الارتباط بين التوجيه الاجل وصافي الدخل الاساسي غير معنوية وغير دالة إحصائياً.
3. بلغت قيمة t (1.746) وهي اقل من قيمة t الجدولية البالغة (1.753) ، وهذا يعني ان علاقة الارتباط بين المتغيرات غير معنوية وغير دالة احصائياً.
4. القرار يكون (عدم وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين التوجيه الاجل وصافي الدخل الاساسي) .

ولغرض التأكد من صحة الفرضية الفرعية الثالثة يوضح الجدول (7) نتائج علاقة الارتباط بين تسيير الائتمان والنتائج المحلي الاجمالي .

الجدول (7) نتائج علاقة الارتباط بين تسيير الائتمان والنتائج المحلي الاجمالي .

Model	R	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)		1.456E13	3.105E13		.469	.646
تسيير الائتمان	.814 ^a	.602	.115	.814	5.251	.000

Dependent Variable: .النتائج المحلي الاجمالي

من خلال الجدول (7) يتضح الآتي :-

1. بلغ معامل الارتباط بين تسيير الائتمان والنتائج المحلي الاجمالي (81.4%) ، وهذا يعني الارتباط طردي بين المتغيرات ، بمعنى أي زيادة في تسيير الائتمان يرافقتها زيادة في النتائج المحلي الاجمالي.
2. بلغت قيمة sig وهي معنوية علاقة الارتباط (0.000) وهي اقل من مستوى المعنوية المتبع في الانموذج والبالغ (5%) ، وهذا يعني ان علاقة الارتباط بين تسيير الائتمان و النتائج المحلي الاجمالي معنوية ودالة إحصائياً.
3. بلغت قيمة t (5.251) وهي اكبر من قيمة t الجدولية البالغة (1.753) ، وهذا يعني ان علاقة الارتباط بين المتغيرات معنوية ودالة احصائياً.
4. القرار يكون (وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين تسيير الائتمان والنتائج المحلي الاجمالي) .

ولغرض التأكد من صحة الفرضية الفرعية الرابعة يوضح الجدول (8) نتائج علاقة الارتباط بين تسيير الائتمان وصافي الدخل الاساسي .

الجدول (8) نتائج علاقة الارتباط بين تسيير الائتمان وصافي الدخل الاساسي .

Model	R	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)		3.930E13	3.332E13		1.180	.258
تسيير الائتمان	.086 ^a	.040	.123	.086	.323	.752

Dependent Variable: صافي الدخل الاساسي

من خلال الجدول (8) يتضح الاتي :-

1. بلغ معامل الارتباط بين تسيير الائتمان وصافي الدخل الاساسي (8.6%) ، وهذا يعني الارتباط طردي بين المتغيرات ، بمعنى أي زيادة في تسيير الائتمان يرافها زيادة في صافي الدخل الاساسي.
 2. بلغت قيمة sig وهي معنوية علاقة الارتباط (0.752) وهي اكبر من مستوى المعنوية المتبع في الانموذج والبالغ (5%) ، وهذا يعني ان علاقة الارتباط بين تسيير الائتمان وصافي الدخل الاساسي غير معنوية وغير دالة إحصائيا.
 3. بلغت قيمة t (0.323) وهي اقل من قيمة t الجدولية البالغة (1.753) ، وهذا يعني ان علاقة الارتباط بين المتغيرات غير معنوية وغير دالة احصائيا.
 4. القرار يكون (عدم وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين تسيير الائتمان وصافي الدخل الاساسي) .
- ثالثا :- لغرض التأكد من صحة الفرضية الرئيسية الثالثة الخاصة بعلاقة الارتباط والتي تنص (عدم وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الاستقرار المصرفي ومؤشرات التعافي من الازمات بوجود أدوات السياسة النقدية غير التقليدية)
- وما ينبثق منها من فرضيات فرعية وحسب الاتي :-

1. عدم وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة معنوية بين كفاية راس المال والنتاج المحلي الاجمالي بوجود التوجيه الاجل.
2. عدم وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين كفاية راس المال وصافي الدخل الاساسي بوجود التوجيه الاجل.
3. عدم وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين الربحية والنتاج المحلي الاجمالي بوجود التوجيه الاجل.
4. عدم وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين الربحية وصافي الدخل الاساسي بوجود التوجيه الاجل.
5. عدم وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين كفاية راس المال والنتاج المحلي الاجمالي بوجود تسيير الائتمان.

6. عدم وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين كفاية رأس المال وصافي الدخل الاساسي بوجود تسيير الائتمان.
7. عدم وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين الربحية والنتاج المحلي الاجمالي بوجود تسيير الائتمان.
8. عدم وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين الربحية وصافي الدخل الاساسي بوجود تسيير الائتمان.

ولغرض التأكد من صحة الفرضية الفرعية الاولى يوضح الجدول (9) نتائج علاقة الارتباط بين كفاية رأس المال والنتاج المحلي الاجمالي بوجود التوجيه الاجل.

الجدول (9) نتائج علاقة الارتباط بين كفاية رأس المال والنتاج المحلي الاجمالي بوجود التوجيه الاجل.

Model	R	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)		9.906E13	3.233E13		3.064	.009
كفاية رأس المال	.725 ^a	5.137E7	1.555E7	.687	3.302	.006
التوجيه الاجل		-2.100E14	5.090E14	-.086-	-.413-	.687

a. Dependent Variable: الناتج المحلي الاجمالي

من خلال الجدول (9) يتضح الاتي :-

1. بلغ معامل الارتباط بين كفاية رأس المال والنتاج المحلي الاجمالي بوجود التوجيه الاجل (72.5%) ، وهذا يعني الارتباط طردي بين المتغيرات ، بمعنى أي زيادة في كفاية رأس المال يرافقها زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بوجود التوجيه الاجل.
2. بلغت قيمة sig وهي معنوية علاقة الارتباط (0.006) وهي اقل من مستوى المعنوية المتبع في الانموذج والبالغ (5%) ، وهذا يعني ان علاقة الارتباط بين كفاية رأس المال والنتاج المحلي الاجمالي بوجود التوجيه الاجل معنوية ودالة إحصائيا.
3. بلغت قيمة t (3.302) وهي اكبر من قيمة t الجدولية البالغة (1.753) ، وهذا يعني ان علاقة الارتباط بين المتغيرات معنوية ودالة احصائيا.
4. القرار يكون (وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين كفاية رأس المال والنتاج المحلي الاجمالي بوجود التوجيه الاجل) .

ولغرض التأكد من صحة الفرضية الفرعية الثانية يوضح الجدول (10) نتائج علاقة الارتباط بين كفاية رأس المال وصافي الدخل الاساسي بوجود التوجيه الاجل.

الجدول (10) نتائج علاقة الارتباط بين كفاية رأس المال وصافي الدخل الاساسي بوجود التوجيه الاجل.

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	5.454E13	2.587E13		2.108	.055
	كفاية رأس المال	.472 ^a	-1.067E7	-.228-	-.858-	.407
	التوجيه الاجل	5.089E14	4.073E14	.333	1.250	.233

Dependent Variable: a. صافي الدخل الاساسي

من خلال الجدول (10) يتضح الاتي :-

1. بلغ معامل الارتباط بين كفاية رأس المال وصافي الدخل الاساسي بوجود التوجيه الاجل (47.2%) ، وهذا يعني الارتباط طردي بين المتغيرات ، بمعنى أي زيادة في كفاية رأس المال يرافقه زيادة في صافي الدخل الاساسي بوجود التوجيه الاجل.
2. بلغت قيمة sig وهي معنوية علاقة الارتباط (0.407) وهي اكبر من مستوى المعنوية المتبع في الانموذج والبالغ (5%) ، وهذا يعني ان علاقة الارتباط بين كفاية رأس المال وصافي الدخل الاساسي بوجود التوجيه الاجل غير معنوية وغير دالة إحصائيا.
3. بلغت قيمة t (0.858) وهي اقل من قيمة t الجدولية البالغة (1.753) ، وهذا يعني ان علاقة الارتباط بين المتغيرات غير معنوية وغير دالة احصائيا.
4. القرار يكون (عدم وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين كفاية رأس المال وصافي الدخل الاساسي بوجود التوجيه الاجل) .

ولغرض التأكد من صحة الفرضية الفرعية الثالثة يوضح الجدول (11) نتائج علاقة الارتباط بين الربحية والنتائج المحلي الاجمالي بوجود التوجيه الاجل.

الجدول (11) نتائج علاقة الارتباط بين الربحية والنتائج المحلي الاجمالي بوجود التوجيه الاجل.

Model	R	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.254E14	4.510E13		2.781	.016
	الربحية	.535 ^a	654413.204	.582	1.698	.113
	التوجيه الاجل	1.645E14	8.385E14	.067	.196	.847

Dependent Variable: a.النتائج المحلي الاجمالي

من خلال الجدول (11) يتضح الآتي :-

1. بلغ معامل الارتباط بين الربحية والناتج المحلي الإجمالي بوجود التوجيه الآجل (53.5%) ، وهذا يعني الارتباط طردي بين المتغيرات ، بمعنى أي زيادة في الربحية يرافقه زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بوجود التوجيه الآجل.
 2. بلغت قيمة sig وهي معنوية علاقة الارتباط (0.113) وهي أكبر من مستوى المعنوية المتبع في الانموذج والبالغ (5%) ، وهذا يعني ان علاقة الارتباط بين الربحية والناتج المحلي الإجمالي بوجود التوجيه الآجل غير معنوية وغير دالة إحصائياً.
 3. بلغت قيمة t (1.698) وهي أقل من قيمة t الجدولية البالغة (1.753) ، وهذا يعني ان علاقة الارتباط بين المتغيرات غير معنوية وغير دالة إحصائياً.
 4. القرار يكون (عدم وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين الربحية والناتج المحلي الإجمالي بوجود التوجيه الآجل) .
- ولغرض التأكد من صحة الفرضية الفرعية الرابعة يوضح الجدول (12) نتائج علاقة الارتباط بين الربحية وصافي الدخل الأساسي بوجود التوجيه الآجل.

الجدول (12) نتائج علاقة الارتباط بين الربحية وصافي الدخل الأساسي بوجود التوجيه الآجل.

Model	Unstandardized Coefficients			Standardized Coefficients	T	Sig.
	R	B	Std. Error	Beta		
(Constant)		1.148E13	2.948E13		.389	.703
الربحية	.468 ^a	206075.473	251963.248	.293	.818	.428
التوجيه الآجل		9.739E14	5.482E14	.636	1.776	.099

Dependent Variable: صافي الدخل الأساسي

من خلال الجدول (12) يتضح الآتي :-

1. بلغ معامل الارتباط بين الربحية وصافي الدخل الأساسي بوجود التوجيه الآجل (46.8%) ، وهذا يعني الارتباط طردي بين المتغيرات ، بمعنى أي زيادة في الربحية يرافقه زيادة في صافي الدخل الأساسي بوجود التوجيه الآجل.
2. بلغت قيمة sig وهي معنوية علاقة الارتباط (0.428) وهي أكبر من مستوى المعنوية المتبع في الانموذج والبالغ (5%) ، وهذا يعني ان علاقة الارتباط بين الربحية وصافي الدخل الأساسي بوجود التوجيه الآجل غير معنوية وغير دالة إحصائياً.
3. بلغت قيمة t (0.818) وهي أقل من قيمة t الجدولية البالغة (1.753) ، وهذا يعني ان علاقة الارتباط بين المتغيرات غير معنوية وغير دالة إحصائياً.
4. القرار يكون (عدم وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين الربحية وصافي الدخل الأساسي بوجود التوجيه الآجل) .

ولغرض التأكد من صحة الفرضية الفرعية الخامسة يوضح الجدول (13) نتائج علاقة الارتباط بين كفاية رأس المال والنتائج المحلي الاجمالي بوجود تسيير الائتمان.

الجدول (13) نتائج علاقة الارتباط بين كفاية رأس المال والنتائج المحلي الاجمالي بوجود تسيير الائتمان.

Model	R	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)		-3.254E12	2.245E13		-.145-	.887
كفاية رأس المال	.918 ^a	3.479E7	9000250.699	.465	3.866	.002
تسيير الائتمان		.462	.089	.624	5.185	.000

a. Dependent Variable: النتائج المحلي الاجمالي

من خلال الجدول (13) يتضح الآتي :-

1. بلغ معامل الارتباط بين كفاية رأس المال والنتائج المحلي الاجمالي بوجود تسيير الائتمان (91.8%) ، وهذا يعني الارتباط طردي بين المتغيرات ، بمعنى أي زيادة في كفاية رأس المال يرافقها زيادة في النتائج المحلي الإجمالي بوجود تسيير الائتمان.
2. بلغت قيمة sig وهي معنوية علاقة الارتباط (0.002) وهي اقل من مستوى المعنوية المتبع في الانموذج والبالغ (5%) ، وهذا يعني ان علاقة الارتباط بين كفاية رأس المال والنتائج المحلي الاجمالي بوجود تسيير الائتمان معنوية ودالة إحصائيا.
3. بلغت قيمة t (3.866) وهي اكبر من قيمة t الجدولية البالغة (1.753) ، وهذا يعني ان علاقة الارتباط بين المتغيرات معنوية ودالة احصائيا.
4. القرار يكون (وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين كفاية رأس المال والنتائج المحلي الاجمالي بوجود تسيير الائتمان) .

ولغرض التأكد من صحة الفرضية الفرعية السادسة يوضح الجدول (14) نتائج علاقة الارتباط بين كفاية رأس المال وصافي الدخل الاساسي بوجود تسيير الائتمان.

الجدول (14) نتائج علاقة الارتباط بين كفاية رأس المال وصافي الدخل الاساسي بوجود تسيير الائتمان.

Model	R	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
(Constant)		5.066E13	3.182E13		1.592	.135
كفاية رأس المال	.441 ^a	-2.218E7	1.276E7	-.474-	-1.739-	.106
تسيير الائتمان		.130	.126	.280	1.027	.323

a. صافي الدخل الاساسي

من خلال الجدول (14) يتضح الاتي :-

1. بلغ معامل الارتباط بين كفاية راس المال وصافي الدخل الاساسي بوجود تسيير الائتمان (44.1%) ، وهذا يعني الارتباط طردي بين المتغيرات ، بمعنى أي زيادة في كفاية راس المال يرافقتها زيادة في صافي الدخل الاساسي بوجود تسيير الائتمان.
 2. بلغت قيمة sig وهي معنوية علاقة الارتباط (0.106) وهي اكبر من مستوى المعنوية المتبع في الانموذج والبالغ (5%) ، وهذا يعني ان علاقة الارتباط بين كفاية راس المال وصافي الدخل الاساسي بوجود تسيير الائتمان غير معنوية وغير دالة إحصائيا.
 3. بلغت قيمة t (1.739) وهي اقل من قيمة t الجدولية البالغة (1.753) ، وهذا يعني ان علاقة الارتباط بين المتغيرات غير معنوية وغير دالة احصائيا.
 4. القرار يكون (عدم وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين كفاية راس المال وصافي الدخل الاساسي بوجود تسيير الائتمان) .
- ولغرض التأكد من صحة الفرضية الفرعية السابعة يوضح الجدول (15) نتائج علاقة الارتباط بين الربحية والنتائج المحلي الاجمالي بوجود تسيير الائتمان.

الجدول (15) نتائج علاقة الارتباط بين الربحية والنتائج المحلي الاجمالي بوجود تسيير الائتمان.

Model	Unstandardized Coefficients			Standardized Coefficients	T	Sig.
	R	B	Std. Error	Beta		
(Constant)		1.733E13	3.104E13		.558	.586
الربحية	.830 ^a	208276.816	198009.250	.185	7.052	.000
تسيير الائتمان		.537	.130	.726	4.123	.001

a. Dependent Variable: النتائج المحلي الاجمالي

من خلال الجدول (15) يتضح الاتي :-

1. بلغ معامل الارتباط بين الربحية والنتائج المحلي الاجمالي بوجود تسيير الائتمان (83.0%) ، وهذا يعني الارتباط طردي بين المتغيرات ، بمعنى أي زيادة في الربحية يرافقتها زيادة في النتائج المحلي الاجمالي بوجود تسيير الائتمان.
2. بلغت قيمة sig وهي معنوية علاقة الارتباط (0.000) وهي اقل من مستوى المعنوية المتبع في الانموذج والبالغ (5%) ، وهذا يعني ان علاقة الارتباط بين كفاية راس المال والنتائج المحلي الاجمالي بوجود تسيير الائتمان معنوية ودالة إحصائيا.
3. بلغت قيمة t (7.052) وهي اكبر من قيمة t الجدولية البالغة (1.753) ، وهذا يعني ان علاقة الارتباط بين المتغيرات معنوية ودالة احصائيا.
4. القرار يكون (وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين الربحية والنتائج المحلي الاجمالي بوجود تسيير الائتمان) .

ولغرض التأكد من صحة الفرضية الفرعية الثامنة يوضح الجدول (16) نتائج علاقة الارتباط بين الربحية وصافي الدخل الاساسي بوجود تسيير الائتمان.

الجدول (16) نتائج علاقة الارتباط بين الربحية وصافي الدخل الاساسي بوجود تسيير الائتمان.

Model	R	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)		3.672E13	3.366E13		1.091	.295
الربحية	.257 ^a	-193759.011-	214736.662	-.276-	-.902-	.383
تسيير الائتمان		.101	.141	.218	.713	.488

Dependent Variable: صافي الدخل الاساسي

من خلال الجدول (16) يتضح الاتي :-

1. بلغ معامل الارتباط بين الربحية وصافي الدخل الاساسي بوجود تسيير الائتمان (25.7%) ، وهذا يعني الارتباط طردي بين المتغيرات ، بمعنى أي زيادة في الربحية يرافقها زيادة في صافي الدخل الأساسي بوجود تسيير الائتمان.
2. بلغت قيمة sig وهي معنوية علاقة الارتباط (0.383) وهي اكبر من مستوى المعنوية المتبع في الانموذج والبالغ (5%) ، وهذا يعني ان علاقة الارتباط بين الربحية وصافي الدخل الاساسي بوجود تسيير الائتمان غير معنوية وغير دالة إحصائياً.
3. بلغت قيمة t (0.902) وهي اقل من قيمة t الجدولية البالغة (1.753) ، وهذا يعني ان علاقة الارتباط بين المتغيرات غير معنوية وغير دالة احصائياً.
4. القرار يكون (عدم وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين الربحية وصافي الدخل الاساسي بوجود تسيير الائتمان) .

{المبحث الثاني / اختبار وتحليل علاقات الاثر بين متغيرات الدراسة}

يتناول هذا المبحث الاختبارات الخاصة بعلاقات الاثر بين متغيرات الدراسة ، وقد تم استخدام انموذج الانحدار البسيط لاختبار هذه العلاقات ، مع تناول اختبار f للبت بمعنوية العلاقة من الناحية الإحصائية .

أولا :- لغرض التأكد من صحة الفرضية الرئيسية الرابعة الخاصة بعلاقة الاثر والتي تنص (عدم وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة احصائية بين أدوات السياسة النقدية غير التقليدية ومؤشرات الاستقرار المصرفي)

وما ينبثق منها من فرضيات فرعية وحسب الاتي :-

- 1- عدم وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة احصائية بين التوجيه الاجل وكفاية رأس المال .
- 2- عدم وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة احصائية بين التوجيه الاجل والربحية .
- 3- عدم وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة احصائية بين تسيير الائتمان وكفاية رأس المال .
- 4- عدم وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة احصائية بين تسيير الائتمان والربحية .

ولغرض التأكد من صحة الفرضية الفرعية الأولى يوضح الجدول (17) نتائج علاقة الاثر بين التوجيه الاجل وكفاية رأس المال .

الجدول (17) نتائج علاقة الاثر بين التوجيه الاجل وكفاية رأس المال .

Model	R	Adjusted R	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson	
				R Square	F	df1	df2	Sig. F		
1	.395 ^a	.156	.096	3.70478E5	.156	2.588	1	14	.130	1.277

a. Predictors: (Constant), التوجيه الاجل

b. Dependent Variable: كفاية رأس المال

من خلال الجدول (17) يتضح الاتي :-

5. بلغ معامل التفسير (R^2) بين التوجيه الاجل وكفاية رأس المال (15.6%) ، وهذا يعني ان التغيرات الحاصلة في التوجيه الاجل يمكن ان تفسرها كفاية راس المال بنسبة (15.6%) اما النسبة المتبقية فتعود الى متغيرات لم تتناولها الدراسة الحالية .
6. بلغت قيمة sig وهي معنوية علاقة الاثر (0.13) وهي اكبر من مستوى المعنوية المتبع في الانموذج والبالغ (5%) ، وهذا يعني ان علاقة الاثر بين التوجيه الاجل وكفاية رأس المال غير معنوية وغير دالة إحصائيا.
7. بلغت قيمة f (2.588) وهي اقل من قيمة f الجدولية البالغة (4.543) ، وهذا يعني ان علاقة الاثر بين المتغيرات غير معنوية وغير دالة احصائيا.
8. القرار يكون (عدم وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة احصائية بين التوجيه الاجل وكفاية رأس المال) ولغرض التأكد من صحة الفرضية الفرعية الثانية يوضح الجدول (18) نتائج علاقة الاثر بين التوجيه الاجل والربحية .

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.729 ^a	.532	.499	1.83432E7	.532	15.913	1	14	.001	1.814

a. Predictors: (Constant), التوجيه الاجل

b. Dependent Variable: الربحية

من خلال الجدول (18) يتضح الاتي :-

1. بلغ معامل التفسير (R^2) بين التوجيه الاجل والربحية (53.2%) ، وهذا يعني ان التغيرات الحاصلة في التوجيه الاجل يمكن ان تفسرها الربحية بنسبة (53.2%) اما النسبة المتبقية فتعود الى متغيرات لم تتناولها الدراسة الحالية .
 2. بلغت قيمة sig وهي معنوية علاقة الاثر (0.001) وهي اقل من مستوى المعنوية المتبع في الانموذج والبالغ (5%) ، وهذا يعني ان علاقة الاثر بين التوجيه الاجل والربحية معنوية ودالة إحصائيا.
 3. بلغت قيمة f (15.913) وهي اكبر من قيمة f الجدولية البالغة (4.543) ، وهذا يعني ان علاقة الاثر بين المتغيرات معنوية ودالة احصائيا.
 4. القرار يكون (وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة احصائية بين التوجيه الاجل والربحية) .
- ولغرض التأكد من صحة الفرضية الفرعية الثالثة يوضح الجدول (19) نتائج علاقة الاثر بين تسيير الائتمان وكفاية راس المال .

الجدول (19) نتائج علاقة الاثر بين تسيير الائتمان وكفاية راس المال .

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.409 ^a	.168	.108	3.67918E5	.168	2.820	1	14	.115	1.822

a. Predictors: (Constant), تسيير الائتمان

b. Dependent Variable: كفاية رأس المال

من خلال الجدول (19) يتضح الاتي :-

1. بلغ معامل التفسير (R^2) بين تسيير الائتمان وكفاية راس المال (16.8%) ، وهذا يعني ان التغيرات الحاصلة في تسيير الائتمان يمكن ان تفسرها كفاية راس المال بنسبة (16.8%) اما النسبة المتبقية فتعود الى متغيرات لم تتناولها الدراسة الحالية .
2. بلغت قيمة sig وهي معنوية علاقة الاثر (0.115) وهي اكبر من مستوى المعنوية المتبع في الانموذج والبالغ (5%) ، وهذا يعني ان علاقة الاثر بين تسيير الائتمان وكفاية راس المال غير معنوية وغير دالة إحصائيا.

3. بلغت قيمة f (2.820) وهي اقل من قيمة f الجدولية البالغة (4.543) ، وهذا يعني ان علاقة الاثر بين المتغيرات غير معنوية وغير دالة احصائيا.
4. القرار يكون (عدم وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة احصائية بين تسيير الائتمان وكفاية راس المال). ولغرض التأكد من صحة الفرضية الفرعية الثالثة يوضح الجدول (20) نتائج علاقة الاثر بين تسيير الائتمان والربحية .

الجدول (20) نتائج علاقة الاثر بين تسيير الائتمان والربحية .

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.479 ^a	.229	.174	2.35375E7	.229	5.167	1	14	.041	1.554

a. Predictors: (Constant), تسيير الائتمان

b. Dependent Variable: الربحية

من خلال الجدول (20) يتضح الاتي :-

1. بلغ معامل التفسير (R^2) بين تسيير الائتمان والربحية (17.4%) ، وهذا يعني ان التغيرات الحاصلة في تسيير الائتمان يمكن ان تفسرها الربحية بنسبة (17.4%) اما النسبة المتبقية فتعود الى متغيرات لم تتناولها الدراسة الحالية .
 2. بلغت قيمة sig وهي معنوية علاقة الاثر (0.041) وهي اقل من مستوى المعنوية المتبع في الانموذج والبالغ (5%) ، وهذا يعني ان علاقة الاثر بين تسيير الائتمان والربحية معنوية ودالة احصائيا.
 3. بلغت قيمة f (5.167) وهي اكبر من قيمة f الجدولية البالغة (4.543) ، وهذا يعني ان علاقة الاثر بين المتغيرات غير معنوية وغير دالة احصائيا.
 4. القرار يكون (عدم وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة احصائية بين تسيير الائتمان والربحية) .
- ثانيا :- لغرض التأكد من صحة الفرضية الرئيسية الخامسة الخاصة بعلاقة الاثر والتي تنص (عدم وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة احصائية بين أدوات السياسة النقدية غير التقليدية ومؤشرات التعافي من الازمات) وما ينبثق منها من فرضيات فرعية وحسب الاتي :-
5. عدم وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة احصائية بين التوجيه الاجل والنتاج المحلي الاجمالي .
 6. عدم وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة احصائية بين التوجيه الاجل وصافي الدخل الاساسي .
 7. عدم وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة احصائية بين تسيير الائتمان والنتاج المحلي الإجمالي
 8. عدم وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة احصائية بين تسيير الائتمان و وصافي الدخل الاساسي.

ولغرض التأكد من صحة الفرضية الفرعية الأولى يوضح الجدول (21) نتائج علاقة الاثر بين التوجيه الاجل والنتاج المحلي الاجمالي .

الجدول (21) نتائج علاقة الاثر بين التوجيه الاجل والنتاج المحلي الاجمالي .

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.357 ^a	.127	.065	.01151	.127	2.046	1	14	.175	.566

a. Predictors: (Constant),

b. Dependent Variable:

من خلال الجدول (21) يتضح الاتي :-

1. بلغ معامل التفسير (R^2) بين التوجيه الاجل والنتاج المحلي الاجمالي (12.7%) ، وهذا يعني ان التغيرات الحاصلة في التوجيه الاجل يمكن ان يفسرها الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (12.7%) اما النسبة المتبقية فتعود الى متغيرات لم تتناولها الدراسة الحالية .
 2. بلغت قيمة sig وهي معنوية علاقة الاثر (0.175) وهي اكبر من مستوى المعنوية المتبع في الانموذج والبالغ (5%) ، وهذا يعني ان علاقة الاثر بين التوجيه الاجل والنتاج المحلي الاجمالي غير معنوية وغير دالة إحصائيا.
 3. بلغت قيمة f (2.046) وهي اقل من قيمة f الجدولية البالغة (4.543) ، وهذا يعني ان علاقة الاثر بين المتغيرات غير معنوية وغير دالة احصائيا.
 4. القرار يكون (عدم وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة احصائية بين التوجيه الاجل والنتاج المحلي الاجمالي) .
- ولغرض التأكد من صحة الفرضية الفرعية الثانية يوضح الجدول (22) نتائج علاقة الاثر بين التوجيه الاجل وصافي الدخل الاساسي .

الجدول (22) نتائج علاقة الاثر بين التوجيه الاجل وصافي الدخل الاساسي .

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.423 ^a	.179	.120	1.70875E13	.179	3.047	1	14	.103	1.328

a. Predictors: (Constant),

b. Dependent Variable:

من خلال الجدول (22) يتضح الاتي :-

1. بلغ معامل التفسير (R^2) بين التوجيه الاجل وصافي الدخل الاساسي (17.9%) ، وهذا يعني ان التغيرات الحاصلة في التوجيه الاجل يمكن ان يفسرها صافي الدخل الاساسي بنسبة (17.9%) اما النسبة المتبقية فتعود الى متغيرات لم تتناولها الدراسة الحالية .
2. بلغت قيمة sig وهي معنوية علاقة الاثر (0.103) وهي اكبر من مستوى المعنوية المتبع في الانموذج والبالغ (5%) ، وهذا يعني ان علاقة الاثر بين التوجيه الاجل وصافي الدخل الاساسي غير معنوية وغير دالة إحصائيا.

3. بلغت قيمة f (3.047) وهي اقل من قيمة f الجدولية البالغة (4.543) ، وهذا يعني ان علاقة الاثر بين المتغيرات غير معنوية وغير دالة احصائيا.
4. القرار يكون (عدم وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة احصائية بين التوجيه الاجل وصافي الدخل الاساسي) .

ولغرض التأكد من صحة الفرضية الفرعية الثالثة يوضح الجدول (23) نتائج علاقة الاثر بين تسيير الائتمان والنتائج المحلي الاجمالي .

الجدول (23) نتائج علاقة الاثر بين تسيير الائتمان والنتائج المحلي الاجمالي .

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.814 ^a	.663	.639	1.75047E13	.663	27.568	1	14	.000	1.692

a. Predictors: (Constant), تسيير الائتمان

b. Dependent Variable: النتائج المحلي الاجمالي

من خلال الجدول (23) يتضح الاتي :-

1. بلغ معامل التفسير (R^2) بين تسيير الائتمان والنتائج المحلي الاجمالي (66.3%) ، وهذا يعني ان التغيرات الحاصلة في تسيير الائتمان يمكن ان يفسرها النتائج المحلي الاجمالي بنسبة (66.3%) اما النسبة المتبقية فتعود الى متغيرات لم تتناولها الدراسة الحالية .
2. بلغت قيمة sig وهي معنوية علاقة الاثر (0.000) وهي اقل من مستوى المعنوية المتبع في الانموذج والبالغ (5%) ، وهذا يعني ان علاقة الاثر بين تسيير الائتمان والنتائج المحلي الاجمالي معنوية و دالة احصائيا.
3. بلغت قيمة f (27.568) وهي اكبر من قيمة f الجدولية البالغة (4.543) ، وهذا يعني ان علاقة الاثر بين المتغيرات معنوية و دالة احصائيا.
4. القرار يكون (وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة احصائية بين تسيير الائتمان والنتائج المحلي الاجمالي) .

ولغرض التأكد من صحة الفرضية الفرعية الرابعة يوضح الجدول (24) نتائج علاقة الاثر بين تسيير الائتمان وصافي الدخل الاساسي .

الجدول (24) نتائج علاقة الاثر بين تسيير الائتمان وصافي الدخل الاساسي .

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
dimension0 1	.086 ^a	.007	-.064-	1.87858E13	.007	.104	1	14	.752	.929

a. Predictors: (Constant), تسيير الائتمان
b. Dependent Variable: صافي الدخل الاساسي

من خلال الجدول (24) يتضح الاتي :-

1. بلغ معامل التفسير (R^2) بين تسيير الائتمان وصافي الدخل الاساسي (0.7%) ، وهذا يعني ان التغيرات الحاصلة في تسيير الائتمان يمكن ان يفسرها صافي الدخل الاساسي بنسبة (0.7%) اما النسبة المتبقية فتعود الى متغيرات لم تتناولها الدراسة الحالية .
2. بلغت قيمة sig وهي معنوية علاقة الاثر (0.752) وهي اكبر من مستوى المعنوية المتبع في الانموذج والبالغ (5%) ، وهذا يعني ان علاقة الاثر بين تسيير الائتمان وصافي الدخل الاساسي غير معنوية وغير دالة إحصائيا.
3. بلغت قيمة f (0.104) وهي اقل من قيمة f الجدولية البالغة (4.543) ، وهذا يعني ان علاقة الاثر بين المتغيرات غير معنوية وغير دالة احصائيا.
4. القرار يكون (عدم وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة احصائية بين تسيير الائتمان وصافي الدخل الاساسي) .

{المبحث الثالث / اختبار علاقات الأثر بين المتغير الوسيط والمتغير التابع بوجود المتغير المستقل}

لغرض التأكد من صحة الفرضية الرئيسية السادسة الخاصة بعلاقة الأثر والتي تنص (عدم وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة احصائية بين مؤشرات الاستقرار المصرفي ومؤشرات التعافي من الازمات بوجود أدوات السياسة النقدية غير التقليدية)

وما ينبثق منها من فرضيات فرعية وحسب الآتي :-

9. عدم وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة احصائية بين كفاية راس المال والنتاج المحلي الاجمالي بوجود التوجيه الاجل.
10. عدم وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة احصائية بين كفاية راس المال وصافي الدخل الاساسي بوجود التوجيه الاجل.
11. عدم وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة احصائية بين الربحية والنتاج المحلي الاجمالي بوجود التوجيه الاجل.
12. عدم وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة احصائية بين الربحية وصافي الدخل الاساسي بوجود التوجيه الاجل.
13. عدم وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة احصائية بين كفاية راس المال والنتاج المحلي الاجمالي بوجود تسيير الائتمان.
14. عدم وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة احصائية بين كفاية راس المال وصافي الدخل الاساسي بوجود تسيير الائتمان.
15. عدم وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة احصائية بين الربحية والنتاج المحلي الاجمالي بوجود تسيير الائتمان.
16. عدم وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة احصائية بين الربحية وصافي الدخل الاساسي بوجود تسيير الائتمان.

ولغرض التأكد من صحة الفرضية الفرعية الاولى يوضح الجدول (25) نتائج علاقة الاثر بين كفاية راس المال والنتاج المحلي الاجمالي بوجود التوجيه الاجل.

الجدول (25) نتائج علاقة الاثر بين كفاية راس المال والنتاج المحلي الاجمالي بوجود التوجيه الاجل.

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square	F	df1	df2	Sig. F	
					Change	Change			Change	
1	.725 ^a	.526	.453	2.15607E13	.526	7.200	2	13	.008	1.210
dimension0										

a. Predictors: (Constant), التوجيه الاجل ,كفاية رأس المال

b. Dependent Variable: الناتج المحلي الاجمالي

من خلال الجدول (25) يتضح الاتي :-

1. بلغ معامل التفسير (R^2) بين كفاية راس المال والنتاج المحلي الاجمالي بوجود التوجيه الاجل (52.6%) ، وهذا يعني ان التغيرات الحاصلة في كفاية راس المال يمكن ان يفسرها الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (52.6%) اما النسبة المتبقية فتعود الى متغيرات لم تتناولها الدراسة الحالية .
2. بلغت قيمة sig وهي معنوية علاقة الاثر (0.008) وهي اقل من مستوى المعنوية المتبع في الانموذج والبالغ (5%) ، وهذا يعني ان علاقة الاثر بين كفاية راس المال والنتاج المحلي الاجمالي بوجود التوجيه الاجل معنوية و دالة إحصائياً.
3. بلغت قيمة f (7.200) وهي اكبر من قيمة f الجدولية البالغة (4.543) ، وهذا يعني ان علاقة الاثر بين المتغيرات معنوية ودالة احصائياً.
4. القرار يكون (وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة احصائية بين كفاية راس المال والنتاج المحلي الاجمالي بوجود التوجيه الاجل) .
5. ان اتجاه الأثر مباشر .

ولغرض التأكد من صحة الفرضية الفرعية الثانية يوضح الجدول (26) نتائج علاقة الاثر بين كفاية راس المال وصافي الدخل الاساسي بوجود التوجيه الاجل.

الجدول (26) نتائج علاقة الاثر بين كفاية راس المال وصافي الدخل الاساسي بوجود التوجيه الاجل.

Model	R	Adjusted R	Std. Error of the	Change Statistics					Durbin-Watson	
				R Square	F Change	df1	df2	Sig. F Change		
dimension0 1	.472 ^a	.223	.103	1.72514E13	.223	1.862	2	13	.194	.994

a. Predictors: (Constant),
b. Dependent Variable: صافي الدخل الاساسي

من خلال الجدول (26) يتضح الاتي :-

1. بلغ معامل التفسير (R^2) بين كفاية راس المال وصافي الدخل الاساسي بوجود التوجيه الاجل (22.3%) ، وهذا يعني ان التغيرات الحاصلة في كفاية راس المال يمكن ان يفسرها صافي الدخل الاساسي بنسبة (22.3%) اما النسبة المتبقية فتعود الى متغيرات لم تتناولها الدراسة الحالية .
 2. بلغت قيمة sig وهي معنوية علاقة الاثر (0.194) وهي اكبر من مستوى المعنوية المتبع في الانموذج والبالغ (5%) ، وهذا يعني ان علاقة الاثر بين كفاية راس المال وصافي الدخل الاساسي بوجود التوجيه الاجل غير معنوية و غير دالة إحصائياً.
 3. بلغت قيمة f (1.862) وهي اقل من قيمة f الجدولية البالغة (4.543) ، وهذا يعني ان علاقة الاثر بين المتغيرات غير معنوية و غير دالة احصائياً.
 4. القرار يكون (عدم وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة احصائية بين كفاية راس المال وصافي الدخل الاساسي بوجود التوجيه الاجل) .
 5. ان اتجاه الأثر غير مباشر .
- ولغرض التأكد من صحة الفرضية الفرعية الثالثة يوضح الجدول (27) نتائج علاقة الاثر بين الربحية والناتج المحلي الاجمالي بوجود التوجيه الاجل.

الجدول (27) نتائج علاقة الاثر بين الربحية والناتج المحلي الاجمالي بوجود التوجيه الاجل.

Model	R	Adjusted R	Std. Error of the	Change Statistics					Durbin-Watson
				R Square	F	df1	df2	Sig. F	
1	.535 ^a	.286	2.64513E13	.286	2.602	2	13	.112	.592

a. Predictors: (Constant),
b. Dependent Variable: الناتج المحلي الاجمالي

من خلال الجدول (27) يتضح الآتي :-

1. بلغ معامل التفسير (R^2) بين الربحية والناتج المحلي الإجمالي بوجود التوجيه الآجل (28.6%) ، وهذا يعني ان التغيرات الحاصلة في الربحية يمكن ان يفسرها الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (28.6%) اما النسبة المتبقية فتعود الى متغيرات لم تتناولها الدراسة الحالية .
2. بلغت قيمة sig وهي معنوية علاقة الاثر (0.112) وهي اكبر من مستوى المعنوية المتبع في الانموذج والبالغ (5%) ، وهذا يعني ان علاقة الاثر بين الربحية والناتج المحلي الإجمالي بوجود التوجيه الآجل غير معنوية و غير دالة إحصائيا.
3. بلغت قيمة f (2.602) وهي اقل من قيمة f الجدولية البالغة (4.543) ، وهذا يعني ان علاقة الاثر بين المتغيرات غير معنوية و غير دالة احصائيا.
4. القرار يكون (عدم وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة احصائية بين الربحية والناتج المحلي الإجمالي بوجود التوجيه الآجل) .
5. ان اتجاه الأثر غير مباشر .

ولغرض التأكد من صحة الفرضية الفرعية الرابعة يوضح الجدول (28) نتائج علاقة الاثر بين الربحية وصافي الدخل الاساسي بوجود التوجيه الآجل.

الجدول (28) نتائج علاقة الاثر بين الربحية وصافي الدخل الاساسي بوجود التوجيه الآجل.

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.468 ^a	.219	.099	1.72932E13	.219	1.822	2	13	.201	1.496

a. Predictors: (Constant), التوجيه الآجل , الربحية

b. Dependent Variable: صافي الدخل الاساسي

من خلال الجدول (28) يتضح الآتي :-

1. بلغ معامل التفسير (R^2) بين الربحية وصافي الدخل الاساسي بوجود التوجيه الآجل (21.9%) ، وهذا يعني ان التغيرات الحاصلة في الربحية يمكن ان يفسرها صافي الدخل الاساسي بنسبة (21.9%) اما النسبة المتبقية فتعود الى متغيرات لم تتناولها الدراسة الحالية .
2. بلغت قيمة sig وهي معنوية علاقة الاثر (0.201) وهي اكبر من مستوى المعنوية المتبع في الانموذج والبالغ (5%) ، وهذا يعني ان علاقة الاثر بين الربحية صافي الدخل الاساسي بوجود التوجيه الآجل غير معنوية و غير دالة إحصائيا.
3. بلغت قيمة f (1.822) وهي اقل من قيمة f الجدولية البالغة (4.543) ، وهذا يعني ان علاقة الاثر بين المتغيرات غير معنوية و غير دالة احصائيا.

4. القرار يكون (عدم وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة احصائية بين الربحية وصافي الدخل الاساسي بوجود التوجيه الاجل) .

5. ان اتجاه الأثر غير مباشر .

ولغرض التأكد من صحة الفرضية الفرعية الخامسة يوضح الجدول (29) نتائج علاقة الاثر بين كفاية راس المال والنتائج المحلي الاجمالي بوجود تسيير الائتمان.

الجدول (29) نتائج علاقة الاثر بين كفاية راس المال والنتائج المحلي الاجمالي بوجود تسيير الائتمان.

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.918 ^a	.843	.819	1.23900E13	.843	34.986	2	13	.000	2.079

a. Predictors: (Constant), تسيير الائتمان, كفاية رأس المال

b. Dependent Variable: النتائج المحلي الاجمالي

من خلال الجدول (29) يتضح الاتي :-

1. بلغ معامل التفسير (R^2) بين كفاية راس المال والنتائج المحلي الاجمالي بوجود تسيير الائتمان (84.3%) ، وهذا يعني ان التغيرات الحاصلة في كفاية راس المال يمكن ان يفسرها النتائج المحلي الإجمالي بنسبة (84.3%) اما النسبة المتبقية فتعود الى متغيرات لم تتناولها الدراسة الحالية .
2. بلغت قيمة sig وهي معنوية علاقة الاثر (0.000) وهي اقل من مستوى المعنوية المتبع في الانموذج والبالغ (5%) ، وهذا يعني ان علاقة الاثر بين كفاية راس المال والنتائج المحلي الاجمالي بوجود تسيير الائتمان معنوية ودالة إحصائيا.
3. بلغت قيمة f (34.986) وهي اكبر من قيمة f الجدولية البالغة (4.543) ، وهذا يعني ان علاقة الاثر بين المتغيرات معنوية ودالة احصائيا.
4. القرار يكون (وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة احصائية بين كفاية راس المال والنتائج المحلي الاجمالي بوجود تسيير الائتمان) .
5. ان اتجاه الأثر مباشر .

ولغرض التأكد من صحة الفرضية الفرعية السادسة يوضح الجدول (30) نتائج علاقة الاثر بين كفاية رأس المال وصافي الدخل الاساسي بوجود تسيير الائتمان.

الجدول (30) نتائج علاقة الاثر بين كفاية رأس المال وصافي الدخل الاساسي بوجود تسيير الائتمان.

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.441 ^a	.195	.071	1.75600E13	.195	1.571	2	13	.245	.671

a. Predictors: (Constant), تسيير الائتمان ,كفاية رأس المال

b. Dependent Variable: صافي الدخل الاساسي

من خلال الجدول (30) يتضح الاتي :-

1. بلغ معامل التفسير (R^2) بين كفاية رأس المال وصافي الدخل الاساسي بوجود تسيير الائتمان (19.5%) ، وهذا يعني ان التغيرات الحاصلة في كفاية رأس المال يمكن ان يفسرها صافي الدخل الاساسي بنسبة (19.5%) اما النسبة المتبقية فتعود الى متغيرات لم تتناولها الدراسة الحالية .
2. بلغت قيمة sig وهي معنوية علاقة الاثر (0.245) وهي اقل من مستوى المعنوية المتبع في الانموذج والبالغ (5%) ، وهذا يعني ان علاقة الاثر بين كفاية رأس المال وصافي الدخل الاساسي بوجود تسيير الائتمان غير معنوية وغير دالة إحصائياً.
3. بلغت قيمة f (1.571) وهي اقل من قيمة f الجدولية البالغة (4.543) ، وهذا يعني ان علاقة الاثر بين المتغيرات غير معنوية وغير دالة احصائياً.
4. القرار يكون (عدم وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة احصائية بين كفاية رأس المال وصافي الدخل الاساسي بوجود تسيير الائتمان) .
5. ان اتجاه الأثر غير مباشر .

ولغرض التأكد من صحة الفرضية الفرعية السابعة يوضح الجدول (31) نتائج علاقة الاثر بين الربحية والنتائج المحلي الاجمالي بوجود تسيير الائتمان.

الجدول (31) نتائج علاقة الاثر بين الربحية والنتائج المحلي الاجمالي بوجود تسيير الائتمان.

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				Durbin-Watson	
					R Square Change	F Change	df1	df2		Sig. F Change
1	.830 ^a	.690	.642	1.74385E13	.690	49.731	2	13	.000	1.760

a. Predictors: (Constant), تسيير الائتمان, الربحية
b. Dependent Variable: النتائج المحلي الاجمالي

من خلال الجدول (31) يتضح الاتي :-

1. بلغ معامل التفسير (R^2) بين الربحية والنتائج المحلي الاجمالي بوجود تسيير الائتمان (69.0%) ، وهذا يعني ان التغيرات الحاصلة في الربحية يمكن ان يفسرها النتائج المحلي الاجمالي بنسبة (69.0%) اما النسبة المتبقية فتعود الى متغيرات لم تتناولها الدراسة الحالية .
2. بلغت قيمة sig وهي معنوية علاقة الاثر (0.000) وهي اقل من مستوى المعنوية المتبع في الانموذج والبالغ (5%) ، وهذا يعني ان علاقة الاثر بين الربحية والنتائج المحلي الاجمالي بوجود تسيير الائتمان معنوية ودالة إحصائيا.
3. بلغت قيمة f (49.731) وهي اكبر من قيمة f الجدولية البالغة (4.543) ، وهذا يعني ان علاقة الاثر بين المتغيرات معنوية و دالة احصائيا.
4. القرار يكون (وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة احصائية بين الربحية والنتائج المحلي الاجمالي بوجود تسيير الائتمان) .
5. ان اتجاه الأثر مباشر .

ولغرض التأكد من صحة الفرضية الفرعية الثامنة يوضح الجدول (32) نتائج علاقة الاثر بين الربحية وصافي الدخل الاساسي بوجود تسيير الائتمان.

الجدول (32) نتائج علاقة الاثر بين الربحية وصافي الدخل الاساسي بوجود تسيير الائتمان.

Model	R	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				Durbin-Watson		
				R Square Change	F Change	df1	df2		Sig. F Change	
1	.257 ^a	.066	-.078-	1.89117E13	.066	.458	2	13	.642	1.023

a. Predictors: (Constant), تسيير الائتمان, الربحية
b. Dependent Variable: صافي الدخل الاساسي

من خلال الجدول (32) يتضح الآتي :-

1. بلغ معامل التفسير (R^2) بين الربحية وصافي الدخل الاساسي بوجود تسيير الائتمان (6.6%) ، وهذا يعني ان التغيرات الحاصلة في الربحية يمكن ان يفسرها صافي الدخل الاساسي بنسبة (6.6%) اما النسبة المتبقية فتعود الى متغيرات لم تتناولها الدراسة الحالية .
2. بلغت قيمة sig وهي معنوية علاقة الاثر (0.642) وهي اكبر من مستوى المعنوية المتبع في الانموذج والبالغ (5%) ، وهذا يعني ان علاقة الاثر بين الربحية وصافي الدخل الاساسي بوجود تسيير الائتمان غير معنوية وغير دالة إحصائيا.
3. بلغت قيمة f (0.458) وهي اقل من قيمة f الجدولية البالغة (4.543) ، وهذا يعني ان علاقة الاثر بين المتغيرات غير معنوية و غير دالة احصائيا.
4. القرار يكون (عدم وجود علاقة اثر معنوية ذات دلالة احصائية بين الربحية وصافي الدخل الاساسي بوجود تسيير الائتمان) .
5. ان اتجاه الأثر غير مباشر .

خلاصة الفصل الثالث

وتلخيصاً لما تقدم في الفصل الثالث، فإن المخطط رقم (1.3) يعرض مسارات الجانب التحليلي للبيانات الخاصة بالمؤشرات المالية والمصرفية المتعلقة بالسياسات النقدية غير التقليدية ودورها في التعافي من الازمات المالية لدول عينة البحث خلال السلسلة الزمنية للسنوات المتعاقبة (2006 - 2021) من جهة، وبوجود مؤشرات الاستقرار المصرفي باعتبارها مؤشرات وسيطة الأثر من جهة أخرى.

الأثر المباشر			
ت	المؤثر	المتأثر	الاستنتاجات
أولاً	التوجيه الأجل	كفاية رأس المال	غير معنوي مع الأهمية القصوى لمستوى الثقة
		الربحية	معنوي مع الأهمية القصوى لمستوى الثقة
ثانياً	تيسير الائتمان	كفاية رأس المال	غير معنوي مع الأهمية القصوى لمستوى الثقة
		الربحية	معنوي مع الأهمية القصوى لمستوى الثقة
ثالثاً	الناتج المحلي الإجمالي	التوجيه الأجل	غير معنوي مع الأهمية القصوى لمستوى الثقة
	التوجيه الأجل	صافي الدخل الأساسي	غير معنوي مع الأهمية القصوى لمستوى الثقة
ثالثاً	تيسير الائتمان	الناتج المحلي الإجمالي	معنوي مع الأهمية القصوى لمستوى الثقة
		صافي الدخل الأساسي	غير معنوي ضعف العلاقة والأثر
الأثر المباشر والوسيط			
ت	المؤثر	المتأثر	الاستنتاجات
أولاً	كفاية رأس المال بتوسيط التوجيه الأجل	الناتج المحلي الإجمالي	معنوي مع الأهمية القصوى لمستوى الثقة
		صافي الدخل الأساسي	غير معنوي ضعف العلاقة والأثر
ثانياً	الربحية بتوسيط التوجيه الأجل	الناتج المحلي الإجمالي	غير معنوي مع الأهمية القصوى لمستوى الثقة
		صافي الدخل الأساسي	غير معنوي ضعف العلاقة والأثر
ثالثاً	كفاية رأس المال بتوسيط تيسير الائتمان	الناتج المحلي الإجمالي	معنوي مع الأهمية القصوى لمستوى الثقة
		صافي الدخل الأساسي	غير معنوي ضعف العلاقة والأثر
رابعاً	الربحية بتوسيط متغير تيسير الائتمان	الناتج المحلي الإجمالي	معنوي مع الأهمية القصوى لمستوى الثقة
		صافي الدخل الأساسي	غير معنوي ضعف العلاقة والأثر

المخطط رقم (1.3) مسارات الجانب التحليلي للبيانات الخاصة بالمؤشرات المالية والمصرفية المتعلقة بالسياسات النقدية غير التقليدية ودورها في التعافي من الازمات المالية لدول عينة البحث خلال السلسلة الزمنية للسنوات المتعاقبة (2006 - 2021) وبوجود مؤشرات الاستقرار المصرفي باعتبارها مؤشرات وسيطة الأثر.



الفصل الرابع : الاستنتاجات والتوصيات
Conclusions and Recommendations



المبحث الأول: الاستنتاجات

المبحث الثاني: التوصيات

الفصل الرابع : الاستنتاجات والتوصيات Conclusions and Recommendations

المبحث الاول : الاستنتاجات

في ضوء ما تمخضت عنه نتائج البحث من خلال تحليل البيانات الخاصة بالمؤشرات المالية والمصرفية المتعلقة بالسياسات النقدية غير التقليدية ودورها في التعافي من الازمات المالية لدول عينة البحث خلال السلسلة الزمنية للسنوات المتعاقبة (2006 - 2021) من جهة، وبوجود مؤشرات الاستقرار المصرفي باعتبارها مؤشرات وسيطة الأثر من جهة أخرى، تم التوصل الى مجموعة الاستنتاجات وكما يأتي :

خلصت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها ما يلي:

- 1- اظهرت الدراسة ان اي زيادة في التوجيه الآجل لأسعار الفائدة ترافقها زيادة في رأس المال ما يعني زيادة ربحية المصرف وتحقيق أمان واستقرار اعلى في مواجهة الضائقة المالية والفشل ما يعني تقليل المخاطر المالية وزيادة قدرة المصارف على استيعاب الخسائر غير المتوقعة.
 - 2- أظهرت الدراسة ان عدم وجود علاقة ارتباط بين تيسير الائتمان وكفاية رأس المال المصرفي مما يعزز اعتماد المؤسسات المالية (المصارف) على التمويل طويل الامد من البنك المركزي لمعالجة نقص السيولة ما يؤدي الى زيادة اسعار الاصول وبالتالي تقليل العائدات لذا فإن تخفيف الائتمان له تأثير اكبر على قناة الاقراض المصرفي من التيسير الكمي .
 - 3- توصلت الدراسة الى ان اي زيادة في التوجيه الاجل ترافقها زيادة في صافي الدخل الاساسي وان اي زيادة في تيسير الائتمان يرافقها زيادة في الناتج المحلي الاجمالي كذلك فإن اي زيادة في تيسير الائتمان يرافقها زيادة في صافي الدخل الاساسي.
 - 4- ان اي زيادة في كفاية رأس المال يرافقها زيادة في الناتج المحلي الاجمالي وزيادة في صافي الدخل الاساسي بوجود التوجيه الاجل مما يعني زيادة في الربحية بوجود تيسير الائتمان .
 - 5- ان اي زيادة في الربحية يرافقها زيادة في الناتج المحلي الاجمالي وزيادة في صافي الدخل الاساسي بوجود التوجيه الاجل .
 - 6- ان اي زيادة في كفاية رأس المال يرافقها زيادة في الناتج المحلي الاجمالي وزيادة في صافي الدخل الاساسي وزيادة في الربحية في ظل وجود تيسير الائتمان .
- أما في ظل علاقات الأثر فخلصت الدراسة الى الاستنتاجات التالية :-

- 1- ان التغييرات الحاصلة في التوجيه الاجل تؤثر على كفاية رأس المال بنسبة (15.6%) ويؤثر التغيير في التوجيه الاجل على الربحية بنسبة (53.2%) وأن التغيير في تيسير الائتمان يؤثر على كفاية رأس المال بنسبة (16.8%) وأن التغييرات في تيسير الائتمان تؤثر على الربحية بنسبة (7.4%) .

- 2- أن التغييرات الحاصلة في التوجيه الاجل تؤثر على الناتج المحلي الاجمالي بنسبة مقدارها (12.7%) وأن التغييرات الحاصلة في التوجيه الاجل تؤثر على صافي الدخل الاساسي بنسبة (17.9%) .
- 3- أن التغييرات الحاصلة في تيسير الائتمان تؤثر على الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (66.3%) وأن التغييرات الحاصلة في تيسير الائتمان تؤثر على صافي الدخل الاساسي بنسبة (0.7%) وهي نسبة ليس لها أي تأثير يعتد به على صافي الدخل الاساسي .
- أما فيما يخص مؤشرات الاستقرار المصرفي ومؤشرات التعافي من الازمات بوجود ادوات السياسة النقدية الغير تقليدية فقد خلصت الدراسة الى الاستنتاجات التالية :-
- 1- ان التغييرات الحاصلة في كفاية رأس المال تؤثر بشكل مباشر على الناتج المحلي الاجمالي بنسبة مقدارها (52.6%) ما يعني زيادة الناتج المحلي الاجمالي بزيادة رأس المال بوجود التوجيه الاجل .
- 2- ان التغييرات الحاصلة في كفاية رأس المال لها أثر منخفض نسبته (22.3%) على صافي الدخل الاساسي بوجود التوجيه الاجل وأن العلاقة بين الربحية والناتج المحلي الاجمالي ذات اثر منخفض نسبته (28.6%) على الناتج المحلي الاجمالي بوجود التوجيه الاجل .
- 3- خلصت الدراسة الى عدم وجود أثر يعتد به في العلاقة بين الربحية وصافي الدخل الاساسي بوجود التوجيه الاجل حيث بلغت نسبة التأثير (21.9%) .
- 4- ان كفاية رأس المال ذات تأثير مباشر على الناتج المحلي الاجمالي مقدارها (84.3%) بوجود تيسير الائتمان وان كفاية رأس المال لها تأثير هامشي نسبته (19.5%) على صافي الدخل الاساسي بوجود تيسير الائتمان .
- 5- ان الربحية تؤثر على الناتج المحلي الاجمالي بنسبة مقدارها (69%) بوجود تيسير الائتمان وأن الربحية لها تأثير هامشي نسبته (6.6%) على صافي الدخل الاساسي في ضل او بوجود تيسير الائتمان.

المبحث الثاني : التوصيات

في ظل ما خلصت اليه الدراسة من استنتاجات يوصي الباحث بما يلي:

أولاً – التوصيات العامة:

- 1- يوصي الباحث باعتماد التوجيه الاجل لأسعار الفائدة كأداة لمواجهة الازمات المالية قادرة على تحقيق زيادة في ربحية المصرف في ظل نسب مخاطر منخفضة جدا .
- 2- في ظل اعتماد المؤسسات المالية (المصارف) على التمويل طويل الامد من البنك المركزي يوصي الباحث بتخفيف قيود الائتمان في ظل الازمات المالية كأداة فعالة لمواجهة الازمات المالية كون أن لها تأثير اكبر من تأثير التيسير الكمي على قناة الاقراض المصرفي .
- 3- يوصي الباحث باعتماد اداة التوجيه الاجل لأسعار الفائدة لزيادة ربحية المؤسسات المالية في ظل الازمات المالية وعدم اعتماد تيسير الائتمان وكفاية رأس المال كأدوات لزيادة ربحية المصارف في ظل الازمات المالية .
- 4- يوصي الباحث باعتماد تيسير الائتمان كأداة لزيادة الناتج المحلي الاجمالي في مواجهة الازمات المالية وعدم الاعتماد على التوجيه الاجل في زيادة الناتج المحلي الاجمالي وصافي الدخل الاساسي كون تأثيره ضئيل جداً.
- 5- يوصي الباحث اعتماد زيادة رأس المال المصرفي كأداة فعالة لزيادة الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي تحسين قدرة المؤسسات المالية على مواجهة الازمات المالية.
- 6- يوصي الباحث باعتماد تيسير الائتمان كأداة لزيادة الربحية وزيادة الناتج المحلي الاجمالي وبما يعزز قدرات المؤسسات المالية على مواجهة الازمات المالية والتعافي منها.

ثانياً- التوصيات الخاصة بالمؤسسات المالية والمصرفية العراقية:

- 1- ضرورة الاهتمام الفعال من قبل المصارف العراقية واتباع ادوات السياسة النقدية غير التقليدية وخاصة اداة التوجيه الآجل لأسعار الفائدة المستقبلية لأثره المباشر على زيادة الربحية والتيسير الائتماني عند حدوث ازمات مالية مستعصية تضر بالنظام المالي والمصرفي والتوجه الصحيح بعد دراسة هذه الازمات والالمام بها واحاطتها ومعرفة اسبابها والتخطيط المثمر لعلاجها من خلال هذه الادوات الحديثة للسياسة النقدية لكي تتجنب حدوث مثل هذه الازمات مستقبلا قبل حدوثها لما لهذه الادوات من اهمية كبيرة في ارساء دعائم الامان للقطاع المصرفي والمالي العراقي .
- 2- الاهتمام الفعال بأداة تيسير الائتمان لتأثيرها المباشر على الربحية وعلى مستويات الامان المرتفعة التي تحققها اثناء الازمات المالية من خلال النتائج التي اظهرتها الدراسة .
- 3- كما توصي الدراسة بضرورة قيام ادارات المصارف العراقية بمنح قروض قصيرة الاجل تجنباً لمل تتعرض له اسعار الفائدة من تغيرات في المستقبل كما حدث للمصارف عينة البحث قبل حدوث الازمة وقد كانت سبباً رئيسياً لحدوث الازمة وشدة اثرها على استمرارية عمل المصارف عينة الدراسة .
- 4- ضرورة الرقابة والاشراف بشكل مركز على هذه المصارف وتدقيق فعال ، ودراسة لكافة جوانب القروض من احتمالات مفاجئة كالتغيرات في اسعار الفائدة المستقبلية ومحاولة السيطرة على القروض المتعثرة او التخفيف منها لحماية الميزانيات العمومية لهذه المصارف والمؤسسات المالية من الهلاك ،وعلى المؤسسات المالية والمصرفية الاخذ بالحسبان الادوات غير التقليدية للسياسة النقدية ودراستها

- وفهمها بشكل جيد والاحذ بها عند حدوث ازمات استثنائية وظروف غير طبيعية تحسبا لحدوث اية
ازمة مالية مصرفية في المستقبل
- 5- الاهتمام بأدوات التوجيه الاجل لأسعار الفائدة وزيادة كفاية رأس المال المصرفي واستخدامها عند
حدوث الازمات المالية لتحقيق نظام مصرفي مستقر قادر على مواجهة الازمات المالية .



المصادر Resources



❖ المصادر العربية .

❖ المصادر الأجنبية .

المصادر Resources

1.5 المصادر العربية :

1.1.5 الدراسات السابقة :

- [1]. أمينة، بديار ، " دراسة تحليلية لفعالية السياسة النقدية غير التقليدية في إدارة السياسة النقدية غير التقليدية في إدارة الازمات، تجربة الولايات المتحدة الامريكية ومنطقة اليورو"، جامعة عبدالحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2020، magnifique.01@hotmail.com .
- [2]. عبدالرزاق، فوزي، " السياسة النقدية غير التقليدية لإدارة الأزمات المالية - دراسة تجربة التيسير الكمي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا"، 2020.
- [3]. علي، صاري، " تقييم فعالية سياسة التيسير الكمي في تخفيف أثر الأزمات"، الآفاق للدراسات الاقتصادية"، المجلد 3، العدد 2، 30-9-2018، ص 164 - 181.
- [4]. محمد، خراج السعيد، حسن، رشدي فتحي محمود، " الأزمة المالية العالمية ميكانيزم الأزمة وآليات العلاج ما بين الصيغ التقليدية، والصيغ غير التقليدية"، كلية التجارة، جامعة دمياط، 126543، 2017 ، 10.21608/CAF.
- [5]. مسعدي، أميمة؛ شيعاني، مروة ، " دور السياسات النقدية غير التقليدية في معالجة أزمة الديون السيادية خلال فترة 2010 - 2018"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - قسم علوم الاقتصاد، السنة الجامعية 2019.
- [6]. نادية، عز الدين، " أثر التيسير الكمي على استقرار النظام المالي"، دراسة قياسية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، بنوك وتأمينات، جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2020 م.
- [7]. هاني، محمد ؛ وعيل ، ميلود ، " سياسة التيسير الكمي كألية حديثة لتطبيق السياسة النقدية - دراسة تحليلية نظرية لآفاق تطبيق سياسة التيسير الكمي في الجزائر"، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 03 ، العدد 04 ، ص 250 - 268، حزيران 2018 .

[8]. بن عامر، زبير، اثر السياسة النقدية غير التقليدية على تقلبات اسعار الصرف ، دراسة تطبيقية ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، اقتصاد نقدي وبنكي ، جامعة فرحان عباس ،كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التيسير ، قسم العلوم الاقتصادية ، 2023.

2.1.5 بمنكبث ي بمندى بهبث ي بذتيز:

[1]. الأمانة الفنية لمبادرة الإحصاءات العربية، صندوق النقد العربي، 2020. <https://www.amf.org.ae/>

، البريد الالكتروني stat@amfad.org.ae

[2]. بنك الاحتياطي الفيدرالي ، " تاريخ الخدمات المصرفية المركزية في الولايات المتحدة " ، الرابط :

<https://www.minneapolis.fed/about-us/> .

[3]. حمقاني، محمد الطيب ، " منتدى التعليم الشامل، مضاء الطلبة، نظام I.M.D" ، علوم اقتصادية وتسيير

وعلوم تجارية، البنوك المركزية، 2021.

[4]. خضر، مجد، مقالة بعنوان البنك المركزي، النشأة والتطور والوظائف، 2021، الموقع :

https://mawdoo3.com/تعريف_البنك_المركزي ، تم مراجعتها في 28-8-2021.

[5]. الزعفراني، د. علاء شعبان، مقالة بعنوان " الازمة المالية، أسبابها، وعلاجها"، شبكة الالوكة، إدارة

واققتصاد، 2015. <https://www.alukah.net/culture/0> .

[6]. سمك، نجوى عبدالله، " السياسة النقدية التقليدية وغير التقليدية وإدارة الأزمات: كوفيد-19" ، مقالة،

رئاسة مجلس الوزراء المصري، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، 21 مارس 2021.

<https://www.idsc.gov.eg/Article/details/4566>

[7]. صلاح، علي، " البنوك المركزية: تصاعد الجدل حول استقلالية السياسة النقدية في العالم " ، مركز

المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أوراق أكاديمية، 2019، العدد 5، 2 ابريل ، 2019.

www.futureuae.com .

3.1.5 المجالات والدوريات العلمية :

[1]. حسن، ضياء عبدالرزاق، " قياس وتحليل العلاقة بين مؤشرات السياسة المالية ومؤشر الاستقرار

المصرفي في العراق للمدة 2010-2016 باستخدام أنموذج ARDI" ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة

بغداد، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 104، المجلد 24، الصفحات 278 - 297، 2018 .

[2]. سعيد، عمي، " الاستقرار المصرفي وآليات تحقيقه، دراسة مقارنة لبنكين في الجزائر باستعمال طريقة

Z.Score" ، جامعة قاصدي، مرياج، ورقلة، ص 19، 2019.

- [3]. صاري، علي، " السياسة النقدية غير التقليدية في الدول المتقدمة وانعكاساتها على أعمال البنوك المركزية في الدول النامية الأدوات والأهداف"، جامعة سوق اهراس، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسة الاقتصادية، العدد 4، 2018.
- [4]. عبدالله، أمين؛ سعيد، سمر؛ عبدالقادر، سنية، " أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي"، دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، المجلة الاقتصادية، الدراسات البحثية، 2016، المركز الديمقراطي الغربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية.
- [5]. مجلة التمويل والتنمية، " العودة للأساسيات، ما هو الناتج المحلي الإجمالي"، صندوق النقد الدولي، ديسمبر، 2018، ص9.
- [6]. محمد الأمين، نظيرة قلادي، " الأدوات غير التقليدية للسياسة النقدية على ضوء الازمة المالية 2007 - 2008"، جامعة العزي بن مهدي، أم البواقي، تاريخ النشر 3-6-2019، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 6، العدد 1، جواف، 2019، جامعة قسنطينية.
- [7]. محمد الأمين، وليد طالب، " الأدوات غير التقليدية للسياسة النقدية (على ضوء الأزمة المالية) 2007 - 2008"، جامعة العزي بن مهدي، أم البواقي، تاريخ الارسال 3-3-2018، وتاريخ القبول 22-10-2018، تاريخ النشر 3-6-2019.
- [8]. وليد، العشي، أحمد، صديقي، " تجربة التيسير الكمي في الجزائر"، مجلة اقتصاد المال و الأعمال، المجلد 2، العدد 2، ص249-268، 2018.
- [9]. سمايلي، نوفل، بوطورة، فضيلة، "بنك الجزائر وإرساء قواعد الحوكمة المصرفية دراسة تقييمية تحليلية للفترة (2003 - 2015)"، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 15، المجلد 2، 2016.

4.1.5 أوراق العمل :

- [1]. الحملاوي، محمد رشاد، " أنواع الأزمات، وأبعادها، ومدى تأثيرها، إدارة الأزمات في قطاع السياحة، دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية"، وحدة البحوث، الأزمات، كلية التجارة، جامعة عين شمس، وهي ورقة عمل قدمت إلى المؤتمر السنوي السادس عشر لإدارة الأزمات والكوارث، رقم المؤتمر 16، القاهرة، ص 1993، 2011.
- [2]. رشاد، حسن، " إدارة الأزمات في قطاع السياحة"، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر السنوي السادس عشر لإدارة الأزمات والكوارث، وحدة بحوث العملية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2011، ص 1190 - 1191.

5.1.5 الكتب والمستندات والتقارير :

- [1]. البخيت، محمود، " الورق النقدي الإلزامي وأثره في الأزمة المالية العالمية " ، جامعة جرش، موقع فقه المعاملات المالية، 2012، ص 8.
- [2]. توفيق، محب خلة، " الاقتصاد النقدي والمصرفي (دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات)"، دار الفكر الجامعي، مصر، 2011.
- [3]. التوني، ناجي، " الصلاح المعرفي"، المعهد العربي للتخطيط، ص16، 2011.
- [4]. جاد الله، محمود، "إدارة الأزمات"، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010 م ، ص 26.
- [5]. جيش، علي، " محاضرات في السياسة النقدية والمالية، ومسائل الاستثمار"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير"، جامعة الجزائر، 2019، ص 29.
- [6]. حسابات أمانة الاونكتاد، " استناداً إلى نموذج الأمم المتحدة للسياسات العالمية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وقاعدة البيانات المجاميع والوضع الاقتصادي العالمي والتوقعات"، تحديث اعتباراً من عام 2021، اللجنة الاقتصادية الأمريكية اللاتينية، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2021، صندوق النقد الدولي، الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم ، نيسان ، ابريل، 2021.
- [7]. الدعمي، عباس كاظم، " السياسة النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية" ، الطبعة الأولى، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 25.
- [8]. الشاذلي ، د. أحمد شفيق، " الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه"، صندوق النقد العربي، 2014، ورقة بحثية مقدمة إلى صندوق النقد العربي.
- [9]. الشاذلي، د. أحمد سفيق، " قنوات انتقال أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي"، صندوق النقد العربي، 2017. <https://www.amf.org.ae>.
- [10]. صندوق النقد الدولي، "التعافي يكتسب القوة لكنه يظل متفاوتاً"، تقرير صندوق النقد الدولي، الحساب العالمي للسياسات النقدية غير التقليدية، 2013.
- [11]. عبد المقصود، محمد أبو بكر، " إدارة الأزمات والإدارة الالكترونية" ، مركز الكتاب الجامعي ، الإدارة العامة، جامعة المنصورة، سبتمبر، 2012.
- [12]. عبدالرحمن، توصيف، " إدارة الأزمات : التخطيط لما قد يحدث" ، القاهرة ، مركز الخبرات المهنية للإدارة، (يميك)، 2011.
- [13]. عبيد، د.رامي، " حوكمة المصارف المركزية ومؤسسات النقد، تجارب الدول العربية"، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.

- [14]. العوران، أحمد فراش، "الأزمة الاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور إسلامي"، المعهد العالي للفكر الإسلامي، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، المملكة الأردنية الهاشمية، رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية، 3898، 2012، طبع الكتاب بالتعاون مع جامعة العلوم الإسلامية العالمية - الولايات المتحدة الأمريكية.
- [15]. كاظم، حيدر يونس، "الفكر الحديث في السياسات الاقتصادية"، كلية الإدارة والاقتصاد، الاقتصاد، السياسة الاقتصادية والمالية والنقدية، ص 49-52، 2019.
- [16]. محمد، أدریس، "السياسة النقدية، سلسلة كتيبات تعريفية العدد 1"، صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2021م. الموقع: <https://www.amf.org/>.
- [17]. المصري، رفيق، "الإسلام والنقود"، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبدالعزيز، ص72، 2018.
- [18]. مهران، زكريا، "البنك المركزي في العصور المختلفة"، الناشر مؤسسة هنداي سي أي سي، هاي ستريت، وندسور، SL.41LD، المملكة المتحدة، 2019.

6.1.5 بحوث التخرج الجامعية:

- [1]. حاتم، ليث حسان، "السياسة النقدية كأداة لدعم وتطوير الاقتصاد العراقي"، بحث مقدم إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم الاقتصاد، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في علم الاقتصاد، جامعة القادسية، 2018.

7.1.5 الرسائل والأطاريح الجامعية :

- [1]. بن الزغدة، مفيدة، بن بخمة، ميادة، بوجميلة، عمر، "أثر الهيكل المالي على إتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية : دراسة حالة مدبغة الجلود بجيجل"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، رسالة ماستر في علوم التسيير، Dépôt Institutionnel، 2019.
- [2]. حامد، رشا سعيد عبدالعزيز، "السياسة النقدية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي (دراسة تحليلية مقارنة مع اشارة خاصة لمصر)"، دراسة دكتوراه، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، 2011، ص6.
- [3]. حديوسن، سعدية، "أثر الاتجاهات الحديثة لاستقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية بالإشارة إلى حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، طور ثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة محمد بو ضياف بالمسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - قسم العلوم الاقتصادية، 2019 - 2020.
- [4]. شلغوم، كريمة، "دور البنوك المركزية في التأثير على السياسة النقدية"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الاكاديمية في علوم التسيير، تخصص مالية - تأمينات وتسيير المخاطر، جامعة العزي بن مهدي،

- أم البواقي ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير - قسم علوم التسيير ، 2012 ، 2 ، الجزائر .
- [5]. عبدالصمد، عللو؛ أسامة ، بو ملاح، " الاتجاهات الحديثة لإدارة السياسة النقدية في ظل الأزمة الاقتصادية"، دراسة تجربة التسيير الكمي وأسعار الفائدة الصفرية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية ، تخصص مالية مؤسسية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ألكلي مضد أولحاج ، البويرة، السنة الجامعية 2017 - 2018 ، 2018 .
- [6]. العشي، وليد، صديقي ، أحمد/ مؤطر، "تقييم فعالية أدوات السياسة النقدية غير التقليدية بعد الأزمة المالية 2008"، جامعة أحمد دراية - أدرار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، أطروحة دكتوراه مقدمة الى شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، 2018.
<https://dspace.univ-adrar.edu.dz/jspui/handle/123456789/432>
- [7]. الغالي، عبدالحسين جليل؛ غدير ، يوسف حاكم، " وجهة نظر جديدة من العلاقة بين السياسة النقدية والازمات المصرفية (الأزمة المصرفية (2007 - 2008) نموذجا) "، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2019.
- [8]. فاطيمة الزهرة، ديش، " دور السياسات النقدية والمالية في الحد من الازمات، دراسة حالة أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص نقود ومالية، جامعة أبو بكر بلقاير، تلمسان - الجزائر، 2018، ص42.
- [9]. مونية، زواطر، "قنوات انتقال السياسة النقدية، دراسة مقارنة بين قناة سعر الفائدة وقناة الإقراض البنكي في الجزائر"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكايمي، مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد كمي، قسم علوم اقتصادية، جامعة العزي بن مهدي، أم البواقي، الجزائر، 2019.

2.5 المصادر الأجنبية :**1.2.5 الدراسات السابقة :**

- [1]. Adriend Avernas, Quentin Vandeweyer, Matthieu Darracq Paries, "Unconventional monetary policy and funding liquidity risk", working paper series, European Central Bank. EuRosystem, No. 2350, January 2020.
- [2]. Cortes, Gustava S., Gao, Georage P., Felipe, B., Silva, G., and Song, Zhaogang, "Unconventional Monetary Policy and COVID-19 Crises", Journal of International Money and Finance, Vol.122, No.102543, 2022. Journal Homepage : <https://www.elsevier.com/locate/jimf>
- [3]. Delatte, Anne-Lane; Gary, Pranau, & Imbs, Jean, "The transmission channels of unconventional monetary policy Evidence from change in collateral Requirements in France", Research and Expertise on the World Economy, CEPII working paper, 2019.
- [4]. Fernandez, Ana I., Gonzalez, Francisco, and Suarez, Nuria, "Banking Stability Competition and Economic Volatility", Journal of Financial Stability, Vol. 22, 2016, pp.101-120.
- [5]. Ozili, Peterson K., "Banking Stability Determinates in Africa", Forth Coming in International of Managerial Finance, Vol.14, 2018, pp.1-18.
- [6]. Tatiana Fic, National Institute of Economic and Social Research, "The spillover effects of unconventional monetary policies in major developed Countries on developing countries", DESA working paper, No. 131 St/ESA-2013, Dwp -131, October, 2013.
- [7]. Yevgeniya, Korniyenko, and Elena, Loukoiun Ova, "The impact of Unconventional monetary policy measures by the systemic four on Global liquidity and Monetary Conditions", International monetary fund, Dec, 2015, IMF working paper, wp/15/287.

2.2.5 الموسوعات :

- [1]. "Stock Market Crash of 1929", Encyclopedia Britannica, Retrieved January 29, 2012.

3.2.5 المقالات والمدونات والابحار :

- [1]. Accounting Tools, "key performance Indicators, what are profitability Ratios ?", financial Ratios, September 08, 2022. <https://www.accountingtools.com/articles/profitability-ratios.htm>
- [2]. Adam Hayes, Charles Potters, Timothy Li., "Economics Defined with Types", Indicators and Systems, Investopedia, update Jun 29, 2022. <https://www.investopedia.com/terms/e/economics.asp>

- [3]. Adam Hayes, Somer Anderson and Yarilet Pere Z., "What is Unemployment? Understanding Causes, Types, Management", Investopedia, updated Dec 08, 2022. <https://www.investopedia.com/terms/u/unemployment.asp>
- [4]. Adrian, Tobias, Goel, Rohit, and Natalucci, Fabio, "Financial sector stability: The slope of the US yield curve and risks to growth," IMF BLOG, Jul. 02, 2019. <https://www.imf.org/en/Blogs/Articles/2019/07/02/the-slope-of-the-us-yield-curve-and-risks-to-growth>
- [5]. African Development Bank, "The Impact of Quantitative Easing in the US, Japan, the UK and Europe," African Development Bank, Jan. 19, 2022. <https://blogs.afdb.org/afdb-championing-inclusive-growth-across-africa/post/the-impact-of-quantitative-easing-in-the-us-japan-the-uk-and-europe-12812>
- [6]. Alan Rappaport, "Defaults Loom as poor countries face an Economic Storm", the New York Times, This article Dec. 3, 2022. <https://www.nytimes.com/2022/12/03/businessdeveloping.countries-debt-defaults.html>
- [7]. Amadeo, Kimberly and Potters, Charles, " Unemployment Rate – Effect and Trends", The Balance, US and World Economics, US Economy, Unemployment, updated on Mar 4, 2021. <https://www.thebalancemoney.com/unemployment-rate-3305744>
- [8]. Amadeo, Kimberly, "The Balance, Currency wars and How they work, why Global Currency wars Aren't as Dangerous as they Sound", updated 13 Jan., 2020. <https://www.thebalancemoney.com/what-is-a-currency-war-3306262>
- [9]. Amadeo, Kimberly, "Causes of the 2008 financial crisis," The Balance, Dec. 13, 2022. <https://www.thebalancemoney.com/what-caused-2008-global-financial-crisis-3306176>
- [10]. Amadeo, Kimberly, Anderson, Somer G. and Fisher, Sarah, "Leading Economic Indicator and How to use them", US and World Economics, US Economy, the balance, updated on Dec 22, 2022. <https://www.thebalancemoney.com/leading-economic-indicators-definition-list-of-top-5-3305862>
- [11]. Amadeo, Kimberly, "What is a central bank?", The Balance, 2020. <https://www.thebalancemoney.com/what-is-a-central-bank-definition-function-and-role-3305827>
- [12]. Amadeo, Kimberly, and Rasure, Erika, " What Is Competitive Advantage?", The Balance, 2021. <https://www.thebalancemoney.com/what-is-competitive-advantage-3-strategies-that-work-3305828>
- [13]. Anderson, Somer, The Investopedia Team, " What is an Indicator? How It's used, Types and Examples", by Investopedia, Technical Analysis, Basic Education, updated April 21, 2022. <https://www.investopedia.com/terms/i/indicator.asp>

- [14]. Anna-Louise Jackson and Benjamin Curry, "What is Quantitative Easing (QE)?" Forbes Advisor, Advisor Investing, Jan 19, 2022. <https://www.forbes.com/advisor-investing/>
- [15]. Anota, Martin, "La stratégie de forward guidance," D'un Champ L'autre, <http://www.blog-illusio.com/article-la-strategie-de-forward-guidance-114127772.html>
- [16]. Armstrong, Robert, "Did QE cause inflation?," Financial Times, Jul. 19, 2022. [Online]. Available: <https://www.ft.com/content/2c3fc086-b543-4efe-b696-8c84aa919b69>
- [17]. Arnold, Martin, Inagaki, Kana, Lewis, Leo, Strauss, Delphine, Samson, Adam, and Smith, Colby, "Japan intervenes to shore up yen as 'reverse currency wars' deepen," Financial Times, Sep. 22, 2022. <https://www.ft.com/content/83083604-fcbb-4457-b58d-6bac7796fb09>
- [18]. Atherton, Paul, "What is aliquidity Crisis and What Do short Sellers Have to Do with It?" 2021 update, That wall Street Guy, Butter wealth for All. <https://thatwallstreetguy.com/read-articles/what-is-a-liquidity-crisis-and-what-do-short-sellers-have-to-do-with-it-2021-update/>
- [19]. Bank Negard Malaysia, "Financial Stability, The importance of financial Stability", Central Bank of Malaysia, 2020, <https://www.bnm.gov.my/the-importance>.
- [20]. Bank of ALBANIA, "financial stability Indicator", Bank Eshqiperise, 2018. <https://www.bankofalbania.org/financial-stability/financial-stability-indicators> .
- [21]. Bank of Canada, "Understanding quantitative easing," Bank of Canada, Jun. 06, 2022. <https://www.bankofcanada.ca/2022/06/understanding-quantitative-easing/>
- [22]. Bank of England, "Quantitative Easing ", Monetary Policy, 2022, p.2. <https://www.bankofengland.co.uk/monetary-policy/quantitative-easing>
- [23]. Bank of England, "Quantitative Easing explained", archived from origin on 20 February, 2012, p.7. <https://www.bankofengland.co.uk/monetary-policy/pdf/qe-pumphlet/>
- [24]. Bank of England, "What is quantitative Easing, Knowledge Bank explainer", May 19, 2022. <https://www.bankofengland.co.uk/quantitative-may-19-2022/>
- [25]. Bank of Indonesia, "Monetary Policy Review Economic and Monetary Policy Department", Aug 25, 2022. <https://www.bi.go.id/publikasi/laporan/pages/Tinjauan-kebijak-on-montar-Augest-2022.aspx>
- [26]. Bank of KOREA, "Definition and importance of financial Stability", ERI, 2022. <https://www.bok.or.kr/main/contents.do?menuno.400037>.
- [27]. Banker International, "History of financial crises," International Banker, Sep. 29, 2021. [Online]. Available: <https://internationalbanker.com/history-of-financial-crises/history-of-financial-crises/>

- [28]. Basel Committee on Banking Supervision (BCBS), "The Basel Committee – overview", 2020, accessed on 16 Jan., 2020. Available online: available online <https://www.bis.org/bcbs/>
- [29]. Ben Bernanke, "The New Tools of monetary policy", American Economic Association Presidential address, 4 Jan., 2020. <https://www.brookings.edu/articles/the-new-tools-of-monetary-policy/>
- [30]. Bhavana, "Financial Crisis - Definition, What is Financial Crisis, Advantages of Financial Crisis, and Latest News - ClearTax," Cleartax, Nov. 18, 2022. <https://cleartax.in/glossary/financial-crisis/>
- [31]. Bindseil, Ulrich, "Monetary Policy Operation and the financial system", Oxford, Oxford University press, 2014. Accessed on 11 Apr., 2020, p.10. Available Online: <https://www.oxfordscholarship.com/view/10.1093/acprof:050/9780198716907.001.0001/>
- [32]. Board of Governors of the Federal Reserve System, "About the Fed, The Fed Explained what is the Fed", Federal Reserve, Dec 30, 2022. <https://www.federalreserve.gov/aboutthefed.htm>
- [33]. Board of Governors of the Federal Reserve System, "What is Inflation ? Economy, Jobs and Prices", Sep 09, 2016. <https://www.federalreserve.gov/faqs/economy-14419.htm>
- [34]. Boyce, Paul, "Expansionary Monetary Policy: Definition, Tools, Examples", Boycewire website, Macroeconomics, Monetary Policy, 2022. <https://boycewire.com/expansionary-monetary-policy/>
- [35]. Boyle, Michael J., "Fact Checked by Ariel Courage : Keynesian Economics US Monetarism : What's the difference, An overview, Investopedia, in part of the Dotdash Meredith publishing family, 2021. <https://www.investopedia.com/ask/answers/012615/what-difference-between-keynesian-economics-and-monetarist-economics.asp>
- [36]. Brightman, Chris, "What's up? Quantitative Easing and Inflation | Research Affiliates," researchaffiliates.com, Jan. 2015. https://www.researchaffiliates.com/publications/articles/364_whats_up_quantitative_easing_and_inflation
- [37]. Brown, Randy, "In a U.S.-China currency war, who wins?," Forbes, Aug. 15, 2019. [Online]. Available: <https://www.forbes.com/sites/randybrown/2019/08/15/in-a-us-china-currency-war-who-wins/?sh=7a330267751c> .
- [38]. Bruno Trader, "Definition of unconventional monetary policy", Central charts monetary policy, 2019, p.2. <https://www.centralcharts.com/en/gm/1-learn/9-economics/35-central-bank/976-definition-unconventional-monetary-policy>

- [39]. ByJu's, "What are the types of inflation, By ByJu's, updated 2023. <https://www.byjus.com/ias-questions/what-are-the-4-types-of-inflation/>
- [40]. Canton, Lucien G., "Three keys to Successful Crisis Management", AMA, American management Association, Jan 24 2019. <https://www.amanet.org/articles/three-keys-to-successful-crisis-management/>
- [41]. CEF Team and Loo, Andrew, "2008-2009 Global Financial crisis : The Great Recession," Corporate Finance Institute, Nov. 04, 2022. [Online]. Available: <https://corporatefinanceinstitute.com/resources/economics/2008-2009-global-financial-crisis/>
- [42]. Central Bank of Brazil (CBB), "Inflation Targeting Track Record". access on Jan. 27, 2024. <https://liftchallenge.bcb.gov.br/en/monetarypolicy/historicalpath>
- [43]. Central Bank of Kenya, Monetary Policy Price Stability and Economic Growth, Monetary Policy decisions impact all decisions are implement through financial markets", Posted on Nov 10-11, 2022. <https://www.centralbank.go.ke/monetary-policy/>
- [44]. Central Bank of Sri Lanka, "Functions of Central Bank of Sri Lanka (CBSL)", Core Functions, All Right Reserved Designed and Developed by IT Department, CBSL, 2018. <https://www.cbsl.gov.lk/en/about/>
- [45]. CFI, "Economic Indicators – learn more about GDP, PMI and CPI", written by CFI Team, updated Dec 4, 2022. <https://corporatefinanceinstitute.com/resources/economics/economic-indicator>
- [46]. Chaluvadi, Shivani, "Inflation meaning, written by Scripbox", last updated Dec 15, 2022. <https://www.scripbox.com/pf/inflation/>
- [47]. Charles Potters and Ariel Courage, "A Review of Past Recessions", The Investopedia Team, updated June 16, 2022. <https://www.investopedia.com/article/economics/macroe-economics/>.
- [48]. Chen, James and Resure, Erika, "Credit Easing: What it Means, How it Works, Criticisms," Investopedia, 2022. <https://www.investopedia.com/terms/c/credit-easing.asp>
- [49]. Chen, Jemes, Scoll, Gordon, and Rathburn, Pete, "Currency Risk : Definition, Examples, and Ways, to manage ", Investopedia, trading skills, Risk management, updated May 25, 2022. <https://www.investopedia.com/terms/c/currencyrisk.asp>
- [50]. Chen, Wenjie, Mrkaic, Mico, and Nabar, Malhar, "Lasting effects: The global economic recovery 10 years after the crisis," IMF, IMF BLOG, Oct. 03, 2018. <https://www.imf.org/en/Blogs/Articles/2018/10/03/blog-lasting-effects-the-global-economic-recovery-10-years-after-the-crisis>
- [51]. Clint Fontanella, "Types of crisis your Company could face (and protact A gainst)", Article published, Feb. 24, 2022. <https://blog.hubspot.com/service/types-of-crisis>.

- [52]. Commercial International Bank (CIB), "What is GDP and what is its benefit", Economic Culture, Learning Center, CIB, April 5, 2020, p.3. <https://www.cibeg.com/en/learning-center/economics-101/what-is-gdp-and-what-is-it-good-for>
- [53]. Daniel Gro (Director CEPs, Brussels, Belgium), "Currency wars ?", Intereconomics, 6, 2010, p.339. <https://www.econstor.eu/bitstream/10419/66540/1/730088146.pdf>
- [54]. Daniel Liberto, Erika Rasure, "Bureau of Economic Analysis (BEA)", by Investopedia, Economy - Economics, updated May 08, 2022. <https://www.investopedia.com/terms/b/bea.asp>
- [55]. Deloitte, "Keep watch, Keep Clam: The impact of inflation on business", Deloitte, perspectives, published April, 2022. <https://www2.deloitte.com/us/en/pages/Consulting/articles/impact-ofinflation-on-business.html>
- [56]. Dheeraj Vaidya, "CFA, FRM, Monetary Policy", article by Wall Street Mojo Editorial Team, 2022. <https://www.wallstreetmojo.com/monetary-policy/>
- [57]. Divid Lipton, "International monetary fund: what can we do to prevent another global financial Crisis?" Jan 17, 2019. <https://www.weforum.org/agenda.ol/2019>
- [58]. Dolan, Mike, "Upside down world of 'reverse currency wars' is real," Reuters, Jun. 02, 2022. [Online]. Available: <https://www.reuters.com/markets/europe/upside-down-world-reverse-currency-wars-is-real-2022-06-22/>
- [59]. Dong, Toney, "Quantitative Easing Definition", US News Money , Sep 23, 2022. <https://money.usnews.com/investing/term/quantitative-easing>
- [60]. Dornbusch, Goldfajn and Valdes, ", sudden stops: A primer on Balance of payments Crises" , Money and Banking, June 25, 2018. <https://www.moneyandbanking.com/commentary/2018/6/24/sudden-stops-a-primer-on-balance-of-payments-crises>
- [61]. Drine, Imed, "UNU-WIDER : Blog : Impact of the global economic crisis on the Arab Region," UNU WIDER, 2020. <https://www.wider.unu.edu/publication/impact-global-economic-crisis-arab-region>
- [62]. Durden, Tyler, "Greek Bank Run Re-Accelerates, Massive Deposit with draws, Despite Capital Controls, Talk Markets, 2017. <https://talk.markets.com/cordent-global-market/greek-bank-run-re-accelerates-massive-deposite-withdrawals-despiteCapital-controls?post=12288>
- [63]. Edith Forsyth, Lee Davis, "Economic indicators", Study.com, Business Courses, updated Jan 26, 2022. <https://www.study.com/learn/lesson/Economic-indicators-importance-examples.html>

- [64]. Edwards, Kinga, "Crisis Management, Four Crisis Management Steps take to stop a Disaster", Determ Blog, Jun 30, 2022. <https://www.determ.com/blog/crisis-management-steps/>
- [65]. Emergency management, "The 4 stages of Crisis and How to Navigate Them", Alert media, Blog Home, Mar. 31, 2022. <https://www.alermedia.com/blog/stages-of-crisis>
- [66]. European Central Bank (ECB), "How Quantitative Easing works", 9 December 2016. https://www.ecb.europa.eu/ecb/educational/explainers/show-me/html/app_infographic.en.html
- [67]. European Central Bank, "Transmission mechanism of monetary policy", Eurosystem, 2022. <https://www.ecb.europa.eu/mopo/intro/transmission/html/index.en.html>
- [68]. FED, "What are the Federal Reserve's objectives in Conducting monetary policy? Board of Governors of the Federal Reserve system". Available from: <http://www.federal.reserve.gov/faqs/money-12848.htm>, 5 July, 2016.
- [69]. Federal Reserve Bank of Minneapolis, "A History of Central Banking in the United States", 2022. <https://www.minneapolisfed.org/our-history/>
- [70]. Federal Reserve Bank of Richmond, "Economic Brief, The Federal Reserve Dual Mandate: The Evolution of an Idea", 2018. <https://www.richmondfed.org/publications/research/economic-brief-brief/eb-11-12>
- [71]. Federal Reserve Bank of St. Louis, "How Monetary Policy works?", Federal Reserve Bank of St. Louis website, Accessed Mar 4, 2020. <https://www.stlouisfed.org/in-plainenglish/how-monetary-policy-works>
- [72]. Federal Reserve Board, "FAQs: Why Does Federal Reserve Aim of inflation of 2 percent over the longer Run ?", Last Update: August 27, 2020, https://www.federalreserve.gov/faqs/economy_14400.htm
- [73]. Federal Reserve Board, "Review of Monetary Policy Strategy, Tools and Communication", Last Update: August 27, 2020. <https://www.federalreserve.gov/monetarypolicy/review-of-monetary-policy-strategy-tools-and-communications.htm>
- [74]. Federal Reserve History, "Subprime Mortgage Crisis", by Federal Reserve History website, Accessed Mar 4, 2020. <https://www.federal.reservehistory.org/essays/Subprime-mortgage-crisis>
- [75]. Fernando, Jason, Boyle, Michael J., and Rathburn, Pete, "Gross domestic product (GDP) formula and how to use it," Investopedia, Apr, 2021. <https://www.investopedia.com/terms/g/gdp.asp>
- [76]. Fernando, Jason, Boyle, Michael J., and Rathburn, Pete, "Inflation: What it is, how it can be", Controlled and Extreme Examples, Investopedia, updated Dec 13, 2022. <https://www.investopedia.com/terms/i/inflation.asp>

- [77]. Field, Anne, "What caused the Great Recession? Understanding the key factors that led to one of the worst economic downturns in US history," Business Insider, Aug. 08, 2022. <https://www.businessinsider.com/personal-finance/what-caused-the-great-recession>
- [78]. Fisher, Paul, "Why Do Most Central Banks target inflation? ", The university of Warwick, May, 2019. <https://www.wbs.ac.uk/news/why-do-most-central-banks-target-inflation/>
- [79]. Fisher, Sarah, "Economic Indicators : Definition, Types and usage", Smartasset, Yahoo, Jul 8, 2019. <https://finance.yahoo.com/news/economic-indicators-difinition-types-usage-185925254.html>
- [80]. Fisher, Sarah, "Economic Indicators : Definition, Types and Usage", Smartasset, Sep 02, 2022. <https://smartasset.com/investing/indicator-definition>
- [81]. Floer, Julien, "Le carré magique de Nicholas Kaldor", Richesse et Finance.com, Feb 5, 2019. <https://richesse-et-finance.com/le-carre-magique-de-nicolas-kaldor/>
- [82]. Focus Economics Inflation Rate CPI, "Annual Variation in %", Economic Forecasts from the World's leading Economists, Jan 10, 2023. <https://www.focus.economics.com/economic-indicater/inflation-rate>
- [83]. Focus Economics, "What is the unemployment rate, Economic forecast from the World's leading Economists, update 2023. <https://www.focus.economics.com/economic-indicator/unemployment-rate>
- [84]. Foreign Affairs, "Ten years after the global financial crisis, the system is safer," Foreign Affairs, Jan. 16, 2019. <https://www.foreignaffairs.com/events/IQ2>
- [85]. Foundation Economic Education (FEE), "The Current Economic Crisis and the Austrian Theory of the Business Cycle", 2019, <https://www.fee.org/articles/the-austrian-theory-of-the-business-cycle/>
- [86]. Geoff Williams and Korrena Bailie, "3 Types of Inflation and How they Differ", Forbes Advisor, published Jul 27, 2022. <https://www.forbes.com/advisor/personal-finance/types-of-inflation>
- [87]. Gerlach, Stefan, "Three Lessons of Quantitative Easing in Europe", Zurich with the ECB, 31 Jan., 2019. <https://www.project.syndicate.org/>
- [88]. Global Trade GUIDE, "what is a currency crisis, by Brent Radcliffe", updated: 26 July, 2021, Reviewed by Somer Anderson (Economy), 2021. <https://www.investopedia.com/articles/economics/108/currency-crises.asp>.
- [89]. Grenville, Stephen, "Commertary unconventional monetary policy no longer effective", project syndicate, Nov, 2019. <https://www.project.syndicate.org/commentary-unconventional-monetary-policy-no-longer-effective-by-stephen-grenville-2019-11/arabic>
- [90]. Groww, Stock Market Crash, "Causes of Stock market Crash version 3-5", 6, 2022, Groww in India. <https://groww.in/p/stock-market-crash>

- [91]. Gurria, Angel "OECD Secretary General, Coronavirus (CoviD-19): Joint actions to win the war", OECD, 2020. <https://www.oecd.org/washington/newsarchive/covid-19jointactionstowinthewar.htm>
- [92]. Haldane, Andrew G., "Central Bank Independence - What we know and what we Don't", Bankplassen BLOG, Fredag, 16 Apr., 2021, SKRIV UT. <https://www.norges-bank.no/bankplassen/arkiv/2021/central-bank-independence-a-practitioners-perspective/>
- [93]. Hayes, Adam, Rasure, Erika and Ma, Jiwon "What are open market operations (OMOs), and how do they work?," Investopedia, Sep. 09, 2022. <https://www.investopedia.com/terms/o/openmarketoperations.asp>
- [94]. Ikechukwu Evegbu, "Quantitative Easing: Advantages and disadvantages in modern economy," Business Compiler, Oct. 24, 2022. [Online]. Available: <https://www.businesscompilerng.com/2022/06/quantitative-easing-advantages-and.html>
- [95]. ILO, International Labour Organization, "Global Employment Trends 2014: The risk of a jobless recovery," International Labour Organization, Jan. 21, 2014. <https://www.ilo.org/global/research/global-reports/global-employment-trends/2014/lang--en/index.htm>
- [96]. IMF BLOG, "Countries in the IMF financial Stability Spotlight in 2022", financial Markets, IMF, February 3, 2022. <https://www.imf.org/en/Blogs/Articles/2022/02/03/countries-in-the-imf-financial-stability-spotlight-in-2022>
- [97]. IMF, "Cross Domestic Product : An Economy's All", 2020, available at: <https://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/basics/gdp.ht.htm>
- [98]. Institute of International Monetary Research, "Discovering Open Market Operations and Quantitative Easing," The CPD Certification Service, Aug. 21, 2022. <https://cpduk.co.uk/news/discovering-open-market-operations-and-quantitative-easing>
- [99]. International Banker Newsletter, "Authoritative Analysis On International Banking articles", History of Financial Crises, Sep 29, 2021. <https://internationalbanker.com>
- [100]. International Monetary Fund, "What is Keynesian Economics", IMF, Sep, 2014. <https://www.imf.org/external/pubs/Ft/Fandd.2014/09/basics.htm>
- [101]. International Monetary Fund, "What is Monetarism?", IMF, Mar, 2014. <https://www.imf.org/external/pubs/Ft/Fandd.2014/03/basics.htm>
- [102]. Investyadnya.in, "Methods of GDP Calculation: Introduction, 3 Methods of GDP Calculation", Economic Concepts, by investyadnya.in, updated 2022, <https://blog.investyadnya.in/3-Methods-of-gdp-Calculation>

- [103].Ivan Ka Wailai, Jose Weng Chow Wong, "Comparing crisis management practices in the hotel industry between initial and pandemic stages of Covid-19", Accepted 10 August, 2020, The Current issue and full tex available on Emerald Insight at: <https://www.emerald.com/insight/0959-6119.htm> .
- [104].Jackson, Anna-Louise, and Curry, Benjamin, "Quantitative easing explained," Forbes Advisor, Jan. 19, 2022. [Online]. Available: <https://www.forbes.com/advisor/investing/quantitative-easing-qe/>
- [105].Jahan, Sarwat, "Inflation Targeting: Holding the line Central banks use interest rates to steer price increases toward a publicly announced goal", IMF, F and D Magazine , 2017. <https://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/basics/72-inflation-targeting.htm>
- [106].Jesse Bennett and Rakesh Kochhar, "Two Recessions, Two longest episodes in US history with our interactive tool", Pew Research Center 2022. December 13, 2019. <https://www.pewresearch.org/social-trends/2019/12/13/two-recessions-two-recoveries/>
- [107].Jim Probasco, "Quantitative Easing explained How this monetary policy affects you and your money", Personal Finance Quantitative Easing (QE) : Definition, Pros and Cons, Business Insider, updated Jul 29, 2022. <https://www.businessinsider.in/investment/news/quantitative-easing-explained-how-this-monetary-policy-affects-you-and-your-money/articleshow/87342720.cms>
- [108].John Wenberg, "Federal Reserve Bank of Richmond, The Create Recession and its Aftermath-2007", article written as November 22, 2013. <https://www.federal.reserve.history.org/essays>
- [109].Johnston, Mattew, Kelly, Robert C., and Logan, Michael "Open Market Operations vs. Quantitative Easing: What's the Difference?," Investopedia, 2022. <https://www.investopedia.com/articles/investing/093015/open-market-operations-vs-quantitative-easing.asp>
- [110].Jonathan Roberts, Stephen L., and Taylor Griffin, "What is the difference between QE and OMO", 2021, <https://www.quora.com/What-is-the-difference-between-QE-and-OMO>
- [111].Justin Kuepper and Khadija Khartit, "what are leading Economic Indicators ?", The Balance, investing, portfolio management, International investing, updated on May 20, 2022. <https://www.thebalancemoney.com/what-are-leading-economic-indicators-1978977>
- [112].Kenton, Will, Scott, Gordon, and Velasquez, Vikki "Financial crisis: Definition, causes, and examples," Investopedia, Jun. 10, 2022. <https://www.investopedia.com/terms/f/financial-crisis.asp>

- [113]. Kristen Baker, "how Crisis management Can change your Business and Customer Relationships", updated 12/7/2021, Published 07/05/2021. <https://blog.hubspot.com/service/crisis-management>
- [114]. Lake, Rebecca, "Understanding Economic Indicators", Written by Sofi, SofiLearn, Jan 10, 2022. <https://www.sofi.com/learn/Content/economic-indicator/?-CF-CH1-tk>
- [115]. Lane, Philip R., "Determinants of the real interest rate," European Central Bank, Nov. 28, 2019. https://www.ecb.europa.eu/press/key/date/2019/html/ecb.sp191128_1~de8e7283e6.en.html
- [116]. Laurel Tincher, "What Is Quantitative Easing?," Sofi Learn, Jun. 07, 2021. <https://www.sofi.com/learn/content/what-is-quantitative-easing/> (accessed Jan. 27, 2024).
- [117]. Ling, Felix, "What is the difference between quantitative easing vs. open market operations by the Federal Reserve System?," Quora, 2022. <https://www.quora.com/What-is-the-difference-between-quantitative-easing-vs-open-market-operations-by-the-Federal-Reserve-System/answer/Felix-Ling-1>
- [118]. Lioudis, Nick, and Boyle, Michael J., "Keynesian Economics vs. Monetarism : What is the difference?," Investopedia, Apr, 2022. <https://www.investopedia.com/ask/ar>
- [119]. Lioudis, Nick, Silberstein, Samantha, and Rathburn, Pete "How national interest rates affect currency values and exchange rates," Investopedia, May 31, 2022. <https://www.investopedia.com/ask/answers/040315/how-do-changes-national-interest-rates-affect-currencys-value-and-exchange-rate.asp>
- [120]. Loose thinking in English, The Economist, 15 October, 2009, archived from the original on 26 Aug., 2017, see it on 13 Jan., 2012. <https://www.economist.com/>
- [121]. Lund, Susan, "Based in McKinsey's Washington DC, office is a partner at the McKinsey Global institute and Simon London, How Secure is the global financial system a decade after the Crisis", September 13, 2018, Podcast, a member of McKinsey publishing is based in the Valley office. <https://www.mckinsey.com/industries/financial-services/our-insights/how-secure-is-the-global-financial-system-a-decade-after-the-crisis>
- [122]. Macklem, Tiff, and Bank of England, "Quantitative easing," Bank of England, Nov. 03, 2022. <https://www.bankofengland.co.uk/monetary-policy/quantitative-easing>
- [123]. Marker, Andy, "models and Theories to improve Crisis management", Smartsheet, July 20, 2020. <https://www.smartsheet.com/content/crisis-management-model-theories?.amp>

- [124].Market Business News, “What is credit easing? Definition and meaning,” Market Business News, 2022. <https://marketbusinessnews.com/financial-glossary/credit-easing/>
- [125].MasterClass, “What Is Quantitative Easing? Advantages and Disadvantages of QE,” MasterClass, Oct. 13, 2022. <https://www.masterclass.com/articles/quantitative-easing-explained>
- [126].McGrath, Neal, Anderson, Somer, and Ecker, Jared “What happens to unemployment during a recession?,” Investopedia, Nov. 18, 2022. <https://web.archive.org/web/20230216141011/https://www.investopedia.com/ask/answers/032515/why-does-unemployment-tend-rise-during-recession.asp>
- [127].Merle, Renae, “A guide to the financial crisis — 10 years later,” Washington Post, Sep. 10, 2018. [Online]. Available: https://www.washingtonpost.com/business/economy/a-guide-to-the-financial-crisis--10-years-later/2018/09/10/114b76ba-af10-11e8-a20b-5f4f84429666_story.html
- [128].Mike Harmon and Victoria Ivashing, “Managing the liquidity Crisis”, Harvard Business Review, Business and Society, April 09 2020, The New world of work, <https://hbr.org/2020/04/managing.the.liquidity.crisis> .
- [129].Moh Heng Goh, " Identify the stages of Crisis", Crisis management, BCM institute, Jun 28, 2021. <https://blog.bcm-institute.org/crisis-management/identify-the-stages-of-a-crisis>
- [130].Nagengast, Arne, and Stehrer, Robert, “Why world trade collapsed during the financial and economic crisis,” Deutsche Bundesbank Eurosystem, Oct. 2016. [Online]. Available: <https://www.bundesbank.de/en/publications/research/research-brief/2016-07-world-trade-collapse-crisis-764496>
- [131].Nath Tervir I., Boyle, Michael J., and Schmitt, Kirsten Rohrs “What is Zero Interest-Rate Policy (ZIRP)? how it works and goals,” Investopedia, Oct. 02, 2022. <https://www.investopedia.com/articles/investing/031815/what-zero-interestrates-policy-zirp.asp>
- [132].Nipon, N., " Role of Banks in the Economic Development of a Country", Article, Economic Discussion website, 2017. <https://www.economicdiscussion.net/banking/role-of-banks-in-the-economic-development-of-a-country>
- [133].Nordea Bank, "Your Currency risk, 5 steps to manage your Currency risk", Nordea Bank Article, posted Jan. 25, 2021. <https://www.nordea.com/en/news/5-steps-to-manage-your-currency>
- [134].Nouriel Roubini, "Unconventional monetary policy on stilts", Economics, Project Syndicate, 2016, <https://www.project-syndicate.org/commentary/new-range-of-unconventional-monetary-policies-by-nouriel-roubini-2016-04?barrier=accesspaylog>

- [135].NSF, "Creating a successful crisis management plan", article published October, 2020, Knowledge library. <https://www.nsf.org/knowledge-library>
- [136].Nye, Christopher, "Why do interest rates impact currencies? Smart Currency Exchange," Smart Currency Exchange, Feb. 08, 2022. <https://www.smartcurrencyexchange.com/news/currency-updates/why-do-interest-rates-impact-currencies/>
- [137].Parley policy initiative, "The characteristics of crisis, Dialogue crisis, Dialogue over Conflict", Engagement Over Confrontation, Oct, 2021. <https://www.parleypolicy.com/post/the-characteristics-of-crisis>
- [138].Paroon Chadha Blog post, "The four phases of Crisis management", AGB Govern with Confidence, October 6, 2022. <https://agb.org/blog-post/the-four-phases-of-crisis-management/>
- [139].Pettinger, Tejvan, "Quantitative easing: risks vs benefits," Economics Help, Nov. 06, 2017. <https://www.economicshelp.org/blog/9356/monetary-policy/quantitative-easing-risks-vs-benefits/>
- [140].PIMCO, "Understanding investing, understanding inflation", PIMCO, Europe Change, investments, PIMCO Europe limited, a company of Allianz, 2023. <https://europe.pimco.com/en-eu/resources/education/understanding-inflation>
- [141].Pollard, Amelia, and Mohsin, Saleha, "The Global Currency Wars Have Begun Because, Well, Inflation," Bloomberg, Businessweek Economics, Jun. 23, 2022. <https://www.bloomberg.com/news/articles/2022-06-23/us-dollar-strength-sparks-currency-war-to-tame-inflation>
- [142].Pollard, Amellia, and Cherry, Libby, "What's a Reverse Currency War and Who's Fighting One?: QuickTake," Bloomberg, Jun. 23, 2022. <https://www.bloomberg.com/news/articles/2022-06-23/what-s-a-reverse-currency-war-and-who-s-fighting-one-quicktake>
- [143].Prachi Juneja and Reviewed By Management Study Guide Content Team, "Disadvantages of quantitative easing," 2022. <https://managementstudyguide.com/disadvantages-of-quantitative-easing.htm>
- [144].Prachi Juneja and Reviewed By management Study Guide Content Team, "Crisis Management Meaning Need and Its features management", study guide written, 2015. <https://www.managementstudyguide.com/crisis-management.htm/>
- [145].Probasco, Jim, "Quantitative easing explained: How this monetary policy affects you and your money," Business Insider, 2022. [Online]. Available: <https://www.businessinsider.in/investment/news/quantitative-easing-explained-how-this-monetary-policy-affects-you-and-your-money/articleshow/87342720.cms>

- [146].Radcliffe, Brent, and Anderson, Somer “What is a currency crisis?,” Investopedia, Sep. 28, 2022. <https://www.investopedia.com/articles/economics/08/currency-crises.asp>
- [147].Reem Heikal, Micheal J. Boyle and Yarilet Pevez, "What is the balance of payment ?", Investopedia, Economy, Economics, updated on April 3, 2022. <https://www.investopedia.com/insights/what-is-the-balance-of-payments/>
- [148].Reserve Bank of Australia, "About Monetary, What is Monetary? ", RBA, 2022. <https://www.rba.gov.au/monetary-policy/about.htm>
- [149].Reserve Bank of Australia, "The Balance of Payments", Explainer, Education/RBA, 2022. <https://www.rba.gov.au/education/resources/explainers/the-balance-of-payments.html>
- [150].Reserve Bank of Australia, "The Transmission of Monetary Policy", 2022, <https://www.rba.gov.au/education/>
- [151].Reserve Bank of Australia, "Unemployment : its measurement and types", 2023. <https://www.rba.gov.au/education/resources/explainers/unemployment-measurement-and-types.html>
- [152].Reserve Bank of Australia, “Unconventional Monetary Policy,” Reserve Bank of Australia, 2022. <https://www.rba.gov.au/education/resources/explainers/unconventional-monetary-policy.html>
- [153].Reserve Bank of India, "Monetary Policy". Access on Jan. 27, 2024 https://m.rbi.org.in/scripts/FS_Overview.aspx?fn=2752
- [154].Reuters, Yuriko Nakao, "Global Currency War", October, 2010, p.3. <https://www.reuters.com/world/asia-pacific/dollar-falls-expectations-us-rates-will-stay-low-longer-2021-05-18/>
- [155].Robin Kavanagh, "what is a stock Market Crash ? understanding the Causes and consequences Can help investors prepare", Copyright Jul 26, 2022, Advertiser Disclosure personal finance. <https://www.businessinsider.in/stock-market/news/what-is-a-stock-market-crash-understanding-its-causes-and-consequences-can-help-investors-prepare-for-a-sudden-severe-drop-in-share-prices/articleshow/80417863.cms>
- [156].Rosen, Phil, “Reverse Currency War: Why central banks are trying to play catch-up with a record dollar and a hawkish Fed,” Business Insider, Sep. 28, 2022. [Online]. Available: <https://www.businessinsider.com/reverse-currency-war-why-central-banks-inflation-fed-pound-dollar-2022-9>
- [157].Sean Golonka, "Road to Recovery : High inflation remains top issue as economic forecasts dim for 2023, by Nevada Investopedia transition of power, Fact Briefs, April 21, 2022. <https://theevadaindependent.com/article/read-t-recovery-high-inflation-remains-top-issue-as-economic-forecasts-dim-for-2023>

- [158].Segal, Troy, "Central Bank", Investopedia, accessed on 21 Apr., 2020, Available online: <https://www.investopedia.com/terms/c/centralbank.asp>
- [159].Shibata, Ipeei, "Unemployment in today's recession compared to the global financial crisis," IMF Blog, Jul. 23, 2020. <https://www.imf.org/en/Blogs/Articles/2020/07/23/unemployment-in-todays-recession-compared-to-the-global-financial-crisis>
- [160].Steil, Benn, and Rocca, Benjamin Della, "QE and Inflation: The FT Responds to Us, and We to Them," Council on Foreign Relations, Aug. 01, 2022. [Online]. Available: <https://www.cfr.org/blog/qe-and-inflation-ft-responds-us-and-we-them>
- [161].Steinberg, Federico, "The Global Financial Crisis: Causes and Political Response," Elcano Royal Institute, Sep. 05, 2022. <https://www.realinstitutoelcano.org/en/analyses/the-global-financial-crisis-causes-and-political-response/>
- [162].Stevens, Glenn, "Statement by Glenn Stevens, Governor: Monetary Policy Decision", Reserve Bank of Australia, Media Release, Number 2013-25, data on 3 December 2013. <https://www.rba.gov.au/media-releases/2013/mr-13-25.html>
- [163].Sumner, Scott, "Friedman as a critic of Keynesian economics", The library of Economics and liberty Economic Debate in the United States Interest Rates, Keynesian, Milton Fredman, Monetarist, Phillips, 2021. <https://www.econlib.org/friedman-as-a-critic-of-keynesian-economics/>
- [164].Swetha Amaresan, "Situational Crisis Communication theory and How It Helps a Business", published: March, Manage Plan for, and Communicate during a Corporate Crisis, March 01, 2022. <https://blog.hubspot.com/service/situational-crisis-communication-theory>
- [165].The Federal Reserve, "Reserve Requirements", Accessed Mar 4, 2020. <https://www.federalreserve.gov/monetary-policy/reservereq.htm>
- [166].The Federal Reserve, "Who owns the Federal Reserve", Accessed Mar 4, 2020. https://www.federalreserve.gov/faqs/about_14986.htm
- [167].The world Bank Group (IBRD), "IDA Banking Crises", 2016. <https://www.worldbank.org/en/publication/gfdr/gfdr/2016/background/banking-crisis>
- [168].The world Bank, "Can we prevent financial Crises ?", World Bank Croup, Feb. 26 2014. <https://www.worldbank.org/news/2014/2/26/>
- [169].The World Bank, "World Development indicators Data Bank", The World Bank website, Accessed Mar 4, 2020. <https://databank.worldbank.org/source/world-development-indictors>

- [170]. Thomas Brock, and Pete Rathburn, by the Investopedia Team, "Monetary Policy meaning, Types and Tools", updated. 25 Jul., 2022, Investopedia is part of the Dotdash Meredith. <https://www.investopedia.com/terms/monetary/>
- [171]. Tobias Adrian, Ghiath Shabsigh, and Ashraf Khan "Transparency makes central banks more effective and trusted," IMF, Jul. 30, 2020. <https://www.imf.org/en/Blogs/Articles/2020/07/30/blog-transparency-makes-central-banks-more-effective-trusted>
- [172]. Treasury Direct, "Treasury inflation – protected Securities (Tips)", 2020, <https://www.treasurydirect.gov/indiv/products/prod-tips-glauce.htm>
- [173]. Tufte, David, "What is the difference between Quantitative easing and Open market operations?," Quora, 2020. <https://www.quora.com/What-is-the-difference-between-quantitative-easing-vs-open-market-operations-by-the-Federal-Reserve-System/answer/David-Tufte>
- [174]. UN, "Nearly two-thirds of global workforce in the 'informal' economy UN Study", April, 2018, available at : <https://news.un.org/en/story/2018/04/1008562/>
- [175]. US Bureau of Labor statistics, "Consumer price Index", Nov., 2022, page 1. <https://www.bls.gov/news-release/pd/f/cpi.pdf>
- [176]. Vincent Laundry EN, "What is Unconventional Monetary Policy", Central Charts, Mar 25, 2019. <https://www.centralcharts.com/en/gm/1-learn/9-economics/35-central-bank/975-definition-unconventional-monetary-policy>
- [177]. War wick, Mearsheimer J., "John Mearsheimer on the causes and consequences of the Ukraine war," European University Institute, Jun. 17, 2022. <https://www.eui.eu/news-hub?id=john-mearsheimers-lecture-on-the-causes-and-consequences-of-the-ukraine-war>
- [178]. WH.GOV, "Fact sheet : How the Inflation Reduction Act will help Small Businesses", Briefing Room Statements and Eases, Sep 12, 2022, The White House, 1600 Pennsylvania Ave NW, Washington, D.C. 20500. <https://www.whitehouse.gov/briefing-room/statements-releases/2022/09/12/fact-sheet-how-the-inflation-reduction-act-will-help-small-businesses/>
- [179]. Will Kenton, Erika Rasure, "Core Capital, what is Core Capital ?", Investopedia, personal finance Banking, updated, November 02, 2020. <https://www.investopedia.com/terms/c/core-capital.asp>
- [180]. Will Kenton, Gordon Scott, Vikki Velasquez, "financial Crisis ? Definition, Causes, and Examples", Updated June to 2022, Investopedia, Investing Basics, <https://www.investopedia.com/term/f/financialcrisis.asp>.
- [181]. Will Kenton, Michael J. Boyle and Suzanne Kvilhang, "Balance of Payments in Global Transactions : why does it matter?", Investopedia, Economics, Macroeconomics, updated on Jun 22, 2022. <https://www.investopedia.com/terms/b/bop.asp>

[182]. WST, Dheeraj vaidya, Jayachandran A., "Credit Easing," Wall Street Mojo, 2022. <https://www.wallstreetmojo.com/credit-easing/>

4.2.5 المجالات والدوريات العلمية :

- [1]. Abata, Mathew Adeolu, "Assets Quality and Bank Performance, A study of Commercial Banks in Nigeria", Research Journal of Finance and Accounting, Vol.18, 2014, p.39.
- [2]. Abeer Reza, Eric Santor and Lena Suchanek, "Quantitative Easing as a policy Tool under the Effective lower Bound", Bank of Canada, Staff Discussion paper, 14 November, 2015.
- [3]. Abo-Lafia, Mitchel Y., "Narrative Construction as sensemaking, How a Central Bank Thinks", organization Studies 31(3), 2010, pp,349-67, doi:10.1177/017084-0609357380.
- [4]. Ahmet Erulgen, Husam Rjoub and Ahmet Adalier, "Bank Characteristics Effect on Capital Structure : Evidence from PMG and CS-ARDL", MDPI, Article Journal of Risk and financial Management, Received 28 Oct., 2020, Accepted: 1 Dec., 2020, published: 4 Dec., 2020. <https://doi.org/10.3390/jrfm13120310>
- [5]. ALBULESCU, Claudiu Tiberiu, "Forecasting the Romanian Financial System Using A Stochastic Simulation Model", Journal for Economic Forecasting, Vol.13, No.1, pp.81-98, 2010.
- [6]. Alirahm Baqeri, "The Effect of Capital Adequacy Ratio on the Ratio of the Economies and financial Issues", 2018, Vol.8, No.1, pp.161-167, ISSN:2146-4138.
- [7]. Alkandari, Abdullatef, Masa'deh, Ra'Ed and Al-lozi, Musa, "knowledge management and its role on organizational Crisis management : A literature review", Journal of Social Sciences (COES & RJ - JSS), 6(4):833-850, 2017.
- [8]. Alpanda, Sami, and Kabaca, Serdar, "International spillovers of large scale asset purchases", Journal of the European Association, 2020, Vol.18, Iss.1, pp.342-391.
- [9]. Alper, Değer, and Anbar, Adem, "Bank specific and macroeconomic determinants of Commercial bank profitability: Empirical evidence from Turkey", Business and Economics Research Journal, Vol. 2, No. 2, 139-1527, 2011.
- [10]. Alshubir, Faris Nasif, "Determinants of Financial Banks Listed in Mescal Security Market", Dhofar University, College of Commerce and Business Administration, Sultanate of Oman, Journal of Business and Retail Management Research (JBRMR), Vol.11, Iss.4, Jul, 2017, p.194.
- [11]. Ameni Ghenimi, Hasna Chaibi, Mohamed Ali Brahim Omri, "The effects of liquidity and Credit risk on bank stability: Evidence from the MENA region Borsa Istanbul Review, 17(4):238-248, 2017.

- [12].Andrade Philippe, Christophe Cahn, Henri Fraise, and Jean-Stephane, "Messonier Can the provision of long-Term Liquidity Help to Avoid a credit Crunch? Evidence from the Eurosystem's LTRO, Journal of the European Economic Association, 17(4):1070-1106, 2019.
- [13].Angeloni, Ignazio and Faia, Ester, "Capital regulation and monetary policy with fragile banks," Journal of Monetary Economics, vol. 60, no. 3, pp. 311–324, Apr. 2013, doi: 10.1016/j.jmoneco.2013.01.003.
- [14].Artela, Carles M., Aythankose, Marc Stock and Taskin, Temel, "Implications of Negative Interest Rate Policies: An Early Assessment, Pacific Economic Review, Vol.23, Issue.1, pp.8-26, 2018.
- [15].Aziz, Omar Ghazy, "The response of Arab region to overcome global financial crisis," The American Economist, vol. 66, no. 2, pp. 241–248, Jul. 2020, doi: 10.1177/0569434520938322.
- [16].Balke, Ansgar, Gros, Daniel, and Osowski, Thomas, "Did Quantitative Easing Affect Interest Rates outside the US?", New Evidence Based on interest rate differentials", RUHR, Economic Papers, Ruhr Economic papers 600, 2015, p.16.
- [17].Baqeri, Alirahm, "The Effect of Capital Adequacy Ratio on the Ratio of the Bank Reserves", International Journal of Economics and Financial Issues, 2018, Vol.8, Iss.1, ISSN:2146-4138, pp. 161-167.
- [18].Barth, James R., Caprio, Gerard, and Levine, Ross, "Bank regulation and Supervision in 180 Countries from 1999 to 2011", Journal of Financial Economic Policy, Vol. 5, No.2, 2013, pp.111-219. <https://doi.org/10.1108/17576381311329661>
- [19].Batuo Enoubi, Mlambo Kupukile and Asongu Simplicie, "linkages between financial liberalisation and economic growth in Africa", Munich personal Re PEC Archive (MPRA), January 2017, pp.1-30. <https://doi.org/10.1016/j.ribaf.2017.07.148>
- [20].Baum, Joel A.C., and Dahlin, Kristina B., "Aspiration Performance and Railroads Patterns of Learning from train Wrecks and Crashes", Organization Science, No.18, pp.368-385, 2010.
- [21].Beltratti, Andrea, and Stulz, René M., "The Credit Crisis around the Globe : Why did some banks perform better?", Journal of Financial Economics, Vol.105, No.1, 2012, pp.1-17.
- [22].Berman, Nicolas, de Sousa, Jesé, Martin, Philippe, and Mayer, Thierry, "Time to Ship during Financial Crises," Sciences Po Publications, Aug. 2012, NBER International Seminar on Macroeconomics 9(1), DOI:10.1086/669587, [Online]. Available: <https://ideas.repec.org/p/spo/wpmain/infohdl2441-58gkob9fur9g692gbiqnqb3mdj.html>
- [23].Bermpei, Theodora, Kalyvas, Antonios, and Nguyen, Thanh Cong, "Does institutional Quality Condition the effect of Book regulations and Supervision

- on Bank Stability? Evidence form Emerging and Developing Economics", International Review of Financial Analysis, Vol.59, pp.255-275, 2018.
- [24].Beyer, Andreas, Nicoletti, Giulio, Patrick, Nikipapa Depoulou, Gerhard, Papsdorf, Schwarz, Claudia, Sousa, Joao, and Vergate, Olivier, "The transmission channels of monetary", Macro and Microprudential policies and their interrelations, No.191, May, 2017,p.14.
- [25].Bjorck, Albena, "Crisis Typologies Revisited: An interdisciplinary Approach", Central European Business Review, volume 5, Number 03, 2016, pp. 25-37. p.28.
- [26].Blancheton, Bertrand, "Central Bank independence in a historical perspective, Myth, Lessons and a new model", Economic Modelling, Volume 52, Part A, January, 2016, pp. 101-107.
- [27].Bodea, Cristina, and Masaaki Higashijima, "Central bank independence and fiscal policy: Can the Central bank restrain deficit spending ?", British Journal of Political Science 47, 2017, 47-70.
- [28].Boivin, Jean, Kiley, Michael T., and Mishkin, Frederic .S., "How has the monetary transmission mechanism evolved over time?," in Handbook of Monetary Economics, 2010, pp. 369–422. doi: 10.1016/b978-0-444-53238-1.00008-9.
- [29].Boshkoska, Meri, "Types of financial Crises. Full professor", PH.D. faculty of Economics. Prilep, University ST. Kliment Ohridski. Bitola Republic of North Macedonia Annals of the Constant in Brancusi university of Targu Jiu, Economy series. Issue 3/2022 pp. 37-48, P 37.
- [30].Boshkoska, Meri, and Lazaroski, Spiro, "Leading factors of the Global Financial Crisis the US Evidence Annals". Economy Series. Constantine University, faculty of Economics, Brancusi Vol-5 Pages 4-13, October, 2018.
- [31].Bowdler, Christopher, and Radia, Amar, "Unconventional Monetary Policy : The Assessment", Journal Article, J STOR Oxford Review of Economic Policy, Vol.28, No.4, pp.603-621, 2012, published by Oxford University Press.
- [32].Broner, Fernando, Erce, Aitor, Martin, Alberto and Ventura, Jaume, "Sovereign Debt Markets in Turbulent Times: Creditor Discrimination and Crowding Out", Journal of Monetary Economics, Vol.61 (C) ,2014, pp. 114-142.
- [33].Brunnermeier, Markus K., and Koby, Yann, "The Reversal Interest Rate Effective lower bound on Monetary policy", Princeton University, American Economic Review, Vol.113, Iss.8, pp.2084-2120, May, 2017.
- [34].Bruno, Valentina, and Songshin, Hyun, "Capital flows and the risk-taking channel of monetary policy", Journal of Monetary Economics, 2015, Vol.71, pp.119-132.
- [35].Bundy, Jonathan, and Pfarrer, Michael D., "A burden of responsibility : The role of social approval at the onset of a crisis", Academy of Management Review, No.40, pp.345-369, 2015.

- [36]. Bundy, Jonathan, Pfarrer, Michael D., Short, Cole. E., and Coombs, W. Timothy, " Crises and Crisis Management: integration, interpretation, and research development", *Journal of Management*, Arizona State University ,vol. 43, no. 6, pp. 1661–1692 , 2017, doi: 10.1177/0149206316680030.
- [37]. Cabham D. and Kang. Y., "financial Crisis and Quantitative Easing: Can Brood money tell us Anything?", *The Manchester School*, 80, 2012. <https://doi.org/10.1111/j.1467-9957.2012.02323.x>
- [38]. Cahn, Christophe, Matheron, Julien, and Sahuc, Jean Guillaume, "Assessing the Macroeconomic Effects of LTROs during the Great Recession", *Journal of Money, Credit and Banking*, Vol.49, Issue 7, pp.1443-1482, 2017.
- [39]. Caio Ferreira, Nigel Jenkinson, and Christopher Wilson, "Monetary and Capital Markets Department from Basel I to Basel III, Sequencing Implementation in Developing Economies", *Authorized for distribution by Aditya Nardin*, wp/19/127, June 2019, pp. 1 – 42, p.27.
- [40]. Chrestiance Baumeister and Luca Benati, "unconventional monetary policy and the great recession", *estimating the macroeconomics effects of a spread compression at the Zero Lower bound*, 2012, June 2013 issue contents, *International Journal of Central Banking*, p.18.
- [41]. Christophe, Blot, Creel, Jérôme, Hubert, Paul, and Labondance, Fabien " Que peut-on attendre de l'assouplissement quantitatif de la BCE ?", *Revue de l'OFCE*, No.138, Feb, 2015.
- [42]. Christopher Bowdler and Amar Radia, "Unconventional monetary policy: the assessment oxford Review of Economic policy, issue 4, 2012, pp. 603-621, p.611. <https://hdl.handle.net/10.1093/oxrp/grso37> .
- [43]. Churm, Rohan, Joyce, Micheal, George, Kaptanios and Theodoridis, Konstantinos "Unconventional Monetary Policies and the Macroeconomy : The impact of the UK, OE2 and Funding for leading Scheme", *The Quarterly Review of Economics Finance*, Elsevier, vol. 80, pages 721-736. Oct, 2018.
- [44]. Claessens, Stijin, Dell'Araccia, Giovanni, Igan, Deniz and Laeven, Luc, "Cross-country experiences and policy implications from the global financial crisis," *Economic Policy*, vol. 25, no. 62, pp. 267–293, Apr. 2010, doi: 10.1111/j.1468-0327.2010.00244.x.
- [45]. Claeys, An-Sofie., and Caubergh, Verolien, "Crisis response and Crisis timing strategies: Two sides of the same coin, *Public Relations Review*, No.38, pp.83-88, Mar, 2012. <https://doi.org/10.1016/j.pubrev.2011.09.001>
- [46]. Cukierman, Alex, "Monetary Policy and Institutions Before, During, and After the Global Financial Crisis, *Journal Financial Stability*, Vol.9, Iss.3, pp.373-384.
- [47]. Dabrowski, Marek, and Domínguez-Jiménez, Marta, "Economic crisis in the Middle East and North Africa on JSTOR," *JSTOR*, no. n°02/21, Jan. 2021, [Online]. Available: <https://www.jstor.org/stable/resrep28495>

- [48].Daniel Gros, Cinzia Alcidi and Willem Pieter De Groen "Lessons from quantitative easing : much ado about so little", Centre for European Policy Studies, Brussels, 2015, p.20.
- [49].Dario Paternoster, Andreea Stoian, "Transmission channels of unconventional monetary policy in the euro area : where do we stand ?", European Parliament, Directorate General for Internal polices, policy perartment A: Economic and Scientific policy, monetary Dialogue, 28 Nov. 2016, pp. 1-64, p. 30.
- [50].David Kelly, David Lebovitz and Gabriela Santos, "The Investment outlook for 2023, The year ahead outlook: A slow economy about better Markets", Market Insights, J.P. Morgan Asset management, 277 Park avenue I, New York, NY 10712, pp.1-14, p.5, 2023.
- [51].De Neve, Jan-Emmanuel, Ward, George , Keulenaer, Femke De, Landeghem, Bert Van, Kavetsos, Georgios, and Norton, Michael I., "The Asymmetric Experience of Positive and Negative Economic Growth Global Evidence using Subjective well-being data", Review of Economic and Statistics, Vol.100, No.2, pp.362-375, 2018.
- [52].Delis, Manthos D., and Staikouras, Panagiotis K., "Supervisory Effectiveness and Bank Risk", Review of Finance, Vol.15, No.3, 2011, pp.511-543.
- [53].Dr. Sravanthi, N., Professor, "Capital Adequacy Ratio, An Indicator of financial Soundness, A case study of (HDFC) Bank DBM", Maturi Venkata Subbarao (MVSR) Engineering College, HYD, psychology and Education, 2021, Vol.58, No.2, pp.2733- 2739, ISSN:00333077, Article Accepted 5th January 2021.
- [54].Eaton, Jonathan, Kortum, Samuel, Neiman, Brent, and Romalis, John, "Trade and the global recession," The American Economic Review, vol. 106, no. 11, pp. 3401–3438, Nov. 2011, doi: 10.1257/aer.20101557.
- [55].Eisenbach, Thomas M., and Yorulmaz, Tanju, "Factors that Affect back stability library street Economics", Federal Reserve Bank of New York., Feb 26, 2014, p.3. <https://ideas.repec.org/p/fip/fednls/86928.html>
- [56].Erina, Jana, and Lace, Natalja, "Commercial Books profitability indicators in CEE Countries", World Academy of Science, Engineering and Technology. International Journal of Social, Behavioral, Educational Economic and Management Engineering, Vol.7, No.12, pp.1944-1948, 2013.
- [57].Faris Nasif, Alshubir A., "Determinants of Financial Stability: an empirical study commercial banks listed in Mescal Security Market", Dhofar university, College of Commerce and Business Administration, Sultanate of Omen, Journal of Business and Retail Management Research (JBRMR), Vol.11, Iss.4, Jul, 2017, p.194.
- [58].Fell, John, and Schinasi, Garry J., "Assessing Financial Stability : Exploring the Boundaries of Analysis", National Institute Economic review, Vol.192, Issue 1, pp.102-117, 2015. DOI:10.1177/002795010519200110.

- [59].Galí, Jordi, "Monetary Policy and Rational Assets Price Bubbles", *American Economic Review*, Vol.104, No.3, pp.721-752, Mar, 2014.
- [60].Glenn D. Rudebusch, "A Review of the Fed's Unconventional Monetary Policy", *FRBSF Economic Letter*, Research from the federal Reserve Bank of San Francisco, 3 December, 2018-27.
- [61].Graffin, Scott D., Haleblian, Jerayr, and Kiley, Jason T., "Ready, ALM, acquire Impression offsetting and acquisitions", *Academy of Management Journal*, Vol.59, pp.232-252.
- [62].Greve, Henrich, Palmer, Donald Anthony, and Pozner, Jo-Ellen, "Organizations gone wild : The Causes processes and Consequences of organizational Misconduct" , *The Academy of Management Annals* 4(1):53-107, 2010. DOI:10.1080/19416521003654186
- [63].Gustava S. Cortes, George P. Gao, Felipe B.G. Silva, Zhaogang Song, "Unconventional monetary policy and disaster risk: Evidence from the subprime and Covid-19 Crises", *Journal of International Money and finance*, 122, 2022, 102543, Journal home page: <https://doi.org/10.1016/j.jimonfin.2021.102543>.
- [64].Habil, Gheorghe S. Voiu; Gogu, Emilia, and Taicu, Marian, "Hierarchies of Associative Dynamics, Starting from Romanians Macro-Economics Imbalance in the EV-28", *The Journal of National Institute of Statistics*, Vol.65, Iss.3, 2017.
- [65].Hattori, Masazumi, Andreas, Andreas Schrimpf and Vadyslav Sushko. "The Response of tail Risk perceptions to Unconventional Monetary policy", *American policy, American Economic Journal: Macroeconomics*, Vol.8, No.2, pp.111-136, 2016.
- [66].Hausken, Kjell, and Ncube, Mthuli, *Quantitative easing and its impact in the US, Japan, the UK and Europe*. Springer Science & Business Media, Jan, 2014, DOI:10.1007/978-1-4614-9646-5.
- [67].Hayes, James Erika, Perry, Wooten Lynn, and Dushek, Kelly, "Crisis management : Informing a new leadership research agenda", *Academy of Management Annals*, 5, 2011, pp.455-493. <https://doi.org/10.1080/19416520.2011.589594>
- [68].Ilic, Miroslav, "Razvoj globalne financijske krize i utjecaj na promjene u financijskom sustavu i gospodarstvu", *Oeconomica Jadertina*, 3(1), 2013:88-103, available at: <https://hracak.Sree.hr/108669>.
- [69].Imtiaz Sifat, Elie Bourid, "Interbank Liquidity risk transmission to large emerging Markets in Crisis periods", *International Review of financial Analysis* volume 82, July 2022, 102200. <https://doi.org/10.1016/j.irfa.2022.102200> . Get rights and Content .
- [70].Irina Balteanu and Aitor Erce, "Banking Crises and Sovereign Defaults In Emerging Markets: Exploring the links, Documentos de trabajo N. 1414, Bancode Espana, Eurosistema, 2014 pp. 1-46.

- [71].Islam, Iyanatul, "Macroeconomic policy for 'full and productive employment and decent work for all': An overview," International Journal of Labour Research, vol. 3, no. 1, pp. 75–96, 2011, [Online]. Available: [https://www.ilo.org/public/libdoc//ilo/P/09238/09238\(2011-1\).pdf](https://www.ilo.org/public/libdoc//ilo/P/09238/09238(2011-1).pdf)
- [72].Iwata, Kazumasa, and Takenaka, Shinji, "Central bank balance sheet expansion: Japan's experience," BIS Papers Chapters, vol. 66, pp. 132–159, 2011, [Online]. Available: <https://www.bis.org/publ/bppdf/bispap66g.pdf>
- [73].Jahan, Sarwat, "Inflation Targeting: Holding the line", International Monetary Funds, Finance and Development, Retrieved 28 December 2014, doi:10.1016/B478-444.52944-2.00002-11513N97804452942.
- [74].JEAN-Claude Trichet, "Unconventional monetary policy Measures: Principles-Conditions Raison d'etre", International Journal of Central Banking, January, 2013, pp. 237-238. <https://www.ijcb.org/journal/ijcb13q0a11.htm>
- [75].John-Ike, Ebere Chilka, and Eke, J.K., "Strategic Planning and Crisis management Styles in organizations : A review of related literature, Journal of Strategic management 5(1):36-46, 2020. DOI:10.47672/jsm.501 .
- [76].Johnstone, Stewart, Saridakis, George, and Wilkinson, Adrian, "The Global Financial Crisis, Work and Employment: Ten years on," Economic and Industrial Democracy, vol. 40, no. 3, pp. 455–468, Jul. 2019, DOI: 10.1177/0143831x19866532.
- [77].Jokippi, Terhi, and Monnin, Pierre, "The impact of banking sector stability on the real economy", Journal of International Money and Finance, Vol. 32, 2013, pp.1-16.
- [78].Jonathan Bundy, Michael D. Pfarrer, Cole E. Short, and W. Timothy Coombs, "Crises and Crisis management : Integration, Interpretation and Research Development", Article, Journal of management, Vol.43, Issue 6, Jul, 2017, pp.1661-1692, Article Reuse Guideline. <https://doi.org/10.1177/014920631668003066/>
- [79].Joyce, Michael A.S., and Tong, Matthew, "Quantitative Easing and the Gilt Market: A Disaggregated Analysis", Economic Journal, Vol.122, Iss.564, pp.F348-F384, Oct 29, 2012. <https://doi.org/10.1111/j.1468-0297.2012.02552.x>
- [80].Joyce, Michael A.S., Miles, David, Scott, Andrew, and Vayanos, Dimitri, "Quantitative Easing and Unconventional Monetary Policy : An introduction ", The Economic Journal, Vol.122, Iss.564, pp.F271-F288, 2012. <https://www.jstor.org/stable/23324224>
- [81].Kabaca, Serdar, and Tuzcuoglu, Kerem, "Intenational transmission of quantitative easing policies: Evidence from Canada", March 30, 2022, pp. 1-23 p.2. <https://doi.org/10.1016/j.jedc.2024.104849>
- [82].Kahn, William A., Barton, Michelle A., and Fellows, Steven, "Organizational Crises and the disturbance of relational systems", Academy of Management Review, 2013, Vol.38, pp.377-396. <https://www.jstor.org/stable/43700496>

- [83].Kamal, Mona, "The Theoretical framework for Coordination of Fiscal and Monetary Policies", MPRA Paper 26856, University Library of Munich, Germany, November, 2010. <https://ideas.repec.org/p/pra/mprapa/26856.html>
- [84].Kaya, AbdulKadir, Unal Gulhan and Gunger Bener, "Turkiye Ekonomisinde finans Sektoru Ve Reel Sekkor Etkileşimi", Akademik Arastirmalar Ve Calismalar Dergis (AKAD), Vol.5, 2013, pp.2-15.
- [85].Kim, Yongtae, Park, Myung Seok, and Wier, Benson, "Is earning quality associated with Corporate Social responsibility?", Accounting Review, No.87, pp.761-796, 2012. <https://www.jstor.org/stable/23245629>
- [86].Kohler, Marion, "Exchange rates during financial crises," BIS Quarterly Review, Mar. 01, 2010. https://www.bis.org/publ/qtrpdf/r_qt1003f.htm
- [87].Kozicki, Sharon, Santor, Eric, and Suchanek, Lena, "Unconventional Monetary Policy: The International Experience with Central Bank Asset Purchases," BANK OF CANADA REVIEW, pp. 13–25, season-01 2011, [Online]. Available:<https://www.bankofcanada.ca/wp-content/uploads/2011/05/kozicki.pdf>
- [88].Krishnamurthy, Arvind and Vissing-Jorgensen, Annette, "The Effects of Quantitative Easing on Interest Rate: channels and implications for policy", Brookings Papers on Economic Activity, Fall 2011, p220.
- [89].Kristina, Kocisova and Stavarek, Daniel, "The Evolution of Banking Stability in the European Union Countries, International Journal of Monetary Economics and Finance, Jan, 2018, Vol.11, No.1.
- [90].Kristina, Kocisova, "Banking Stability Index : Across Country study", Technical University of Kosice, faculty of Economics, Department of Banking and Investments, Nemcovej 32 Kosice 04001, Slovakia, 2015, p.200.
- [91].Lisa A. Gennetian, Eldar Shafir, "The persistence of poverty in the context of financial instability : A behavioral perspective" , Journal of policy analysis and management, 34(4):904-936, 2015.
- [92].Maddalonia, Angela, and Peydró José-Luis, "Monetary Policy, Macroprudential Policy, and Banking Stability: Evidence from the Euro Area," International Journal of Central Banking, vol. 9, no. 1, pp. 121–169, Mar. 2013, [Online]. Available: <https://www.ijcb.org/journal/ijcb13q1a6.htm>
- [93].Madsen, Peter M., and Desai, Vinit, "Failing to Learn – The effects of failure and Success on Organizational Learning in the Global orbital launch vehicle industry", Academy of Management Journal, Vol.53, pp.451-476. <https://www.jstor.org/stable/25684332>
- [94].Mark Gertler and Peter Karadi, "Model of Unconventional Monetary policy", NY university April, 2010, p.2. <https://ideas.repec.org/a/eee/moneco/v58y2011i1p17-34.html>
- [95].Marwa Elnahass, Vu Quang Trinh, and Teng Li, "Global Banking Stability in the Shadow of Covid-19 Outbreak", Business School, New Castle university,

- United Kingdom, Journal of International Financial Markets, Institution and Money, May, 2021. <https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC9759404/>
- [96]. Maudos, Joaquin, "Financial Soundness indicators for the Spanish banking Sector : An Introduction Comparison", SEFO, Spanish Economic and Financial Outlook", Vol.1, No.4, 2022, p.24-32.
- [97]. Mazzei, Alessandra, and Ravazzani, Silvia, "Internal Crisis Communication Strategies to protect trust relationships", A study of Italian Companies, International Journal of Business Communication, No. 52, pp.319-337, 2015.
- [98]. Meng Fen Hsieh, Pei-fen Chen, Chien-Chaing Lee, Shih-Jui Yang, "How does diversification impact bank Stability? The role of globalization, regulations, and governance environments Asia-pacific Journal of financial Studies, 42(5):813-844, 2013.
- [99]. Menicucci, Elisa, and Paolucci, Guido, "The determinants of Bank Profitability, Empirical evidence from European Banking Sector", Journal of Financial Reporting and Accounting, Vol.14, No.1, pp.86-115, 2016.
- [100]. Michael D. Bauer, Glenn D. Rudebusch, "The signaling channel for federal Reserve Bond purchases", Federal Reserve Bank of San Francisco, working paper series, 21 April 2013, pp. 1-37.
- [101]. Michael Joyce, David Miles, "Quantitative Easing and Unconventional monetary policy", The Economic journal, November 2012 , p.276.
- [102]. Mishkin, Frederic S., " Improving the use of discretion in monetary policy", International Finance, First published: 21 December 2018, Vol.21, Iss.3, pp.224-238, 2018. <https://doi.org/10.1111/infi.12337>
- [103]. Musa A. Subeh, Vita Boycheko, "Causes, features and Consequences of financial Crises a retrospective Cross-Country analysis", financial Markets, Institutions and Risks, Volume 2, Issue 2, 2018. ARMG-PUBLISHING. pp. 111-122.
- [104]. Narasimhan, V.K. and Goel, Mridula, "Capital adequacy and Its relevance to the Indian banking Sector : A study of four Indian banks", International Research Journal of Social Sciences Congress Association, Nov, 2013. <https://www.isca.in/IJSS/Archive/v2/i11/1.ISCA-IRJSS-2013-141.php>
- [105]. Nehme, Georges N., "Ensuring Effectiveness of Economic and Monetary Policies through Considering Economic Schools of Thought: Lebanon 1990-2010," Open Journal of Social Sciences, vol. 02, no. 04, pp. 197–205, Jan. 2014, doi: 10.4236/jss.2014.24020.
- [106]. Nikhat, Fatima, "Capital Adequacy; A financial Soundness Indicator for Banks", Research Scholar, Department of Commerce, Aligarh Muslim University, Journal of finance and management. ISSN:0975-6477, Volume 6, Number 8, 2014, pp.771-776.

- [107]. Nils Janssen, Galing Patjagailo, and Maik H. Wolters, "Monetary policy during financial crises, Is the Transmission Mechanism Impaired ?", International Journal of Central Banking, October 2019, pp. 81-126, p. 90.
- [108]. Onyiriuba, Leo, "Emerging Market Bank Lending and Credit Risk Control Evolving Strategies to Mitigate Credit Risk", Optimize Lending Portfolios and Check Delinquent Leans, 2016, pp.637-669, p.644.
- [109]. Ozili, Peterson K., "Banking Stability Determinants in Africa", international journal of management finance, 2018. MPRA paper No. 101825, posted 15 July 2020, 09:23 UTC-Peterson K Ozili. <https://mpra.ub.uni.muenchen.de/101825>
- [110]. Padhan, Rakesh, and Probheesh, K. P., "Effectiveness of early warning models, A Critical review and new agenda for future direction", Buletin Ekonomi Moneter Dan Perbankan, 22(4):457-484, 2019. <https://doi.org/10.21098/bemp.v22i4.1188>.
- [111]. Passari, Evgenia, and Rey, Hélène, "Financial flows and the international monetary system," The Economic Journal, vol. 125, no. 584, pp. 675–698, May 2015, doi: 10.1111/eoj.12268.
- [112]. Patrick, Chileshe M., and Akanbi, Olusegun Ayodele, "The relative importance of the channels of monetary policy transmission in a developing country: the case of Zambia," African Journal of Economic Review, vol. 5, no. 2, pp. 149–174, Sep. 2017, [Online]. Available: <https://www.ajol.info/index.php/ajer/article/view/161699>
- [113]. Pierre, Richard Agenor, and Luiz, Pereira de Siliva, "Macroeconomic Stability, Financial Stability and Monetary Policy Roles", International Finance, Vol.15, Iss.2, pp.205-224, p.211, Aug, 2012. <https://doi.org/10.1111/j.1468.2362.2012.01302>
- [114]. Popov, Alexander, and Rocholl, Jörg, "Do Credit Shocks Affect Labor Demand? Evidence For Employment and Wages during the financial Crisis", Journal of Health Economics, Vol.29, pp.797-810, 2018.
- [115]. Qaiser Munir, Chingkok, "Early Warning System for Banking Crisis: Causes and impacts", Source Title: Handbook of Research on financial and Banking Crisis prediction through Early Warning systems, Copyright, 2016 pages, 21, Dol:104018/978-1-4666-9494-2.chool
- [116]. Rahman, Farhana, Chanda, Autri, Tabassum, Tasnim, Azam, Ashfaqul, Tajrian, Ainan, and Khan, Mausikar Rahman, "Global Financial Crisis of 2008 and its Impacts," This term paper is prepared for the fulfillment of the course of 'Financial Derivatives' under the Faculty of Business Studies, Nov. 2018. https://www.researchgate.net/publication/349502501_Global_Financial_Crisis_of_2008_and_its_Impacts , pp. 1-33.
- [117]. Raka M. Bhaduri, "leveraging Culture and leadership in Crisis management", emerald publishing, European Journal of Training and Development, 2019.

<https://www.emerald.com/insight/content/doi/10.1108/EJTD-10-2018-0109/full/html>

- [118]. Reserve Bank of New Zealand, "Bulletin of Reserve Bank of New Zealand", Vol.82, No.2, April, 2019, Copyright ©2019, ISSN: 1177-8644. Subscribe online <https://www.rbuz.com.govt.nz/research-and-publications/reserve-bank-bulletin>
- [119]. Roman, Angela, and Tomulease, Ioana Iuliana, "Analysis of Profitability determinants : Empirical evidence of Commercial Banks in the new EU member states", 2013.
- [120]. Rose, Andrew. K., and Spiegel, Mark M., "Cross-country causes and consequences of the 2008 crisis: Early warning," Japan and the World Economy, vol. 24, no. 1, pp. 1–16, Jan. 2012, doi: 10.1016/j.japwor.2011.11.001.
- [121]. Saavedra-Rivano, Neantro, and Teixeira, Joanilio Rodalfo, "Magic hypercube and index of welfare and sustainability, EconomiA provided in Cooperation with: The Brazilian of Postgraduate programs in Economics (ANPEC)", Rio de Janeiro, ISSN:1517-7580, Elsevier, Amsterdam, Vol.18, Iss.1, p.90, 2016. <https://doi.org/10-1016/j-econ-2016>
- [122]. Sajad Anwar, Lanphi Nguyen, "Channels of monetary policy transmission in Vietnam", received in revised form 5 Jan. 2018, accepted 15 Feb. 2018, Journal of Policy Modeling 40, 2018, pp.709-729, p.710.
- [123]. Schaeck, Klaus, and Cihák, Martin, "Competition, Efficiency, and Stability in banking", Financial Management, Vol. 43, No.1, 2014, pp.215-241.
- [124]. Schularick, Moritz, and Taylor, Alan M., "Credit Booms Gone Bust: Monetary Policy, leverage cycles, and Financial Crises", 1870-2008, American Economic Review, Vol.102, 1029-1061.
- [125]. Sharma, Anupam, and Kukreja, Sumita, "An analytical study, Relevance of Financial inclusion for developing nation", International Journal of Engineering and Science, 2013, p.26.
- [126]. Shixin Fan and Ying Liu, "Analysis of the Resilience of Balance of Payment using Comprehensive Evaluation", Hindawi Journal of Mathematics, Article Sections, Special Issue, Novel Approaches in Graph and Complexity Based Data Analysis and Processing, Hindawi, View this special issue, Academic Editor : Naeem Jan, published: Feb 4, 2022. Research Article open access : <https://doi.org/10.1155/2022/4620492>
- [127]. Shuhao, Wang, "Exploring the principles and Laws of financial Crisis from the Subprime Mortgage Crisis to New Crown Epidemic", Advances in Economics, Business and Management Research, Volume 16, 136-139. 2021, available at: <https://www.atlantispublishing.com/article/125954234.pdf>

- [128]. Simon M. Petter (Federal Reserve Bank of New York) and Frank Smets (European Central Bank), "Unconventional Monetary Policy tool : across country analysis, CGFs paper, No.63, Oct 2019, p.2.
- [129]. Sravanthi, N., "Capital Adequacy Ratio, An Indicator of financial Soundness, A case study of HDFC Bank", DRM-Matui venkata Subbarao (MUSR) Engineering College, HYD psychology and Education, 2021, 58(2):2733-2739.
- [130]. Stella Suljic Mikolaj, Bojana Olgic Drazen Ovic and Vesna Buterin, "Deposit insurance, banking stability and banking indicators", Economic Research, Ekonomska Istrazivanja. ISSN: Journal homepage: <https://www.tandfonline.com/101/rero20/>, Routledge Taylor and Francis Group, 2022, pp.1-19, p.6.
- [131]. Stephan D. Williamson and Scace Collateral, "The team premium and quantitative easing", Federal Reserve Bank of St. Louis, 2014, p.2. <https://ideas.repec.org/p/fip/fedlwp/2014-008.html>
- [132]. Strauß, Nadine, and Jonkman, Jeroen, "The benefit of issue management : Anticipating Crises in the digital age", Journal of communication management, 21(1):34-50, 2017.
- [133]. Suljić Nikolaj, Stella, Bojana Olgic Draženović, and Vesna Buterin. "Deposit Insurance, Banking Stability and Banking Indicators." Economic Research-Ekonomska Istrazivanja, Vol.35, no. 1 , pp.5632–5649, 2022. doi:10.1080/1331677X.2022.2033130.
- [134]. Swanson, Eric T., "The Federal Reserve Is Not Very Constrained by the Lower Bound on Nominal Interest Rates Brooking paper on Economic", Brookings Papers on Economic Activity, Economic Studies Program, The Brookings Institution, Vol.49, Issue: Fall, pp.555-572, 2018.
- [135]. Tarchouna, Ameni, Jarraya, Bilel, and Boari, Abdelfettah, "Characteristics and Ownership Structure matter for bank (Non-performing Loans)", Article in Journal of Management and Governance, Jun, 2022, Doi:1007/510997-020-09558-2, See discussion, stats and author profiles for this Publication at: <https://www.researchgate.net/publication/349231760>
- [136]. Tobias, Adrian; Etula, Erkkot, and Muir, Tyler, "Financial Intermediaries and The Cross-Section of Asset Returns, Journal of Finance, Forth Coming, 2012.
- [137]. Tokakis, Vassileios, Polychroniou, Panagiotis, and Boustras, George, "Crisis Management in Public Safety Incidents", Safety Science, Vol. 13, pp. 37-43, Doi:10.1016/j.ssci , Nov. 13, 2019.
- [138]. Turkeshi, Neritan, Rexhepi, Samet and Ibishi, Rami, "Goals of the Monetary Policy and the Stability of the Purchasing Power of Money", Academic Journal of Interdisciplinary Studies, Online Research Articles, Vol.4, No.2, July, 2015. DOI: 10.5901/ajis.2015.v4n2p533

- [139]. Vilma Luoma Aho and Piet Verhoeven, "Crisis responds Strategies in Finland, Spain", Journal of contingencies and Crisis management, Vol. 25, No. 4, 2017, p223.
- [140]. Wade, Robert H., "The Great Slump: What next?," International Journal of Labour Research, vol. 3, no. 1, pp. 21–49, 2011, [Online]. Available: [https://www.ilo.org/public/libdoc/ilo/P/09238/09238\(2011-1\).pdf](https://www.ilo.org/public/libdoc/ilo/P/09238/09238(2011-1).pdf)
- [141]. Wadsworth, Amber, "An Introduction Comparison of Inflation – Targeting Frameworks", Reserve Bank of New Zealand, Bulletin, Vol.80, Iss.8, 2017.
- [142]. Wang, Pengfei, and Wen, Yi, "Speculative bubbles and financial crises," American Economic Journal: Macroeconomics, vol. 4, no. 3, pp. 184–221, Jul. 2012, doi: 10.1257/mac.4.3.184.
- [143]. Wowak, Adam J., Mannor, Michael J., and Wowak, Kaitlin D., "Throwing Caution to the wind – The effect of CEO stock option pay on the incidence of product safety problems", Strategic Management Journal, No. 36, pp.1082-1092, 2015.
- [144]. Wyplosz, Charles, and Weber, Sebastian, "Exchange rates during the crisis", Policy Research Working Papers, World Bank eLibrary, 2013. doi: 10.1596/1813-9450-5059.
- [145]. Xinjie Wang, Zhaodong(Ken) Zhongb, "Funding liquidity shocks in aquasi. Experiment : Evidence from the CDS Big Bang", journal of financial Economics, volume.139, Issue 2. February 2021, pp. 545-560.
- [146]. Yahya Maresh H. Hazaa, Fazi, A. Al-Magtari and Abdullah Al-Swidi, "Factors Influencing Crisis management Asystematic review and Synthesis for future research", Management Review Article, Cogent business and management, 11 Jan, 2021. 8:1878979- Volume 8. Issue 1. <https://doi.org/10.1080/23311975-2021.1878979>, 1-51.
- [147]. Yiwei Fang, Iftekhar Hasan, Katherin Marton, "Institutional development and bank stability : Evidence from transition Countries", Journal of Banking and finance, 39, 160-176,2014.
- [148]. Yongdeng Xw, and Wenna Lu, Illi, "Quiddity and volatility spillover effects in equity? Markets during and after the global financial crisis: An MEM approach", International Review of Financial Analysis, volume 56, March 2018, Pages 208-220. <https://doi.org/10.1016/j.irfa.2018.01.011> , Get right and Content.
- [149]. Zakaria Moussa, "Assouplissement quantitative: quels enseignements tiver de I experience japonaise ?", universite de la mediterrance aix Marseille Z, 2010. p.7.

5.2.5 المؤتمرات :

- [1]. Anderson, Spencer, "A history of the past 40 years in financial crises", IFR, Awards, Bank Capital Conference, 2022.

- [2]. Jia. Zhiyang, Shi Yiyin, Jia, Yuan, and Li, Ding, "A framework of knowledge management systems for tourism Crisis management". International workshop on information and electronics engineering (IWIEF), China, 2012, Elsevier ltd. pp. 138-143.
- [3]. PBC, "Zhouxiaochuan, Governor of the People's Bank of China", press conference following Address on Financial Reform and Development in Chinese, Mar 9, 2018. Available at: <http://www.pbc.gov.cn/goutongjiaoliu/113456/3495599/index.html>
- [4]. Pop, Ștefan, "Prevention and Crisis Management", International Conference KNOWLEDGE-BASED ORGANIZATION , Vol.XXIII, No.1, 2017.
- [5]. Stefan Pop, Nicolae Balcescu, "Land forces Academy Sibiu Romania Pop Stefan 2000 Prevention and Crisis management", International Conference Knowledge-Based Organization - Vol. XXIII, No.1, 2017.
- [6]. Thabit, H. Thabit, " Modern challenges Easing Central Banks in light of the financial Crisis", Conference: The contribution of the Central Bank to revitalizing banking work and enhancing banking confidence. At: University of Mosul / Mosul – Iraq, posted 29 Jun, 2020.
- [7]. Tugba Fener, Tugce Cevik, "Leadership in Crisis Management : Separation of leadership and Executive Concepts", 4th world Conference on Business, Economics and management, WCBEM Procardia (Economics and Finance) and finance 26 ,2015, pp.695-701, p. 697.

6.2.5 أوراق العمل :

- [1]. Adam K. and Weber H., Working Paper Series: Estimating the optimal inflation target from trends in relative prices. European Central Bank, 2020. [Online]. Available: <https://www.ecb.europa.eu/pub/pdf/scpwps/ecb.wp2370~54ad76d487.en.pdf>
- [2]. Azzimonti, Marina, "Partisan Conflict, news, and investors' expectations", working paper No.2019-07, Stong Brook University, Jul, 2019.
- [3]. Balls, Ed, Howat, James, and Stansbury, Anna, "Central Bank Independence Revisited: After the financial Crisis, what should a model Central Bank look like?", Harvard Kennedy School, Massavar Rahmani Center for business and government, M.RCBG Associate, Working paper series, No.67, 2016.
- [4]. Benmelech, E. Fraim, Nitish Kumar and Raghuram Ragan, "Secured Credit Spreads and the Issuance of Secure Debt", NBER working paper, No.26799, 2020.
- [5]. Boissay, Frédéric, Collard, Fabrice, and Smets, Frank, "Boom and Banking Crises", BIS working paper N-545. Available at : <https://www.bis.org/publ/work545.pdf>
- [6]. Borio, Claudio, and Disyatat, Piti, "Global imbalances and the financial crisis: Link or no link?," Bank for International Settlements (BIS), BIS Working

- Papers, No 346, May 2011. [Online]. Available: <https://www.bis.org/publ/work346.pdf>, pp. 1-43,p6.
- [7]. Broll, Udo, and Julia, Jauer, "How international trade is affected by the financial crisis: The gravity trade equation," 2014. , pp. 1-29, p10. <https://www.econstor.eu/bitstream/10419/144879/1/816914109.pdf>
- [8]. Butt, Nick; Charm, Rohan; McMahan, Michael; Morotz, Arpad, and Schanz, Jochen, "Quantitative Easing and the Bank lending channel in the United Kingdom", Bank of England, working papers No. 511, Published on 19 September, 2014, pp.1-41.
- [9]. Center for Prospective Studies and International information (CEPI) , "The primary Cause of European inflation in 1500-1700 : precious metals or population", working paper (CEPI), 2019, pp.13-14. http://www.cepii.fr/PDF_PUB/wp/2019/wp2019-10.pdf
- [10]. Cesa-Bianchi, Ambrogio, Pesaran, M. Hashem, and Rebucci, Alessandro, "Uncertainty and Economic Country. Activity: A Multi-Country perspective", NBER Working paper No. 24325, 2018.
- [11]. Chen, Wenjie, Mrkaic, Mico, and Nabar, Malhar S., The global economic recovery 10 years after the 2008 financial crisis. IMF, IMF working papers, 2019. [Online]. Available: <https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2019/04/26/The-Global-Economic-Recovery-10-Years-After-the-2008-Financial-Crisis-46711> , WPIEA2019083, pp.3.
- [12]. Chiara Fratto, Brendan Harnoys Vannier, Borislave, David, de Padua, and Helene Poirson, "Unconventional Monetary Policy in Emerging Markets and Frontier Countries", IMF working paper strategy, Policy and Review paper. WP/21/14,2021,International monetary fund, pp.1-71,p.41.
- [13]. Christina D. Romer, David H., "why some Times Are Different : Macroeconomic Policy and aftermath of financial Crises", NBER working paper Series, 23931, National Bureau of Economic Research, 1050 Massachusetts Avenue, Combridge, MA 02138, October 2017, 1-66, p2.
- [14]. Claessens S. and Kose M.A., "Financial Crises Explanations, types, and Implications," IMF, IMF Working Paper, Jan. 2013. <https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2016/12/31/Financial-Crises-Explanations-Types-and-Implications-40283>
- [15]. Dell'Araccia G., Marquez R., and Laeven L., "Monetary policy, leverage, and bank risk taking," IMF, IMF Working Paper, 2012. <https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2016/12/31/Monetary-Policy-Leverage-and-Bank-Risk-Taking-24424>
- [16]. Frederic Boissay, Fabrice Collard, and Frank Smets, "Booms and Systemic Banking European Central Bank", working paper series, No. 1514, February 2013, Eurosystem. pp. 1-55.

- [17]. Gray, Dale F., Gross, Marco, PAREDES, Joan, and Sydow, Matthias, "Modeling Banking, Sovereign and Macro Risk in a CCA Global VAR", IMF working paper no 13/218, 2013.
- [18]. Grenlaw, David, James D Hamilton, Ethan Harris, and Kenneth D. West, "A skeptical view of the Impact of the Fed's Balance Sheet, MBER working paper 24687, 2018. <https://www.nber.org/papers/w24687>
- [19]. Hardy, Bryan, and Sever, Can, "Financial crises and innovation," SSRN, S&G Global Market Intelligence, BIS Working Paper No. 846, Mar. 02, 2022. https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3549545
- [20]. Irina Balteanu, Bank of Spain, Aitor European Stability Mechanism, "linking Bank Crises and Sovereign Defaults : Evidence from Emerging Defaults: Evidence from Emerging Defaults: Evidence from Emerging Markets", working paper series, 22 Markets, working paper series, 22, 2017, pp. 1-44.
- [21]. Janus, Jakub, working paper, "The transmission Mechanism of unconventional monetary policy", Institute Economic Research, working paper, No.57, 2015, provided in Cooperation with Institute of Economic (IER), Torun (Poland), A service of ZBW EconStoR, make your publications visible, pp. 1-17.
- [22]. Joyce M.Z. Liu and Tonks, I., "Institutional investor portfolio allocation, quantitative easing and the global financial Crisis", the Bank of England, working paper No.510, 2014.
- [23]. Kawai Masahiro, "International Spillovers of Monetary Policy : US Federal Reserve's Quantitative Easing and Bank of Japan's Quantitative and Quantitative Easing", Asian Development Bank, ADBI working paper series, Jan, 2015, No. 512.
- [24]. King & Hammond, Mervy & Gill, "Centre for Central Banking Studies", IMF working paper, Magazine article and work paper, 2013.
- [25]. Laeven L. and Valencia F., "Systemic banking crises revisited," IMF Working Papers, Sep. 14, 2018. <https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2018/09/14/Systemic-Banking-Crises-Revisited-46232>
- [26]. Laeven L. and Valencia F., "Resolution of Banking Crises: The Good, the Bad, and the Ugly". IMF, IMF working papers, Aug., 2012. [Online]. Available: <https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2016/12/31/Resolution-of-Banking-Crises-The-Good-the-Bad-and-the-Ugly-23971> , pp 1-35, p6.
- [27]. Marcin Pietrzak, "Can Financial Soundness Indicators help : predict can", Financial Sector Distress, IMF working paper, WP/21/197, 2021.
- [28]. Michel Dupuy, "Less effects despolitiques de Quantitative Easing Sur le taux de change: les enseignements de I experience americaine", LAREFI working paper N, Feb, 2013, Universite Montesquieu Bordeaux IV, JANViER, 2013, pp.9-13.

- [29]. Michele Ca Zorzi, Luca Dedola, Georgios Georgiadis Jarocinski, Livio Stracca, Georg Strasser, Working Paper Series, Monetary Policy and its transmission in a globalized world, Revised Jun. 2020, No 2407/ May 2020, p.19.
- [30]. Mishra, R.N., Majumdar, S. and Bhandia, D., "Banking Stability, A precursor to financial stability", Reserve Bank of India, Working paper series, No. WPS(DEPR):01, 2013.
- [31]. Philippine Cour-Thimann and Bernhard Winkler, "The ECB's non-standard monetary policy measures", The Role of Institutional factors and financial Structure working paper Series, No.1528, April, 2013.
- [32]. Tatjana Dahlhaus, Kristina Hess and Reza A., "International Transmission channels of U.S. Quantitative Easing: Evidence from Canada", Bank of Canada, working paper No.43, September 2014, Pages 34.

7.2.5 الكتب والمستندات والتقارير والعروض التقديمية :

- [1]. Aitor Erce (Banco de Espana) with Irina Balteany (Banco de Espana), "Banking Crises and Sovereign Defaults : Exploring the links", ESSIM, Tarragona, May 2012, Banco De Espana Eurosistema, International Affairs, pp. 1-45.
- [2]. Bank for International settlements, "foreign exchange liquidity in the Americas", BIS paper No 90, Monetary and Economic Department, March 2017, JEL classification: F31, G15, pp.1-61, p.2.
- [3]. Bank of England, Monetary Policy: our quarterly monetary policy report sets out the Economic Analysis and inflation projections that the monetary policy Committee uses to make its interest rate decisions", Monetary Policy Report MPR, Aug, 2022, p.2.
- [4]. Beniamino Moro, Victor A. Beker, "Modern financial Crises, The care characteristics of Financial Crises, Part of Financial and Monetary Policy studies book series (FMPS. Volume 42) Cite as, Argentina, United States, and Europe, Springer, 2022, pp. 3-27.
- [5]. Berastein, Alan B., and Rakowiz, Cindy, "Emergency Public Relations, Crisis Management in 30 world", p.5, ISBN:978-14691-59546.
- [6]. Bernanke, B.S., Woodford, M., "The inflation targeting Debate", Chicago, University of Chicago press,. 2004, 468 pages.
- [7]. BIS, "An Assessment of the long term Economic Impact of Stronger Capital Committee on Banking Supervision", August, 2010.
- [8]. Board of Governors the Federal Reserve System, "Monetary Policy Principles and Practice", Board of Governors the Federal Reserve System, Jul 29, 2021.
- [9]. Central Bank of Ireland [Eurosystem], "Strategies Role of the Central Bank primary objectives", Banc Ceannais nahfireaan, 2022, p.4.
- [10]. CFI for Teams, "Basel Accords, overview, Basel, Basel II, Basel III, management , A set of banking Supervision regulation set by the Basel

- Committee on banking supervison (BCBS)", written by CFI Team, updated Dec 15, 2022.
- [11]. CFI Team, "Frictional unemployment: overview, Examples and Causes", written by CFI Team, updated Dec 12, 2022.
- [12]. Coombs W.T., "Crisis Communication: A developing field", In Health", R.L (Ed), The Sage handbook of Public relations, 2010, pp.477-488.
- [13]. Coombs, W.T., "Ongoing Crisis Communication : Planning, Managing and Responding (4th ed.)", Thousand Oaks, CA: Sage, 2015.
- [14]. Coyle, "What's the use of Economics? Teaching the Dismal Science After the Crisis", London publishing partnership, 2012.
- [15]. Crafts and Fearon, "The Great Depression of the 1930s, lessons for Today", Oxford University Press, 2013.
- [16]. Databank.worldbank.org, "World Development Indicators", Data Bank, World Development, World Bank Group, World Development Indicators, 2023.
- [17]. Devereux M.B. and Yu C., "Exchange Rate Adjustment in Financial Crises," in IMF Economic Review, 2016, Zurich, Zurich, Switzerland. [Online]. Available: <https://www.imf.org/external/np/seminars/eng/2016/exchangerates/pdf/Devereux.pdf>
- [18]. Draghi M, "Central bank independence first Lam falussy", lecture by the president of the ECB, at the Banque National de Belgique, Brussels, October, 2018.
- [19]. ECON study represented by the Economic Committee Monetary Dialogue, Sep, 2022, "European parliament ECB's current monetary policy stance compilation of papers / EURO", Policy Department for Economics, Scientific and Quality of Directorate. General for Internal Policies PE 733-983, Sep, 2022, p.85.
- [20]. Economist Intelligence, "Flu Country Data : 2021 Data Basle", Global Data watch, United Nations version 2021.
- [21]. Engelen, Ewald, Ertürk, Ismail, Froud, Julie, Johal, Sukhdev, Leaver, Adam, Moran, Mick, Nilsson, Adriana, and Williams, Karel "After the Great Complacence : Financial Crisis and the politics of Reform", Oxford, Oxford university press, 1st ed., ISBN-13 : 978-0199589081, 2011.
- [22]. European Central Bank, Lane, Philip R., "Arrangements Research Regional", Seminar organized by the European Stability Mechanism Structural Change and Central Banking, some research priorities, to the 5th Joint regional financial Arrangements, European Central Bank [Eurosistem] , 2021, <https://www.ecb.europa.eu/date-2021.html>
- [23]. European Parliament, Directorial General For Internal Policies, "Policy Department Transmission Channals of Unconventional Monetary Policy in the Euro area: Where Do we stand ?" , Monetary Dialogue, Nov, 2016.

- [24]. Gagnon, Joseph E., and Brian Sack, "QE: Auser's Guide-Peterson Institute for International Economics", policy Brief, 18-19 October 2018. <https://www.piie.com/system/files/documents/pb18-19.pdf>
- [25]. Gorton G.B., "Misunderstanding financial crises: Why We Don't See Them Coming", 1st ed. Oxford University Press, 2012.
- [26]. GPO, THE FINANCIAL CRISIS INQUIRY COMMISSION, The Financial Crisis Inquiry Report: Final Report of the National Commission on the Causes of the Financial and Economic Crisis in the United States. GOV Info, Official Government Edition, 2011. [Online]. Available: <https://www.govinfo.gov/app/details/GPO-FCIC> , pp. 1-663, p.25.
- [27]. Groh, Maximilian, "Being Strategis: Strategy- Specific project Management in Times of Crisis, Create Space", Independent Publishing Platform, p.192, Apr 3, 2016, ISBN:978-15308-85657.
- [28]. Guofeng, Sun, "Reforms in China's Monetary Policy: A frontbenchers perspective, Palgrave Macmillan, New York, 1st ed., International Kindle Paper White, 2015, ISBN:978-1137504463.
- [29]. Hey C., Wilkinson A., Dundon T., Donaghey J., and Colvin A., The Routledge companion to employment relations, 1st ed. Routledge, 2018. pp. 402-417.
- [30]. Holmes. D.R., "Economy of world: Communicative imperative in Central Banks Chicago", University of Chicago press, 2013.
- [31]. HU, X, "Continuous improvement of the managed floating exchange rate system", China financialyst, No.15, pp.8-11, 2010, viewed at Google Scholar.
- [32]. Huang, Joan, and Simok, John, "Central Bank Communication : One size does not fit all", Reserve Bank of Australia, Research Discussion paper RDP, May 5, 2021, Economic Research, Department Reserve Bank. <https://www.rba.gov.au/2021-05-full>
- [33]. IMF, "Combined Economic Report", International Bank United Nations, Economic Cooperation organization and development, 2021.
- [34]. IMF, "Global financial stability report, old risks, new challenges", April 2013, pp.95-98.
- [35]. IMF, "Global financial Stability risks have increased amid a series of Cascading shock", Global financial Stability Report, Navigating the high, Inflation Environment, Regional Economic, Outlooks Latest Issues. Oct. 2022.
- [36]. IMF, "What are the components of the Gross Domestic Product (GDP) data series in the International financial statistics (IFS)", 2020.
- [37]. International Monetary fund (IMF) ,"elibrary Data, Washington D.C.", International monetary fund, 2015.
- [38]. Jacobs, L. and King, D. Fed, "Power How finance wins", Oxford university press, 2016.
- [39]. Jerome H. Powell, "Monetary Policy Report: Feb 25, 2022" , Board of Governors of the Federal Reserve System, Washington D.C., Feb 25, 2022.

- [40]. Jochen Grimmelt, Editor, "Recommendations for Crisis Management, Security Division, Security Layout and production: Marina, Gizanka", International Union of Railway, Paris, April, 2017, ISBN:978-207461-2602-2, <https://www.uic.org/security>.
- [41]. Jones, Bradley and Bowman, Joel, "China's Evolving Monetary Policy (Framework) in International Context", Reserve Bank of Australia, International Department, Dec, 2019, pp.1-59, p.10.
- [42]. Keynes, John Maynard, "General Theory of Employment Interest and Money", 2016. <https://books.google.com/books/about/General-Theory-of-Employment-interest-An.html>
- [43]. Ma, J., "Interest Rate Transmission in a new monetary policy framework in WR Lam, M. Rodlauer and Aschipke(eds), Modernizing China : Investing in Soft Infrastructure", International Monetary Fund, Washington DC, 2017, pp.191-213.
- [44]. Madigan, Michael L., "Handbook of Emergency Management Concepts: A step-by-step Approach", CRC Press, ISBN:278-13513-37472, Dec 6, 2017.
- [45]. Marichal, C., " Nueva historia de las grandes crisis financieras", Debate, ISBN-13: 978-8483069004, 2010.
- [46]. Mishkin, Frederic S., "The Economics of Money, Banking, and Financial Markets: 10.2 Conduct of Monetary Policy : Goals and Targets", Chapter 18, ISBN: 9780321785701, pages 720, 2013, 5th ed., The Addison-Wesley series in economics, pp.411-432 and p.247.
- [47]. Mishkin, Frederic S., "The Economics of Money, Banking, and Financial Markets", 11th Edition, Pearson, Harlow, 2016.
- [48]. Pearson, Christine, and Mitroff, Lan, "Frame crisis management Executive", Vol.7, No.1, 2019, pp.48-50, taken from A. Carroll and A. Buchholtz, "Business and Society: Ethics and stakeholder management". Cengage Learning, 2008.
- [49]. Potter S. M. and Smets F., "Unconventional monetary policy tools: A Cross-country Analysis. Bank for International Settlements", 2019. [Online]. Available: <https://www.bis.org/publ/cgfs63.pdf> , pp. 1-85.
- [50]. Rajan, Raghuram Co., Former governor of the Reserve Bank of India, Is professor of finance at the University of Chicago, Booth School of Business and the Author, " the third Pillar: How Markets and State Leave the Community Behind", ISBN-13 : 978-0525558316, 2018.
- [51]. Reserve Bank of India, "India's Center Bank Azadika Amrit Mahotsav, Annual Report 111", Monetary Policy Operations, May 27, 2022. <https://m.rbi.org.in/scrips/AnnualReportPublication.aspx?Id:1345>
- [52]. Reserve Bank of India, "Indras Central, Scheduled Commercial Bank, Banking Stability map and indicator", Azadlika Amrit Mahatsav, Reports date: 11 Jan 2021, pp.84-96, p84

- [53]. Rubino, Mathew Q., "The Effects of Quantitative Easing in the United States, Implications for future central bank policy Makers", Senior Honors Project College of Business, James Madison University, Harrisonburg, VA, 2015.
- [54]. Sasakawa USA by Ken Kuttner, " monetary policy During Japan's Great Recession: from self-Induced paralysis to Resolve", Sasakawa USA, 2015, https://www.spfusa.org/wp-content/uploads/2015/01/Paper_Monetary-Policy-during-Japan's-Great-Recession_Kuttner-20140530.pdf
- [55]. Say, Jean Baptiste, "A treatise on Political Economy or the production", Distribution Consumption of Wealth, pp.136-144, Crigg and Elliot, 1834, 2016. <https://books.google.com/books?id=wkapTsyM8E4C>
- [56]. Shirai S., "The Bank of Japan's Super-Easy Monetary Policy From 2013–2018," Asian Development Bank Institute, no. 896, Nov. 2018, [Online]. Available: <https://www.adb.org/sites/default/files/publication/469246/adbi-wp896.pdf>
- [57]. Singleton, John, "Central Banking in the Twentieth Century Cambridge", Cambridge university press, 2010. <https://ideas.repec.org/b/cup/cbooks/9780521899093.html>
- [58]. Srinivas S.V., "MAJOR FINANCIAL CRISIS From Great Depression to Great Recession," National Archives of India, 2021. https://nationalarchives.nic.in/sites/default/files/new/Final_Major_Financial_Crisis-i_0.pdf, pp. 1 - 61.
- [59]. Stijn Claessens and M. Ayhan Kose, "Financial Crises, Explanations, Types, and Implications", IMF working paper, wp/13/28. International Monetary Fund, January 2013. pp. 1-66.
- [60]. Sufi, A., and Taylor, M.A., "Financial Crisis: A survey", Working Paper No.2021-97, Becker Friedman Institute, Chicago, IT, 2021.
- [61]. Sun G., "Current account surplus and Capital account deficit-options for the evolution of china balance of payment pattern under the overall balance objective", Studies of International Finance, No.330, pp.10-22, 2014.
- [62]. The Federal Reserve, "Quarterly Report on Federal Reserve Balance sheet developments", Nov, 2017.
- [63]. The wall Street Journal, "Dow Jones Industrial All-Time Largest day Gains and losses". The wall Street Journal Retrieved, 11 May, 2011.
- [64]. Tobias, Adrian; Covitz, Doniel, and Liang, Nellie, "Financial Stability Monitoring", Federal Reserve Bank of New York, Staff reports No.609, Revised, Jun, 2014.
- [65]. U.S. Department of the treasury, "The Financial Crisis Response in Charts", p.2, 2022.
- [66]. UIC Additional Global Security Programme 2016, "Recommendation for Crisis Management" , by Coordinator: Jochen Crimmelt, Editor: Security Division, © International Union of Railways (UIC), Paris, April 2017. ISBN: 978-2-7461-2602-2.

- [67]. US Bureau of Labor Statistics, "The Consumer Price Index", Chapter 17, Updated Feb 14, 2018.
- [68]. Workshop Crisis Communications PlanTemplate, "Why you need Crisis Communication Plan", Workshop, 2022. <https://useworkshop.com/resources/crisis-communications-plan-template-and-example/>
- [69]. Yi G., "Deepen Reform and Opening up Comprehensively", Create New prospects for Financial Sector, Speech given to Commemorate the 4th anniversary of China's economic reform and the 70th anniversary of the people's bank of China (PBC), Beijing, Dec 17, 2018. <https://www.bis.org/review/r181220h.htm>
- [70]. Zanalda G., Wright J.D., Ed., "International Encyclopedia of the Social & Behavioral Sciences", 2nd ed. Elsevier, 2015. [Online]. Available: <https://www.sciencedirect.com/referencework/9780080970875/international-encyclopedia-of-the-social-and-behavioral-sciences> , pp. 183-190.
- [71]. Zeidy, Ibrahim A., "unconventional monetary policy Tools Deployed to Address the socioeconomic Impact of CoviD-19", Special Report, Director, COMESA Monetary institute, Common Market for Eastern and Southern Africa, 14. April, 2020, 1-26.
- [72]. Zhou X. Monaging, "Multi-objective Monetary Policy : from the perspective of Transitioning Chinese Economy, Michel Camdessus Central Banking Lecture, International Monetary Fund, Washington DC, Jun 24, 2016.
- [73]. Луичо, Трпески Др., "Монетарна Економија", Скопје, 2010, стр. 232.

8.2.5 الرسائل والأطاريح الجامعية :

- [1]. Ellinoora Aspiumaa, "Determinants of Bank Profitability In Central and eastern European Countries", Bachelor's thesis, Programme International Business Administration Specialisation finance and Accounting, Tallinn university of technology, School of bussiness and Governance, Department of Economics and Finance, Supervision Trinu Tapver, M.A. Tallinn, 2019.
- [2]. Jokiluoma, Antti, "The effects of the ECBS unconventional monetary", policy master's thesis, University of Helsinki, Faculty of Social Sciences Economics , June, 2022.
- [3]. Persson, Alfred, and Marcusson, Petra, "The effectiveness of the Basel Accords, Evidence from European banks, Linnaeus University, Sweden, Master thesis, Subject: finance, Term : Spring 2019, Course Code: 4FE17E, pp.1-72.
- [4]. Thanh Cong Nguyen, "Causes, Timing and Consequences of financial Crises", A thesis Submitted in partial fulfillment of the requirements for the award of Doctor of philosophy in Economics, Loughborough University, January 2021, pp.1-287.

-
- [5]. Ramazan, Paiman Ahmad "Good Governance in the „Oil Sector” and its Effect of Economic Development: A Case Study of the Kurdistan Region of Iraq", Nemzeti Közsolgálati Egyetem (NKE), Közigazgatás-tudományi Doktori Iskola, Bordás Mária ; Lentner Csaba Disszertáció benyújtásának éve: 2017, Védés éve: 2018 Megjelenés/Fokozatszerzés éve: 2018.



Appendixes الملاحق



الملاحق Appendixes

الملحق رقم (1) : بعض المصطلحات الأجنبية ومفهومها باللغة الانكليزية في صلب البحث

المختصر	الأصل باللغة الانكليزية	الدلالة باللغة العربية	ت
IMF	International Monetary Policy	صندوق النقد الدولي	1
RBOA	Reserve Bank of Australia	البنك الاحتياطي في أستراليا	2
CFAI	Chartered Financial Analyst Institute	معهد المحللين الماليين المعتمدين	3
WST	Wall Street mojo	سحر وول ستريت	4
MBN	Market Business News	أخبار أعمال السوق	5
ADBG	African Development Bank Group	مجموعة بنك التنمية الأفريقي	6
CFI	Corporate Finance Institute	معهد تمويل الشركات	7
BIS	Bank International Settlements	التسويات المصرفية الدولية	8
FMPS	Financial Monetary Policy Studies	دراسات السياسة النقدية المالية	9
CBSL	Central Bank of Sri Lanka	البنك المركزي السريلانكي	10
OECD	Organization for Economic Co-operation and Development	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	11
NBER	National Bureau of Economic Research	المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية	12
ECB	European Central Bank	البنك المركزي الأوروبي	13
BCBS	Basel Committee on Banking Supervision	لجنة بازل للرقابة المصرفية	14
CBOE	Chicago Options Exchange	بورصة شيكاغو للخيارات	15
ADBI	Asian Development Bank	بنك التنمية الآسيوي	16
PBC	People's Bank of China	بنك الشعب الصيني	17

الملحق رقم (2) : المؤشرات المالية والاقتصادية للدول عينة البحث

1. الناتج المحلي الاجمالي للدول عينة البحث (بالأسعار الجارية للدولار الامريكى) :

السنة	الولايات المتحدة الامريكية	اليابان	المملكة المتحدة
2006	13.815.586.948.000.0	4.601.663.122.649.9	2.709.911.683.532.66
2007	14.474.226.905.000.0	4.579.750.920.354.8	3.092.821.128.451.38
2008	14.769.857.911.000.0	5.106.679.115.127.3	2.931.501.838.235.29
2009	14.478.064.934.000.0	5.289.493.117.993.9	2.417.638.261.411.43
2010	15.048.964.444.000.0	5.759.071.796.013.1	2.491.397.494.467.95
2011	15.599.728.123.000.0	6.233.147.172.341.0	2.666.403.005.061.42
2012	16.253.972.230.000.0	6.272.362.996.105.03	2.706.340.967.030.68
2013	16.843.190.993.000.0	5.212.328.181.166.18	2.786.315.215.249.95
2014	17.550.680.174.000.0	4.896.994.405.353.29	3.065.223.279.583.79
2015	18.206.020.741.000.0	4.444.930.651.964.18	2.934.857.946.213.47
2016	18.695.110.842.000.0	5.003.677.627.544.24	2.699.659.680.997.20
2017	19.477.336.549.000.0	4.930.837.369.151.42	2.683.399.006.715.79
2018	20.533.057.312.000.0	5.537.835.383.110.97	2.878.152.147.315.82
2019	21.380.976.119.000.0	5.123.318.151.510.62	2.857.057.847.953.00
2020	21.060.473.613.000.0	5.040.107.754.084.11	2.704.609.160.088.15
2021	23.315.080.560.000.0	4.940.877.780.700.00	3.131.377.762.925.90

2. معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي سنويا % :

السنة	الولايات المتحدة الامريكية	اليابان	المملكة المتحدة
2006	1.5	1.4	2.16
2007	2.7	1.5	2.56
2008	-2.6	-1.2	-0.54
2009	0.1	-5.7	-4.51
2010	2.0	4.1	2.43
2011	2.8	0.0	1.07
2012	2.3	1.37	1.45
2013	1.8	2.01	1.82
2014	2.3	0.30	3.20
2015	2.7	1.56	2.39
2016	1.7	0.75	2.17
2017	2.2	1.68	2.44
2018	2.9	0.58	1.71
2019	2.3	-0.24	1.60
2020	-2.8	-4.51	-11.03
2021	5.9	1.66	7.52

3. نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الجارية للدولار الامريكى) :

السنة	الولايات المتحدة الامريكية	اليابان	المملكة المتحدة
-------	----------------------------	---------	-----------------

44.536.62	35.991.55	46.140.00	2006
50.435.37	35.779.02	48.300.00	2007
47.429.94	39.876.30	48.400.00	2008
38.821.18	41.309.00	47.194.94	2009
39.693.19	44.968.16	48.650.64	2010
42.150.70	48.760.08	50.065.97	2011
42.485.59	49.145.28	51.784.42	2012
53.449.09	40.898.65	53.291.13	2013
47.447.59	38.475.40	55.123.85	2014
45.071.07	34.960.64	56.762.73	2015
41.146.08	39.375.47	57.866.74	2016
40.621.33	38.834.05	59.907.75	2017
43.306.31	39.727.12	62.823.31	2018
42.747.08	40.458.00	65.120.39	2019
40.318.56	39.918.17	63.530.63	2020
46.510.28	39.312.66	70.248.63	2021

4. معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي % سنوياً :

السنة	الولايات المتحدة	اليابان	المملكة المتحدة
2006	1.80	1.31	1.41
2007	1.04	1.37	1.77
2008	-0.82	-1.27	-0.94
2009	-3.45	-5.68	1.63
2010	1.86	4.08	1.63
2011	0.81	0.21	0.28
2012	1.53	1.54	0.75
2013	1.14	2.15	1.14
2014	1.54	0.43	2.44
2015	1.95	1.67	1.58
2016	0.93	0.81	1.39
2017	1.60	1.76	1.75
2018	2.40	0.71	1.09
2019	1.83	-0.10	1.03
2020	-3.70	-4.23	-11.36
2021	5.82	2.13	7.13

5- الدخل القومي الاجمالي (بالأسعار الجارية للدولار الامريكي) :

السنة	الولايات المتحدة الامريكية	اليابان	المملكة المتحدة
2006	14.066.382.000.000.00	4.724.628.609.114.59	2.699.126.034.958.6
2007	14.550.103.000.000.00	4.720.092.396.404.04	3.064.437.773.110.4
2008	14.718.111.000.000.00	5.243.862.441.285.03	2.892.722.426.470.6

2.397.292.413.148.5	5.422.436.226.957.12	14.426.269.000.000.00	2009
2.492.429.665.850.0	5.912.477.091.132.00	15.172.073.000.000.00	2010
2.677.578.367.416.5	6.414.396.892.358.66	15.849.978.000.000.00	2011
2.681.210.131.121.2	6.445.536.590.964.04	16.675.595.000.000.00	2012
2.736.879.622.207.8	5.391.605.623.511.27	17.188.331.000.000.00	2013
3.010.427.530.738.9	5.079.021.304.760.51	18.043.094.000.000.00	2014
2.871.047.254.146.4	4.619.771.168.713.41	18.660.910.000.000.00	2015
2.636.540.825.081.9	5.177.794.688.417.20	19.020.479.000.000.00	2016
2.654.505.924.434.7	5.113.251.596.855.53	19.885.551.000.000.00	2017
2.838.922.264.241.2	5.230.631.860.508.57	20.937.355.000.000.00	2018
2.855.883.547.433.1	5.323.445.358.760.67	21.764.537.000.000.00	2019
2.643.852.716.859.5	5.222.887.209.516.97	21.472.360.000.000.00	2020
3.117.696.929.240.2	5.129.301.336.899.30	23.617.113.000.000.00	2021

6- معدل نمو الدخل القومي الاجمالي % سنوياً :

السنة	الولايات المتحدة الامريكية	اليابان	المملكة المتحدة
2006	2.53	1.81	0.74
2007	-0.25	1.09	2.04
2008	-2.61	-1.63	-0.54
2009	-2.40	-5.82	-4.07
2010	2.78	4.23	3.33
2011	1.26	0.23	1.44
2012	2.64	1.23	0.11
2013	0.89	2.66	0.96
2014	2.48	0.56	3.17
2015	2.35	1.83	1.98

2.00	0.34	0.48	2016
3.77	1.87	1.99	2017
1.41	0.68	2.35	2018
2.96	-0.16	1.88	2019
-13.00	-4.73	-3.48	2020
9.52	----	5.45	2021

7تصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي (بالأسعار الجارية للدولار الامريكي) :

السنة	الولايات المتحدة الامريكية	اليابان	المملكة المتحدة
2006	54280.2	34.530.00	24.109.31
2007	54144.9	36.010.00	24.976.26
2008	52734.1	36.220.00	25.460.56
2009	51466.5	34.300.00	24.709.60
2010	52899.8	43.910.00	25.699.26
2011	53568.8	47.470.00	26.418.23
2012	54983.2	50.060.00	26.645.62
2013	55472.6	48.850.00	27.299.57
2014	56846.8	44.440.00	28.319.83
2015	58181.0	39.380.00	28.859.65
2016	58460.3	38.460.00	29.761.71
2017	59625.2	38.930.00	31.223.03
2018	61024.3	41.770.00	32.019.15
2019	62173.5	42.010.00	33.476.23
2020	60010.5	40.810.00	30.742.00
2021	63279.7	42.650.00	33.668.25

8 - معدل نمو نصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي (%) :

السنة	الولايات المتحدة الامريكية	اليابان	المملكة المتحدة
2006	2.53	0.82	- 0.04
2007	-0.25	1.02	1.10
2008	-2.61	-3.32	- 2.21
2009	-2.40	-4.55	- 3.96
2010	2.78	3.43	2.63
2011	1.26	-0.74	0.18
2012	2.64	1.20	- 0.42
2013	0.89	2.41	0.85
2014	2.48	0.52	3.04
2015	2.35	3.44	1.93
2016	0.48	1.24	1.16
2017	1.99	1.38	2.59
2018	2.35	0.07	0.80

2.59	0.12	1.88	2019
- 12.89	-3.64	-3.48	2020
8.84	0.99	5.21	2021

9- التضخم ، معامل انكماش الناتج المحلي الاجمالي % سنوياً :

السنة	الولايات المتحدة الامريكية	اليابان	المملكة المتحدة
2006	3.09	-0.86	3.00
2007	2.70	-0.70	2.33
2008	1.92	-0.91	3.33
2009	0.64	-0.57	1.91
2010	1.20	-1.88	1.43
2011	2.08	-1.62	2.12
2012	1.87	-0.76	1.48
2013	1.75	-0.35	2.17
2014	1.87	1.69	1.28
2015	1.00	2.11	0.71
2016	1.00	0.42	1.88
2017	1.90	-0.07	1.79
2018	2.40	0.00	1.74
2019	1.79	0.64	2.11
2020	1.30	0.91	5.93
2021	4.49	-0.88	0.37

10- التضخم (اسعار المستهلك % سنوياً) :

السنة	الولايات المتحدة الامريكية	اليابان	المملكة المتحدة
2006	3.225944,	2.672025	2.46
2007	2.852673,	2.548455	2.39
2008	3.8391,	3.737073	3.52
2009	-0.3555463,	0.556261	1.96
2010	1.640043,	1.80274	2.49
2011	3.156842,	2.849035	3.86
2012	2.069337,	2.243228	2.57
2013	1.464833,	1.604291	2.29
2014	1.622223,	1.74088	1.45
2015	0.1186271,	0.683692	0.37
2016	1.261583,	1.197013	1.01
2017	2.13011,	2.281483	2.56
2018	2.442583,	2.60716	2.29
2019	1.81221,	2.068702	1.74
2020	1.233584,	1.37063	0.99
2021	4.697859,	3.992894	2.52

11- البطالة :

السنة	الولايات المتحدة الامريكية	اليابان	المملكة المتحدة
2006	71.99708,	72.12262	4.8
2007	71.78132,	72.80006	4.3
2008	70.88825,	73.20431	4.0
2009	67.62595,	72.05107	3.7
2010	66.68977,	72.37024	7.8
2011	66.64754,	72.65694	8.0
2012	67.13661,	72.34558	7.9
2013	67.35994,	71.97044	7.5
2014	68.14875,	71.56635	6.1
2015	68.70962,	72.15796	5.3
2016	69.35136,	72.43109	4.8
2017	70.11017,	72.98743	4.3
2018	70.72614,	73.75635	4.0
2019	71.35841,	74.30949	3.7
2020	67.06998,	72.6767	4.5
2021	69.40365,	74.92935	4.5

12- الحساب الجاري (ميزان المدفوعات) بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي :

السنة	الولايات المتحدة الامريكية	اليابان	المملكة المتحدة
2006	- 816.642.000.000.00	174.672.769.353.09	- 755.360.799.53
2007	-736.554.000.000.00	211.735.646.402.30	- 102.419.592.91
2008	-696.526.000.000.00	142. 115.935.666.07	- 909.573.725.29
2009	-379.736.000.000.00	145. 677.709.652.34	- 394.474.674.37
2010	-432.002.000.000.00	220. 887.986.144.05	- 121.003.370.39
2011	-455.297.000.000.00	129. 596.684.408.63	- 099.309.847.86
2012	-418.112.000.000.00	60. 116.999.697.11	- 045.744.216.17
2013	-339.455.000.000.00	6. 4 378.535.980.11	261.121.257.89
2014	-369.978.000.000.00	36. 351.469.239.97	- 494.608.967.72
2015	-408.447.000.000.00	136. 471.801.667.02	- 708.003.840.72
2016	-396.219.000.000.00	197. 049.392.532.18	- 573.816.812.64
2017	-361.018.000.000.00	203. 168.727.082.40	- 679.427.831.57
2018	-439.851.000.000.00	177. 268.535.276.42	- 991.662.017.69
2019	-445.955.000.000.00	176. 609.997.619.70	- 778.655.725.83
2020	-619.702.000.000.00	147. 948.273.293.91	- 314.101.834.24
2021	-846.354.000.000.00	157. 743.004.558.45	- 941.408.374.71

13- رصيد الحساب الجاري % من اجمالي الناتج المحلي :

السنة	الولايات المتحدة الأمريكية	اليابان	المملكة المتحدة
2006	- 5.91	3.80	- 3.16
2007	-5.09	4.62	- 3.79
2008	-4.72	2.78	- 3.99
2009	-2.62	2.75	- 3.12
2010	- 2.87	3.84	- 2.89
2011	- 2.92	2.08	- 1.80
2012	- 2.57	0.96	- 3.29
2013	-2.02	0.89	- 4.78
2014	-2.11	0.74	- 5.14
2015	-2.24	3.07	- 5.07
2016	-2.12	3.94	- 5.54
2017	-1.85	4.12	- 3.61
2018	-2.14	3.52	- 4.06
2019	-2.09	3.45	- 2.83
2020	-2.94	3.94	- 3.25
2021	-3.63	219	- 2.01

14- صافي الحساب المالي (ميزان المدفوعات بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) :

السنة	الولايات المتحدة الأمريكية	اليابان	المملكة المتحدة
2006	825.564.000.000.00	137924675200.9	-116689070878.1
2007	632.838.000.000.00	224810848965.0	-149984282289.4
2008	747.057.000.000.00	180540739171.9	-122552606365.6
2009	239.381.000.000.00	167611428106.3	-71011088950.2
2010	446.385.000.000.00	246864000597.2	-98699224365.5
2011	525.969.000.000.00	157558057132.9	-47757738601.0
2012	448.034.000.000.00	53151012201.4	-81201271969.4
2013	400.091.000.000.00	-4254582114.9	-109134940318.0
2014	297.075.000.000.00	58698141070.1	- 145218847363.7
2015	386.400.000.000.00	180949045310.0	-160607172731.8
2016	362.425.000.000.00	264704228606.4	-164160487676.4
2017	373.242.000.000.00	167797752857.3	-95322737344.9
2018	302.873.000.000.00	183392585076.3	-122150357996.8
2019	565.522.000.000.00	227915215372.2	-102072735683.6
2020	696.983.000.000.00	130194710659.6	-109147841063.9
2021	740.590.000.000.00	114784731666.6	- 68956798170.3

15- مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي :

السنة	الولايات المتحدة الأمريكية	اليابان	المملكة المتحدة
2006	109.93	90.0	126.2
2007	104.89	82.5	128.3
2008	100.44	88.6	111.8
2009	104.70	99.5	100.3
2010	100.00	100.	100.0
2011	95.01	101.1	99.8
2012	97.37	99.9	103.4
2013	97.56	79.6	102.1
2014	99.20	74.6	108.7
2015	109.91	69.4	113.8
2016	114.57	78.9	102.5

97.3	75.2	114.34	2017
99.0	74.5	113.21	2018
98.6	76.6	116.45	2019
98.7	77.3	117.97	2020
102.5	70.7	115.58	2021

16- سعر الصرف الرسمي لكل دولار امريكي :

السنة	الولايات المتحدة الامريكية	اليابان	المملكة المتحدة
2006	1.0	1.327973	0.5
2007	1.0	1.105073	0.5
2008	1.0	1.192178	0.5
2009	1.0	1.282189	0.6
2010	1.0	1.090159	0.6
2011	1.0	0.969463	0.6
2012	1.0	0.965801	0.6
2013	1.0	1.035843	0.6
2014	1.0	1.109363	0.6
2015	1.0	1.33109	0.7
2016	1.0	1.345214	0.7
2017	1.0	1.304758	0.8
2018	1.0	1.338412	0.7
2019	1.0	1.438507	0.8
2020	1.0	1.453085	0.8
2021	1.0	1.331224	0.7

17- مؤشر سعر الفائدة الحقيقي (%) :

السنة	الولايات المتحدة الامريكية	اليابان	المملكة المتحدة
2006	4.73	2.5	1.6
2007	5.21	2.6	3.1
2008	3.11	2.8	1.3
2009	2.59	2.3	- 1.2
2010	2.02	3.5	- 0.9
2011	1.15	3.2	- 1.6
2012	1.35	2.2	- 1.0
2013	1.47	1.7	- 1.6
2014	1.35	0.5	- 0.8
2015	2.24	0.9	--
2016	2.48	0.6	--
2017	2.16	1.1	--
2018	2.44	00	--
2019	3.43	00	--
2020	2.21	00	--
2021	- 1.19	00	--

18- صافي الدخل الاساسي بالاسعار الجارية للدولار الأمريكي :

السنة	الولايات المتحدة الامريكية	اليابان	المملكة المتحدة
2006	4646000000.0	122965486464.7	- 10791168353.3
2007	95664000000.0	140341476049.5	- 28387354942.0
2008	145214000000.0	137182358660.8	- 38779411764.7
2009	150243000000.0	132942040245.8	- 20345848263.0
2010	205633000000.0	153405322119.7	10332171382.8
2011	237932000000.0	181249720017.3	11168953545.1
2012	232757000000.0	173173594859.0	- 25126096924.8
2013	230298000000.0	179278466980.8	- 49434029713.0
2014	235226000000.0	182026899407.2	- 54795748844.9
2015	220383000000.0	174840516749.2	- 63810692067.1
2016	231944000000.0	174116141695.3	- 63118855915.3
2017	292949000000.0	182413336169.5	- 28893082281.1
2018	290307000000.0	192796477397.6	- 39229883074.6
2019	278050000000.0	200127207250.0	- 1174300519.9
2020	196970000000.0	182779455432.9	- 60756443228.7
2021	173090000000.0	-----	- 13681033685.7

مؤشرات الاستقرار المصرفي

اولا: الولايات المتحدة الامريكية

1- مؤشرات كفاية رأس المال

السنة	حق الملكية	اجمالي الودائع	اجمالي الموجودات	اجمالي القروض
2006	1.031.200	5.255.716	837.364	5.177.276
2007	1.041.223	5.461.849	918.384	5.604.391
2008	1.041.028	5.462.123	2.248.534	5.605.635
2009	2.235.047	1.204.849	2.238.971	2.010.332
2010	1.336.929	6.715.615	2.430.890	2.206.650
2011	1.336.929	7.259.832	2.921.337	2.614.341
2012	1.381.748	1.617.668	2.917.134	2.670.220
2013	1.445.286	2.445.619	4.024.149	3.952.588
2014	1.571.665	9.188.365	4.497.774	3.952.588
2015	1.638.328	2.347.145	4.484.765	4.414.988
2016	1.732.414	2.217.278	4.484.765	7.327.089
2017	1.795.758	2.266.383	4.449.977	8.220.620
2018	1.846.170	2.036.409	4.059.880	8.644.391
2019	1.955.665	2.031.958	4.173.641	9.068.571
2020	2.008.346	4.941.166	7.359.893	9773.863
2021	2.150.922	4.314.978	8.756.399	9.605.477

2- مؤشرات الربحية

الملاحق

السنة	(صافي الدخل)	حق الملكية	اجمالي الودائع	اجمالي الموجودات
2006	38.410.427	1.031.200	5.255.716	837.364
2007	39.065.820	1.041.223	5.461.849	918.384
2008	41.870.374	1.041.028	5.462.123	2.248.534
2009	48.484.326	2.235.047	1.204.849	2.238.971
2010	79.300.937	1.336.929	6.715.615	2.430.890
2011	85.241.366	1.336.929	7.259.832	2.921.337
2012	81.586.102	1.381.748	1.617.668	2.917.134
2013	82.015.000	1.445.286	2.445.619	4.024.149
2014	99.652.473	1.571.665	9.188.365	4.497.774
2015	45.432.868	1.638.328	2.347.145	4.484.765
2016	46.400.511	1.732.414	2.217.278	4.484.765
2017	114.193.573	1.795.758	2.266.383	4.449.977
2018	78.243.349	1.846.170	2.036.409	4.059.880
2019	57.796.610	1.955.665	2.031.958	4.173.641
2020	87.276.422	2.008.346	4.941.166	7.359.893
2021	112.050.568	2.150.922	4.314.978	8.756.399

ثانيا : اليابان (مؤشرات الاستقرار المصرفي)

1- مؤشرات كفاية رأس المال

السنة	حقوق الملكية	اجمالي الودائع	اجمالي الموجودات	اجمالي القروض
2006	1.996.961.833.545	36.128.603.741.784	144.862.938.644.455	30.000.000.000.000
2007	1.582.999.000.000	22.552.028.815.000	112.740.900.000.000	23.187.700.000.000
2008	1.543.999.365.967	14.276.374.328.066	113.426.206.898.263	29.215.300.000.000
2009	1.440.901.300.697	27.922.827.226.375	123.888.601.316.247	32.731.500.000.000
2010	1.430.280.320.800	23.498.581.056.190	121.824.137.468.251	35.783.900.000.000
2011	1.400.280.400.700	40.790.089.920.000	142.363.158.519.593	56.136.010.000.000
2012	1.428.289.344.745	35.896.359.874.131	139.456.935.707.271	38.975.460.000.000
2013	1.378.033.869.914	58.320.053.288.847	164.812.740.057.754	25.487.067.000.000
2014	1.372.809.053.507	132.347.720.198.864	241.579.845.815.910	12.686.426.595.000
2015	1.360.220.630.400	206.071.828.959.242	323.593.715.832.537	34.097.585.000.000
2016	1.369.210.615.327	282.939.643.326.998	405.648.145.111.800	34.045.336.000.000
2017	1.188.484.406.613	513.443.854.713.986	513.443.854.713.986	46.879.358.000.000
2018	1.670.040.500.960	418.254.147.803.193	545.661.540.746.593	46.762.572.000.000
2019	1.251.017.520.970	436.385.315.369.213	569.802.638.226.859	47.436.189.000.000
2020	1.727.714.519.973	447.076.239.363.367	604.484.641.804.227	54.328.648.000.000
2021	1.425.566.711.411	264.564.652.000.000	714.556.600.000.000	151.532.888.000.000

2- مؤشرات الربحية

السنة	صافي الدخل	حق الملكية	اجمالي الودائع	اجمالي الموجودات
2006	1.333.849.803.311	1.996.961.833.545	36.128.603.741.784	144.862.938.644.455
2007	1.640.752.012.949	1.582.999.000.000	22.552.028.815.000	112.740.900.000.000
2008	1.640.720.012.949	1.543.999.365.967	14.276.374.328.066	113.426.206.898.263
2009	1.367.114.849.634	1.440.901.300.697	27.922.827.226.375	123.888.601.316.247
2010	1.367.114.849.634	1.430.280.320.800	23.498.581.056.190	121.824.137.468.251

الملاحق

142.363.158.519.593	40.790.089.920.000	1.400.280.400.700	1. 520.140.303.085	2011
139.456.935.707.271	35.896.359.874.131	1.428.289.344.745	1. 529.066.878.695	2012
164.812.740.057.754	58.320.053.288.847	1.378.033.869.914	1. 576.028.677.133	2013
241.579.845.815.910	132.347.720.198.864	1.372.809.053.507	1. 724.249.447.466	2014
323.593.715.832.537	206.071.828.959.242	1.360.220.630.400	1.009.024.394.666	2015
405.648.145.111.800	282.939.643.326.998	1.369.210.615.327	1. 411.076.806.463	2016
513.443.854.713.986	513.443.854.713.986	1.188.484.406.613	1. 550.220.830.661	2017
545.661.540.746.593	418.254.147.803.193	1.670.040.500.960	1. 764.799.780.636	2018
569.802.638.226.859	436.385.315.369.213	1. 251.017.520.970	1. 921.457.491.229	2019
604.484.641.804.227	447.076.239.363.367	1.727.714.519.973	1.295.276.068.570	2020
714.556.600.000.000	264.564.652.000.000	1.425.566.711.411	1.324.614.276.495	2021

ثالثا: مؤشرات الاستقرار المصرفي للمملكة المتحدة

1- مؤشرات كفاية رأس المال

اجمالي القروض	اجمالي الموجودات	اجمالي الودائع	حقوق الملكية	السنة
14.506	24.753	33.363	1.732	2006
31.552	77.763	33.380	1.860	2007
81.574	98.658	45.552	2.293	2008
136.829	147.928	98.180	3.321	2009
212.445	223.084	248.284	4.237	2010
217.378	229.599	213.684	4.423	2011
301.739	315.472	302.592	3.387	2012
386.915	397.725	389.558	3.352	2013
386.175	404.435	336.565	3.047	2014
389.330	408.492	336.714	3.399	2015
401.886	422.702	344.702	4.564	2016
503.593	527.828	440.846	4.754	2017
588.323	606.813	594.139	4.481	2018
584.662	601.583	521.312	4.350	2019
573.999	597.910	511.506	5.849	2020
916.868	945.718	849.535	5.828	2021

ثانيا : مؤشرات الربحية المملكة المتحدة

اجمالي الموجودات	اجمالي الودائع	حق الملكية	صافي الدخل	السنة
24.753	33.363	1.732	72	2006
77.763	33.380	1.860	79	2007
98.658	45.552	2.293	161	2008
147.928	98.180	3.321	833	2009
223.084	248.284	4.237	194	2010
229.599	213.684	4.423	127	2011
315.472	302.592	3.387	85	2012
397.725	389.558	3.352	110	2013
404.435	336.565	3.047	160	2014

408.492	336.714	3.399	179	2015
422.702	344.702	4.564	209	2016
527.828	440.846	4.754	202	2017
606.813	594.139	4.481	129	2018
601.583	521.312	4.350	109	2019
597.910	511.506	5.849	117	2020
945.718	849.535	5.828	175	2021

5. برامج التيسير الكمي الرئيسية التي تم تنفيذها في الولايات المتحدة من عام 2006 ولغاية 2021 :

السنة	برنامج التيسير الكمي	حجم الشراء (تريليون دولار)
2014 - 2008	برنامج الاصول المستهدفة (TARP)	0.432
2010 - 2008	برنامج شراء الاوراق المالية (QE1)	1.725
2011 - 2010	برنامج شراء الاوراق المالية (QE2)	0.600
2014 - 2012	برنامج شراء الاوراق المالية (QE3)	1.969
2020 - 2019	برنامج الشراء الاستهدافي للأصول	0.870
2020 - ولغاية الآن	برنامج الطوارئ بسبب جائحة كوفيد 19 (QER).	3.763

6. عمليات الشراء للتيسير الكمي في اليابان من عام 2006 حتى عام 2021 :

السنة	حجم الشراء (تريليون ين)
2006	6.7
2007	6.7
2008	9.5
2009	21.5
2010	15.2
2011	22.3
2012	51.7
2013	94.3
2014	82.9
2015	75.8
2016	80.3
2017	75.0
2018	61.0
2019	61.0
2020	101.2
2021	101.2 حتى سبتمبر

7. عمليات الشراء للتيسير الكمي التي نفذت في المملكة المتحدة من 2006-2021 :

نوع الاصول	حجم الشراء (مليار جنيه استرليني)	السنة
	-	2008 - 2006
اوراق مالية حكومية مضمونة القيمة (Q E1)	165	2009
أوراق مالية حكومية مضمونة القيمة	250.175	2010
اوراق مالية حكومية (Q E2) ، (Q E3) .	125	2014-2011
60 مليار سندات حكومية و 10 مليار ، سندات مقومة بالجنيه الاسترليني CBPS صادرة عن شركات غير مالية (QE4) .	70	2016
سندات حكومية	10	2017
سندات حكومية	150	2017
سندات حكومية	500	2017
	-	2021- 2018

8. ارتفاع حجم القروض للرهن العقاري الأقل جودة في السوق المالي الأمريكي :

2006	2005	2004	2003	2002	2001	السنة
600.00	625.00	540.00	335.00	231.00	190.00	قيمة القروض للرهن العقاري ذات الجودة المنخفضة

9. مؤشرات اقتصادية أكبر بنك في الولايات المتحدة في اعقاب الازمة :

2010	2009	2008	2007	2006	2005	المؤشر
3	-3.5	-0.4	1.9	2.7	3.1	معدل النمو للناتج الداخلي الخام
9.6	9.3	5.8	4.6	4.6	5.1	معدل البطالة
1.2	2.1	5.6	3.2	3.2	3.4	معدل التضخم

10. مقتنيات الاصول للبنوك المركزية الرئيسية المتعلقة ب MP من 2008-2012 :

المؤشر	دسمبر 2008	ديسمبر 2009	ديسمبر 2010	ديسمبر 2011	اكتوبر 2012	الاسباب
1- بنك انكلترا بمليارات الجنيهات الإسترليني						
السيولة على المدى الطويل تسهيل شراء الاصول	170	24	17	10	11	توفير التمويل المصرفي الكافي
جلست (Gilts)	188	198	249	375	رفع الانفاق الاسمي من اجل تلبية التضخم من خلال التأثير على مستوى وشكل منحني العائد
سندات الشركات	----	1.55	1.12	0.65	0.03	تحسين السيولة في ائتمان الشركات
ورقة تجارية	----	0.43	0.00	0.00	----	
تمويل الاقراض	----	----	----	----	4.4	تشجيع الاقراض للاقتصاد الحقيقي
بنود المذكرة اجمالي الاصول	238	238	247	290	414	
اجمالي الناتج المحلي	1.441	1.402	1.467	1.516	1.548	
2- بنك اليابان بتريليونات الين						
السيولة (حافز جديد)	----	----	24.8	32.0	29.0	تسهيل شروط التمويل
القروض الاخرى المستحقة واعادة الشراء	39.9	42.3	24.8	32.0	---	
مشتريات الاصول	---	---	---	---	---	
ورقة تجارية	---	---	0.1	2.0	1.5	خفض معدلات السوق واقساط المخاطر عبر انوع مختلفة من الاصول المالية ومكافحة مخاطر الانكماش
سندات الشركات	----	----	0.1	1.5	2.9	
السندات والكمبيالات الحكومية	----	----	1.2	5.6	28.4	
ETFAS,REITS	----	----	0.02	0.9	1.6	
بنود المذكرة اجمالي الاصول	501	471	0.11.2	90.2		
اجمالي الحيازات السيادية	63.1	72.0	0.1	143		
GDP	501	471	482	471	477	
3- الاحتياطي الفيدرالي بمليارات الدولارات						
سيولة قصيرة الاجل	274	86	45	9	1.2	توفير التمويل المصرفي قصير الاجل
مقايضات الريبو بالدولار الامريكي	554	10	0.08	100	12.5	توفير التمويل لعمليات الصرف الاجنبي
سيولة طويلة الاجل تالف (TALF)	---	0.30	0.67	0.81	0.8	التمويل طويل الاجل بضمانات ABS MBS
مشتريات الاصول	---	---	---	---	---	
وكالة MBS	----	908	992	837	852	دعم تمويل الاسكان
ديون الوكالة	20	160	147	104	82	دعم GSEs
سندات الخزينة	476	777	1016	1672	1651	تؤثر على مستوى وشكل منحني العائد
اجمالي الاصول	2.241	2.237	2.423	2.928	2.832	
GDP	14.292	13.974	14.499	15.076	15.653	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات المصدر:

Sources: Central banks Websites , Haver Analytics ,and IMF staff estimates,2013,p96.

Abstract

The current research aims to shed light on the indicators of correlation and impact between the indicators of non-traditional monetary policy tools represented by the variables (term guidance and credit facilitation) on the indicators of recovery from the financial crises of the research sample countries (the United States of America, Japan, and the United Kingdom) represented by the variables (output). GDP, net base income) through quantitative analysis of time series data for successive years (2006 - 2021) on the one hand, and with the presence of banking stability indicators as intermediate-impact indicators represented by the variables (term guidance, credit facilitation) on the other hand. The analysis methods resulted in a number of results, the most important of which was the moral importance of the estimation results and the significance tests for correlation and direct effect coefficients of non-traditional monetary policy tools on indicators of recovery from crises between the forward guidance index on the profitability index, the credit facilitation index on the profitability index, and the credit facilitation index. With the gross domestic product index.

The results of the quantitative analysis also recorded weak importance of the results of estimates and tests of significance for correlations and coefficients of the direct impact of unconventional monetary policy tools on indicators of recovery from crises, in the presence of banking stability indicators with non-significant significance between both capital adequacy by averaging the forward guidance on the net income index. Basis and profitability by averaging forward guidance on the baseline net income index and capital adequacy by averaging credit management on the baseline net income index. A set of statistical methods were used in order to make the decision on rejecting or accepting the hypotheses of the study sample, including estimating the outputs of a simple linear regression model to test the impact and correlation relationships between the variables of the study. Among them was the Pearson model to test the correlation relationships between these variables, while dealing with the F test for transmission.

The relationship was significant from a statistical standpoint. A simple regression model was also used to test these relationships, with the F test being used to determine the significance of the relationship from a statistical standpoint. The SPSS - V23 program was used to analyze the data.

In light of the findings of the research, a set of recommendations were reached, the most important of which were: the necessity of following unconventional monetary policy tools, especially the forward guidance tool regarding future interest rates, due to its direct impact on the profitability index, based on the results of estimates and tests of the significance of correlations and coefficients of the direct impact of the tools.

Unconventional monetary policy with indicators of recovery from crises. In light of the findings of the research, a set of recommendations were reached, the most

important of which were: - The necessity of following unconventional monetary policy tools, especially the forward guidance tool regarding future interest rates, due to its direct impact on the profitability index, based on the results of estimates and tests of the significance of correlations and direct impact coefficients. Unconventional monetary policy tools with indicators of recovery from crises. The study recommends submitting appropriate proposals to the financial and banking sector regarding the requirements for applying non-traditional monetary policy tools because these tools are a response to multiple financial crises.

Keywords: theoretical framework for unconventional monetary policy, financial crises and their repercussions, banking stability.

Ministry Of Higher Education and Scientific Research

University of Kerbala

College of Administration and Economics

Department of Administrative and Economic Sciences/ Graduate Studies



UNCONVENTIONAL MONETARY POLICY AND ITS ROLE IN RECOVERING FROM FINANCIAL CRISES THROUGH BANKING STABILITY

**(An analytical study that examined the experience of the United
States, Japan, and the United Kingdom for a time series extending
from 2006-2021)**

Doctoral thesis Submitted to the College of Administration and Economics /
University of Kerbala

It is a part of the requirements for obtaining the degree of Philosophy of Doctorate in
Banking and Finance

By the student

Khawla Jasim Mohammed

Supervision

Prof. Dr. Kamal K. Jawad

2024 A.C.

1445 A.H.